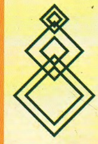


الكتاب الخامس

ترجمة

الدكتور راشد البراوي



تقديم

الدكتور محمد عبد المعز نصر

سباين، چورج هـ.

تطور الفكر السـيـاسى/ تأليف: چورج هـ. سباين؛ ترجمة: راشد البراوى؛ تقديم: محمد عبد المعز نصر. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

مج ٥ ؛ ٢٤ سم .

تدمك ٣ ٧٢٦ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ السياسة ـ نظريات.

٢ ـ السياسة ـ تاريخ

أ ـ البراوى، راشد (مترجم)

ب ـ نصر، محمد عبد المعز (مقدم)

ج ـ العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٣٧٥١/ ٢٠١٠

I. S. B. N 978 - 977 - 421 -726 - 3

ديوى ٣٢٠,٠١

تطور الفكر السياسي

الكتاب الخامس

تأليف

چورچ سباين

ترجمة

الدكتور راشد البراوي

تقديم

الدكتور محمد عبد المعز نصر



٢٠١٠

الغلاف والإشراف الفنى

صبرى عبدالواحد

قائمة بمحتويات

الكتاب الخامس

تقديم

بقلم

الدكتور محمد عبد المعز نصر

عميد كلية الآداب وأستاذ فلسفة السياسة، بجامعة الإسكندرية

لقد سرنى أن يطلب إلى أن أكتب مقدمة لهذا الجزء من كتاب «سباين» فى تاريخ النظرية السياسية بعد ما يقرب من جيل مر منذ أن أشار على هارولد لاسكى بقراءته، قائلاً: إن هذا الكتاب هو خير ما ألف فى موضوعه. وفى الواقع أن كتاب سباين قد اكتسب منذ ظهوره مكانة كلاسيكية فى مراجع الفكر السياسى، وذلك لما استطاع تحقيقه فى مثل هذا الحيز المحدود من عرض ونقد وتقدير للعلاقة المتبادلة بين الفكر السياسى والحياة العامة منذ أيام اليونان الأقدمين حتى وقتنا الحاضر. فالمؤلف قد حرص على ألا يعالج الفكر بمعزل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى تأثر بها وأثر فيها على نحو فعال دينامى. ولم يقتصر هذا المنهج على التعميم وحده، وإنما تطرق إلى كل وجوه الفكر السائد فى الأعصر المتعاقبة، فاستحوذ بتوجيهه النظر إلى هذه العملية المتصلة من التفاعل بين النظر والتطبيق على اهتمام القارىء، وتتبعه للفروض والحجج التى ساقها من أول صفحة إلى آخر صفحة من الكتاب.

وقد عرض المؤلف ما عرض من أفكار وأحداث بتعمق الباحث وعدل القاضى فى كثير من الأحوال. فهو عند كل موقف من المواقف كان يعطى كل تفصيلة من تفاصيل الفكر حقها من بيان شبكة انتماءاتها القديمة والحديثة، وآثارها فى حياة الإنسان والمجتمع، ولكنه خضع لما خضع له غيره من المفكرين الذين أرَّخ لهم، بأن تأثر فى أحكامه بتجربته الخاصة التحررية فى العالم الغربى المعاصر، وبما ورث عن قومه من فروض أساسية فى نهج الحياة السياسية. ويظهر هذا التحيز للتجربة التحررية الليبرالية فى ثنايا الجزء الذى نعرض له. ويتخذ شكلاً

مكشوفًا فى فصله النهائى الذى اختار له عنوان «النظام الشمولى» وألهب فيه بسياط النقد النظام الفاشى والنازى والشيوعى غير أنه عبر عن تقدير خاص للنظام الأخير فى أصوله وأهدافه لما له من جذور مشتركة مع اتجاهات الديمقراطية الغربية. ويبدو هذا من عقده المقارنة بين الاشتراكية الوطنية والشيوعية. وتحديد ما بينهما من وجوه الشبه والاختلاف. فهو وإن كان يحصى قائمة بما يراه من وجوه الشبه التى تقوم على التدهور الاجتماعى والاقتصادى، وازدراء الأساليب البرلمانية، واستخدام التطهير باعتباره تنظيمًا سياسيًا والاقتصار على حزب سياسى واحد واصطناع الشمولية فى مجالات الرأى والسيطرة العامة وتحويل النظام التعليمى إلى أداة للتوعية الكلية الشاملة واعتماد كل منهما على فلسفة دجماتية واتجاه ذهنى شبيه بالتعصب الدينى والالتجاء إلى التهور فى الاستراتيجية والنظر إلى المجتمع على أنه فى جوهره نظام من قوى اقتصادية أو اجتماعية يقع التوافق بينها عن طريق النضال والسيطرة بدلاً من التفاهم والتنازل المتبادلين، إلا أنه يسارع إلى ترجيح كفة الشيوعية. فهو يقرر أنه «برغم نواحى الشبه الواضحة بينهما، فمن المؤكد أن الشيوعية كانت من الناحيتين المعنوية والفكرية فى مستوى أعلى بكثير من مستوى الاشتراكية الوطنية. والفارق ظاهر فى حياة الرجلين اللذين أصبحا رمزًا لكل منهما. كان كل من هتلر وستالين طاغية، ومن ناحية الرداءة الشخصية فليس ثمة ما يدعو إلى تفضيل أحدهما على الآخر ولكن بقدر ما يتعلق الأمر بقيم السياسة المتحضرة كان هتلر عدميًا فلا يمكن ربط فكرة أو سياسة بناءة بحياته العملية. لقد كان بالنسبة إلى ألمانيا وأوروبا كارثة لا يخفف منها شىء. لقد استخدم ستالين بالكامل أساليب الوحشية والإرهاب، إلا أنه ليس ثمة شك كثير فى أن المؤرخين سوف يصفون ربع القرن الذى شهد حكمه بأنه فترة لم تصبح فيها الروسيا قوة سياسية كبيرة فحسب، بل وتحولت إلى أمة حديثة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وسواء للخير أو للشر فقد أضاف ظهور الشيوعية عاملاً جديدًا دائمًا إلى تاريخ السياسة الحديثة والحضارة الحديثة. وإن هذا الاختلاف بين حياة هتلر وستالين يتطابق فضلاً عن ذلك مع اختلاف

بين الفلسفتين اللتين يمثل كل منهما إحداهما. فلقد كانت الاشتراكية الوطنية فى أعماقها لا مبالاة سياسية. أو الرغبة إلى غير ما حد فى التلاعب بالطبيعة البشرية من طريق التخدير العاطفى والهيستيريا لا لتحقيق قيمة ولكن لتكبير صفوة صاغت نفسها بنفسها وكانت فى الحقيقة عصابة. وكانت الشيوعية متعصبة ولكنها على العموم أمينة. وكانت على الأقل فى مستهل حياتها كريمة وإنسانية. وكانت نظرية الاشتراكية الوطنية مزيجًا غير متسق من أساطير وأحقاد جمع بينها بصورة مؤقتة دون اعتبار للحقيقة أو الاتساق. أما الماركسية التى ورثها لينين فلم يكن وراءها تقليد أوروبى فحسب. ولكن كان وراءها جيلان من المعرفة الاشتراكية التى تستطيع الادعاء باستمرارها المعنوى العقلى. فلقد ولدت من اعتقاد راحت تشترك فيه الديمقراطية بأن أول تأثير نجم من التكنولوجيا الصناعية والرأسمالية هو أنهما سلبتا الإنسان إنسانيته وأفسدتاه اجتماعيًا وكانت أهدافه النهائية هى أهداف الديمقراطية نفسها. وعلى العكس من هذا كانت الاشتراكية الوطنية خطة للإمبريالية الاقتصادية غطت الاستغلال بغشاء مذهب من العاطفية المتمثلة فى رسالة قومية فخمة وكانت غايتها متمشية مع أخلاقياتها الدنيئة»(١).

ويظهر من هذه المقارنة التى عقدها سباين بين الاشتراكية الوطنية والشيوعية ما يحرص عليه من تدقيق وإنصاف فى الموازنة والتقييم، ولكنه لم يتجرّد كما ذكرنا من تجربته فى الديمقراطية الغربية، بل اتخذ منها مقياسًا للحكم النهائى على النظم الثلاثة التى سادت فى النصف الأول من القرن العشرين واستندت إلى فلسفات متباينة. ولهذا لم يسعه إلا أن يخلص من هذه المقارنة بدمغ فلسفتى الاشتراكية الوطنية والشيوعية لاعتماد الأولى على فلسفة لا عقلية تقوم على «فراسة لا يمكن نقدها بصورة عاقلة ولكن يجب إدراكها فحسب» وعلى «أسطورة علم وفن آريين لا يمكن أن تفهمهما الشعوب غير الآرية» ولاعتماد الثانية على مذهب عقلى من المادية الديالكتية «يصبح فيه التمكن من الديالكتيك معرفة خفية لا يملكها سوى المتضلعين الماركسيين ممن هم فوق مستوى نقد الجماهير التى يقودونها. والحكم بالنسبة إلى كل من الاشتراكية الوطنية والشيوعية هو

سيطرة صفوة على المجتمع هى وحدها التى تصل إلى الحقيقة وعلى ذلك فلها الامتياز بأن تملى كلاً من السلوك والمعتقد». ولا يمكن فهم هذا النقد الذى يوجهه سباين إلى فلسفتى الاشتراكية الوطنية والشيوعية إلا إذا وضع فى إطار المنهج العلمى والمعرفة العاقلة اللذين اصطلح الغرب على اتخاذهما أساسًا للتفكير والتنظيم السياسى الديمقراطى من جون لوك فى القرن السابع عشر إلى هارولد لاسكى فى القرن العشرين.

ولكن وجهة النظر التى تشكل بها التجربة الغربية فى الفكر والحكم النتائج النهائية التى وصل إليها سباين فى تقييمه للشيوعية والاشتراكية الوطنية، قد أحيطت بسياج من المقدرة الرائعة فى البحث العلمى الذى لا يترك مسألة فكرية أو تنظيمية إلا ويذكر ما لها وما عليها ويتتبع حياتها فى الظروف الاجتماعية والتاريخية المتعاقبة، موضحًا جوانب التغيير والتعديل بطريقة مفصلة وإن كان ذلك قد استلزم الكثير من التكرار. ويظهر هذا التفصيل وهذه المتابعة فى رسم حياة الفكرة والتنظيم إذا ما اطلعنا على الفصلين الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين بمنهج تصنيفى لعناوينه. فنراه قد عالج مثلاً المادية الديالكتية تحت العناوين الآتية: «ماركس والديالكتية»، «المادية الديالكتية»، «المادية الديالكتية والسياسية»، «الماركسية الروسية»، «لينين والمادية الجدلية». وعالج فكرة الثورة فى مواضع متعددة تحت العناوين الآتية: «الثورة البروليتارية»، «استراتيجية الثورة الاجتماعية»، «الثورات البرجوازية والبروليتارية»، «المدخل إلى الثورة»، «نظرة خلفية إلى الثورة» كما نراه أيضًا يعالج الرأسمالية تحت العناوين الآتية: «الرأسمالية كنظام» و «انهيار الرأسمالية» و «الرأسمالية الإمبريالية». ونحن لا نقصد بأنه قد اقتصر فى معالجة موضوعات المادية الديالكتية والثورة الرأسمالية على قائمة العناوين المذكورة، فهى موضوعات لا يسع الكاتب عن الماركسية والاشتراكية والشيوعية إلا أن يمسها مسًا متداخلاً متصلاً لأنها عناصر عضوية من عناصر هذه الموضوعات الرئيسية.

وإن هذا المنهج الذى عالج به سباين الفكر من الناحية التطورية، وعالج به الأفكار فى تفاعلها مع الواقع المتطور قد أكسب مؤلفه حيوية سواء فيما تحيز

معه أو تحيز ضده. ويبدو هذا واضحًا إن نحن تتبعنا معالجته لنظرية المادية الديالكتية عند كارل ماركس. فلقد ربط سباين بين الديالكتية عند ماركس وعند هيجل والهيجيليين من اليمينيين واليساريين وأبان التغيير الذى أدخله عليها والصورة التى صاغها به. ثم واصل تفسيرها عند إنجلز ومن بعده عند لينين فى إطار التجربةالروسية. فهو يقول: إن ماركس «واصل الاعتقاد بأن الديالكتيك منهج منطقى قوى قادر بصورة فريدة على توضيح قانون للتطور الاجتماعى، ونتيجة لهذا فإن فلسفته شأنها شأن فلسفة هيجل، فلسفة للتاريخ. فبالنسبة إلى كلا الرجلين كان الأساس الذى يقوم عليه أى تغيير اجتماعى هو وجوبه أو «حتميته»، وهذا المصطلح لا يقل غموضًا عند ماركس عنه عند هيجل، إذ يجمع بين مفاهيم كل من التفسير السببى والتبرير الأخلاقى. وبرغم أن ماركس فسر فلسفته بأنها صورة من المادية ظل يستخدم الديالكتيك لتأييد نظرية فى التقدم الاجتماعى تتحقق فيها بالضرورة قيم أخلاقية أرقى(٢). وقد أخذ سباين يتابع توضيح النتائج التى ترتبت على جمع ماركس بين المادية والديالكتية والمعنى الأخلاقى الذى تضمنته، وانتهى إلى تلخيص تلك النتائج فى قوله: «وهكذا فى المرجع الأخير كان للمادية عند ماركس معنى أخلاقى. فهو يذهب إلى أن أصل التفاوت الاجتماعى اقتصادى وبالمقارنة يكون كل الإصلاح السياسى سطحيًا. إذ يترك مصدر التفاوت دون أن يمسه، ولا يمكن إجراء أى تغيير جوهرى إلا بإلغاء الملكية الخاصة وبهذا التغيير يتغير على الفور كل بنيان المجتمع. ذلك البنيان القائم على الظلم. إن المجتمع اللا طبقى هو الهدف النهائى من التطور الاجتماعى، وهو أيضًا الخطوة المنطقية التالية التى تتجاوز حريات الطبقة الوسطى التى حققتها ثورة الطبقة الوسطى. وعند ماركس كما هو عند هيجل فإن النسبية غير المحدودة التى يبدو أن الديالكتيك يفرضها على التاريخ تتوجها غاية أخيرة ومطلقة تبين فلسفته الطريق المؤدى إليها(٣).

ويرى سباين أن شرح نظرية ماركس فى المادية الديالكتية لا يستكمل عناصره إلا ببيان مفاهيم الأيديولوجية والجبرية الاقتصادية والصراع الطبقى وذلك عندما تخرج النظرية إلى مجال العمل والتطبيق الواقعى فى تيار التطور

الاجتماعى. فالفلسفة عند كارل ماركس لا تقوم على تأمل العالم وتفسيره وإنما تستهدف تغييره. ومن ثم فإن المادية الديالكتية كنظرية فلسفية وعملية تطورية ومنهج للتغيير تتضمن فى مجال التاريخ الاجتماعى حركة ضرورية قوامها القوى الإنتاجية والشكل السائد للثروة وديناميتها الصراع المتعاقب بين الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج والطبقة التى لا تملك وهديها الفكر الذى يحمل شعلته المثقفون الثوريون الذين يدركون بسعة خيالهم وعمق إدراكهم لقوانين التطور وحتميته ولنسبية المراحل التاريخية والحضارية فيخرجون على طبقتهم الرجعية الآفلة ويتحالفون مع الطبقة التقدمية الصاعدة. فلو أن الأيديولوجية وما تشتمل عليه من معتقدات وقيم وعقائد «تعكس مركز الطبقة فى المسرح الطبقى للمجتمع، وهو المركز الذى يمكن بدوره أن يفسره نظام الإنتاج الاقتصادى[٤] إلا أن «الديالكتيك» يتطلب أن تكون أيديولوجيتها فى نقطة ما أيضًا، مناقضة لنفسها وأن يكون سلوكها انتحاريًا. وبرغم ما يفترض من أن معتقدات الفرد وسلوكه هى بصفة رئيسية ما يفرضه عليه مركز طبقته فإن الطبقة يجب أيضًا أن تخرج من حين لآخر أفرادًا غير عاديين ينفصلون عنها ويقدمون أيديولوجية لطبقة صاعدة سوف تقتلع الطبقة الحاكمة القديمة. وكما قال ماركس فى «البيان الشيوعى» هناك «قسم من رجال الأيديولوجية البرجوازية رفعوا أنفسهم إلى المستوى الذى عنده يفهمون نظريًا الحركة التاريخية ككل»، وقد كتبت هذه الفقرة فى وقت كان فيه ماركس لا يرى فى الشيوعيين حزبًا سياسيًا، ولكن يرى فيهم ثوريين قادرين على إشعال الاستياء وتوجيهه من الخارج. وهيأت الفقرة جرثومة الدور الذى خصصه لينين للمثقف الماركسى، وبذلك هيأت بطريق غير مباشر نظرية لينين فى الحزب باعتباره طليعة البروليتاريا»[٥].

وإن تجربة سباين الليبرالية التى أشرنا إلى تأثره بها فى تقييمه للشيوعية والاشتراكية الوطنية قد لونت تقييمه لفلسفة ماركس فى المادية الديالكتية واتخذ من شروح إنجلز منفذًا للنقد. فمن المعروف أن عالمًا مثل سباين له معتقداته الليبرالية لابد وأن يزعجه تفسير المجتمع كبناء يتقرر طابقه العلوى من نظم وأفكار وقيم بطابقه الأساسى القائم على دعائم الاقتصاد والإنتاج، وتتشكل فيه

العلاقات الاجتماعية وفق عامل واحد فعال. ومن ثم فقد أخذ يبرز تفسير إنجلز للجبرية الاقتصادية ويبين أثرها فى مفهوم المادية الديالكتية وذلك فى الخطابات التى كتبها بين عامى ١٨٩٠، ١٨٩٤ وناقش فيها المدى الذى عنده يكون التفسير الاقتصادى للتاريخ ممكنًا أو نافعًا. ويهدف سباين إلى تقرير تعدد العلية فى التاريخ، ونفى وحدانية التفسير الاقتصادى، والنظر إليه كعامل رئيسى بين عدة عوامل تتفاعل ويسهم كل منها بدوره فى عملية التطور. ويستند سباين فى هذا إلى فقرة من خطاب من خطابات إنجلز منشور فى ١٥ أكتوبر ١٨٩٥ إذ يقول: «طبقًا للتصور المادى للتاريخ يكون العامل الحاسم فى النهاية هو إنتاج وتجدد إنتاج الحياة. ولم أؤكد أنا ولا ماركس قط، ما هو أكثر من هذا. ولكن عندما يشوه امرؤ هذا بحيث يفهم أن العامل الاقتصادى هو العنصر الوحيد، فإنه يحول القول إلى عبارة عديمة المعنى، مجردة وسخيفة. فالظرف الاقتصادى هو الأساسى، ولكن مختلف عناصر الصرح العلوى ـ الأشكال السياسية التى تتخذها المبارزات الطبقية ونتائجها أى الدساتير ـ والأشكال القانونية وكذلك جميع انعكاسات هذه المبارزات الفعلية فى أذهان المشتركين فيها أى الأفكار السياسية والقانونية والفلسفية والدينية... هذه جميعًا تؤثر فى تطور النضالات التاريخية، وفى حالات كثيرة تحدد شكلها»(٦). ومن هنا ذهب سباين إلى «أن إنجلز قوض أى معنى أضفاه على الحتمية التاريخية»، كما انتهى إلى «أن جوهر ما يقوله إنجلز لا يزيد إلا قليلاً على أن ماركس أكد عاملاً فى الدراسات الاجتماعية كان موضع الإغفال أو التقليل من قيمته ـ أى أنه فى أى مجتمع ترتبط الطرق السائدة فى إنتاج السلع أو تبادلها ارتباطًا وثيقًا بالنظم والأساليب الاقتصادية والسياسية والأخلاقية. وإنها لقلة من المؤرخين، إن كان ثمة وجود لهم، من يشكون فى هذا الآن أو ينكرون أهميته أو يرفضون الاعتراف بأصالة ماركس. لقد أطلق عليه، ربما ببعض المبالغة ولكن ببعض مبرر بالتأكيد، عبارة «الأب الحقيقى للتاريخ الاقتصادى»(٧). وإن سباين فى هذا الحكم الذى يرفض فيه دعامة من دعائم الماركسية متمثلة فى الحتمية الاقتصادية ويؤكد أصالة ماركس فى الوقت نفسه إنما يكشف عن صفات العالم الذى يحاول إنصاف التفسير الماركسى قدر ما يستطيع فى إطار تجربته الليبرالية.

وعلى قدر ما كان سباين عطوفًا على الصيغ التى صاغ بها إنجلز المادية الديالكتية لأنه رأى فيها هدمًا للدجماتية اليقينية وحتمية الوحدانية للعلية الاقتصادية فإنه كان عنيفًا فى مهاجمته لفهم لينين وتطبيقه للماركسية فى إطار التجربة الروسية. فهو ينسب إلى لينين تعصبًا عقائديًا جعله يؤمن بصلاحية المادية الديالكتية فى مجال العلوم الاجتماعية وينظر إلى الفلسفة كأداة من أدوات الصراع فى ميدان السياسة العملية من أجل تحقيق الثورة الاشتراكية ونصرة الطبقة البروليتارية حاملة لواء التقدم نحو الشيوعية ودحر الطبقة البرجوازية ممثلة الرأسمالية الرجعية. ويسوق سباين وجهة نظر لينين فى دور المادية الديالكتية على مسرح الصراع الطبقى على النحو الآتى: «هذه الناحية من فكر لينين كانت بالطبع أشد وضوحًا عندما تحدث على الدراسات الاجتماعية. فقد أكد هنا أن الحياد العلمى ليس مستحيلاً وحسب، بل ولا ينبغى السعى وراءه. فالأفكار أسلحة، وما الفلسفة الاجتماعية إلا جزء من العتاد الذى يشتبك به الحزب فى النضال الطبقى. وليس أساتذة علم الاقتصاد، على حد قوله، سوى باعة علم فى خدمة الطبقة الرأسمالية، وأساتذة الفلسفة باعة علم فى خدمة اللاهوت الذى هو أداة مهذبة فحسب للاستغلال. إن أقصى ما تستطيع أن تكتشفه نظرية علمية حقًا فى المجتمع هو خلاصة عامة للتطور الاقتصادى والتاريخى، والمنطق الذى يحرك ذلك التطور وهذا ما توفره المادية الديالكتية. فادعاء الحياد العلمى فى الفلسفة والاقتصاد والسياسية هو تظاهر فحسب يغطى دفاعًا عن مصالح راسخة. وإن فى إطار المادية الديالكتية مذهبين من العلم الاجتماعى هما فى حيز الإمكان: أحدهما نشأ لصالح الطبقة الوسطى والآخر ابتدع لصالح البروليتاريا. وسواء اشتغل العالم الاجتماعى من أجل الطبقة الوسطى أو البروليتاريا، فهو محامى كل منهما الخاص. فإذا كان أمينًا فإنه يبدأ بإعلان عقيدته ولا يدعى أن أية نتيجة يصل إليها تكون مستقلة عن ذلك الإعلان. وادعى لينين بالطبع أن العلم الاجتماعى البروليتارى هو الأرقى، ولكن لا بسبب أنه أدق من الناحية الشكلية، بل ولا بسبب أنه أدعى إلى الاطمئنان إليه من الناحية التجريبية. وإنما ينحصر تفوقه فى حقيقة أنه يمثل موجة

المستقبل، وأنه صوت طبقة (صاعدة) فى مقدمة التقدم الاجتماعى. وعلى العكس من هذا تشتبك الطبقة الوسطى فى معارك المؤخرة فى جهد ميئوس منه لمنع أو تأجيل انهيار الرأسمالية وانهيار الشيوعية المحتوم. إن علمها استاتيكى فى أفضل الأحوال أو هو متدهور ورجعى بتعبير أصح»[٨].

وإذ أن سباين ـ كما ذكرنا ـ كان أميل إلى إنجلز منه إلى لينين، فقد قسا على الأخير فى اتهامه بالعقائدية الدجماتية، وبالإسراف فى التهجم الأخلاقى على مخالفيه وبعدم الوقوف عند حد فى توجيه الأفكار والوقائع لخدمة قضاياه العملية فى ميدان السياسة الروسية والصراع الحزبى والفكرى. وإن سباين وإن كان قد قدر حقًا لينين وصفاته العلمية والفلسفية التى صاحبت اهتماماته العملية النضالية، إلا أنه لم يقدر بعطف الإملاءات التى فرضتها الظروف المحيطة على لينين. ومع ذلك فقد حاول سباين أن ينصف لينين فى مواقف كثيرة وإن كان ينسب إليه انتهازية فكرية وعملية فى بعض المواقف خاصة حين كان يعالج مسائل استراتيجية وتكتيكية مثلما حدث فى تكوين الحزب الشيوعى وفى بناء الاشتراكية فى بلد واحد وفى توطيد دعائم المركزية الديمقراطية. ونحن هنا نعرض لتعليقه على ما قدم لينين من حجج لترجيح العلم الاجتماعى البروليتارى على العلم الاجتماعى البرجوازى فهو يقول: «إن حجة لينين تستطيع على الأقل أن تدعى لنفسها ميزة الصراحة ولكنها دائرية بصورة خبيثة. ذلك أن الدليل على أن البروليتاريا طبقة (صاعدة) يتوقف على صحة قانون ماركس للتاريخ. وإن لم يزعم لينين أن هذه الفلسفة استثناء من الطابع المتحيز الذى يعزوه إلى جميع النظريات الأخرى فلن تكون عنده حجة منطقية أيًا كانت. والحقيقة أن لينين أخذ الماركسية على أنها مسألة إيمان فحسب وكانت حجته بالطبع مليئة بالبشاعة اللاهوتية التى تزيد من حدتها نعوت بذيئة واتهامات بالخداع وسوء القصد. ومن هذه الناحية اختلفت حجته تمامًا عن حجة إنجلز التى اتبعها فى غير هذا الموضوع. لقد قال إنجلز إن نظريات «دورنج» تناقض بعضها بعضًا، ولكنه لم يقل بل ولا أوحى قط بأن «دورنج» غير أمين[٩].

وإن المنهج التحليلى الناقد الذى اتبعه سباين فى تتبعه لنظرية المادية الديالكتية عند ماركس وإنجلز ولينين قد استعمله فى دراسة السياسة والفكر الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى. ونحن لسنا هنا فى معرض التفصيل، فمجال التقديم لمثل هذا المؤلف الفياض بالآراء، والزاخر بنسيج دقيق من وجوه المسائل العلمية والتنظيمية والملىء بالتعليقات على أنماط للحياة المعاصرة، يفرض الإيجاز ومجرد الإشارة فهى جميعًا قابلة للمناقشة والإغراق فيها يخرجنا عن القصد. فمنهج سباين واحد وأسلوبه واحد واتجاهه واحد. ولا يمس مسألة من المسائل إلا ويستطيع القارئ المستنير أن يتنبأ ـ برغم تعمق المؤلف ـ بالأحكام التى ينتهى إليها. ويظهر ذلك بأوضح ما يمكن فى معالجته لنظام الحزب الشيوعى عند لينين. فلقد وصف نشأته وطرق اتخاذ القرارات فيه. إذ لاحظ أنه منذ البدء قرر البلاشفة: «أن نواة الحزب ينبغى أن تكون مجموعة داخلية من الثوريين المحترفين ممن كرسوا أنفسهم كلية وبتعصب للثورة ويخضعون لنظام صارم وتنظيم شديد، وهى مجموعة ليست كبيرة جدًا حتى يتسنى المحافظة على السرية وتعمل باعتبارها (طليعة) جميع العناصر الثورية المحتملة وإن لم تكن كذلك بالفعل فى النقابات وفى صفوف العمال»(١٠).

ويذهب سباين إلى أن لينين بتأكيده إنشاء حزب شيوعى قد خرج على الماركسية، حسب قول ماركس المشهور «إن تحرير الطبقة العاملة هو عمل الطبقة العاملة نفسها» فلقد نادى بأن «العمال لا يصبحون بصورة تلقائية اشتراكيين ولكنهم يصبحون نقابيين، يجب أن يؤتى إليهم بالاشتراكية من الخارج على أيدى مثقفى الطبقة الوسطى»(١١). وقد لاحظ سباين أن للحزب عند لينين ثلاث خصائص «فأولاً: كان المفروض أن الحزب يملك فى الماركسية طرازًا فريدًا من المعرفة والوجدان بمنهج قوى بشكل فريد أى الديالكتيك. كان هذا يعتبر علمًا، ولكن القوى والقدرات التى عزيت إليه تجاوزت أى شىء جرت العادة باعتباره علميًا. ذلك أنه زعم أنه يتنبأ بالتغيير الاجتماعى وأنه مرشد لسياسات تؤدى إلى التقدم، ومن ثم يستطيع أن يتخذ قرارات هى أخلاقية أو حتى دينية فى الحقيقة. وهكذا تصبح الماركسية بالنسبة لحزب شيوعى مذهبًا يجب المحافظة

على نقائه. وعلى ذلك فللحزب شيء من صفة الكهانة وهو يطالب أعضاءه بما يتفق مع هذا من خضوع في الرأى وبأن يخضعوا تمامًا الغايات الخاصة لغايات التنظيم. وثانيًا: لما كان حزب لينين هو من حيث المبدأ صفوة جرى اختيارها بدقة وتدريبها تدريبًا صارمًا لهذا لم يكن المراد منه قط أن يصبح تنظيمًا جماهيريًا إذ كان يدعى لنفسه التفوق الفكرى والأخلاقى أيضًا؛ الفكرى لأنه يضم متضلعين فى نظريات العلم الفريد للحزب والأخلاقى لأن أعضاءه كرسوا أنفسهم بصورة تخلو من الأنانية لتحقيق مصير الطبقة الاجتماعية التى يعلن أنه يمثلها والذى هو أيضًا مصير المجتمع والنوع البشرى. فلقد كان مثله الأعلى تكريس النفس تمامًا، للثورة أولاً ثم لإتمام بناء المجتمع الجديد الذى فتحت الثورة أبواب الطريق إليه. وثالثًا: كان المقصود بحزب لينين أن يكون تنظيمًا يخضع للمركزية الشديدة ويستبعد أية صورة من الفيدرالية أو الاستقلال الذاتى لأية هيئة محلية أو لأى من الهيئات التى يتكون منها. وكان المقصود أن يكون له تنظيم شبه عسكرى يخضع أعضاءه العاديين للنظام الدقيق ولقواعد الطاعة ويخضع قادته لسلسلة هرمية من السلطة ابتداء من القمة ونزولاً حتى القاعدة. وقد يسمح بحرية النقاش بين أعضائه حول مسائل تتعلق بالسياسة لم يتخذ الحزب بعد قرارات بشأنها ولكن بمجرد الوصول إلى قرار وجب تقبله واتباعه دون سؤال.

هذا الشكل من التنظيم دعاه لينين (المركزية الديمقراطية)[١٢].

ولقد استنتج سباين من هذا التنظير الذى اختاره لينين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى أنه بذلك قد أنكر النظام الديمقراطى فى أوروبا الغربية وما يشتمل عليه من تصويت وتمثيل برلمانى ومن حريات مدنية فوق ذلك، ووصفه بأنه يقوم على الزيف والنفاق إذ أن ما يشتمل عليه من ضمانات بالحريات الدستورية ما هى إلا امتيازات محتفظ بها للأغنياء وليست للطبقة العاملة. وقد رأى أن الديمقراطية الغربية ما هى إلا مرحلة ضرورية تهيئ «الحريات المدنية فيها مثل حرية الكلام وحرية الاجتماع أفضل ساحة لشن النضال الطبقى، ويمكن استخدامها كأسرع الوسائل لإثارة السخط، أو يعنى أن بالأنظمة الديمقراطية نواحى ضعف يمكن أن يستخدمها شخص غرضه تقويضها. وباختصار يمكن

إضفاء قيمة أداتية فقط على الديمقراطية»(١٣) وإنه لمما يؤكد وجهة النظر الليبرالية التى تصبغ معالجة سباين للتنظيم الحزبى كما خططه ونفذه لينين بأن استشهد سباين برأى هارولد لاسكى، كماركسىّ إنجليزىّ، فى بيان الخطر الذى أحاق بالحركة الاشتراكية نتيجة تطبيق لينين للماركسية فى الاتحاد السوفييتى والذى اعتبره اتباعه الشكل الأوحد للاشتراكية الصحيحة مما قسم الحركة العمالية فى معظم البلاد الكبرى بين الشيوعيين والديمقراطيين الاشتراكيين، فلقد ذهب لاسكى إلى أن التنظيم الحزبى اللينينى قد جعل من اللجنة التنفيذية المركزية فى الحزب الشيوعى الروسى الحارسة للحقيقة الكونية)(١٤). وفى الواقع أن من يعرف لاسكى كماركسى يعرف أيضًا أنه وارث للتراث الليبرالى فى الديمقراطية الغربية خاصة الديمقراطية الإنجليزية منذ أن وضعت أسسها فى القرن السابع عشر وفسرها جون لوك التفسير الجديد بعد «الثورة المجيدة» فى سنة ١٦٨٨. ومن هنا نرى أن التماس سباين التأييد من هارولد لاسكى إنما هو التماس لتأييد حليف طبيعى من هذه الناحية وحدها.

وقد أبدى سباين اهتمامًا كبيرًا بتحليل حكومة الحزب الواحد فى الاتحاد السوفييتى لا لمعارضتها للتنظيم الحزبى المتعدد فى الديمقراطية الغربية فقط، وإنما لأن «النتيجة الحاسمة بشأن فلسفة لينين السياسية هى أن نجاحها فى عام ١٩١٧ وجدها تملك المؤسسة الوحيدة الملموسة والتى يمكن استخدامها: الحزب. فلقد كان مفهوم الحزب هو الذى ميز ماركسية لينين فى عام ١٩٠٢، والحزب هو الذى «صنع الثورة»، وهو الذى تعين عليه الآن أن يخرج حكومة»(١٥). كما أن تطور فكرة الحزب فى ظل السياسة العملية فى أثناء عهدى لينين وستالين قد أضفى عليه أهمية رئيسية. ويلاحظ سباين أن الحزب قد اكتسب وضعه القانونى لأول مرة فى دستور سنة ١٩٣٦ «فطبقًا للدستور فإن الحزب يمثل النواة القيادية لكافة منظمات الشعب العامل» وتضمن هذا الدستور أيضًا ماله رنين ضمانات الحريات المدنية، التى تلقاها فى الدساتير الليبرالية بأوروبا الغربية، ولكن هذا حدث فقط لأن إقراره كان حادثًا عرضيًا فى السياسة الجارية آنذاك لجبهة شعبية. وفى تقديم الدستور حرص ستالين على القول بإنه لا يؤثر بأية طريقة كانت فى مركز

الحزب. وشرح أيضًا التعليل الذى برر حكومة الحزب الواحد. وهو أن النضال الطبقى قد ألغى فى الاتحاد السوفييتى إذ يقول «ويجب أن أسلم بأن مشروع الدستور الجديد يحافظ بالتأكيد على نظام حكم دكتاتورية الطبقة العاملة، بمثل ما يحافظ تمامًا على المركز القيادى الحالى للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى بدون تغيير»(١٦).

ولقد عنى سباين ببيان مفهوم الرأسمالية الإمبريالية إلى جانب مفهوم الحزب. فالرأسمالية الحرة القائمة على التنافس فى رأيه قد تحولت إلى احتكار ورأسمالية مالية. «والإمبريالية السياسية تطور منطقى للرأسمالية الاحتكارية، والحزب تطور منطقى للإمبريالية، ومن ثم فالإمبريالية أعلى مراحل التطور الرأسمالى» وهى مرحلة انتقالية تؤدى إلى اقتصاد ومجتمع شيوعيين أرقى مرتبة»(١٧) ولقد لاحظ سباين أن هذه النظرية فى بيان التطور الذى مرت به الرأسمالية والبروليتارية بين عام ١٨٧١ (تاريخ آخر ثورة بروليتارية فى كومون باريس) وعام ١٩١٤ «تصلح لا لتفسير الحرب فحسب، بل أيضًا لتفسير إخفاق تنبؤات ماركس بشأن الثورة البروليتارية فى البلاد ذات الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، وذلك لأن الأرباح العالية التى استمدها الرأسماليون من استغلال الشعوب المتأخرة مكنتهم من دفع أجور عالية للقوة العاملة فى بلادهم. ومن ثم فالأيدى العاملة الأوروبية. وذات المهارة منها بوجه خاص. نعمت فى الحقيقة بمستوى معيشة يسير فى طريق الارتفاع. وبالطبع تم شراء هذا على حساب رفع معدل استغلال الأيدى العاملة غير الماهرة فى المستعمرات والبلاد المتخلفة. والواقع، أصبحت الطبقة العاملة الأوروبية شريكة فى نظام للاستغلال على نطاق العالم، وشاركت فى الغنيمة إلى حد ما. وعلى ذلك خفت حدة النضال الطبقى مؤقتًا ومحليًا، أو وجدت الرأسمالية طريقة لتأجيل الآثار المترتبة على «ما فيها من تناقضات كامنة بالفطرة»(١٨).

ويرى سباين أنه بإضافة مفهومى الحزب والرأسمالية الإمبريالية قد أكمل لينين نظرية الشيوعية كبنيان منطقى، وأن هذه الإضافة تمثل الإنجاز الذى حققه وذلك «بإنتاج صيغة من الماركسية يمكن تطبيقها على مجتمع متخلف صناعيًا

واقتصاده فلاحى زراعى»[١٩] ولكن ما قام به ستالين من تنفيذ فكرة الاشتراكية فى بلد واحد قد أعطى نظريةالشيوعية كنظام سياسى قوتها الدافعة وزود اللينينية بعامل تطبيقى. ففى ظل شعار الاشتراكية فى بلد واحد أصبحت «الروسيا الشيوعية قوة صناعية وعسكرية كبيرة لأنها استهلت فى عام ١٩٢٨ أول مشروعاتها الخمسية الذى بدأ ثورة ذات عواقب سياسية واجتماعية طويلة المدى أعظم بكثير من ثورة لينين عام ١٩١٧. فعن طريق تسخير الشيوعية لما فى القومية الروسية من قوة دافعة هائلة، أصبحت مشروعات السنوات الخمس أول تجربة كبيرة لاقتصاد مخطط تخطيطًا شاملاً وبنجاح التجربة أصبحت الشيوعية الروسية نموذجًا يحتمل أن تحتذيه مجتمعات الفلاحين ذات الآمال القومية، فى جميع أنحاء العالم»[٢٠].

ولقد أبرز سباين التناقض بين الحجة السياسية الممثلة فى فكرة قيام الاشتراكية فى بلد واحد، وإمكان بناء مجتمع اشتراكى فى روسيا لما يتوافر فيها من الموارد الطبيعية الكبيرة، وبين الحجة الاقتصادية المألوفة عند الماركسية التى تفترض اعتماد السياسة على الاقتصاد، وقد أكملت لهذا «فكرة الاشتراكية فى بلد واحد التباين بين ماركسية لينين وماركسية أوروبا الغربية التى تصورها ماركس والماركسيون نظرية لتحويل اقتصاد صناعى على درجة عالية، من مجتمع رأسمالى إلى مجتمع اشتراكى»[٢١]. وخرج سباين من تحليلة لآثار تطبيق الاشتراكية تطبيقًا قوميًا فى الفلسفة الماركسية بأن «مفهوم دولة قومية هى أيضًا اشتراكية، بشاعة منطقية من وجهة نظر الفلسفة الاجتماعية الماركسية، إذ لم يكن للماركسية تصور إيجابى عن دولة أو أمة، وكانت الاشتراكية تصور دائمًا على أنها لا يمكن أن تتفق مع أى منهما. فلقد تصور ماركس وتصور الماركسيون بوجه عام أن القومية من مخلفات الإقطاع فحسب، وأن القومية عاطفة أثرية تنتمى، شأنها شأن الدين، إلى الشعور الأيديولوجى الباطل الذى جعل الطبقة العاملة عرضة للاستغلال من جانب البرجوازية»[٢٢].

ويستطرد سباين فى بيان أثر تطبيق الاشتراكية فى بلد واحد فى مجال العلاقات الدولية بأن يلاحظ أن نجاح هذا التطبيق قد خلق نوعًا من الجاذبية

جعل روسيا تتجه نحو الشرق، خاصة بعد أن يئست من تحول البروليتاريا فى الدول الغربية المتقدمة صناعيًا إلى الجبهة الشيوعية. ولذلك فإنه «بعد التحالف المؤقت فى الحرب العالمية الثانية أحيا ستالين فكرة المعسكرين ولكن ربما لم يعد يرى فيها شيئًا ضارًا. وعلى أى حال كان الأثر الدولى الناجم من قيام الشيوعية فى بلد واحد انقسامًا بين كتلتين من القوى، تعدد وصفها بأنها الرأسمالية والشيوعية، أو الإمبريالية والمحبة للسلام، أو الغرب والشرق فحسب»(٢٣) ثم ينتهى سباين فى تحليل هذا الموقف إلى اقتراح يمثل غلبة ميوله الليبرالية وآماله فى انتصار القيم الأثيرة عنده إذ يقول: «والظاهر أن مستقبل كل منهما يتوقف على نجاحها فى اجتذاب الشعوب غير الملتزمة. ولعل انتشار الأنظمة السياسية الليبرالية يتوقف على تقديم بديل عن أساليب الادخار الإجبارى العنيفة»(٢٤).

ولقد طبق سباين منهجه الذى رأينا سماته فى دراسته الماركسية والشيوعية على دراسته للفاشية والاشتراكية الوطنية. إذ اهتم بعرض وتحليل الأفكار التى حرصت الفاشية والاشتراكية الوطنية على إعلانها كمصادر لمذهبيهما، وشرح مساهمة المفكرين المختلفين فى بنائهما، ومناقشة النظريات السياسية التى ميزتهما، وذلك إلى جانب الحكم على المذهبين من خلال تجربتهما العملية. فنراه قد عرض لمذهب اللامعقولية الفلسفية فى الفكر الأوروبى لأن الفاشية والاشتراكية الوطنية «سعتا باستمرار إلى تدعيم مكانتهما عن طريق الزعم بأن بينهما وبين هذا العرق صلة من القربى»(٢٥) ويشير سباين إلى أن اللامعقولية كفلسفة قد اجتذبت اهتمام المذهبين الفاشى والنازى لما اشتملت عليه من اتجاهين وإن كانا متعارضين منطقيًا إلا أنهما متطابقان عاطفيًا، وهما عبادة الجماعة أو الشعب أو الأمة وعبادة البطل أو العبقرى أو الرجل العظيم. ويعرض سباين فى هذا المجال لآراء هيردر وشوبنهاور ونيتشه وبرجسون ثم يؤكد الصفة السياسية التى أضفاها سوريل على اللامعقولية الفلسفية وذلك بأن «أصبحت الفلسفة الاجتماعية بالنسبة إليه (أسطورة) أى رؤية أو رمزًا لتوحيد العمال وإلهامهم فى نضالهم ضد مجتمع رأسمالى. ولقد اعتقد أن جميع الحركات الاجتماعية الكبرى كالمسيحية مثلاً تحققت عن طريق السير وراء أسطورة.

وتحليل أسطورة أو السؤال عما إذا كانت حقيقة ـ وحتى السؤال عما إذا كانت عملية ـ يقول إن هذا عمل لا معنى له. ذلك أنها فى جوهرها صورة تستطيع أن تستحث الشعور وذلك يهيئ التماسك والدافع لإطلاق سراح الطاقة الثورية. ليست الفلسفة السياسية مرشدًا عاقلاً إلى العمل ولكنها إثارة التصميم المتعصب والإخلاص الأعمى. واعتقد سوريل أن الإضراب العام أسطورة يمكن أن تلهم حزبًا بروليتاريًا. ولكن بينما لم يكن هذا ذا أثر فعال جدًا، فإن فكرته عن أن الفلسفة الاجتماعية يجب أن تكون نوعًا من أسطورة هذه الفكرة أصبحت خاصية مميزة للسندكالية الثورية. وفى هذه الحركة كان موسولينى يعمل سنوات بوصفه مهيجًا ومحررًا صحفيًا، وقدم عرضًا مطولاً للترجمة الإيطالية لكتاب سوريل فى عام ١٩١٩. وهكذا أصبح مفهوم الفلسفة كأسطورة اجتماعية جزءًا من الفاشية وإن لم يكن سوريل نفسه فاشيًا قط»[٢٦] ويربط سباين كذلك بين هتلر وسوريل بطريق غير مباشر إذ يقول: «لم تكن هناك بالطبع علاقة مباشرة كهذه بين هتلر وسوريل كالتى كانت بين سوريل وموسولينى. فقد وجد هتلر نموذجًا فى موسولينى والأسطورة الفاشية»[٢٧] وفى إطار اللامعقولية الفلسفية حاول سباين أن يبين محاولة الفاشية اصطناع بعض عناصر الهيجيلية ومحاولة النازية فى العزوف عنها[٢٨].

وإنه لمن التعليقات الوجيزة المثمرة فى الفكر السياسى ما أضافه سباين فى تفسير نظريات الفاشية والنازية من تتبع للأصول الفكرية كما فعل فى عرض «الأسطورة العنصرية» عند النازية وما تدين به من جذور فى الفكر الأوروبى العام والألمانى الخاص، إذ أشار فى ذلك إلى جوبينو وهوستون ستيوارت تشمبرلن ورتشارد فاجنر، وهتلر وروزنبرج ومارتن هايدجر، وتطبيق آرائهم فى سياسة ألمانيا الداخلية والدولية[٢٩] وقد تناول كذلك بالشرح والتأصيل مفهومات الجماعة والصفوة والزعيم[٣٠] والمجال الحيوى[٣١] ودورها فى تشكيل ألمانيا النازية وتوجيه حياتها العامة وما كان لذلك من أثر فى المجال العالمى والتطور التاريخى.

وهكذا نرى أن سباين فى هذا الجزء الخامس من كتابه فى تاريخ النظرية

السياسية قد جال جولة واسعة عميقة فى عالم الفكر والفلسفة السياسية حاول بها أن يظهر أهمية الأفكار كأسلحة فى خضم التطور والصراع الاجتماعى. وقد أبدى فى ذلك صبرًا ودقة وشمولاً فى تتبع الفكر المقارن خلف الموضوعات الأساسية التى حاول دراستها خاصة منها الماركسية والشيوعية والفاشية والاشتراكية الوطنية، وصاغ كل ذلك فى إطارمحسوس وغير محسوس من تجربة الديمقراطية الليبرالية الغربية. وفى الواقع أن هذا الجزء من كتابه فى تاريخ النظرية السياسية يهدى الحاكم والمواطن، كما يهدى الدولة والفرد فى رحلة البشر على طريق الحضارة والنور.

هوامش

(١) انظر «النظام الشمولى» الفصل الرابع والثلاثون.

(٢) انظر «ماركس والمادية الديالكتية» الفصل الثالث والثلاثون.

(٣) انظر «المادية الديالكتية» الفصل الثالث والثلاثون.

(٤) «المادية الديالكتية والسياسية» الفصل الثالث والثلاثون.

(٥) «المادية الديالكتية والسياسة» الفصل الثالث والثلاثون.

(٦) مقتبس فى «إنجلز يتحدث عن الجبرية الاقتصادية» الفصل الثالث والثلاثون.

(٧) انظر «إنجلز يتحدث عن الجبرية الاقتصادية» الفصل الثالث والثلاثون.

(٨) «لينين والمادية الجدلية» الفصل الرابع والثلاثون.

(٩) «لينين والمادية الجدلية» الفصل الرابع والثلاثون.

(١٠) «الماركسية الروسية» الفصل الرابع والثلاثون.

(١١) «نظرية لينين فى الحزب» الفصل الرابع والثلاثون.

(١٢) نظرية لينين فى الحزب «الفصل الرابع والثلاثون».

(١٣) «المدخل إلى الثورة» الفصل الرابع والثلاثون.

(١٤) هارولد لاسكى ـ مقدمة للبيان الشيوعى (باللغة الإنجليزية)، لندن ـ جورج ألن وأنوين ١٩٤٨ ص ٨٤ - ٨٥.

(١٥) «مشكلة النجاح» الفصل الرابع والثلاثون.

(١٦) «طليعة البروليتاريا» الفصل الرابع والثلاثون.

(١٧) «الرأسمالية الإمبريالية» الفصل الرابع والثلاثون.

(١٨) «الرأسمالية الإمبريالية» الفصل الرابع والثلاثون.

(١٩) «الاشتراكية فى بلد واحد» الفصل الرابع والثلاثون.

(٢٠) «الاشتراكية فى بلد واحد» الفصل الرابع والثلاثون.

(٢١) «الاشتراكية فى بلد واحد» الفصل الرابع والثلاثون.

(٢٢) «الاشتراكية فى بلد واحد» الفصل الرابع والثلاثون.

(٢٣) «الاشتراكية فى بلد واحد» الفصل الرابع والثلاثون.

(٢٤) «الاشتراكية فى بلد واحد» الفصل الرابع والثلاثون.

(٢٥) «الدولية» المناخ الفلسفى للرأى» الفصل الخامس والثلاثون.

(٢٦) «الفلسفة أسطورة» الفصل الخامس والثلاثون.

(٢٧) «الفلسفة أسطورة» الفصل الخامس والثلاثون.

(٢٨) «الفاشية والهيجيلية» الفصل الخامس والثلاثون.

(٢٩) «الأسطورة العنصرية» الفصل الخامس والثلاثون.

(٣٠) «الجماعة والصفوة والزعيم» الفصل الخامس والثلاثون.

(٣١) «المجال الحيوى» الفصل الخامس والثلاثون.

الفصل الثالث والثلاثون
ماركس والمادية الديالكتية

نشأ الفكر السياسى الليبرالى كخلاصة إلى حد كبير لفكرتين اجتماعيتين أو أخلاقيتين أساسيتين. هما أن السياسة هى بصورة مميزة فن الوصول إلى عمليات التوفيق بغير القمع بين المصالح المتعارضة، وأن الإجراءات الديمقراطية هى الطرق الفعالة الوحيدة لإجراء مثل هذه العمليات. ومن ثم، وبرغم أن تاريخه فيما بعد راح يأخذ فى الحسبان نقد هيجل المشروع للمذهب الفردى، إلا أنه لم يتقبل قط الدعويين الكبريين فى فلسفة هيجل الاجتماعية. وهاتان هما: أولاً أن المجتمع توازن متحرك بين قوى متناقضة تولد التغيير الاجتماعى عن طريق توترها وصراعها، وثانيًا أن التاريخ الاجتماعى عبارة عن تطور داخلى أو شبه منطقى يطرأ على القوى نفسها. غير أن هذين العنصرين من فكر هيجل لعبا دورًا كبيرًا فى النظرية السياسية بالقرن التاسع عشر ثم من بعد ذلك. وكان هذا راجعًا بصفة رئيسية إلى التحول الذى أحدثه كارل ماركس فى فلسفة هيجل. فقد استبعد ماركس من نظرية هيجل دعوى أن الشعوب هى وحدات التاريخ الاجتماعى ذات الأثر الفعال ـ وهى دعوى لم تكن لها قط أية علاقة منطقية وثيقة بمذهبه ـ وأحل صراع الطبقات الاجتماعية محل صراع الشعوب.

وهكذا انتزع من الهيجلية صفاتها التى تميزها بوصفها نظرية سياسية ـ أى قوميتها، ونزعتها المحافظة وطابعها المضاد للثورة ـ وحولها إلى طراز جديد وقوى جدًا من الراديكالية الثورية. أصبحت الماركسية الجد الأكبر لأكثر أشكال الاشتراكية الحزبية أهمية فى القرن التاسع عشر، وفى النهاية بعد تعديلات مهمة جدًا بالتأكيد. أصبحت كذلك بالنسبة إلى الشيوعية الحديثة.

غير أن فلسفة ماركس كانت من نواح مهمة امتدادًا لفلسفة هيجل. فأولاً واصل الاعتقاد بأن الديالكتية (الجدلية) منهج منطقى قوى قادر بصورة فريدة على توضيح قانون للتطور الاجتماعى، ونتيجة لهذا فإن فلسفته ـ شأنها شأن فلسفة هيجل ـ فلسفة للتاريخ. بالنسبة إلى كلا الرجلين كان الأساس الذى يقوم عليه أى تغيير اجتماعى هو وجوبه أو «حتميته»، وهذا المصطلح لا يقل غموضًا عند ماركس عنه عند هيجل؛ إذ يجمع بين مفاهيم كل من التفسير السببى والتبرير الأخلاقى. وبرغم أن ماركس فسر فلسفته بأنها صورة من المادية، ظل يستخدم الديالكتية لتأييد نظرية فى التقدم الاجتماعى تتحقق فيها بالضرورة قيم أخلاقية أرقى. وثانيًا، وبالنسبة إلى ماركس كما هو الشأن بالنسبة إلى هيجل، كانت القوة الدافعة على التغيير الاجتماعى هى الصراع،وكانت القوة هى العامل المحدد فى الملجأ الأخير. فالصراع هو بين طبقات اجتماعية بدلاً منه بين شعوب، والقوة اقتصادية بدلاً من سياسية، والقوة السياسية فى نظرية ماركس نتيجة مترتبة على الوضع الاقتصادى. ولكن النضال من أجل القوة لم يكن عند ماركس ولا عند هيجل بالذى يؤدى إلى تسوية سلمية لصالح كلا الطرفين المتنازعين. واشترك ماركس مع هيجل فى شك عميق ساورهما فى قدرة بعد نظر الإنسان أو نواياه الطيبة على تعديل فعل القوى الاجتماعية، وكاد كل منهما بحكم مزاجه وبسبب فلسفته الاجتماعية، لا يعتقد فى قدرة التشريع على علاج المساوئ الاقتصادية. حقيقة ساور ماركس الأمل وتوقع أن تسفر راديكاليته الثورية عن صورة من الاشتراكية، وعن مساواة اجتماعية وحرية صادقة تكمل ما تنطوى عليه الديمقراطية السياسية من مساواة وحرية. ولكنه فى الحقيقة لم يقدم سببًا طيبًا يدعو إلى الاعتقاد بأن ما تنطوى عليه الراديكالية من سياسة القوة سوف تكون عند التطبيق العملى أقل تسلطًا ودكتاتورية من سياسة القوة التى تنطوى عليها القومية المحافظة. وعلى ذلك انطوت فلسفته الاجتماعية على تباين بين تطلعاته الديمقراطية والمنطق الباطنى الذى يشتمل عليه مذهبه. وخلال حياة ماركس ظل هذا كامنًا لأن الثورة الاجتماعية التى تخيلها لم تكن قط مشكلة سياسية عملية. لقد أصبح واضحًا فى النسخة الشيوعية من الماركسية الثورية.

الثورة البروليتارية

اعتمدت فلسفة ماركس الاجتماعية على تغيير اجتماعى ذى أهمية من الدرجة الأولى تمامًا، حدث فى القرن التاسع عشر، وجعلته لأول مرة موضع الاهتمام بشكل واضح، وذلك هو وصول طبقة عاملة صناعية إلى الوعى الذاتى السياسى، وفى النهاية إلى القوة السياسية. وكما قيل فى الفصل السابق، أصبح هذا مسئولاً عن تغيير مجرى الفكر الليبرالى، ولكن ماركس أدرك أهميته بأسرع مما أدرك الأحرار. ولأول مرة ـ وخاصة فى الدراسات التاريخية التى شكلت جزءًا لا يتجزأ من فلسفته ـ قدم الرأسمالية فيما يجوز أن ندعوه جانبها الإنسانى؛ أى كنظام أنتج وراح يزيد باستمرار طبقة من الناس يجب أن يعيشوا كلية على الأجور، وبذلك لا تربطهم بأصحاب الأعمال سوى علاقة نقدية. إن قدرتهم على العمل سلعة، وهى السلعة الوحيدة التى يملكونها ولها قيمتها من الناحية الاقتصادية، ويجب أن تباع فى سوق تسودها المنافسة حيث الالتزام الوحيد من ناحية المشترى هو أن يدفع الثمن الجارى. وهكذا تميل العلاقة بين صاحب العمل والمستخدم فى الصناعة إلى أن تجرد من مغزاها الإنسانى ومن الالتزام الأخلاقى وتصبح علاقة قوة فحسب. وفى هذا الموقف رأى ماركس بحق أعظم حقيقة ثورية بالقوة فى التاريخ الحديث ـ فهى من جهة طبقة يجرى تعريفها بملكيتها وسائل الإنتاج وتحركها بصفة رئيسية ضرورة لتحقيق الأرباح، وهى من جهة أخرى بروليتاريا صناعية ليست لها قوة إلا عن طريق ضغط الجماهير المنظمة تنظيمًا جيدًا، ومضطرة إلى أن تجعل غايتها التى تسعى إليها هى المحافظة على مستوى عيشها أو تحسينه، وليست الحرية السياسية. وإذ فهم ماركس هذا باعتباره حقيقة تاريخية.. كان على بينة من أن الرأسمالية كنظام هى مرحلة فى تطور المجتمع الحديث وليست نتيجة قوانين اقتصادية خالدة. وعلى ذلك، وإذ بدأ من حقيقة المصالح الطبقية المتباينة، وهى الحقيقة التى جعلها الاقتصاديون التقليديون واضحة إلى حد كبير، راح يضع نصبَّ عينيه تفسير الليبرالية السياسية على أنها الأيديولوجية المميزة للطبقة الوسطى، وكذلك خلق فلسفة اجتماعية تناسب البروليتاريا الصاعدة لتستخدمها فى نضالها من أجل القوة.

هذا المشروع، شأنه شأن نظرية هيجل فى الدولة، اعتمد على تقدير لما للثورة الفرنسية من أهمية تاريخية. فعلى غرار هيجل، اعتقد ماركس أن تلك الثورة كانت علامة على انهيار المجتمع الإقطاعى، ولكن بينما اعتقد هيجل أن الثورة سوف تبلغ ذروتها فى ظهور الدولة القومية، اعتبرها ماركس مقدمة لثورة أشد حسمًا وشمولاً. كانت الثورة فى اعتقاده، وفى آن واحد، مهمة بصفة أساسية، ومع ذلك فبمعنى سطحى كانت مهمة لأنها حققت مرحلة ضرورية فى تطور الحضارة، ومع ذلك فهى سطحية، بمعنى أنها فتحت فحسب الطريق إلى مرحلة أعلى. كان إلغاء الإقطاع يعنى فى نظر ماركس وصول الطبقة الوسطى إلى القوة وخلق نظام سياسى يجعل قوتها ذات تأثير فعال. وهذا النظام فى أكثر صوره نموًا، ولم يكن قد تم الوصول إليه بعد إلا بصفة جزئية، سوف يكون الجمهورية الديمقراطية. وعلى ذلك كانت الثورة الفرنسية فى جوهرها ثورة سياسية. فقد نقلت السيطرة الاجتماعية من جماعة النبلاء ورجال الدين إلى الطبقة الوسطى الصناعية والتجارية، وخلقت الدولة كجهاز نموذجى للقمع والاستغلال اللذين تمارسهما الطبقة الوسطى، وكانت فلسفتها ـ مذهب الحقوق الطبيعية فى السياسة والاقتصاد ـ المبرر والتعليل العقلى المثالى لحق الطبقة الوسطى فى استغلال العامل. وكانت الخطوة الواضحة التى تلى الثورة السياسية، ثورة اجتماعية أبعد غورًا، ويجب أن تكون هذه هى العمل الذى تضطلع به طبقة العمال البروليتارية الصاعدة التى يجب أن تزيح الطبقة الوسطى من مكان القوة بمثل ما عملت الطبقة الوسطى من قبل على زحزحة الطبقة الإقطاعية القديمة. ويجب أيضًا أن تكون للطبقة الصاعدة فلسفتها. وكما كانت فلسفة الطبقة الوسطى فى جوهرها ادعاء بحقوق طبيعية فى الملكية، كذلك يجب أن تكون الفلسفة البروليتارية ادعاء اشتراكيًا بحقوق إنسانية لأناس سليبين من الملكية. ولكن لمجرد أن البروليتاريا مكانها فى أسفل الصرح الاجتماعى وليس دونها طبقة تستغل، لهذا لن تقتصر الثورة البروليتارية على نقل القوة على الاستغلال ولكنها ستلغى الاستغلال. سوف تكون الخطوة الأولى فى الطريق إلى مجتمع قد خلا من الفوارق الناجمة من الطبقة الاجتماعية، وبداية حقيقية للتاريخ باعتباره سجلاً

لجهود الجنس البشرى فى سبيل إدراك الذات تماماً. وهذه هى المهمة الضخمة التى رسمتها لنفسها فلسفة ماركس.

وعلى ذلك فمن حيث القصد والنوايا كانت فلسفة ماركس عملية إلى حد بعيد، بمثل ما كانت فلسفة هيجل حقًا. لقد اعتقد كلا الرجلين أن الفعل السياسى المؤثر يتوقف على فهم الاتجاه العام الذى يتحرك فيه التاريخ ـ ما دعاه ماركس «مراحل التطور الطبيعية» ـ وعلى تقبل المهام التى يفرضها مركز الإنسان فيه. وبينما ظن هيجل أن التاريخ الأوروبى يبلغ الذروة فى قيام الشعوب الألمانية وتوقع وصول ألمانيا إلى مركز الزعامة الروحية فى الحضارة الأوروبية، اعتقد ماركس أن التاريخ الاجتماعى بلغ الذروة فى قيام البوليتاريا، وتطلع إلى زحف تلك الطبقة كى تشغل مكانًا مسيطرًا فى المجتمع الحديث. فى فلسفة هيجل للتاريخ كانت القوة الدافعة مبدأ روحيًا يتطور بذاته ويتجسد على التعاقب فى شعوب تاريخية، وكانت فى فلسفة ماركس نظامًا من قوى إنتاجية، يتطور بذاته، ويتجسد فى أنماط أساسية من التوزيع وفى الطبقات الاجتماعية الناتجة عن هذا. وكان جهاز التقدم حربًا بين شعوب عند هيجل، وتعارضًا بين طبقات اجتماعية عند ماركس. وكلا الرجلين اعتبر مجرى التاريخ ضروريًا بصورة عاقلة؛ أى نمطًا من مراحل تكشف الغطاء عن نفسها وفقًا لخطة منطقية وتسير صوب هدف محتوم. وهذا الزحف المهيب من جانب الحضارة الإنسانية يدعو الناس إلى التعاون والخدمة. لقد كانت كلتا الفلسفتين حوافز قوية على العمل، وأشد أشكال التحريض مفعولاً. وبينما ناشد هيجل الوطنية القومية، جعل ماركس نداءه إلى وفاء العمال لإخوانهم العمال. وفى كلتا الحالتين كان النداء مختلفًا تمامًا عن النزعة الفردية التى اتسمت بها الفلسفات السياسية الليبرالية. كان موجهًا إلى الولاء بدلاً من المصلحة الذاتية، وإلى الواجبات بدلاً من الحقوق، ولم يقدم من جزاء غير الأمل فى أن حياة المرء الخاصة سوف تكتسب معنى عن طريق خدمة قضية هى أكبر من المرء نفسه، لقد تصور ماركس أن فلسفته تهيئ خطة ودافعًا على ثورة اجتماعية يجب أن تحرر العمال من الفقر والاستغلال.

هذا الاتحاد فى فلسفة ماركس بين برنامج للعمل الثورى وبين نظرية فلسفية للمجرى «الضرورى» الذى يسير فيه التطور الاجتماعى، اتحاد لا يمكن إدراكه إلا بفهم المعنى الخاص الذى يضفيه الديالكتيك على كلمات مثل: «ضرورى»، و «محتوم». فإذا اقتصر معناها على علاقة العلة والمعلول، كان التعاون البشرى مع مجرى التاريخ غير ذى معنى، وصار المعنى المتضمن هو السكينة السياسية. ولكن واضح أنه لا الشيوعيون الماركسيون ولا القوميون الهيجيلون كانوا من دعاة السكينة، بل العكس كانوا إيجابيين مصممين بل ولاتلين لهم قناة، وغالبًا ما كان ذلك على حساب مصالحهم الخاصة. إن التفرقة التى غالبًا مارسمها المعقبون بين ماركس الفيلسوف الاجتماعى وماركس منظم الاشتراكية الحزبية، تفرقة لم يكن ليرسمها قط ماركسى ولا هيجلى فى الواقع. إن «الضرورة» التى نسبها كلا الرجلين إلى التاريخ تدعو إلى المشاركة والتعاون النشيط، إنها حض على العمل وتكريس النفس. وصلة القربى بينها وبين العلة والمعلول العلميين أقل من صلتها بالقضاء والقدر الذى نسبه أتباع كلفن إلى إرادة الله. فعلى غرار الأخيرين يزود التاريخ الإنسان الثورى الماركسى بحرفته، وبيقينه فى النجاح النهائى، وربما بالغفران عن الجرائم التى يرتكبها باسم التاريخ. وعلى ذلك فالضرورة التاريخية لا يقتصر معناها على العلة والمعلول أو الأفضلية. أو الالتزام الأدبى، ولكنها تعنى الثلاثة فى آن واحد ـ إنها نوع من قوة كونية آمرة تخلق وتوجه مصلحة البشر وحسابهم وتجعلهما خدامها. ولكن بينما أطلق الكلفنيون على هذا اسم اللاهوت يدعوه الهيجليون والماركسيون العلم.

وتنقسم فلسفة ماركس الاجتماعية إلى فترتين تفصل بينهما على وجه التقريب سنة ١٨٥٠ أو ما بعدها بقليل. وإلى الفترة الأولى ينتمى مشروع المذهب وهو نتاج دراسة ماركس لهيجل فى جامعة برلين. بحلول هذا الوقت (بعد موت هيجل بنحوخمس سنوات) كانت المدرسة منقسمة إلى جناح يعتنق المثالية، ويعنى إلى حد كبير بالدفاع عن المسيحية، وجناح يأخذ بالمادية ويتزعمه لودفيج فيورباخ. وبعد ذلك بسنوات وصف ماركس فيورباخ بأنه شخصية ضئيلة بالقياس إلى هيجل، وإن كان نقطة تحول بعد هيجل، لأنه حور الهيجلية من «*تصوراتها*» المثالية، ولهذا، وكما اعتقد ماركس، عمل فى آن واحد على تخليصها من

متضمناتها المحافظة، وعلى جعلها تتمشى مع العلم. وعندما غادر ماركس ألمانيا فى طريقه إلى باريس كان قد انغمس إلى حد بعيد فى الاشتراكية الفرنسية التى كانت جزءًا من كل الاختمار الثورى الذى بلغ ذروته فى عام ١٨٤٨. وهذا أقنعه بأن النظرية الاشتراكية سطحية لأنها افتقرت إلى فهم دينامية التطور الاجتماعى التى اعتقد أن دياليكتيك هيجل وفرها. وكانت ثمرة هذا الخط من الفكر المادية الديالكتية أو الاقتصادية ـ أى النظرية التى ترى أن التطور الاجتماعى يتوقف على تطور قوى الإنتاج الاقتصادى. هذه النظرية تلقى معالم موجزة لها فى مجموعة متنوعة من الكتب، أشهرها البيان الشيوعى (١٨٤٨)، ولكنا لا نلقاها فى ذلك الحين أو بعده، موضحة بصورة تنسيقية أو خالية من اللبس أو الغموض.

بتوقف التفجرات الثورية بعد عام ١٨٤٨ انتهت حياة ماركس كثورى عامل وقضى بقية حياته منفيًا فى إنجلترا. وهنا كرّس نفسه لكتابة مؤلفه العظيم رأس المال الذى نشر المجلد الأول منه فى عام ١٨٦٧، وبعد وفاته فى عام ١٨٨٣ جمع صديقه فردريك إنجلز المجلدين الثانى والثالث من أوراقه. أخذ رأس المال المادية الاقتصادية قضية مسلمة، ولكن هنا أيضًا لم تعرض النظرية بصورة كاملة قط. كان ماركس قد أخذ الآن بفكرة تأكيد فلسفته بدراسة نقدية وافية وشاملة للاقتصاد الكلاسيكى الذى رأى فيه نظرية تصلح لاقتصاد رأسمالى. ومقابل هذا وضع نظريته فى «فائض القيمة» قاصدًا منها أن يبين بطريق الديالكتيك أن النظام الرأسمالى ينطوى بالفطرة على تناقضات. وترتب على هذا أن مناقشة الماركسية فى الشطر الأخير من القرن التاسع عشر كانت كلها تقريبًا تدور حول اقتصاد ماركس، ومالت منشوراته الثورية السابقة على رأس المال إلى أن تكون موضع الإغفال، ولم يبدأ النقاش الكثير يدور حول المادية الاقتصادية إلا بعد موت ماركس. وهكذا حدث أن ماركس لم يوضح قط فلسفته الاجتماعية بطريقة منسقة وتلقاها متضمنة فقرات قلائل وموجزة جدًا فى كتاباته التى أخرجها من حين لآخر؛ وبينما يصعب اليوم اعتبار التنظير المنسق فى رأس المال (تمييزًا له عن الفصول التاريخية) بأنه شىء أكثر من مذهب مدرسى اقتصادى، إلا أنه

يصعب أن ننكر أن لينين كان على حق حين قال إن المادية الاقتصادية هى «النقطة المركزية التى تدور حولها تلك الشبكة بأسرها من الأفكار، التى جرى التعبير عنها والنقاش بشأنها». وعلى ذلك يمكن أن نترك نظرية فائض القيمة لتاريخ النظريات الاقتصادية التى عفى عليها الزمن. إن الماركسية كفلسفة اجتماعية، تعتمد على معنى وصحة نظرية ماركس الرئيسية: إن تطور الإنتاج الاقتصادى فى مجتمع يحدد صرحه العلوى التنظيمى والأيديولوجى.

وتنقسم مصادر دراسة المادية الاقتصادية إلى مجموعتين؛ فهناك أولاً مؤلفات عدة كتبها ماركس قبل عام ١٨٥٢، وهذه كتابات جدلية أخرجها حينما كان يرسم نظريته فى التطور الاجتماعى، وكتيبات أخرجها من وقت لآخر يحلل فيها إخفاق الحركات الثورية فى فرنسا. وثانيًا، هناك مؤلفات عدة لإنجلز تتضمن عددًا من خطابات مهمة كتبت بعد موت ماركس، وهى تشرح النظرية وتنتقد ما اعتبره تحريفات لها على أيدى الكتاب الاشتراكيين الشبان فى ألمانيا حوالى ختام القرن. ولما كانت هاتان المجموعتان من المؤلفات تفصل بينهما فترة تزيد على خمس وعشرين سنة. لهذا يستحسن أن نتناول كلاً منهما على حدة. وبينما أن إنجلز من المؤكد لم يخرج عامدًا على المعنى الذى قصده ماركس، فإن شروحه كانت أحيانًا مختلفة نوعًا.

المادية الديالكتية

إن بيانات ماركس الأولى عن المادية الديالكتية تضمنتها مجموعة من المؤلفات كتبت بين عامى ١٨٤٤، ١٨٤٨ بتأثير من تفسير فيورباخ المادى لهيجل، ومن حوادث عارضة فى حياة ماركس كاشتراكى ثورى[1]. وينبغى أن نلاحظ أن ماركس استخدام كلمة «المادية» فى معنى متخصص قد يكون مضللاً، نظرًا لأن الكلمة كان لها معنى مختلف تمامًا عما قصده ماركس، وظلت تحتفظ به بعد موته. كانت المؤلفات الفرنسية السابقة على الثورة، مثل «نظام الطبيعة» لهولباخ، قد استخدمت «المادية» لتعنى بها فلسفة تميل إلى الاعتماد على علوم الطبيعة والكيمياء، وتعتقد أن التفسيرات الميكانيكية التى تقدمها هذه العلوم يمكن توسيع نطاقها لتشمل الموضوعات الحيوية والعقلية والاجتماعية كافة. هذه النتيجة لم

يشارك فيها ماركس على الإطلاق، وهو فى كتابه الأسرة المقدسة يفرق بشدة بين ماديته ومادية القرن الثامن عشر الفرنسية. إن الصفة «الديالكتية» هى جوهر المسألة فى نظر ماركس. وعلى غرار هيجل نظر إلى التفسير الميكانيكى على أنه يلائم علوم الطبيعة والكيمياء لأنها علوم تعالج مواد لا تنطوى على أية مشكلات تتصل بالتطور التاريخى، ولم يعتقد ماركس قط أن أساليبها يمكن أن تأخذ بها الدراسات الاجتماعية. كان يعتبر الديالكتيك أسلوبًا منطقيًا قادرًا بصورة فريدة على تناول مسألة تتطور باستمرار، وعلى الكشف عن «ضرورة» تطورها. وعلى غرار هيجل، نظر ماركس أيضًا إلى التفسير الميكانيكى على أنه ينتمى إلى صورة دنيا من صور المنطق؛ لأنه يعالج مرحلة دنيا من مراحل الحقيقة. مّن المؤكد أنه فى تاريخ لاحق وبعد نشر كتاب دارون «أصل الأنواع» ادَّعى ماركس أحيانًا أن لنظريته فى التطور الاجتماعى صلة قربى بالتطور العضوى، ويوجد فى الحقيقة تشابه سطحى بين الصراع الطبقى والانتخاب الطبيعى. إن ما أثر فى ماركس عند مطالعته كتاب دارون لأول مرة هو. «الأسلوب البريطانى الخام للتطور»، وهذا فى الواقع رد فعل من النوع الذى يميز أحد أتباع هيجل(٢). وذلك أن نظرية دارون فى التطور كانت تعميمًا تجريبيًا بالمعنى الدقيق ـ نظرية علّية فى التغيير لا تتضمن معنى التقدم ـ على حين كان الديالكتيك عند ماركس، كشأنه عند هيجل، قانونًا من قوانين المنطق. فهو يقدم نظرية بالبداهة فى التقدم، هى فى آن واحد مبدأ لتفسير وتقييم. ومادية ماركس لا تزحزحها عن مكانها بأية حال دعوى هيجل بوجود قوة كامنة هى الحقيقة المختفية وراء عدد من مظاهر وظواهر زائلة بوجه عام. ولم يكن النموذج الميتافيزيقى المناسب لها هو المذهب الآلى، ولكنه كان نوعًا من مذهب الحيوية والمذهب الطبيعى.

وفى الوقت نفسه تضمنت «المادية» معانى عدة لها أهميتها عند ماركس: فأولاً: مال إلى أن يجعلها مساوية لكلمة «علمية»، وبرغم أنه لم يساوره اعتقاد بأن الدراسات الاجتماعية تستطيع محاكاة علم الطبيعة، إلا أنه اعتقد بالفعل أنها يمكن أن تكون دقيقة ومؤكدة كذلك. ومن ثم سهل أن يقنعه فيورباخ بأن الأفكار الهيجلية مثل: «الروح المطلقة» أو «روح العصر» كانت وهمية فحسب، وأن

القوى المحركة الحقيقية فى تاريخ مجتمع ما هى ظروفه المادية. كان ماركس يفتقر تمامًا إلى العجرفة المشوبة بالازدراء التى كان هيجل يبديها تجاه العلم من حين لآخر. والواقع أن المرء ليكتسب الانطباع بأن اتجاه ذهن ماركس وهو الاتجاه الذى اكتسبه من موطنه ـ كان فى جوهره عمليًا وتجريبيًا. وإنهم لقلة من السياسيين أولئك الذين دعموا سياساتهم بمجموعة من المعرفة التاريخية والاقتصادية تعادل ما عند ماركس. ربما كانت هذه الصفة التى اتسم بها ذهنه هى التى أشاعت نوعًا من الغموض فى التعميمات الكاسحة التى تضمنتها فلسفة ماركس. فأحيانًا تستخدم عبارات مثل: «ميول تشق طريقها بضرورة حديدية صوب هدف محتوم» (وهى العبارة الواردة فى مقدمة رأس المال)؛ كما لو كانت عقائد صرفة، ولكنها قد تستعمل أيضًا كما لو كانت فروضًا توحى بالعمل. وأحيانًا يتحدث كما لو كانت المادية الديالكتية صيغة يمكن تطبيقها بصورة آلية على أية فترة من فترات التاريخ، ولكنه كان أحيانًا أخرى يحتج على طريقة استخدامها هذه. وبرغم أنه قد يكون مسرفًا جدًا فى إطلاق التنبؤات، أسرف أيضًا فى وضع استثناءات منها. وهكذا أمكنه القول بأن الثورة حتمية، ولكنها أيضًا قد لا تحدث فى إنجلترا أو الولايات المتحدة؛ أو كان فى إمكانه التأكيد بأن الرأسمالية مرحلة ضرورية من مراحل التطور الاجتماعى، ولكن كان فى إمكانه أيضًا أن يعتنق فكرة أن الاشتراكية فى روسيا: يمكن أن تنشأ مباشرة من المجتمعات القروية. وعلى العموم أشاع الديالكتيك نوعًا من التفكك فى منطق ماركس حال بينه وبين التفرقة، بين الاحتمال والتأكيد الجامد، وأحال بينه وبين أن يدرك أن البيانات الضرورية تتميز بكونها مشروطة.

وثانيًا: كانت المادية تعنى بالنسبة لماركس رفضًا جذريًا للدين، أو كانت تعنى فى الواقع إلحادًا نضاليًا. ولما كان الدين من القوى الاجتماعية المحافظة بغير منازع، فقد كانت المادية عنده ـ كما هى عند كثيرين غيره ـ مرادفًا للراديكالية. كانت الهيجلية المنشقة-التى تحالف معها ماركس، قد أخرجت فى عام ١٨٣٥ كتاب حياة يسوع لدافيد فردريك شتراوس؛ وهو كتاب اعتبر شائنًا فى يومه؛ لأنه فسر قصة الكتاب المقدس على أنها أسطورة فحسب. وبرغم أن المعانى المتضمنة

فى فلسفة هيجل محافظة بوجه عام، اقتنع ماركس بأن معناها الصحيح الذى تنطوى عليه ثورى. ذلك أن الديالكتيك يمكن أن يؤخذ على أنه مذيب لكل حقيقة مطلقة مفترضة، وكل قيمة متسامية، لأنه يبين أنها نسبية - أى منتجات اجتماعية تنمو فى حياة المجتمع خلال تطوره الزمنى والتاريخى. إن أمثال هذه التى يقال لها حقائق، استنتج ماركس أنها جميعًا دعامات وهمية لأية طبقة تسيطر على مجتمع وتستغل الطبقات التى دونها. والدين يقدم عوامل رضًا خيالية أو «وهمية» تضلل أى جهد عاقل يبحث عن عوامل الرضا الحقيقية. وهكذا إذ تفرق المسيحية بين الروح والجسد، تعرض على الناس حياة مزدوجة، وتقدم مباهج خيالية فى السماء كعزاء عما تنطوى عليه الحياة الدنيا من مأساة حقيقية. إنه «أفيون الناس»؛ أى مادة مخدرة تمنع المظلومين من بذل أى جهد فى سبيل تحسين حظوظهم عن طريق مقاومة من يستغلونهم. كانت المادية تعنى بالنسبة إلى ماركس، كما ظلت تعنى بالنسبة إلى الماركسية، نزعة علمانية معادية للدين، وتعتبر شرطًا مسبقًا لأى إصلاح اجتماعى شامل.

وكان المعنى الثالث للمادية والديالكتيك عند ماركس: الإيحاء بثورة جديدة وأبعد مدى بكثير. حقيقة ألغت الثورة الفرنسية الإقطاع، على حد قول هيجل، ولكن حقوق الإنسان الطبيعية التى زعم الثوريون أنها نتائج أسفرت عنها الثورة، لا تزيد فى كونها مطلقة على عقائد الدين. كذلك لا يمكن للدولة التى أضفى عليها هيجل الطابع الروحى أن تكون التأليف Synthesis النهائى الذى يتطلبه الديالكتيك. فوراء حريات الجمهورية الديمقراطية - وهذه فى الواقع أعلى صور مجتمع الطبقة الوسطى - ووراء الدولة كما تطورت حتي ذلك الحين، شكل من المجتمع أعلى تزال فيه الدولة، ويتطلب الوصول إلى هذه المرحلة الأعلى ثورة اجتماعية تمييزًا لها عن الثورة السياسية التى وقعت. كانت الثورات فى الماضى تنقل القوة من طبقة إلى أخرى، ولكنها أبقت على العيب الأساسى وهو قوة التسلط والاستغلال. والثورة السياسية، شأنها شأن المسيحية، تدع الناس فى حالة خمود بحياة مزدوجة، وحرية وهمية، وعبودية حقيقية؛ ذلك أن أصل العبودية ليس سياسيًا، وإنما تكمن فى نظام من الإنتاج يسمح لطبقة أن تحتكر

وسائل الإنتاج، وتكمن فى تقسيم العمل الذى يجر الملكية الخاصة فى أذياله. وعلى ذلك فوراء الثورة السياسية هناك الثورة الاجتماعية التى توحد تمامًا بين الإنسان والمواطن، وتجتث مرة واحدة وإلى الأبد، مصادر الاستغلال والتفاوت الاجتماعى مرة واحدة إلى الأبد، وذلك إذ تجعل الإنتاج ملكًا للمجتمع. وكما كانت الطبقة الوسطى القوة الفعالة التى أنتجت الثورة السياسية، كذلك فإن البروليتاريا - وهى نتاج تسلط الطبقة الوسطى، والطبقة الأخيرة التى ليس تحتها طبقة تستغل - هى القوة التى سوف تحرر المجتمع إذ تحرر نفسها، وتخلق مجتمعًا لا طبقيًا بإلغاء التفاوت الاجتماعى.

يتضمن تقسيم العمل معنى التناقض بين مصلحة الفرد على حدة أو الأسرة القروية وبين المصلحة المشتركة لجميع الأفراد الذين يتصلون بعضهم ببعض... ذلك أنه بمجرد أن يوزع العمل يكون لكل رجل مجال معين من النشاط ومقصور عليه، وهو مجال مفروض عليه ولا يستطيع الفرار منه... فى حين أنه فى المجتمع الشيوعى. حيث ليس لأى إنسان مجال من النشاط يقتصر عليه وحده ولكن يستطيع كل فرد أن يصبح متمرسًا فى أى نوع يرغب فيه فإنه المجتمع ينظم الإنتاج العام وبذا يجعل فى إمكانى أن أعمل شيئًا اليوم، وأن أعمل غيره غدًا[٣].

وهكذا فى المرجع الأخير كان للمادية عند ماركس معنى أخلاقى: أصل التفاوت الاجتماعى اقتصادى، وبالمقارنة يكون كل الإصلاح السياسى سطحيًا؛ إذ يترك مصدر التفاوت دون أن يمسه، ولا يمكن إجراء أى تغيير جوهرى إلا بإلغاء الملكية الخاصة، وبهذا التغيير يتغير على الفور كل بنيان المجتمع؛ ذلك البنيان القائم على الظلم. إن المجتمع اللاطبقى هو الهدف النهائى من التطور الاجتماعى، وهو أيضًا الخطوة المنطقية التالية التى تتجاوز حريات الطبقة الوسطى، التى حققتها ثورة الطبقة الوسطى. وعند ماركس - كما هو عند هيجل - أن النسبية غير المحدودة، التى يبدو أن الديالكتيك يفرضها على التاريخ، تتوجها غاية أخيرة ومطلقة تبين فلسفته الطريق المؤدى إليها.

الجبرية الاقتصادية

إن ادعاء فيورباخ أن القوى المحركة فى التاريخ الاجتماعى مادية معناه عند ماركس أن هذه القوى اقتصادية. وعلاوة على هذا، كان الاقتصادى يعنى عنده أسلوب الإنتاج الاقتصادى؛ إذ كان مقتنعًا بأن أى نظام للإنتاج يحمل معه طريقة تطابقه لتوزيع المنتج الاجتماعى، وهذه الطريقة وحدها هى التى تجعل النظام يؤدى عمله، والتوزيع بدوره يخلق بنيانًا من طبقات اجتماعية كل منها يعينها مركزها فى النظام. وعلى ذلك يرى ماركس أن مصدر وجود مجتمع هو الأسلوب الذى يستغل به الموارد الطبيعية وينتج السلع التى يعيش عليها؛ فأسلوبه فى الإنتاج فى أى وقت معلوم يفسر حالته السياسية، بل وكل حالته الثقافية فى الواقع فى ذلك الوقت، والتغييرات التى تطرأ على نظام الإنتاج تفسر ما يطابقها من تغييرات تحدث فى سياسته وثقافته. هذا عرض موجز يبين معالم نظرية ماركس فى الجبرية الاقتصادية، أى المعنى الاجتماعى والسياسى الملموس الذى أضفاه على المادية الديالكتية.

بالنسبة إلى المستقبل زودت هذه النظرية ماركس ببرنامجه لثورة جديدة تقوم بها الطبقة العاملة، تلغى التفاوت الاجتماعى وتخلق فى النهاية مجتمعًا اشتراكيًا ولا طبقيًا. وبالنسبة إلى الماضى زودته بتفسيره للثورة الفرنسية. كانت هذه ثورة طبقة وسطى بها حطمت الطبقة الرأسمالية الجديدة فى مجتمع صناعى، امتيازات النبلاء ورجال الدين السياسية، واكتسحت بقايا القانون والحكم الإقطاعيين التى كانت تعرقل ذلك النظام الناشئ للإنتاج الرأسمالى. لقد بررت وقدست أغراضها باسم حقوق الإنسان التى وصفتها بأنها حقائق طبيعية خالدة وبديهية. ولكن من وجهة نظر الطبقة العاملة فإن الحريات المدنية والسياسية التى تضمنتها الحكومة الديمقراطية، ليست حقوق الإنسان، إنها حقوق الطبقة الوسطى. ليس معنى هذا أنها عديمة القيمة، ذلك أن الجمهورية الديمقراطية مرحلة من التطور الاجتماعى أرقى من المجتمع الإقطاعى الذى حلت محله. هذه الجمهورية فى الواقع هى المرحلة التى تمثل مجتمع طبقة وسطى، وهى أعلى مرحلة يستطيع بلوغها، وإن كانت لاتزال بعيدة عن أعلى مرحلة يمكن الوصول

إليها. وهكذا كان موقف ماركس من الحرية المدنية والسياسية مزدوجًا ومبهمًا دائمًا. فبالقياس إلى الحريات التى لم يعرفها ونسبها إلى مجتمع اشتراكى، وصف حقوقًا مثل الاقتراع، وأساليب سياسية من قبيل التمثيل، بأنها شكليات صرفة أو أساليب تخفى ما تحتها من استبداد طبقى. غير أنه على العموم افترض أن الاشتراكية سوف تبقى على الحرية السياسية وتمد نطاقها. ولكن هذا لم يعتمد قط على تحليل للاشتراكية، وإنما اعتمد فقط على اعتقاد بالبداهة بأنه ما من شىء ذى قيمة يمكن أن يضيع فى مجتمع آخذ فى التطور.

وهكذا وصل ماركس إلى نظرية تطورية فى المجتمع أصبح فيها مذهب القانون الطبيعى بأكمله الأيديولوجية التى تلائم مرحلة معينة من التطور. والمجرى العادى الذى سار فيه التطور الاجتماعى هو الإقطاع والرأسمالية والاشتراكية مع شكل من التنظيم الاجتماعى الملائم لكل منها، وفضلاً عن هذا أوضحت نظريته فى الثورة الجهاز الذى عن طريقه يحدث التغيير الاجتماعى: إنه المصالح المتعارضة للطبقات الاجتماعية والنضال بينها من أجل التسلط على المجتمع لصالحها. فالثورة الفرنسية خلصت الطبقة الوسطى من الاستغلال الذى مارسته الطبقات القديمة، ولكنها تركتها طبقة تمارس الاستغلال. والبروليتاريا الأجيرة نتاج محتوم للرأسمالية تنشأ جنبًا إلى جنب مع البرجوازية. ونجاح الثورة البرجوازية يفسح الطريق أمام الثورة البروليتارية الأكثر شمولاً والتى سوف تكتسح فى النهاية الطبقة المستغلة الجديدة. ولكن الخطوة النهائية سوف تكمل العملية عن طريق إلغاء الطبقات والاستغلال كلية.

لقد جعل ماركس من الواضح تمامًا أنه لم يعتبر نفسه مبتكر نظرية التعارض الطبقى؛ فهو قد تناول ووسع نطاق نظرية خلقها المؤرخون الفرنسيون لتفسير الثورة (الفرنسية)؛ ففى خطاب إلى إنجلز أشار إلى أوجستان تييرى Augustin Thierry باعتباره «أبا النضال الطبقى فى الكتابة التاريخية الفرنسية»(٤). إن ما اعترض عليه ماركس عند مؤرخى الطبقة الوسطى كان الافتراض بأن النضال الطبقى انتهى بوصول البرجوازية إلى القوة، تمامًا بمثل ما اعترض على افتراض الاقتصاديين أن قوانين الاقتصاد الرأسمالى أبدية ولا حول عنها. لقد اعتقد

ماركس أنه رأى فى ثورات عصره طرازًا جديدًا من التمرد الثورى ليس نصله طبقة وسطى مصممة على الظفر بحقوق سياسية، ولكنه طبقة عاملة ترتفع إلى درجة الوعى بانحطاط شأنها ومصممة بصورة مضطربة، لا على أن تغير الصرح العلوى السياسى فحسب، وأن تغير ما تحته من أسباب اقتصادية للتفاوت الاجتماعى.

كان الجديد الذى فعلته إثبات: (١) أن وجود الطبقات مرتبط فقط بمراحل تاريخية معينة فى تطور الإنتاج، (٢) أن النضال الطبقى يؤدى بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا. (٣) أن هذه الدكتاتورية لا تشكل سوى الانتقال إلى إلغاء جميع الطبقات وإلى مجتمع لا طبقى[٥].

وعلى ذلك، فالخطوة النهائية فى حجة ماركس هى أن بنيان الطبقات القائم فى مجتمع خلال فترة معلومة هو نفسه نتاج تاريخى يتغير مع قوى الإنتاج الاقتصادى التى يكون المجتمع قادرًا على استغلالها. وهذا ما اعتبره السبب الأخير الذى يمكن أن نرجع إليه كل الإطار الاجتماعى والقانونى والسياسى للمجتمع، على حين يمكن ربط التغييرات فى هذا الإطار بالتغييرات فى أساليب الإنتاج الاقتصادى. وفى إحدى الفقرات القلائل التى تحدث فيها عن حياته ونلقاها فى مؤلفاته، كتب فى عام ١٨٥٩ موضحًا كيف أن تجربة قصيرة الأمد فى معالجة المسائل الاقتصادية عندما اشتغل بالصحافة، وهى مسائل كان يشعر أنه غير مستعد لها بصورة كافية ومناسبة، هذه التجربة حملته على أن يعيد النظر فى دراساته الهيجلية فى الفلسفة وفقه القانون.

أدت بى دراساتى إلى أن أستنتج أن العلاقات القانونية، فضلاً عن أشكال الدولة، لا يمكن فهمها بذاتها، كما لا يمكن تفسيرها عن طريق ما يقال له التقدم العام للعقل البشرى، ولكنها متأصلة الجذور فى الظروف المادية للحياة، تلك الظروف التى أجملها هيجل... تحت اسم «المجتمع المدنى»، وعلينا أن نبحث فى الاقتصاد السياسى عن تشريح ذلك المجتمع المدنى[٦].

هذه إذًا الأهمية النهائية التى علقها ماركس على المادية، بالمقارنة مع المثالية الهيجلية. إن المجتمع المدنى عند هيجل، وليس الدولة، هو العامل الأصلى فى

التطور الاجتماعى. والعلاقات القانونية والتنظيمية التى تتكون منها الدولة، وجميع الأفكار الأخلاقية والدينية التى تصاحبها، ليست إلا صرحًا علويًا مبنيًا على ما تحته من الأساس الاقتصادى للمجتمع المدنى.

والأشباح التى تتكون فى الدماغ البشرى هى أيضًا، وبالضرورة، تطورات سامية لعملية حياتها المادية التى لا يمكن التحقق منها بطريق التجربة ومرتبطة بالمقدمات المنطقية المادية. وهكذا فالأخلاقية، والدين، والميتافيزيقا وكل ما يتبقى من الأيديولوجية وما يطابق هذه جميعًا من صور الشعور، لا تعود تحتفظ بمظهر الاستقلال. ليس لهذه الأشباح تاريخ ولا تطور، ولكن الناس إذ يعملون على تنمية إنتاجهم المادى واتصالهم المادى بين بعضهم بعضًا، يغيرون إلى جانب وجودهم الحقيقى، تفكيرهم ومنتجات تفكيرهم. الحياة لا يحددها الشعور، ولكن الشعور تحدده الحياة(٧).

ينعكس ترتيب الأهمية والمؤثر السببى: فالنظام الاقتصادى هو الذى «ينتج»، فى حين أن العقل «يعكس» فحسب. وكما قال ماركس فيما بعد «يقف المنطق، عند هيجل، على رأسه». فإذا بالمادية التاريخية» أعادته إلى الوضع السليم بإزالة «خفايا وغوامض» المثالية وإبدالها بحقائق النظام الصناعى الجوهرية الملموسة. وهكذا لا يعود الديالكتيك يتحرك فى عالم التجريدات المنطقية، ولكن فى عالم القوى الحقيقية.

غير أنه من المهم ملاحظة أن ماركس لم يغير الديالكتيك، وإنما غير تفسيرًا ميتافيزيقيًا له. كان الديالكتيك منهجًا، وواضح تمامًا أنه قصد أن يحتفظ بالمعالم الرئيسية لمنهجية هيجل. كان الغرض من المنهج عند هيجل هو الغرض الميتافيزيقى فى جوهره الذى يستهدف وضع ترتيب للأولوية أو «درجات الحقيقة» وهو الترتيب الذى يستطيع الفكر أن يرتفع به من المظاهر إلى الفكرة المطلقة. وما «أعاده» ماركس «إلى وضعه السليم» كان ترتيب الأولوية، بينما ظلت قوى الإنتاج التى يتحدث عنها نوعًا من نظير مادى لفكرة الروح المطلقة عند هيجل. وهكذا كان لا يزال يتصور حقائق التاريخ الاجتماعى والقانونى والسياسى وأحداثه الفعلية على أنها «الصور المظهرية»، أى ظواهر أو مظاهر هذا الواقع

الذى يكمن تحتها. أى نوع من تفاعل سطحى لظرف زائل وعرضى إلى حد كبير يستمد وجوبه من القوة الخفية التى ينشأ منها على الأسس التجريبية البحتة فإن حقيقة كون الأنظمة السياسية والأفكار العرفية والأخلاقية هى نتاج «منتجات» الظروف الاقتصادية، هذه الحقيقة لن يترتب عليها الاستنتاج بأنها لا يمكن أن تؤثر بدورها فى هذه الظروف. وبعبارة موجزة فإن العوامل الاقتصادية فى المادية الديالكتية لا تعمل ـ فقط ـ كأسباب علمية تولد نتائج مبنية على التجربة. إنها طاقات أقدر على الخلق تقريبًا، تؤدى عملها كأنها عوامل شبيهة بالإنسان، وإن كان من الإنصاف القول بإنه عندما كان ماركس يعالج مشكلة فعلية من مشكلات التحليل التاريخى، كانت معالجته أفضل بكثير من منهجه. ولكن يظل السؤال الدقيق المهم عما إذا لم يكن الديالكتيك منهجًا كاذبًا. والحقيقة أن الأهمية السوسيولوجية لمادية ماركس كانت تتوقف على الدرجة التى عندها لم تعد ديالكتية بأى معنى محدد، وأصبحت تجريبية وسببية فحسب.

فى «فقر الفلسفة» طبق ماركس وجهة نظره الجديدة على نقد العلم الاقتصادى، الاقتصادى الكلاسيكى واقتصاد الاشتراكية المعاصرة. كان يكنّ إعجابًا كبيرًا للأول. اقتناعًا منه بأن هذا الاقتصاد ـ باعتباره عرضًا للرأسمالية ـ كان صحيحًا بصورة جوهرية. وكانت اعتراضاته عليه موجهة إلى حد كبير إلى سذاجة الاقتصاديين التى لا تقبل التصديق، بالنسبة إلى النواحى التاريخية لموضوعهم. إنهم يحاجون ـ على ما قال إنجلز فيما بعد ـ كأنما لو أن ريتشارد قلب الأسد كان قد عرف القليل من علم الاقتصاد لوفر ستة قرون من التخبط، بأن يطبق حرية التجارة بدلاً من إضاعة وقته على الحروب الصليبية. وكما يقسّم علماء اللاهوت الأديان إلى صحيحة وباطلة، أى أديانهم وجميع الأديان الأخرى، كذلك يعامل الاقتصاديون جميع النظم الاقتصادية كما لو كانت محاولات أخطأت السبيل إلى الرأسمالية، فى حين يعاملون الرأسمالية كما لو كانت علاقاتها ومقولاتها طبيعية وأبدية. مقابل هذا دافع ماركس عن النظرية القائلة بأن الاقتصاد علم تاريخى. فقوانينه لا يمكن تطبيقها إلا على تلك المرحلة من الإنتاج الاقتصادى التى تنتمى إليها هذه القوانين، ومقولاتها مثل الأرباح والأجور والريع

«تعبيرات نظرية، أى تجريدات، عن علاقات الإنتاج الاجتماعية».

هذه الأفكار أى هذه المقولات، لا تقل أبدية عما تعبر عنه من علاقات إنها منتجات تاريخية وزائلة(٨).

وهكذا أصبح علم الاقتصاد يعنى بالنسبة إلى ماركس مزيجًا من التاريخ والتحليل: تحليل العلاقات السائدة فى أى نظام معلوم للإنتاج، يكمله تاريخ قيام ذلك النظام وتطوره.

وكان ماركس أقل تسامحًا إزاء ما وجه إلى الاقتصاد الكلاسيكى من انتقادات ذات طابع إنسانى، ويوتوبية وإصلاحية. ففى رأيه أن أمثال هذه المشروعات تقدم مسكنات، وأحاسيس رقيقة، وأحلامًا مثالية، دون تاريخ أو تحليل. إنها جميعًا فى جوهرها ترد إلى نوع من خطة لفصل ما هو طيب فى الرأسمالية عما هو سيئ فيها، أى أنها ترد فى العادة إلى طريقة مستحيلة ما لربط الإنتاج الرأسمالى بالتوزيع الاشتراكى. كان يعتقد أن الاشتراكية اليوتوبية ترفض مواجهة الحقيقة الصلدة، وهى أنه إذا علمنا نظامًا للإنتاج فإن هذا يتبعه توزيع المنتج الاجتماعى ومعه كل البنيان الطبقى والنظام السياسى. والحقيقة أنه كان أقل من عادل فى نظرته إلى الاشتراكيين اليوتوبيين؛ ذلك أن نظريته هو فى المجتمع اللا طبقى لا تقل يوتوبية عن أى شىء عند برودون. إنه أرجأ فحسب اليوتوبيا إلى مستقبل غير ذى أجل معلوم. ولقد شارك هيجل احتقاره لأى مثل أعلى شخصى أو رغبة شخصية، وهو ما كان يشبهه بمجرد الهوى. المثل الأعلى هو ما يعزى إلى ما فى النظام نفسه من باعث باطنى، وهو خير؛ لأنه «محتوم» وحسب، بمعنى أنه الهدف النهائى من تطور النظام. وكانت نتيجة هذا التحيز العملية أن ماركس أسقط من حسابه أية محاولة للإصلاح. كان يعتبر التشريع عاجزًا عن تغيير النظام الصناعى من أية ناحية مهمة، ومن ثم تقتصر قيمة التشريع الاجتماعى على أنه خطوة نحو الثورة. يجب فى النهاية «تحطيم» النظام الرأسمالى، ولم يتخل ماركس قط عن الفكرة اليوتوبية فى جوهرها، وهى أن تحطيم نظام ما هو طريقة مؤكدة لخلق نظام أفضل.

الأيديولوجية والصراع الطبقى

من خصائص ماركس أنه كان أقل اهتمامًا بالوصول بالمادية الديالكتية إلى الكمال باعتبارها فلسفة للتاريخ، منه بتطبيقها على مواقف محسوسة، وخاصة بغرض إيجاد برنامج عمل لبروليتاريا ثورية عن وعى. وهكذا استخدم هو وإنجلز فى ١٨٤٨، الصراع الطبقى مفتاحًا «لكل المجتمع القائم حتى ذلك الحين»؛ وذلك فى البيان الشيوعى الذى أصبح من الرسالات الثورية الكبرى فى جميع العصور. وبعد ذلك بقليل كتب كراستين ليفسر إخفاق النضال الثورى الذى وقع قبل ذلك بقليل فى فرنسا. وهذان طَبَقا التفسير الاقتصادى على مشكلة فى التاريخ المعاصر[٩]. وهذه الكتيبات توضح الربط الفريد بين الدجماتية (التوكيدية) والمشاهدة الذكية والمعلومات الواقعية المفصلة، وهو ما كان من الصفات المميزة لماركس. إنها تقدم تحليلاً بارعًا جدًا وقاطعًا للارتباطات الاقتصادية بين الأحزاب المتعددة فى الثورة، وتقدم أيضًا فراهة واضحة بشأن الحالة البدائية التى كانت عليها الأحزاب الاشتراكية. إنها حقًا تشبه ذلك النوع من تحليل موقف ثورى؛ وهو النوع الذى قد يحاول أى صحفى من الطبقة الأولى أن يقوم به الآن، ودلالة واضحة على مبلغ القبول العام الذى ظفر به التفسير الماركسى. وفى الوقت نفسه تكمن تحت وصف ماركس نظرية عن الطبقات الاجتماعية، ومن المؤكد أن الكتيبات لا تبرر المزاعم المسرفة التى غالبًا ما ينسبها الماركسيون إلى الديالكتيك كوسيلة للتشخيص. لقد تنبأ ماركس أنه لو وقع كساد اقتصادى كالذى حدث عام ١٨٤٧ فسوف تبدأ الثورة من جديد. هذه النبوءة كانت خاطئة. وكما اعترف إنجلز فى صراحة فيما بعد. أخفق ماركس تمامًا فى تقدير إمكانات النمو التى ينطوى عليها النظام الرأسمالى.

وتفيد الكتيبات أيضًا فى أنها تزيد من وضوح تصور ماركس لعلاقة الطبقات الاجتماعية بكل من مجرى التاريخ وبعقليتها هى أيضًا. كانت للطبقة عند ماركس - شأن الأمة عند هيجل - وحدة جماعية. إنها تتصرف فى التاريخ باعتبارها وحدة وتولد ما تتميز به من أفكار ومعتقدات بوصفها وحدة. وتتصرف تحت ضغط مكانها فى النظام الاقتصادى والاجتماعى. وأهمية الفرد ترجع بصفة

خاصة إلى كونه عضوًا فى الطبقة؛ لأن أفكاره ـ معتقداته العرفية، والنواحى الجمالية التى يفضلها، بل ونوع التعليل الذى يبدو له مقنعًا ـ هى فى أساسها انعكاس للأفكار المتولدة عن الطبقة.

على الأشكال المختلفة من الملكية، وعلى ظروف الوجود المختلفة، يقوم صرح علوى بأسره من مشاعر، وأوهام، وأساليب فكر ونظرات إلى الحياة، متميزة وتكونت بصورة مميزة. فالطبقة بأسرها تخلقها وتكونها أسسها المادية، ومما يتطابق مع هذه الأسس من علاقات اجتماعية. وقد يخيل للفرد المفرد الذى يستمدها عن طريق العرف والتربية، أنها تشكل البواعث الحقيقية لنشاطه ونقطة البدء فيه(١٠).

هذه الفقرة توحى بالمعنى الغريب الذى استخدم فيه ماركس كلمة أيديولوجية. فالأفكار تعكس ـ وبوجه عام تشوه ـ واقعًا اقتصاديًا يكمن وراءها، إنها ليست «تعبيرات غامضة» عنه، على الأقل بقدر ما لا يكون أصلها قد أزيح الستار عنه. وبوصفها دوافع أو أسبابًا مثالية للسلوك، فإنها مظاهر أو ظواهر فحسب لشىء مختلف تمامًا من حيث ماهيته الحقيقية. وبرغم أنها تبدو صالحة ومقنعة بالنسبة إلى صاحبها المفتقر إلى العلم. إلا أن قوتها الإجبارية هى فى الحقيقة شىء ليس فى شعوره على الإطلاق. ولكنه مختف فى مركز طبقته الاجتماعى وفى علاقاتها بالنتاج الاقتصادى. واضح أن النظرية تعتمد على التعارض بين المظهر والحقيقة؛ ذلك التعارض الذى تحدث عنه هيجل. فقوى الإنتاج عند ماركس. شأنها شأن الروح العالمية عند هيجل، ماكرة إلى غير ما حد، من حيث إنها تخلق كل نوع من الأوهام والتصورات الغامضة حتى يتسنى لها تحقيق الغرض الكامن فيها. وطبقات ماركس تلد الأيديولوجيات المناسبة لها بمثل ما تخيل هيجل أن روح الأمة تلد ثقافة قومية.. غير أن تعبيرًا مثل «أساليب الفكر والنظرات إلى الحياة» قد يكون مضللاً جدًا. إنه يستطيع أن يشمل طائفة من المعتقدات والأساليب تتراوح من الخرافة إلى العلم، وحقيقة كون معتقد مّا ينشأ فى طبقة اجتماعية أو يكون خاصية تميزها، هذه الحقيقة لا تعنى أنها صحيحة أو غير صحيحة. فماركس لم يزد على غيره إذ افترض أن جميع المعتقدات تقف

على نفس المستوى من الحقيقة أو أن جميع الأساليب أخلاقية بصورة متساوية. لقد كانت فكرة الأيديولوجية من أعظم أفكار ماركس خصبًا وكذلك من أشدها غموضًا وأكثرها تعرضًا لإساءة الاستعمال. أما أن الناس يتحيزون بفعل المركز الاجتماعي فأمر واضح، بل قد يصح أن التحيز يساعدهم أحيانًا على رؤية الدليل الذى يتغافل عنه الغير، ولكن فكرة أن التحيز المتراكم فوق تحيز يقوى الأدلة، هذه الفكرة أسطورة فحسب. كانت الأيديولوجية كما استخدمها ماركس سلاحًا قويًا هو موضع الجدل، ولكنه سلاح يستطيع أن يستخدمه بنفس القوة جميع المتسابقين إلى أن «يزاح الغطاء» عن كل نظرية بما فيها الماركسية نفسها، كصورة من الإقناع الخاص. والحكم فى كل جدل من هذا القبيل هو القوة.

لقد رسم الكتيبان عن الحركة الثورية فى فرنسا المعالم الرئيسية لنظرية ماركس فى البنيان الطبقى فى المجتمعات الصناعية الحديثة. وهذه النظرية أوحت إليه بها وبصورة واضحة نوعًا، مشاهدته للمجتمع الفرنسى وتجربته مع الاشتراكية الفرنسية، برغم أن فكرة ماركس عن الرأسمالية الصناعية وعن بروليتاريا صناعية، اعتمدت - على العموم - على تاريخ الصناعة الإنجليزية. فقد افترض لغير ما سبب مقنع أن هذا الاتحاد هيأ طرازًا يمكن أن تقترب منه بوجه عام جميع المجتمعات الصناعية. لقد افترضت النظرية طبقة وسطى حضرية وتجارية بصفة خاصة من ناحية مصالحها. وتكرس نفسها من الناحية السياسية للحريات المدنية والسياسية التى نادت بها الثورة (الفرنسية)، وافترضت بروليتاريا صناعية هى أيضًا حضرية بصفة رئيسية ولكنها معنية بالأمن الاقتصادى أكثر منها بالحرية السياسية. هاتان الطبقتان اعتبرهما ماركس القوى السياسية الفعالة فى مجتمع حديث، وهى القوى التى يقع الصراع الطبقى بينها بوجه خاص، بحيث إن النتيجة فى أساسها هى أن تتسلط واحدة منهما. أما الطبقات الأخرى التى اعترفت بها النظرية، وهى الفلاحون والبرجوازية الصغيرة، فقد اعتبرها تعانى من قصور ذاتى من الناحية السياسية، وإن استطاعت فى ظل ظروف سليمة أن تؤثر فيما تستطيع الطبقتان الفعالتان أن تعملاه. كذلك اعتبر ماركس أيديولوجية طبقة الفلاحين والمزارعين أنها الأيديولوجية التى تتميز بها البرجوازية الصغيرة.

واضح أن هذه النظرية حيكت كى تناسب الديالكتيك، مما اضطر ماركس إلى افتراض وجود خصمين رئيسيين يولدان التغيير بفعل ما بينهما من توترات متبادلة. ولهذا السبب كانت بداهة إلى حد كبير، حتى ولو تجسد فيها إدراكه النفّاذ للنتائج الثورية المترتبة على الثورة الصناعية. ونظرًا لأن الديالكتيك يقوم على فكرة التعارض المنطقى بين طرازين، لهذا تعتبر التفاصيل كأنها تغييرات فحسب تطرأ على موضوع، وليس للفوارق الصغرى شأن. ومن ثم تسجل النظرية مشاهدات عن المجتمع بوجه عام ولكنها لا تسجل مشاهدة مفصلة لأى مجتمع بمفرده. إن ما يتخلف من الطبقتين الرئيسيتين يجرى تجميعه فحسب، وتكون النتيجة أن ما يدعوه البرجوازية الصغيرة هو مجموعة متنافرة من عناصر لا تشترك إلا فى أنها تقاوم إدراجها فى صفوف الرأسماليين أو العمال. وهكذا تجمع بين المزارعين والفلاحين وبين الصناع المستقلين وصغار أصحاب الدكاكين، ولا مكان فيها لأصحاب المهن الحرة، أو للعدد المتزايد من العمال الكتابيين ممن خلقت الصناعة وظائفهم. والنتيجة أنه برغم أن ماركس اعتقد دائمًا أن الصراع الطبقى هو المرشد الوحيد الموثوق به للاستراتيجية السياسية، فإن غموض مفهوم ماركس عن الطبقة الاجتماعية كان مسئولاً عن البعض من أسوأ أخطائه فى التنبؤ. فخلال القرن التاسع عشر كان المزارعون مبعث يأس المنظرين والمنظمين الماركسيين، ولم يصبح الفلاحون عمالاً صناعيين إلا بالقهر. ما من علم اجتماع تجريبى يعتبر أن الصناع المستقلين وموظفى المكاتب يملكون نفس النوع من تجربة العمل. وكان التوقع بأن طبقة العمال الأجراء سوف تمتص كل نوع من المستخدمين ذوى المرتبات، بعيدًا عن الواقع. من المستحيل ألا نعتقد أن ماركس طلع بتنبؤاته البعيدة النظر عن بعض الاتجاهات فى الرأسمالية برغم الديالكتيك بدلاً من أن تكون بسببه.

ملخص ماركس

إن طريقة النبذ المتناثرة هنا وهناك التى صاغ بها ماركس نظرية المادية التاريخية تبرر أن نقتبس بتطويل مّا البيان الموجز الوحيد الذى لم يكتب برغم ذلك إلا بعد أن اتخذت النظرية شكلها بسنوات عدة.

فى الإنتاج الاجتماعى الذى يزاوله الناس يدخلون فى علاقات محددة لا غنى عنها ومستقلة عن إراداتهم، وعلاقات الإنتاج هذه تطابق مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج المادية عندهم. والمجموع الكلى لعلاقات الإنتاج هذه يشكل البنيان الاقتصادى للمجتمع - أى الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصروح العلوية القانونية والسياسية والتى تطابقها أشكال محددة من الشعور الاجتماعى. فأسلوب الإنتاج فى الحياة المادية يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية للحياة. ليس شعور الناس بالذى يحدد وجودهم، ولكن بالعكس فوجودهم الاجتماعى يحدد شعورهم. وعندما تصل قوى الإنتاج المادية إلى مرحلة معينة من تطورها تدخل فى صراع مع علاقات الإنتاج القائمة أو - وهو ما ليس إلا تعبيرًا قانونيًا عن الشىء نفسه - مع علاقات الملكية التى كانت هذه القوى تؤدى عملها فى داخلها. فمن أشكال لتطور قوى الإنتاج تتحول هذه العلاقات إلى أغلال لها. عندئذ تحل فترة الثورة الاجتماعية. وبتغيير الأساس الاقتصادى يتحول الصرح العلوى الهائل بأسره بدرجة أكثر أو أقل سرعة. وفى بحث أمثال هذه التحولات ينبغى التفرقة دائمًا بين التحول المادى الذى يطرأ على ظروف الإنتاج الاقتصادية والذى يمكن تحديده بالدقة التى يتميز بها العلم الطبيعى، وبين التحول القانونى والسياسى والدينى والجمالى أو الفلسفى - وباختصار الأشكال الأيديولوجية التى فيها يصبح الناس على وعى بهذا الصراع ويقاتلون فيه... ما من نظام اجتماعى يزول أبدًا قبل نمو جميع القوى الإنتاجية التى يكون لها مجال فيه، ولا تظهر أبدًا علاقات إنتاج أرقى قبل أن تكون ظروف وجودها قد نضجت فى باطن المجتمع القديم. وعلى ذلك، فالجنس البشرى لا يتناول سوى المشكلات التى يستطيع حلها، ذلك أننا إذ ننظر إلى المسألة بمزيد من الإمعان فسوف نجد دائمًا أن المشكلة نفسها لا تنشأ إلا إذا وجدت فعلاً الأحوال المادية لحلها أو كانت على الأقل فى طريق التكوين(١١).

إذًا فنظرية ماركس فى التطور الثقافى كما عرضت فى هذه الفقرة، تضمنت أربع قضايا رئيسية: أولاً، هى تعاقب مراحل كل منها يسيطر عليها نظام خاص بها لإنتاج السلع وتبادلها. ونظام القوى الإنتاجية هذا يولد أيديولوجيته المميزة

والمناسبة له بما فيها القانون والسياسة إلى جانب المنتجات المثالية، أو ما يقال لها الروحية، للحضارة مثل الأخلاق والدين والفن والفلسفة. كنمط مثالى فإن كل مرحلة تكون كاملة وتنظيمية، أى تكون كلاً متناسقًا يجرى فيه التوفيق بين العوامل الأيديولوجية وقوى الإنتاج الكامنة تحتها، وكذلك فيما بينها وبين بعضها. وفى حالة الاستعمال الفعلى، كما نلقاها فى الفصول الوصفية والتاريخية من رأس المال، خفف ماركس من الصرامة المنطقية التى تتصف بها نظريته. فى أى وقت معلوم كان تطور قوى الإنتاج يسير بطريقة متفاوتة فى البلاد المختلفة وفى الصناعات المختلفة فى بلد بمفرده، فهناك بقايا الاقتصاد القديم وبدايات الجديد. ومن ثم هناك أيديولوجيات مختلفة مطابقة لها فى الصفوف المختلفة من السكان. وثانيًا، فالعملية كلها «ديالكتية»، وقوتها المحركة تزودها بها التوترات الباطنية التى تخلقها نواحى الاختلاف بين نظام من الإنتاج آخذ فى النشوء حديثًا، وبين الأيديولوجية التى لا تزال موجودة والتى تناسب نظامًا قديمًا. إن أسلوب إنتاج جديدًا يجد نفسه فى بيئة أيديولوجية معادية يجب إذابتها قبل أن يتمكن من النمو. فالأيديولوجية الملائمة للنظام القديم تصبح أكثر تقييدًا للجديد. وتتراكم الضغوط والشدائد الباطنية إلى أن تصل إلى النقطة التى تنكسر عندها. وتدخل طبقة اجتماعية جديدة بأيديولوجية تلائم مركزها الاجتماعى فى النظام الجديد للإنتاج. فى صراع أشد مع الطبقات القديمة التى لها أيديولوجيات ولّدها النظام الصائر إلى الزوال، وعلى ذلك فالنمط العام للتطور دائرى؛ أى تناوب بين فترات من التطور فيها يتكون بالتدريج نظام جديد للإنتاج، وتخلق أيديولوجيات جديدة بالتدريج، وبين فترات ثورة تتحطم فيها مجموعة القوى وتتبلور من جديد. إن صح التعبير. فى نمط جديد. وثالثًا، فقوى الإنتاج ـ أى أساليب إنتاج السلع وتوزيع منتجات الصناعة ـ أصلية دائمًا بالمقارنة مع النتائج الأيديولوجية الثانوية المترتبة عليها. فالقوى المادية أو الاقتصادية «حقيقية» أو جوهرية، فى حين أن العلاقات الأيديولوجية ظاهرية أو عارضة. ورابعًا، فالتطور الديالكتى عملية «باطنية» من الكشف عن الذات أو من التحقيق الحيوى الصبغة. إن القوى الإنتاجية الكامنة فى أى مجتمع تنشأ تمامًا قبل أن

يحدث التحول الديالكتى للقوى أو تبلورها من جديد. ولما كان الصرح العلوى الأيديولوجى يعكس - فحسب - النمو الباطنى للمادة الميتافيزيقية الكامنة تحته، فإن المشكلات التى تظهر فوق مستوى الشعور سوف يكون فى الإمكان حلها عن طريق مزيد من الكشف عن الطبقة المنتمية وراءها وتحقيقها باطراد.

فى هذا الصرح النظرى المهيب، الذى هو إيعازى وباعث على الدهشة فى آن واحد، فإن البند الثالث. أى أولوية «قوى الإنتاج»، هو الذى ينتمى بصفة أخص إلى ماركس، وهو أيضًا ذو أهمية جوهرية لأى استخدام تجريبى للنظرية؛ ذلك أن هذا الموضوع هو الذى يدمغ مذهب «المادية» بالمعنى الذى يقصده ماركس من تلك الكلمة، ويؤكد أيضًا الادعاء بأن النظرية تهيئ أسلوبًا «علميًا» بنوع خاص فى معالجة المشكلات الاجتماعية. فإذا أريد استخدام النظرية لتفسير أية سلسلة تاريخية من الأحداث، فمن الضرورى على ما هو واضح، أن يكون فى الإمكان التفرقة بوضوح بين «قوى الإنتاج» و«علاقات الإنتاج»، أى التفرقة بين الأساس والصرح العلوى. ولكن ماركس لم يوضح قط هذه التفرقة، ويبدو أنه من المستحيل من ناحية المبدأ إجراء هذه التفرقة؛ ذلك أن قوى الإنتاج فى مجتمع يجب أن تتضمن على الأقل المواد الخام المتاحة والطرق التجارية، ومع ذلك فهى لا تستطيع أن تستبعد التكنولوجيا؛ لأن التكنولوجيا تحدد ما إذا كانت المواد الخام «متاحة» بأىّ معنى فعال. فمجرد وجود الفحم أو الحديد لا يؤثر فى ثقافة تفتقر إلى تكنيك الصهر، ولكن التكنولوجيا تعتمد على الأقل بصورة جزئية على المهارة والمعرفة أو على العلم، ويجب أن ينتمى العلم إلى الشعور أو إلى الصرح العلوى. أو للتعبير عن الصعوبة بالطريقة العكسية، نقول إن الصرح العلوى يتضمن بشكل واضح الأنظمة القانونية التى تحكم ملكية العدد، أو تراكم رأس المال، ومع ذلك فهذه قد تحدد كيف تستخدم المواد الخام، أو ما إذا كانت تستخدم على الإطلاق. وهكذا عندما استخدم ماركس نظريته لتفسير قيام الرأسمالية فى إنجلترا ذكر نزع ممتلكات الأديرة باعتبارها مصدرًا من مصادر رأس المال، وذكر تحرير الأقنان كعامل فى خلق طبقة من العمال الأجراء، ولكن هذه كانت تغييرات سياسية أو قانونية بشكل واضح، أو كانت تعتمد - كما فى

حالة الأديرة ـ على تغيير للمعتقد الدينى.. ففى تشابك الأنظمة الاجتماعية لا يكون ثمة معنى للإصرار على أن تغييرًا ما بمفرده هو دائمًا «السبب» فى جميع التغييرات الأخرى. الحقيقة أن تفرقة ماركس بين الصرح العلوى والأساس لم تكن تجريبية. كان النموذج الذى وضعه هو التفرقة الميتافيزيقية التى أجراها هيجل بين المظهر والحقيقة، كما هو واضح من النتيجة الغريبة التى استخلصها عن أن كل مشكلة اجتماعية يجب أن يكون فى الإمكان حلها، لقد أصبح خفاء نظرية ماركس أشد وضوحًا عندما أحكم عرضها شريكه فردريك إنجلز.

إنجلز يتحدث عن الديالكتيك

أكمل ماركس نظرية المادية الديالكتية فى حوالى عام ١٨٥٠. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا كان المظنون أنه لم يوردها فى أىّ موضع فى كل ما كتب، وحتى فى رأس المال ومعالجة الاشتراكية فى ذلك المؤلف حولت النقاش نحو نظريات اقتصادية هى فى حقيقتها أقل أهمية، مثل نظرية فائض القيمة. ولم يبدأ التفسير الاقتصادى للتاريخ يكتسب الأهمية التى استحقها ويمد تأثيره بحيث يتجاوز دائرة الماركسيين المؤمنين، إلا فى أواخر القرن التاسع عشر. وفى هذه الأثناء كان الجمهور قد أعد للاهتمام به بفضل انتشار التطور البيولوجى، وإن كانت العلاقة المنطقية بين الاثنين يسيرة، إن كان ثمة وجود لها على الإطلاق. كان علماء السلالات البشرية، مثل لويس مورجان، وبدون الاعتماد على ماركس على ما يظهر، يشددون على أهمية التكنولوجيا فى الثقافات البدائية. وأدى نمو الدراسة التاريخية فى صفوف الاشتراكيين ـ وخاصة فى ألمانيا ـ إلى تطبيق التفسير الاقتصادى للتاريخ وإعادة تفحصه. وبحلول هذا الوقت كانت صحة ماركس قد تدهورت (مات فى عام١٨٨٣) ووقع على عاتق صديقه فردريك إنجلز عبء التوسع فى عرض نظريته[١٢]. ولسوء الحظ لم يكن إنجلز متمكنًا جدًا من الناحية الفلسفية. ولم يكن مبتكرًا بأى معنى من المعانى. برغم أنه كان رجلاً تميز بسلامة إدراك قوية وصدق شفاف. لقد أحكم ربط النصوص المتناثرة فى كتابات ماركس، ولكنه ترك ما تحتها من غوامض على ما كانت عليه بالضبط تقريبًا.

واضح أن كلا من ماركس وإنجلز اعتمدا على هيجل فى فهمهما لطبيعة الديالكتيك العامة وفى نوع الضرورة التى يكشف عنها فى التاريخ. لقد اعترضا على استعمالات معينة له من جانب هيجل. قال عنها إنجلز إنها تحكمية دائمًا تقريبًا. ورفضا بالطبع التفسير المثالى للتاريخ على أنه تطور ذاتى للفكر. إنه على العكس، تطور ذاتى للطبيعة نفسها ينعكس فى الفكر. ولكن هذا لم يتضمن أى اختلاف خطير جدًا عن هيجل، نظرًا لأنه هو نفسه كان يعتقد أن الديالكتيك يكشف عن تطور مفهوم ضمنا فى الواقع. وعلى ذلك كان منطق هيجل الميتافيزيقى مقدمة منطقية كبرى تفترضها الحجة الماركسية كلها، مع فارق واحد فقط وهو أن ماركس وإنجلز أحلا ميتافيزيقا مادية مكان ميتافيزيقا مثالية. كانت قيمة الديالكتيك عند إنجلز، شأنها عند هيجل. تكمن فى حقيقة أنه سمح بالكشف عن تطور ضرورى فى التاريخ:

فمن وجهة النظر هذه (وجهة نظر فلسفة هيجل) لم يعد تاريخ الجنس البشرى يبدو كأنه دوامة مضطربة من أفعال عنف لا معنى لها، وكلها يمكن إدانتها كذلك أمام منصة قضاء العقل الفلسفى الذى نضج الآن... ولكن كعملية تطور البشرية ذاتها[١٣].

وفى كتابه «فيورباخ» عزا إنجلز المعقولية إلى الطبيعة؛ وذلك بالمعنى الهيجلى تمامًا. فالحقيقى أو العقلى لا يمكن جعله مساويًا للوجود؛ لأن الكثير مما هو موجود لا عقلى؛ وعلى ذلك فهو غير حقيقى. ومثال ذلك أنه فى عام ١٧٨٩ كانت الملكية الفرنسية موجودة ولكنها لم تكن حقيقية. وبعبارة أخرى فكلمة «حقيقى» عند إنجلز - كما هى عند هيجل - لا تعنى الموجود. ولكنها تعنى المهم. أو ما له قيمة. إن عملية التاريخ فى أساسها انتقائية وتحقق نفسها بنفسها بدلاً من أن تكون سببية، والواقع أن المهم يعتبر كأنه يخرج إلى عالم الوجود لأنه مهم فحسب؛ وذلك وفقًا لطريقة الكمال (الانتلخيا) entelechy الأرسطية.. كانت الفكرة كلها فى أساسها مستمدة من مذهب الحيوية أو من الغائية، بمثل ما كانت عند هيجل. وبرغم ما يقال له مادية ماركس وإنجلز، فإن وجوب التاريخ بالنسبة إليهما بمثل ما هو بالنسبة إلى هيجل، كان وجوبًا معنويًا، أى «التطور التصاعدى» للحضارة

على حد تعبير إنجلز عن طريق توسع قواها الباطنية، وكان الوجوب الذى افترضاه يعكس إيمانهما بنجاح الثورة البروليتارية الحتمى، كما كان يعكس إيمان هيجل برسالة ألمانيا.

طبقًا للوصف الذى يقدمه إنجلز للديالكتيك فى كتابه فيورباخ يكمن الفارق المهم بين ماركس وهيجل فى حقيقة أن ماركس اتخذ نسخة مادية من الديالكتيك، فالأفكار ليست قوى كما تراءى لهيجل، ولكنها، «صور لأشياء حقيقية»، أى أنها «الانعكاس الواعى للتطور والديالكتى الذى يمر به العالم الحقيقى». واكتسب وصف إنجلز للأفكار بأنها «صور» أهمية بعد وفاته عندما ردده لينين من جديد فى كتابه Material-ism and Empirio - Critcism . واضح تمامًا أن كلمة «صورة» المستخدمة كاصطلاح جماعى يدل على كل نوع من الفكرة يتراوح من نظرية علمية إلى هذيان، لم تكن إلا استعارة عديمة المعنى. والظاهر أنه أريد بها أن يكون لها مفهومان. فهى توحى أولاً بأن الأيديولوجية غير ذات أهمية نسبيًا بالمقارنة مع القوى الاقتصادية وأن أى شكل من المثالية الفلسفية هو «تعمية» غرضها الحقيقى مساندة الرجعية. وهى توحى ثانيًا بأن للأفكار نظائر حقيقية فى العالم، وفى ضوء هذا المعنى كانت كلمة «صورة» طريقة مجازية لإنكار المذهب الذاتى. وبينما المذهب الذاتى لم يكن قط موقفًا فلسفيًا جادًا، إلا أنه كان مما يناسب إنجلز أن ينظر إلى كانت وهيوم فى ذلك الضوء. وعلى ذلك كانت معالجته للفلسفة الحديثة موجزة للغاية. فقد كان حسبه أن افترض أن كل فلسفة يجب أن تكون إما مثالية وإما مادية، وبذا، وفيما لا يكاد يزيد على جملة واحدة، استبعد كل التقليد المعادى للميتافيزيقيا، ابتداء من هيوم حتى كانت. والظاهر أن إنجلز اعتقد حقًا أن حجتهما يمكن تقييدها فقط ببيان أن هناك عملية من قبل التأكيد التجريبى! الحقيقة، بالطبع، هى أن السؤال الدقيق عن الديالكتيك لم يكن ميتافيزيقيا على الإطلاق. كان السؤال هو ما إذا كان هيوم وكانت على حق فى التفرقات المنهجية التى أجرياها بين البيانات العلية والتقييمات.

لقد أوضح إنجلز فى فيورباخ أن ما حببه بوجه خاص، هو وماركس، فى الديالكتيك، كان قدرته كمذيب للدجماتية، وقال إن هذا هو الذى جعل الهيجلية فلسفة ثورية.

إن الحقيقة ومهمة الفلسفة إدراكها، لم تعد تصبح فى أيدى هيجل مجموعة من بيانات دجماتية نهائية يقتصر الأمر على استظهارها بمجرد اكتشافها. كانت الحقيقة كامنة الآن فى عملية المعرفة ذاتها، أى فى التطور التاريخى الطويل للعلم الذى يرتفع من مستويات دنيا من المعرفة إلى مستويات أرقى على الدوام دون أن يصل أبدًا عن طريق اكتشاف ما يقال له الحقيقة المطلقة، إلى نقطة لا يستطيع عندها مواصلة السير قدمًا ولا يكون أمامه سوى أن يشبك يديه ويعجب بالحقيقة المطلقة التى كان قد بلغها(١٤).

ليس فى العلم حقائق بدهية، ولا فى المجتمع حقوق طبيعية لا يمكن التصرف فيها. إن أكثر ما يمكن قوله هو أن نظرية علمية أو طريقة اجتماعية ما «تناسب» زمانها وظروفها، وإن جميع النظريات والأساليب السائدة مناسبة كما يتبين فقط من حقيقة أن لها الغلبة بالفعل. ولكن من المؤكد أنها تزول بمرور الزمن وتغير الظروف وتحل محلها نظريات وأساليب «أرقى». لقد افترض وحسب، وبطريقة خالية من النقد تمامًا، أن الحضارة ككل سوف تتقدم دائمًا، أو بطريقة أخص أن الاشتراكية سوف تكون تحسينًا بالنسبة إلى الرأسمالية.

ولقد تلاعب كل من ماركس وإنجلز من وقت لآخر بفكرة أن الديالكتيك نظرية عمل فحسب لا تتضمن استنتاجًا جوهريًا أيًا كان. ربما كان هذا علامة احترام لكانت كان من الصعب تجنبه فى ألمانيا فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر. وكان أيضًا «انحرافًا» مال إليه الماركسيون التنقيحيون، وأحس لينين فى عام ١٩٠٩ ضرورة تفنيده عندما وقع فى صفوف الماركسين الروس؛ إذ لو كان الديالكتيك نظرية عمل فحسب لتبخرت إلى حد كبير دعوته المعنوية. وهكذا قال إنجلز فى الرد على دورنج إن الديالكتيك لا يثبت شيئًا ولكنه فقط طريق للتقدم نحو مجالات جديدة من البحث، وإنه يقضى على الحاجة إلى ميتافيزيقا أو فلسفة للتاريخ. بل وكان ماركس أشد وضوحًا. ففى خطاب كتبه فى عام ١٨٧٧ إلى مراسل روسى قال إن العرض الذى قدمه فى رأس المال للتجميع البدائى لا يدعى أنه أكثر من اقتفاء الطريق الذى خرجت به الرأسمالية من اقتصاد إقطاعى فى أوروبا الغربية، واحتج على ناقد حاول تطبيق هذا العرض على

روسيا فحول وصفًا تاريخيًا مختصرًا إلى «نظرية تاريخية فلسفية للزحف العام الذى يفرضه القدر على كل شعب».

بدراسة كل من أشكال التطور هذه، كل على حدة ثم مقارنتها، يمكن أن نجد بسهولة سر هذه الظاهرة (نتائج تاريخية مختلفة من ظروف متشابهة فى الظاهر)، ولكن لن نصل أبدًا إلى هناك بجواز سفر شامل يتمثل فى نظرية فلسفية تاريخية عامة تنحصر فضيلتها العليا فى كونهما فوق التاريخية»[١٥].

لو أخذنا هذه العبارة بمعناها الحرفى لكان معنى الديالكتيك هو نفس معنى «المنهج المقارن» الذى شاع فى الأنثروبولوجيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وبنفس هذه الروح انتقد إنجلز فى خطاباته الاشتراكيين الألمان الشبان الذين، على حد قوله، استخدموا المادية التاريخية عذرًا يبرر عدم دراسة التاريخ. إلا أنه من المؤكد أن ماركس لم يعتبر تاريخ الرأسمالية تاريخًا تجريبيًا فحسب؛ إذ لو فعل هذا لكان من الصعب أن يتحدث فى مقدمة رأس المال عن «اتجاهات تشق طريقها بضرورة حديدية صوب هدف محتوم» أو عن «مراحل التطور الطبيعية» أو أن بلدًا أكثر تصنيعًا من غيره «يقدم فقط لتلك البلاد الأخرى صورة لمستقبلها هى». الديالكتيك إما منهج يجعل التنبؤ التاريخى فى حيز الإمكان وإما أن المؤرخ الماركسى لا يجد تحت تصرفه سوى المناهج نفسها التى يستخدمها المؤرخون الآخرون. من المؤكد أن الديالكتيك ليس إلا نظرية عمل، ولا تبرر التأكيد بأن الثورة البروليتارية «حتمية».

إنجلز يتحدث عن الجبرية الاقتصادية

بخلاف المبادئ الفلسفية التى تدخل فى الديالكتيك، فإن صياغة إنجلز المحكمة للمادية الديالكتية تناولت بوجه خاص استخدام التفسير الاقتصادى فى التاريخ. ففى الخطابات التى سلفت الإشارة إليها، والتى كتبت فيما بين عامى ١٨٩٠، ١٨٩٤، ناقش المدى الذى عنده يكون مثل هذا التفسير ممكنًا أو نافعًا، وكان الغرض الرئيسى الذى توخاه هو أن يصحح ما ظنه دعاوى مبالغ فيها نسبها

الشباب من أعضاء الحزب إلى الديالكتيك. فاعترف أنه لما طلع هو وماركس بفكرة جديدة بالغا فى مدى إمكان إيجاد أسباب اقتصادية لتفسير الأنظمة السياسية والقانونية. وأكد أن البحث عن أسباب اقتصادية لكل التاريخ حذلقة وادعاء بالعلم. وضرب مثلاً لذلك أنه ربما لا يمكن إيجاد أصل اقتصادى لتحول الحروف الساكنة الألمانية. كان المثال غريبًا نوعًا. وإنا لنعجب ما إذا كان قد أدرك أنه ينتزع تمامًا تاريخ اللغة بكل ما ينطوى عليه من دلالات على الفوارق فى الثقافة القومية، من ميدان التفسير الاقتصادى. لقد أوحى أن القوى الاقتصادية يمكن أن تتصرف بطريقة سلبية بدلاً من إيجابية فى حالة الدين والميثولوجيا. وسلم أنه فى داخل إطار عام من القوى الاقتصادية، قد يكون للعلاقات السياسية. أو حتى العلاقات بين الأسر الحاكمة، تأثر تاريخى كبير، كما فى نشوء بروسيا من براندنبرج بدلاً من نشوئها من دولة ألمانية صغيرة أخرى. واعترف بأن التشريع «يستطيع أن يغلق بعض مسالك التطور الاقتصادى ويفتح مسالك أخرى» برغم أنه لا يستطيع أن يغير المجرى العام لهذا التطور. وقال إن ماركس لم يعتقد قط أن القوى الاقتصادية هى أسباب التغيير التاريخى الوحيدة، وإنما اعتقد أنها «نهائية» أو «أساسية» فالعامل الاقتصادى هو «الأقوى والأصلى والأشد حسمًا». وأخيرًا، جادل إنجلز فى أن ميزة الديالكتيك الخاصة أنه يأخذ فى الحسبان تفاعل جميع العوامل المختلفة الموجودة معًا فى موقف تاريخى.

طبقًا للتصور المادى للتاريخ يكون العامل الحاسم فى النهاية هو إنتاج وتجدد إنتاج الحياة. ولم أؤكد أنا ولا ماركس قط، ما هو أكثر من هذا. ولكن عندما يشوه امرؤ هذا بحيث يفهم أن العامل الاقتصادى هو العنصر الوحيد، فإنه يحول القوى إلى عبارة عديمة المعنى، مجردة وسخيفة. الظرف الاقتصادى هو الأساسى، ولكن مختلف عناصر الصرح العلوى - الأشكال السياسية التى تتخذها المبارزات الطبقية ونتائجها أى الدساتير - والأشكال القانونية، وكذلك جميع انعكاسات هذه المبارزات الفعلية فى أذهان المشتركين فيها، أى الأفكار السياسية والقانونية والفلسفية والدينية... هذه جميعًا تؤثر فى تطور النضالات التاريخية، وفى حالات كثيرة تحدد شكلها[١٦].

بجميع هذه التنازلات يصعب أن نرى ما الذى يهمَ أكثر مؤرخ برجوازية أن ينكره، أو ما الذى يستدعى الاستعانة بالديالكتيك لتفسيره. إن جوهر ما يقوله إنجلز لا يزيد إلا قليلاً على أن ماركس أكد عاملاً فى الدراسات الاجتماعية كان موضع الإغفال أو التقليل من قيمته - أى أنه فى أى مجتمع ترتبط الطرق السائدة فى إنتاج السلع أو تبادلها ارتباطًا وثيقًا بالنظم والأساليب الاقتصادية، والسياسية والأخلاقية. وإنها لقلة من المؤرخين، إن كان ثمة وجود لهم، من يشكون فى هذا الآن، أو ينكرون أهميته، أو يرفضون الاعتراف بأصالة ماركس. لقد أطلق عليه، ربما ببعض المبالغة، ولكن ببعض مبرر بالتأكيد، عبارة «الأب الحقيقى للتاريخ الاقتصادى»(١٧).

وواضح فى الوقت نفسه أن إنجلز قصد أن ينسب ما هو أكثر من هذا بكثير، إلى ماركس ونظرية الجبرية الاقتصادية. فهو يصر على أن العامل الاقتصادى «أكثر العوامل الأصلية»، حتى حين يسلم بأن التشريع يستطيع أحيانًا أن يتحكم فيه، وهو يحتفظ بالتفرقة بين الأساس والصرح العلوى، حتى حين يؤكد أن الصرح العلوى سبب يؤثر فى الأساس. ولكن فلسفة ماركس كانت تعتمد على دعوى أن فى الإمكان دائمًا التفرقة بين الاثنين بشكل واضح، وأن هناك أيضًا معنى واضحًا فيه يكون الأساس سببًا فى الصرح العلوى، ولكن ليس العكس. وبدون هذه الدعاوى لا يكون ثمة معنى لإطلاق اسم المادية على فلسفة ماركس، أو للافتراض بأن الرأسمالية لن تغيرها سوى ثورة. وحسب ما بينه إنجلز فليس من سبب لا ينبغى من أجله أن تؤدى فكرة أخلاقية - كنفور منبعث من الضمير ضد يوم عمل من خمس عشرة ساعة للنساء والأطفال مثلاً - إلى فرض قيود قانونية على ساعات العمل، أو لا ينبغى من أجله أن يكون القانون فعالاً. الواقع أن إنجلز قوض أى معنى أضفاه على «الحتمية» التاريخية.

وخطابات إنجلز وسعت أيضًا إلى حد ما الوصف الموجز الذى قدمه ماركس للأيديولوجية واعتمادها على النظام الاقتصادى. بل وبأوضح مما فعل ماركس، عالج العلم بطريقة مختلفة تمامًا عن القانون، والأخلاق، والفلسفة، والدين، والفن، برغم أن هذه جميعًا يجب منطقيًا اعتبارها جزءًا من الصرح العلوىّ. من

حيث الجوهر يعالج كلا الرجلين العلم باعتباره حقيقيًا فحسب، وبسبب كونه حقيقيًا فهو يهيئ أساسًا ثابتًا تقوم عليه التكنولوجيا. والمعانى الوحيدة التى بها ينظر إنجلز إلى العلم على أنه يتأثر بالاقتصاد، هى أولاً: أن المشكلات التى يتفحصها العلماء ربما خلقتها الصناعة، وثانيًا: أن الكشوف العلمية قد تكون مهمة من الناحية الاجتماعية لأنها تؤثر فى التكنولوجيا. ويظهر أنه لم يخطر قط ببال ماركس أو إنجلز أن أحدًا سوف يحاول إيجاد تفسير اقتصادى لمفهوم الحقيقة العلمية نفسها على نحو ما يجب أن تفعله نسبية ماركسية منسقة تعالج العلم بنفس الطريقة التى تعالج بها الأخلاق والفن والدين. لو حدث هذا لوجب أن يتوقف مستوى الحقيقة التى تلقى القبول فى مجتمع مًّا، على بنيانه الطبقى، ووجب أن يختلف العلم البروليتارى عن العلم البرجوازى. حقيقة، من وقت لآخر، ولأغراض الجدل، اقترب بعض الماركسيين من نتيجة كهذه، ولكن هذا لا يزيد بالجهد عن كونه مجهودًا يائسًا من أجل اتباع التفرقة غير العملية بين الأساس والصرح العلوى. غير أن فكرة الأيديولوجية يجوز فى بعض الحالات أن تؤثر فيما يبدو فى مجتمع على أنه معيار للحقيقة، هذه الفكرة أنتجت تلك المجموعة الكبيرة نوعًا من النظرية المعروفة باسم سوسيولوجيا المعرفة(١٨).

وبطريقة مختلفة جدًا تناول إنجلز الأجزاء الأخرى من الصرح العلوى الأيديولوجى. إن الصدق الذى يدعيه الناس للقانون، والأخلاق، والسياسة، والفن، والدين، والفلسفة، هو «شعور باطل» أو انعكاس خداع للمصالح التى يعينها نظام الإنتاج لمختلف الطبقات التى تمارسه. هنا لا يكون المفكر على بينة بشكل واضح من الدوافع التى تحركه، ولكنه يتخيل أن أفكاره حقيقية بذاتها ولذاتها فحسب... وإلى هذه الفئة نسب إنجلز بوجه خاص تجريدات من قبيل العدل والحرية، والحقائق الجمالية والأخلاقية والدينية المفترضة، عندما لا ندرك أن هذه تنتمى إليها فى ظل محتوى اجتماعى معين. وهذه هى ما سميت فى عهد أحدث «تبريرات عقلية» ـ وسائل دفاع خداعة مبنية على التفكير المشوب بالتمنى أو على التمجيد السافر للمصالح الطبقية. وفى الوقت نفسه لم ينظر إنجلز بالتأكيد إلى جميع الأيديولوجيات على أنها تتساوى فى بطلانها.

فأيديولوجية البروليتاريا أرقى من آيديولوجية البرجوازية، ربما لسببين؛ فأولاً، توضح فلسفة ماركس للبروليتارى أن أفكاره عن الأخلاقية والفن والفلسفة تتوقف فعلاً على طبقته ومركزها فى الصراع الطبقى، ومن ثم يستطيع أن يوائم بين سلوكه وقضية الثورة. وثانيًا، فالبروليتاريا طبقة «صاعدة» يسير بها التاريخ الحاضر إلى مركز سيطرة، وعلى ذلك فأيديولوجيتها هى «موجة المستقبل». وفى كلتا الحالتين استندت حجج إنجلز إلى إيمانه بالتقدم وبدقة التنبؤ بأن اتجاه التقدم هو الآن نحو ثورة بروليتارية ومجتمع بروليتارى جديد.

المادية الديالكتية والسياسة

تكمل مفاهيم الأيديولوجية، والجبرية الاقتصادية، والصراع الطبقى، الأجزاء النظرية من فلسفة ماركس الاجتماعية. كان يراد بها أن توفر الباعث على ثورة طبقة عاملة، وأن تكون مرشداً لاستراتيجية الأحزاب الثورية، لأن الغرض من فلسفة ما، كما قال ماركس، ليس تفسير العالم ولكنه تغييره. إنها تنقل الانطباع بدرجة عالية عن أصالة فكرية ومشاهدة نافذة، ولكنها تنقله، بما لا يقل عن معان غير محددة بطريقة مزعجة. وأساس معانيها غير المحددة فى كل حالة يكمن فيما سبق أن ذكرناه عن الغموض الكامن وراء مذهب ماركس، أى استحالة التفرقة بشكل واضح بين الأساس الاقتصادى والصرح العلوى. وبسبب هذه اللامحدودية فالادعاءات بأن اشتراكية ماركس «علمية» بمعنى خاص، وأن لنظرياته قيمة فريدة فى التنبؤ، ادعاءات مبالغ فيها تمامًا. لقد طلع بتنبؤات عدة بعيدة النظر عن مستقبل الرأسمالية، ولكن غالبًا ما كان مخطئًا أيضًا. وهو ما يمكن أن يصدق على رجل يملك رصيداً كبيرًا من المعرفة والفراهة الثاقبة. ولكن ليس هذا كالعلم. إن الأهمية الكبيرة للمفاهيم المذكورة تستأهل عند هذه النقطة تعليقًا عليها.

إن كلمة «أيديولوجيّة» هى من دون المعجم الجبار الذى وضعه ماركس، المصطلح الوحيد الذى انتشر استعماله، وبرغم أن ماركس لم يخترع الكلمة فإنه أضفى عليها بوجه عام المعنى الذى لها الآن فى الاستعمال العادى. لم يعد للكلمة

منذ وقت طويل أى معنى من مفاهيم الماركسية، ولا يكاد معناها يسمح بتعريف دقيق وإن كان يشير إلى حقيقة هى الآن موضع الإدراك بوجه عام. هذه هى الحقيقة القائلة بإن أية مجموعة اجتماعية تعمل سويًا باعتبارها وحدة، لابد وأن تكون لها مجموعة مشتركة من العقائد والقيم والمعتقدات «تعكس» فهمها لنفسها ولبيئتها وللمجموعات الاجتماعية الأخرى التى للأولى معاملات معها. ومثل هذه المجموعة من المعتقدات المشتركة شرط فى الواقع لوجودها كمجموعة. وتتراوح هذه العقائد من المعرفة إلى الأسطورة، ولا تفصل بينها خطوط دقيقة جدًا؛ لأنها قبل أن تتعرض للشك فيها، تبدو كلها فى نظر الذين يتقاسمونها على أنها علامة على الطرق «المعتادة» التى يفكر بها البشر أو يعتقدون. أما أن كل مجتمع يملك فعلاً ويجب أن يملك مثل هذه المجموعة من الأفكار التى يشترك فيها أعضاؤه، فهذا الآن من المسائل العادية التى تشتمل عليها الأنثروبولوجيا الثقافية. فى استعمال ماركس، وإلى حد ما فى الاستعمال العادى يحتمل أن يكون لكلمة «أيديولوجية» معنى ضمنى أو تنازل ضعيف ـ وواضح أحيانًا؛ فهى تتخذ الحذلقة الراقية للذى يستخدمها بالقياس إلى الموقف البسيط العادى من جانب الذين يكتفون بأن يأخذوا فكرة ما دون سؤال. وأحيانًا تكون للكلمة مفاهيم مثل «التعليل» أو «التفكير المشوب بالتمنى» أو «التحيز». إن الزعم الذى يميز نظرية ماركس هو أن المعتقدات الأيديولوجية خاصية مميزة للطبقات الاجتماعية، وتعكس مركز الطبقة فى الصراع الطبقى للمجتمع، وهو المركز الذى يمكن بدوره أن يفسره نظام الإنتاج الاقتصادى هذا بالتأكيد زعم محدود أكثر مما يجب؛ إذ يمكن أن تكون لأية مجموعة معتقداتها واتجاهاتها الخاصة بها، وإذا كان للكلمة المعنى العادى وهو التبرير العقلى فإن فى إمكان علم النفس عند فرويد أن يهيئ أمثلة أكثر من تلك التى يقدمها علم الاقتصاد. ففى استعمال ماركس كانت الكلمة تصف بوجه خاص نظريات القانون الطبيعى فى النظرية السياسية الليبرالية أو فى علم الاقتصاد الكلاسيكى، وهو ما كان يعتبره ممثلاً لأهل الطبقة الوسطى.

واستخدام كلمة «أيديولوجية» فى السياسة يكاد دائمًا يكون مثيرًا للجدل. إن «كشف القناع» عن خصم أسلوب ماركسى أساسى، ومعناه بيان أن حججه تتظاهر

بأنها معقولة ولكنها فى الحقيقة وسائل دفاع مكشوفة عن الامتياز الطبقى، ولا تبدو صحيحة إلا بسبب أهوائه الطبقية. وغالبًا ما يكون فعالاً جدًا لأغراض الجدل ولكنه سلبى ويمكن أيضًا أن يهزم نفسه بنفسه؛ إذ نظرًا لأن لكل امرئ نوعًا ما من الأيديولوجية فإن «كشف القناع» لعبة يمكن أن نلعبها على كل شخص ويمكن أن يلعبها أى شخص. وعندما يكشف القناع؛ عن كل شيء بما فى ذلك الماركسية نفسها، فلا يزال أمامنا استخلاص النتيجة الإيجابية والدفاع عنها، إن أى تعليل جاد فى السياسة، أو أى موضوع آخر، يجب ببساطة أن يقوم على الافتراض بأن فى الإمكان تمييز الدليل الطيب عن السيئ. وهذه المقدرة لا تميز طبقة بأكثر مما تميز أيًا من غيرها.

ونظرية ماركس فى الجبرية الاقتصادية كانت أيضًا فكرة تنم عن أصالة كبيرة، وإيعازية إلى درجة عالية، ولكن يمكن تعرضها للمبالغة الخيالية التى ظن إنجلز نفسه أن من الضرورى التنصل منها والتى هبطت أحيانًا بالفكرة إلى مركز شائن لا تستحقه. وكما قال ج.د.. كول ذات مرة، وهو بالتأكيد ناقد للماركسية ليس غير عطوف عليها: «هناك ماركسيون لا يمكنهم أن يروا غانية تستعمل أحمر الشفاه دون أن يقدموا ببساطة تفسيرًا لسلوكها مستمدًا من عملية الإنتاج والصراع الطبقى». وكان ماركس نفسه هو الذى سبب إلى حد كبير صعوبة رؤية أهمية الفكرة، بإصراره على أولوية التفسير الاقتصادى بالقياس إلى جميع التفسيرات الأخرى، ووصفه العوامل الاقتصادية بأنها مادية، ومن ثم أكثر علمية أو أكثر تعرضًا للمشاهدة من غيرها. وكان هذا فى الحقيقة جزءًا من ميتافيزيقية ماركس، أى ميله إلى المادية. ولكن عندما يتحدث عالم اجتماعى عن السلوك البشرى ـ وما يفعله الناس فى العلاقات الاقتصادية سلوك ـ لا يكون رسم خط يفصل بين العقل والمادة، ممكنًا ولا مفيدًا. وثمة عقبة أخرى أقامها أمام تقييم الجبرية الاقتصادية، تلك هى ميله إلى تحويلها إلى فلسفة للتاريخ. وكانت هذه فكرة كثيرًا ما ترددت فى القرن التاسع عشر، لا أساس لها تمامًا، وغالبًا ما كانت سوء فهم فحسب للتطور العضوى ـ ومؤدى هذه الفكرة أن كل مجتمع يمر بمراحل، فى تعاقب منتظم ويسير فى خط مستقيم. إلا أنه حين

تبدى جميع الاعتراضات فإن التفسير الاقتصادى فى التاريخ السياسى والاجتماعى مفيد إلى درجة هائلة، وما من مؤرخ لا يكترث به الآن. فالتكنولوجيا، والنقل، وطرق التجارة، والمواد الخام المتاحة، وتوزيع الثروة فى مجتمع، كانت دائمًا ولاتزال مهمة بالنسبة إلى التاريخ والسياسة. وهى ترتبط بأنظمة المجتمع السياسية وقانونه وطبقاته الاجتماعية وتصرفاته وفنه. وكل هذه معًا يتكون منها مركب ترتبط أجزاؤه ارتباطًا دقيقًا، وما من عامل مفرد «يفسرها» كلها، ولكن لا يمكن أيضًا إغفال الاقتصاد. كانت الجبرية الاقتصادية عاملاً واحدًا - ليس الوحيد بالتأكيد - فى جعل دراسة السياسة أكثر واقعية مما كان فى ظل فصل السياسة عن الاقتصاد كما فعل مذهب المنفعة، أو فى معالجة الموضوع بطريقة تعتمد على القانون اعتمادًا كليًا تقريبًا. وكانت خطوة نحو اتجاه ظهر فيما بعد، يستهدف ربطها بالتاريخ الاجتماعى والثقافى أو بالأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعى. إن مساوئ التفسير الاقتصادى فى التاريخ - كما استخدمه الاشتراكيون بعد ماركس - جاءت، على حد قول إنجلز، من أولئك الذين استخدموه عذرًا يبررون به عدم دراسة التاريخ.

وأكدت مفاهيم الأيديولوجية والجبرية الاقتصادية مفهوم النضال الطبقى بحيث إن الثلاثة معًا اعتبرها ماركس مرشدًا أيديولوجيًا للبروليتاريا، فى إنجاز الثورة الاجتماعية. كانت نظرية ماركس فى الطبقات الاجتماعية بديهية إلى حد كبير فى الحقيقة، أريد بها أن تناسب نظريته فى الثورة الاجتماعية. من المحقق أنه لم يقم قط بدراسة تجريبية للبنيان الطبقى بأى مجتمع، ولقد صاغ فى الواقع نظريته وبطريقة غير منسقة نوعًا. من تجربته كثورى فى فرنسا، يدعمها إدراكه الصادق للأهمية الاجتماعية التى تنطوى عليه الثورة الصناعية التى كانت فى الوقت الذى كتب فيه ماركس، ظاهرة من ظواهر المجتمع الإنجليزى بصفة خاصة. وهكذا افترض وجود طبقة وسطى متسلطة، تمثل فى جوهرها حكومة الأغنياء، وحضرية بصفة رئيسية، وتتميز بشكل حاد عن طبقة نبلاء كانت من المخلفات الإقطاعية، وعن مجموعة كبيرة من الفلاحين المزارعين. ولم يكن شىء من هذا ينطبق بدقة على الإطلاق على إنجلترا حيث الزراعة الرأسمالية حلت

محل المالك المزارع. وفى إنجلترا أيضًا كانت الطبقة الوسطى قد تزاوجت على نطاق واسع، مع طبقة النبلاء. وعلى ذلك لم تكمن نظرية ماركس من نواح كثيرة، مرشدًا طيبًا على الإطلاق، للاستراتيجية السياسية. ولم يكن لها تأثير له شأنه فى الطبقة العاملة الإنجليزية التى كان ينبغى ـ طبقًا لنظرية ماركس ـ أن تكون أسرع من يتقبلها. كان نجاح الاشتراكية الحزبية الماركسية أفضل فى ألمانيا منه فى فرنسا، لكن ماركس كان ينظر دائمًا إلى ألمانيا كبلد متأخر بالقياس إلى فرنسا أو إنجلترا.

وأثار وصف ماركس سلوك الطبقات الاجتماعية بعض صفات نظرية غريبة. إن الطبقة الاجتماعية فى نظره كيان جماعى، بمثل ما كانت الأمم فى نظر هيجل، ويمكن معاملة أعضائها على ما قال فى مقدمة «رأس المال» على أنها «تشخيصات لمقولات اقتصادية، وممثلين لعلاقات طبقية خاصة ومصالح طبقية». وعلى ذلك تنصرف الطبقة الاجتماعية، كقاعدة، تصرفًا قوامه المنافسة تحقيًا لمصلحتها هى، وهو ما يشبه كثيرًا الإنسان الاقتصادى الذى تحدث عنه الاقتصاد الكلاسيكى. ولكن الديالكتيك يتطلب أن تكون أيديولوجيتها فى نقطة ما أيضًا، مناقضة لنفسها، وأن يكون سلوكها انتحاريًا. وبرغم ما يفترض من أن معتقدات الفرد وسلوكه هى بصفة رئيسية ما يفرضه عليه مركز طبقته، فإن الطبقة يجب أيضًا أن تخرج من حين لآخر أفرادًا غير عاديين ينفصلون عنها ويقدمون أيديولوجية لطبقة صاعدة سوف تقتلع الطبقة الحاكمة القديمة. وكما قال ماركس فى البيان الشيوعى، هناك «قسم من رجال الأيديولوجية البرجوزية رفعوا أنفسهم إلى المستوى الذى عنده يفهمون نظريًا الحركة التاريخية ككل». هذه الفقرة كتبت فى وقت كان فيه ماركس لا يرى فى الشيوعيين حزبًا سياسيًا، ولكن يرى فيهم ثوريين مثقفين قادرين على إشعال الاستياء وتوجيهه من الخارج. وهيأت الفقرة جرثومة الدور الذى خصصه لينين للمثقف الماركسى، وبذلك هيأت بطريق غير مباشر نظرية لينين فى الحزب باعتباره طليعة البروليتاريا. إن اختفاء الطبقات الاجتماعية النهائى ـ وهو ما توقع ماركس وقوعه فى المرحلة الأخيرة من الاشتراكية ـ يبدو من الناحية المنطقية أنه ليس أكثر من قطعة من المذهب الفردى الرومانسى الذى لم يتخلص منه ماركس قط. إنه على تباين تام

مع اتجاه فلسفته الاجتماعية الجماعى أو مع ما اتسم به فكره من مزاج واقعى. لقد عزا هو وإنجلز الطبقات إلى تقسيم العمل الاجتماعى، أما كيف يستطيع مجتمع يزداد تقدمًا فى التصنيع أن يبسّط تخصصه، فأمر يتحدى التفسير.

إن النضال بين الطبقات الاجتماعية من أجل القوة، يوفر القوة الدافعة للسياسة، إذ يجب ـ طبقًا لفهم ماركس للتنظيم السياسى ـ أن تتسلط طبقة ما فى أى وقت معلوم. سوف تستخدم قوتها الأعلى فى استغلال الطبقات الأقل منها قوة، وتكون الدولة هى جهاز القوة فحسب الذى تستخدمه للاستغلال، أى تكون «لجنة لإدارة الشئون المشتركة» للطبقة المتسلطة. والقانون عبارة عن مجموعة قواعد تسند ما تدعوه الطبقة المستغلة (بكسر الغين) «حقوقًا» لها. ومفتاح الزعامة السياسية الناجحة هو أن تفهم السياسة على أنها مجرد نوع من الحرب أقره العرف، وأن الحزب هو هيئة الأركان العامة التى ترسم وتوجه استراتيجية أية طبقة يمثلها. وواضح أن تصور السياسة على هذا النحو يمثل وجهة نظر ثورىّ يعتبر النظام السياسى القائم هو من البعد عن جادة العدل بحيث لا يمكن إلا «تحطيمه». وهو يمثل أيضًا وجهة نظر شخص بعيد عن السلطة بحيث لا يتصور حتى فى الخيال ـ أنه قد يحمل مسئولية الحكم. غير أنه لن يكون لدى الثورى بعد تحطيم النظام سوى القانون والسياسة لينشىء نظامًا جديدًا، وهو بالتأكيد لن يصف ذلك، حتى فى ذهنه، على أنه وسيلة استغلال فحسب، فعلى غرار ستالين سوف يصف العلاقات بين الفلاحين والعمال الصناعيين فى روسيا بأنها «ودية»، وهى علاقات سوف تكون وهمية أو حقيقية بمثل ما قيل عن العلاقات بين الطبقات فى أى مجتمع. ذلك أنه إذا كانت الطبقات تتوقف على تقسيم العمل، كان اقتفاء أثر أفلاطون فى وصف علاقاتها بأنها تعاونية سهلاً بمثل السهولة التى يصفها بها أتباع ماركس بأنها معادية. الحقيقة أنها تعاونية من نواح، ومعادية من نواح أخرى. وفى انتظار نشوب الثورة فإن الحزب الذى ينظر إلى الطبقات الاجتماعية على أنها فى حرب باستمرار، سوف يوجه اهتمامه إلى تخطيط الثورة، وسوف تكون خططه مهتزة جدًا بشأن أى شىء بناء يعمله بعد ذلك. وعلى العموم فهذا ما فعله ماركس.

الرأسمالية كنظام

كان الفكر المتضمن فى أوائل كتابات ماركس متأثرًا بشدة بدراسته المبكرة لهيجل. وكان التعليل الذى أقام به إطاره استنباطيًا إلى حد كبير، ولكنه مال مثل هيجل، إلى أن يدخل فى الإطار مجموعة كبيرة من التقريرات المستمدة من دراساته التاريخية. كان يهدف إلى أن يكون فلسفة للتاريخ، وإذ حذا ماركس حذو نموذجه الهيجلى، افترض أن كل التقريرات المهمة سوف تلائم إطارًا فسيحًا بالدرجة الكافية. «الحقيقى هو العقلى» كما قال هيجل. وظن ماركس أيضًا أن المادية الجدلية يمكن أن تسفر عن نظرية كلية شاملة فى تطور الحضارة. لم يتخل قط عن هذه الفكرة؛ ولكنه بعد عام ١٨٥٠ كرس حياته بدرجة أقل لهذا النوع من النظر، وكرسها بدرجة أكبر لاستخدام أفكاره فى تفسير تاريخه للمجتمع المعاصر فى أوروبا الغربية. وإذ فعل هذا كان يطور أخصب جرثومة فى الهيجلية الفلسفية - أى مفهومها للتاريخ النظامى وكان جوهر ما يحاوله ماركس أن يعامل الرأسمالية كنظام اجتماعى. لم يفكر قط فى التخلى عن غرضه العملى الأصلى أى الدعوة إلى ثورة اجتماعية أو تقديم مبررها العقلى. ومن ثم، وبدون أن يشعر أنه يوزع جهوده، أمكنه فى الوقت نفسه أن يشتغل بوضع خطط متصلة لتنظيم أحزاب اشتراكية. وانطوت خطته المزدوجة على دراسة عميقة للأصول الاقتصادية التى ترجع إليها الطبقات الاجتماعية القائمة، وعلى تحليل محكم وشامل لطبيعة العداء بين هذه الطبقات. من هذين الخطين فى البحث تكونت الموضوعات الرئيسية التى ضمها مؤلفه رأس المال. فالخط الأول أدى به إلى إجراء بحث تاريخى واسع فى أصول تنظيم الصناعة الرأسمالى وقيام الطبقة الوسطى، وتكون ما يقابلها؛ أى طبقة الأجراء الصناعية التى اعتبرها ماركس بحق التطور الرئيسى فى المجتمع الأوروبى الحديث. وقام الخط الثانى بدعم التاريخ بتحليل اقتصادى دقيق للرأسمالية، وفق خطوط كان قد رسمها الاقتصاديون التقليديون، ليبين فى آن واحد الجهاز الذى تولد به الرأسمالية الطبقتين الرئيسيتين، والأسس التى يقوم عليها التعارض المحتوم والمتزايد بينهما. وأسفر هذا الجزء من مؤلف ماركس عن نظرية فائض القيمة التى مالت لسوء الحظ إلى احتكار مناقشة الاشتراكية الماركسية فى أوليات مراحلها.

كانت أفضل كتابات ماركس كلها الفصول التاريخية فى رأس المال، وخاصة الفصول التى تتناول التاريخ المبكر لتنظيم الصناعة الرأسمالى قبل القرن الثامن عشر، إلى جانب تكوين طبقة تعتمد فقط على أجورها. وندر أن حلت محلها حتى الآن كتابات أخرى برغم ما وجه من الاهتمام إلى التاريخ الاقتصادى من جانب الكتاب المتأخرين الذين استمدوا الإلهام بدرجة غير يسيرة من البداية التى قام بها ماركس. لقد فتح المسالك الرئيسية المؤدية إلى الدراسة التاريخية للرأسمالية، وخاصة من ناحية تأثير النظام الصناعى الجديد فى التاريخ الاجتماعى: تكوين بروليتاريا نتيجة انفصال الفلاحين عن الحقوق المشتركة فى الأرض، ودمار الصناعة المنزلية بفعل نمو النظام الرأسمالى، والزيادة المطردة فى حجم وقوة وحدات مثل هذا التنظيم، والإسراع بهذه العمليات نتيجة نزع ممتلكات الكنيسة والاستغلال الاستعمارى لأمريكا وجزر الهند. وكانت الصفة التى ميزت معالجة ماركس للموضوع، تشديده على التغييرات فى العلاقات الإنسانية والاجتماعية الناتجة من الغييرات الصناعية والتجارية، وبخاصة تشديده على الضغط على حياة العمال، بل وتشويهها، بفعل ما طرأ على تقسيم العمل من تقدم مطرد. كان موضوع ماركس العام أن التنظيم الصناعى فرض على الطبقة العاملة تجنيداً يتعارض مع الاعتراف بالحرية والمساواة فى الفلسفة الديمقراطية البرجوازية.

فى الصناعة يتوقف إثراء العامل الجماعى، وبالتالى إثراء رأس المال، بالنسبة إلى الإنتاجية الاجتماعية، على إفقار العمال بالنسبة إلى قواهم الفردية للإنتاج[١٩].

لقد أخطأ ماركس فى اعتقاده أن الرأسمالية تعتمد على حدوث خفض مطرد فى مستويات عيش العمال. لم يخطئ فى اعتقاده أن ظروف العمل فى المناجم والمصانع عندما كتب هذا، غالبًا ما كانت شائنة، وأن ساعات العمل للنساء والأطفال، وليس للرجال فقط، كانت طويلة بصورة تثير السخط، أو أن القيام على الآلة تضمن ضروب إحباط ومخاطر لم يكن لها وجود فى نظام للإنتاج أكثر بدائية. ولقد فتحت الفصول الوصفية من رأس المال الباب أمام معظم الانتقادات

الموجهة إلى الصناعة الرأسمالية والمنتشرة حتى فى يومنا هذا، ودعمت انتقاداته لها بكثير من البيانات الإحصائية والبيانات الحقيقية الأخرى المستمدة من التقارير العامة. ولعله لقى العون، فى كتابة هذا الجزء، من إنجلز الذى نشر فى عام ١٨٤٨ كتابه «حالة الطبقة العاملة فى إنجلترا» ولقد تناول ماركس بطريقة واقعية موضوعات من قبيل تعاقب الأزمات الدورى، ووجود البطالة التكنولوجية المزمنة حتى فى أوقات الرخاء، والقضاء على الحرف الحاذقة بفعل الماكينات الجديدة، وإحلال العمل غير الحاذق محل العمل الحاذق، والإرهاب الشديد فى الحرف غير ذات الطابع الصناعى، ونمو بروليتاريا تعيش فى الأحياء الحقيرة ولا سبيل إلى استخدامها. وكما هو الشأن بالنسبة إلى الدراسات التاريخية التى قام بها ماركس، كانت الخاصية الجديدة والمميزة لأسلوبه فى المعالجة، تشديده على آثار التصنيع الاجتماعية، وميله إلى إضعاف المجموعات الاجتماعية الأصلية كالأسرة، وبالتالى تشديده على المشكلات البشرية التى خلقها التصنيع. بدت له صفة التناقض فى الرأسمالية كما كانت تبدو لهيجل، فى أنها تؤلف بين النقيضين، التنظيم والفوضى: توحيد التنظيم التكنولوجى للإنتاج مع فوضى يتسم بها التبادل، أى توحيد بين تنسيق اجتماعى محكم لوحدات الإنتاج وبين عدم اكتراث يكاد يكون كاملاً باستخدام الوسائل الصناعية لتحقيق غايات إنسانية. وبرغم ما لقيه المثل الأعلى من ذكر من حين لآخر، وبصورة عابرة فقط، كان فى ذهن ماركس دائمًا التعارض بين الرأسمالية واقتصاد مخطط ذى صبغة اجتماعية يراد به إنتاج السلع وتوزيعها حينما وحيثما توجد حاجة مشروعة إليها.

إن قوة مؤلف ماركس الحقيقية لم تحملها الحجة النظرية، وإنما حملتها الواقعية الصلبة التى صورت بها ظروف العمل الفعلية، وبذا صورت الرأسمالية غير المنظمة على أنها طفيلى يلتهم مادة المجتمع البشرية. كان رأس المال فى حقيقته، وإن لم يكن من ناحية القصد منه، أول وربما أقوى الهجمات الأخلاقية على البشاعة الأدبية البحتة التى يتصف بها مجتمع قائم على التملك والاستحواذ، دون أن تصحبها حماية مناسبة لقوته العاملة الصناعية. غير أن ما يميز ماركس أنه لم يجعل قط هجومه على الرأسمالية حكمًا أخلاقيًا سافرًا، كما

أن حجته بشأن استغلال رأس المال للعمل لا تعنى أن العمال كانوا أحسن حالاً فى ظل أى نظام للإنتاج سبق الرأسمالية. كان الديالكتيك بالنسبة إليه ضمانًا، وغالبًا ما يقول، إن الرأسمالية تقدم على الإقطاع الذى سبقها. كذلك لا تعنى فظائع الرأسمالية أن الرأسماليين شخصيًا قساة، فالرأسماليون والعمال على السواء محصورون داخل النظام، وعليهم عمومًا أن يفعلوا ما يتطلبه النظام. ومن وجهة نظر ماركس فالنظام نفسه قائم بفطرته على التناقض الذاتى، وعلى ذلك فسوف يحطم نفسه فى النهاية، ولكن الذى يجعله يحطم نفسه هو أنه يحتوى على جرائم نظام أعلى وأفضل يناضل فى سبيل أن يولد. ولذلك فإن انتقادات ماركس تتطلع دائمًا بصورة ضمنية إلى المستقبل بدلاً من الماضى: إلى ما يعتقد أنها ستكون أحوال العمال فى اقتصاد مخطط بطريقة عاملة وذى طابع اجتماعى. وكان يعتقد أن شيئًا من هذا القبيل يجب أن يكون النتيجة المنطقية المترتبة على اقتصاد تطهر من تناقضات الرأسمالية. لم يحاول أن يصف مثل هذا الاقتصاد المستقبل، كما لم يعتقد أنه مثل أعلى يتعين السعى الحثيث من أجله. فعلى غرار هيجل، اعتقد أن سير التاريخ حتمى وعاقل فى آن واحد؛ سوف يجاهد الناس فى الواقع، ولكن فى النهاية سوف يكون جهادهم من أجل ما يجب أن يرغبوا فيه وأن يخلقوه. وهكذا تحت ستار تحليل مجدب للأسباب والآثار الاقتصادية، ابتدع ماركس ما كان فى الحقيقة دعوة أخلاقية قوية للغاية، يساندها اعتقاد شبه دينى. لم يكن أقل من دعوة إلى الانضمام إلى ركب الحضارة والحق، وهذه الدعوة هى التى ضمت جيوش العمال إلى الاشتراكية الماركسية.

انهيار الرأسمالية

وعلى ذلك كان الغرض الأهم الذى توخاه كتاب رأس المال أن يبين أن الرأسمالية إذ تحطم نفسها، يجب أن تولد الاشتراكية، أى نقيضها. كانت خطة حجة ماركس أن يتقبل نظرية كمية العمل فى تفسير القيمة، تلك النظرية التى جعلها ريكاردو المبدأ الرئيسى فى الاقتصاد الكلاسيكى، واعتبرها ماركس نظرية علمية بصورة صحيحة فى الرأسمالية، كما كانت الخطة أيضًا أن يبين بالأسلوب

الديالكتى أن الرأسمالية مفككة من الناحية المنطقية. وكانت فكرة تحليل ماركس الأساسية هى «فائض القيمة». كان الدفاع المأثور عن الرأسمالية الحجة القائلة بأنه فى نظام من التبادل الحر، سوف يسترد كل إنسان، على المدى الطويل، قيمة تعادل القيمة التى جاء بها إلى السوق، وبذا يحصل على نصيبه العادل من المنتج الاجتماعى. مقابل هذا سعى ماركس إلى أن يبين أن العمل فى نظام صناعى يملك فيه الرأسماليون وسائل الإنتاج، سوف يرغم دائمًا على أن ينتج أكثر مما يحصل عليه وأكثر مما يتطلبه الإبقاء على سير النظام. سوف تقرب الأجور فى المتوسط من الحد الأدنى من الكفاف، لا بسبب ضغط السكان حسب حجة مالثس، ولكن بسبب نظام الملكية الخاصة، ولأن المركز الاحتكارى الذى يشغله الرأسمالى فى النظام يمكنه من الاستيلاء عن الفائض فى صورة أرباح وريوع. هذه الحجة بتشعباتها التى لا تكاد تنتهى، وبدقائقها الفنية الزائدة عن الحد، أدت إلى جدل طويل اشتهر فى يومه ولكنه أصبح باليًا قبل أن ينتهى. ذلك أن نظرية ريكاردو فى القيمة، والتى بدأت منها الحجة، أصبحت غير ذات موضوع عند الاقتصاديين غير الماركسيين، فى حين كان الجدل لايزال قائمًا. وعلى ذلك فاقتصاد ماركس بوجه عام ونظرية فائض القيمة بوجه خاص، ينتميان كما يجب، إلى تاريخ النظرية الاقتصادية. حقيقة يأخذ الماركسيون فى يومنا هذا النظرية قضية مسلمة، ولكن نادرًا ما أشار إليها ماركسى متحمس مثل لينين. لكن بالنسبة إلى ماركس. كان فائض القيمة حجر الأساس فى الحجة، نظرًا لأنه هيأ الأساس الذى قامت عليه النتيجة التى استخلصها؛ وهى أن النظام الرأسمالى يجب أن يحطم نفسه بنفسه فى النهاية. ولقد خلفت النظرية فى أعقابها دعويين لا تزالان من قواعد العقيدة عند الماركسيين المتأخرين: أولاهما، أن الرأسمالية يجب حتمًا أن تنهار، والثانية، أن انهيارها يجب أن يولد الاشتراكية.

وعلى ذلك أنتج تحليل ماركس الاقتصادى عددًا من التنبؤات عن المجرى الذى يسير فيه مجتمع رأسمالى نحو الإخفاق النهائى. فبسبب المنافسة بين الرأسماليين تميل الصناعة إلى التركز فى وحدات إنتاجية تزداد حجمًا باطراد، وتميل هذه لوحدات إلى أن تصبح ذات طابع احتكارى، وتتركز الثروة فى ثروات

يقل عددها باطراد. والتنافس من أجل المحافظة على الأرباح يجعل الاستغلال أشد قوة، ويزداد إفقار الطبقة العاملة. وبسبب عجز العمل بصورة مزمنة عن استهلاك كل ما ينتجه يتعرض الاقتصاد الرأسمالى لفترات من الإفراط فى الإنتاج، ومن الكساد والبطالة. ويزداد هبوط صغار رجال الأعمال، والمزارعين والصناع المستغلين ـ أى البقايا البرجوازية الصغيرة المتخلفة من اقتصاد قائم على الحرفة اليدوية ـ إلى مستوى البروليتاريين الأجراء، ويميل المجتمع الرأسمالى إلى أن يستقطب بين الرأسماليين ومن يدور فى فلكهم من الطبقات الفرعية من جهة، وبين الجماهير البروليتارية من جهة أخرى. ويجادل ماركس بأن هذا سوف يخلق فى النهاية موقفًا ثوريًا فيه تنتزع الملكية ممن سبق لهم انتزاعها من الغير، وتصبح وسائل الإنتاج ملكًا للمجتمع.

كل هذه التنبؤات كانت موضوعات دار حولها جدل طال أمده، ولو حكمنا عليها فى ضوء ما حدث بعد أن كتب ماركس، لكانت لها قيم مختلفة اختلافًا واسعًا، مما يوحى بأنها لم تكن استنباطات من نظرية سليمة، ولكنها ـ إن صحت ـ تخمينات نفاذة بصدد الطريقة التى تعمل بها الصناعة الرأسمالية. لقد تحقق ميل الوحدات الصناعية والتجارية إلى الاندماج وإلى ازدياد حجمها وتحقق الميل نحو دورات الرخاء والكساد المتكررة، وذلك برغم أن المنظمات التى على صورة الشركات مالت إلى نشر الملكية، وإلى التخلص من معانى السيطرة التى ربطها ماركس بهذه السيطرة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان التنبؤ بأن الطبقة العاملة سوف تزداد فقرًا، بعيدًا عن الواقع؛ إذ لا شك أن المجتمعات الصناعية رفعت مستوى معيشة هذه الطبقة. كذلك ثبت خطأ التنبؤ بأن البروليتاريا الأخيرة سوف تمتص الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى؛ ذلك أن التصنيع زاد إلى حد كبير من عدد الطبقة التى يقال لها أصحاب «الياقات» البيضاء؛ وهى الطبقة التى يجب فى تصنيف ماركس أن تدعى البرجوازية الصغيرة. وبرغم أن الرأسمالية اتخذت أبعادًا دولية كما توقع ماركس، لم تظهر الطبقة العاملة فى أكثر البلاد تصنيعًا ميلاً إلى الاتحاد من أجل صراع طبقى دولى كما توقع لينين فى ثقة عام ١٩١٤. كذلك لا يظهر أن النظام الصناعى الرأسمالى زاد من حدة

العداء الطبقى. لو أردنا عقد مثل هذا النوع من المقارنة العريضة لبدا أن الأقرب إلى الحقيقة القول بأن المجتمعات الصناعية أقل انقسامًا إلى صفوف اجتماعية من مجتمعات الحرف اليدوية، وأن من الأسهل عبور خطوطها الطبقية، وأنها مستقرة بصورة خارقة للعادة. ولقد وقعت الثورات الاجتماعية فى روسيا والصين، وليس فى إنجلترا وألمانيا. إن تأكد ماركس من صحة منهجه ولد استعدادًا للتنبؤ بأن الثورة وانهيار الرأسمالية وشيكًا الحدوث، وكانت هذه التنبؤات خاطئة فى العادة؛ لأن الثورات إما أنها لم تقع، وإما أنها وقعت فى الأماكن الخاطئة.

وكان النصف الآخر من تنبؤ ماركس ـ أن انهيار الرأسمالية سوف يتبعه اقتصاد اجتماعى الطابع أو جماعى ـ نظرة اعتمدت كلية على الديالكتيك. كان وراءه بالتأكيد حالة من النفور لها ما يسوغها تمامًا من مظاهر وحشية الرأسمالية فى أوائل عهدها. ولكن الديالكتيك جعل من المستحيل عليه أن يرى فى هذا نقدًا: يجب أن يكون نبوءة، وما يجرى التنبؤ به يجب أن يتحقق. يجب أن يؤدى التطور إلى نقيض ما يبدأ منه، ونقيض الرأسمالية هو الشيوعية. ولغير ما سبب جوهرى اعتقد ماركس أن جميع شرور الرأسمالية تركزت فى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومن ثم أمكنه الاعتقاد بأن إلغاء الملكية الخاصة سوف يجتث الشر من جذوره. «ففوضى» الإنتاج المملوك ملكية خاصة والقائم على المنافسة، سوف يعقبه اقتصاد مخطط ومنسق، أى «ارتباط أفراد أحرار يشتغلون بوسائل إنتاج يملكونها بالاشتراك ويبذلون بفهم ما يملكون من قوى عمل متعددة باعتبارها قوة عمل اجتماعية متحدة». والخطوة الأولى فى الطريق إلى هذه الغاية هى وضع الإنتاج تحت سيطرة المجتمع الواعية التى سبق تنظيمها. أى هى الملكية العامة بعبارة موجزة. وبسبب هذا التغيير سوف يتقوض وفى النهاية يتحطم. كل الصرح الطبقى الذى تدعمه الصناعة المملوكة ملكية خاصة، ويسفر هذا عن مجتمع لا طبقى لا تعود فيه ثمة ضرورة للقمع. وحسب عبارة إنجلز المشهورة: سوف «تذوى» الدولة؛ نظرًا لكونها جهاز قمع فى مجتمع قائم على الاستغلال، وبطريقة ما لا يمكن تفسيرها لن تعود هناك ضرورة للتخصص

وتقسيم العمل. ومرة أخرى ـ كما قال إنجلز فى جملة مشهورة استعارها من سان سيمون: تحل محل حكومة الأشخاص إدارة الأشياء وتوجيه عملية الإنتاج(٢٠).

كان هذا هو ما سدد به ماركس كل الازدراء الذى صبه على الاشتراكيين اليوتوبيين، أو ربما كان الرؤية العجيبة التى يتطلبها جعل أى نظرية فى الثورة الاجتماعية مقنعة: العلاقات الإنسانية التى كانت خلال التاريخ محكومة بالقوة والاستغلال تحل محلها، عند نقطة مّا، علاقات مثالية الطابع تمامًا وتعاونية. إن المجتمع اللاطبقى هو أسطورة المستقبل التى تعوض ما ينطوى عليه الحاضر من آمال كاذبة وما تسببه الثورة نفسها من ضروب خيبة الأمل. غير أن الفكرة القائلة بأن للتاريخ غاية محتومة، فكرة تصاحبها أسطورة مؤداها أن المستقبل قد يكون نوعًا خطرًا جدًا من الفلسفة الأخلاقية. ذلك أن المستقبل هو الشىء الوحيد الذى لا يصل أبدًا، وإذا كان الحاضر ميدان القوة الصرفة فسوف يكون فى الإمكان تبرير القوة من الناحية الأخلاقية إذا كانت تؤدى إلى الهدف المقدر للتاريخ، الأمر الذى معناه من الناحية العملية: إذا نجحت. الحقيقة أن ماركس، مثله مثل هيجل، كان يكن شيئًا شبيهًا جدًا بازدراء المشاعر الأخلاقية والاعتقادات والمثل، وكان من ناحية المزاج وبطريق الاقتناع يعتقد أن الإصلاح مستحيل. المجتمع على النحو الذى هو عليه يجب أن «يتحطم» حتى يتسنى البدء من جديد. وبرغم وجوب التخطيط للثورة فإن ما سيعقبها يمكن أن يترك للنظام الجديد. إن الأخلاقية الاجتماعية للرؤية العجيبة هى التعصب، ولكن وراء الرؤية هناك إمكانية لم تفرض تجربة ماركس عليها أن يبحثها. وهى أن الثورة قد تقع. إن الأخلاقية الاجتماعية ليوتوبيا يتصورها الذهن، يمكن بسهولة تمامًا أن تكون سخرية.

استراتيجية الثورة الاجتماعية

اعتبر ماركس دائمًا فلسفته المرشد إلى ثورة بروليتارية ناجحة، وانقسمت حياته العملية بين البحث العلمى والزعامة الاشتراكية. من الصعب ذكر أىّ نموذج من الراديكالية السياسية فى أوروبا الغربية بعد ماركس، لم يتأثر بفكره بطريقة

ما، ولكن كانت هناك حركتان سياسيتان كبيرتان كلتاهما زعمت أنها الصيغة الصحيحة من الماركسية، وهما من التشابه ومن الاختلاف المحير بحيث إن علاقتهما بماركس جزء مهم من فهم فلسفته. هاتان هما: أولاً الاشتراكية الحزبية على نحو ما كانت عليه فى الجزء الغربى من القارة حتى الحرب العالمية الأولى، وثانيًا الشيوعية كما وجدت منذ الثورة الروسية فى عام ١٩١٧. ونشأت الأخيرة مباشرة من الأولى؛ لأن لينين كان زعيم حزب ماركسى روسى، وإن كان أيضًا هو الذى حطم الدولية الثانية، أو تنظيم الأحزاب الاشتراكية الماركسية. بل وأصبحت العداوة بين الشيوعيين والاشتراكيين أشد مرارة منها بين الشيوعيين وأحزاب الطبقة الوسطى. وكانت استراتيجية الشيوعية مختلفة كلية عن استراتيجية الأحزاب الاشتراكية؛ ذلك أن الأخيرة كانت فى عام ١٩١٤ قد كسبت مواقع قوة سياسية كبيرة فى دول أوروبا الغربية وخاصة فى ألمانيا، وعمومًا زادت قوتها عن طريق اجتذاب الأصوات فى الانتخابات الحرة بعد مد نطاق حق الاقتراع بحيث يشمل الطبقة العاملة. وعلى النقيض من هذا لم يكن حزب لينين قط ولم يتطلع قط إلى أن يكون حزبًا شعبيًا يظفر بغاياته عن طريق التأييد الجماهيرى. إلا أن من المسلم به تمامًا أن كلا من الاشتراكية الحزبية والشيوعية استمدت من ماركس مفاهيمها المختلفة عن الاشتراكية. إن تفسيرًا أكمل لهذا التناقض الظاهر، يجب أن يعتمد على الوصف الذى سنقدمه فى الفصل الثالث للصيغة التى قدمها لينين للماركسية. ولكن يكفى أن نبين أن ماركس نفسه أوحى بخطين مختلفين للاستراتيجية، يمكن اعتبار أى منهما المعنى المناسب المتضمن فى فلسفته.

فأولاً، يبدو من المرجح أن ماركس، وربما حوالى عام ١٨٥٠، غيّر فى الحقيقة فكره بشأن استراتيجية الثورة، وإن لم يفعل هذا بمثل هذا الشكل السافر. فقد أنكر بصورة التأكيد فى البيان الشيوعى (١٨٤٨) أن الشيوعيين يكوّنون حزبًا سياسيًا، «إنهم» أكثر فريق من الطبقة العاملة تقدمًا وعزمًا «وواضح أن هذه العبارة هى منشأ وصف لينين حزبه بأنه» طليعة «البروليتاريا. ومن المؤكد أن ماركس فى هذا الوقت اعتقد أن ثورة برجوازية على وشك أن تحدث، ولعلها

أيضًا تشعلها ثورة اشتراكية فى فرنسا. ومن ثم أمكنه الاعتقاد بأن صفوة من الثوريين المؤمنين، ذات برنامج محدد وفهم واضح للضرورة التاريخية التى تقضى بنشوب ثورة اجتماعية، يمكن أن تعمل بنجاح باعتبارها هيئة أركان عامة لجميع الحركات البروليتارية الراديكالية كنقابات العمال اليسارية، مثلاً. لكن يظهر أنه سرعان ما أصبح مقتنعًا بأن هذه المنظمات الراديكالية التى تمثل البرجوازية الصغيرة، كانت من القوة بحيث لا يمكن توجيهها بمثل هذا الأسلوب. وبإخفاق المحاولات الثورية عام ١٨٤٨ استنتج أن الأمر يحتاج إلى فترة طويلة من الاستعداد، فى حين خلق النظام الصناعى فى العمال وعيًا طبقيًا ثوريًا فعالاً. كان لا يزال يعتقد أن الثورة الاجتماعية حتمية، ولكنه اعتقد أيضًا، وتمشيًا مع نظريته فى التطور الاجتماعى، أنه لا يمكن «صنع» ثورة قبل أن يستنفد المجتمع البرجوازى كل قدرات النظام الرأسمالى الكامنة فيه. والاستراتيجية المتضمنة فى هذا مزدوجة: يحب أن يقوم حزب اشتراكى بالضغط من أجل إصلاحات برجوازية تقوى الطبقة العاملة، على أن يكون الاعتبار الأول عنده هو الإبقاء على نقائه الأيديولوجى وحريته فى العمل. ويجب ألا يتورط أبدًا فى المسئولية السياسية المقسمة عن طريق تعاونه مع أحزاب الطبقة الوسطى. وهذا ما حولته الأحزاب الاشتراكية الماركسية إلى استراتيجية نمطية: رفض قبول المناصب الوزارية فى الحكومات المشكلة من ائتلاف مع الأحزاب غير الاشتراكية.

غير أن الواضح أنه لو نجحت هذه الاستراتيجية فمن المحتمل أن تهزم غرضها الثورى الأصلى. إنها تهدف إلى بناء قوتها باجتذاب الناخبين عن طريق إصلاحات ليست فى حقيقتها اشتراكية. بل إن البيان سبق أن طالب بضريبة دخل تصاعدية. ولكن كلما نجح حزب فى الحصول على الإصلاحات عن طريق الاقتراح، قل السبب الذى من أجله يظل ثوريًا. وهذا فى الواقع هو ما اتجه إلى أن يحدث للأحزاب الاشتراكية الماركسية. وحتى إنجلز فاخر فى عام ١٨٩٥ بأن الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان كانوا أكثر نجاحًا بالأساليب القانونية منهم بالأساليب غير القانونية: لقد ظل المثقفون الاشتراكيون - وهم ماركسيون متفلسفون - ثوريين من الناحية النظرية، ولم يصبح من دعاة التطور إلا نفر قليل

من «التنقيحيين» مثل إدوارد برنشتاين، ولكن عند انتهاء القرن التاسع عشر قل الاحتمال بأن يقوم حزب مثل الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان، بثورة. والواقع أن حزبًا شيوعيًا، كالذى تصوره ماركس، كان قد أصبح مثلاً أعلى يمكن الاقتراب منه بالأساليب السياسية الليبرالية عن طريق عملية طويلة إلى غير ما نهاية. كان الافتراض أنه لو قدر لثورة أن تقع فسوف تحتفظ بكل المكاسب السياسية الديمقراطية التى أصبحت اعتقاد الماركسيين الراسخ فى الأحزاب الاشتراكية بأوروبا الغربية.

ثانيًا، مال ماركس إلى التفرقة بين الاستراتيجية المناسبة لحزب اشتراكى فى بلد ذى اقتصاد صناعى «آخذ فى النضج»، ولحزب فى بلد ذى اقتصاد متأخر نسبيًا. فالأول فقط هو الذى يمكنه أن يقود ثورة بنجاح نظرًا لأن الثورة يجب فى النهاية أن يولدها اقتصاد متطور. وظل السؤال عن أية استراتيجية ينبغى أن تتبعها الأحزاب الاشتراكية فى البلاد التى تعتبر على هامش خط التنمية الرئيسى. وكان ماركس يميل إلى أن يعتبر فرنسا الزعيم الطبيعى لثورة، وأن يعتبر ألمانيا متأخرة نسبيًا؛ وهو ما كانت عليه حقًا فى أوائل حياته، ولكنها لم تكن كذلك بحلول عام ١٩١٤. ولأسباب واضحة كان لملاحظات ماركس عن الاستراتيجية فى بلد متأخر مغزى خاص بالنسبة إلى الماركسيين الروس. وهكذا حدث أن الوثيقتين اللتين لم ينشرهما ماركس نفسه قط، ولكن طبعتا، بعد وفاته، على يد إنجلز، واكتسبتا بالنسبة إلى تروتسكى ولينين أهمية لم تكن لهما قط عند الاشتراكيين الألمان[٢١].

وفى عام ١٨٥٠، واعتقادًا بأن ثورة تقوم بها الطبقة الوسطى كانت على وشك النشوب والنجاح فى ألمانيا، وجه ماركس خطابًا إلى اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية (والتى سبق أن كتب من أجلها البيان الشيوعى) وفيه يقدم النصح للأقلية الاشتراكية بصدد استراتيجيتها بالنسبة إلى هذه الثورة، فيقول إن على الحزب الاشتراكى أن يتعاون مع الثوريين من أبناء الطبقة الوسطى إلى أن تنجح الثورة. وعندئذ يجب أن ينقلب على حلفائه، يجب أن يحفظ مركز قوته سليمًا. وبرغم أنه لا يستطيع أن يأمل فى القيام بثورة اشتراكية ناجحة فإن عليه أن

يستخدم كل وسيلة من وسائل التخريب والعرقلة كى يحول دون استقرار النشاط الاقتصادى أو الحكم. يجب أن يثير الفلاحين الفقراء ضد الفلاحين الأغنياء، يجب أن يهدف إلى تأميم الأرض، ويجب أن يدفع الحكومة الثورية وبقدر الإمكان، إلى شن هجوم على الملكية الخاصة، وباختصار، يجب أن تكون صيحة المعركة التى يطلقها البروليتاريون هى: «الثورة فى حالة الدوام». وهكذا قدم ماركس فى عام ١٨٥٠ تصوره للثورة الدائمة الذى اتخذه تروتسكى وطوره فى ١٩٠٦، والذى أرسى بصورة جوهرية أساس السياسة التى انتهجها لينين فى عام ١٩١٧ إزاء ثورة الطبقة الوسطى فى روسيا.

ومما له أهمية أكبر تعليقات ماركس على البرنامج الذى أصدره مؤتمر جوتا. وهو البرنامج الذى مهد السبيل إلى اتحاد المنظمات الراديكالية فى ألمانيا، الذى شكل بداية ما ثبت أنه حزب اشتراكى فعال الأثر. كانت تعليقات ماركس متناثرة هنا وهناك، ومهينة بشكل مرير، ولم تنشر فى حينها حرصًا على صالح التجانس، ولكنها كانت موجهة إلى حالة سائدة فى ألمانيا كانت بالنسبة إلى الحالة القائمة فى روسيا بعد ذلك بأربعين سنة، أكثر أهمية بشكل مباشر من أى شىء آخر كتبه ماركس. وكما قال ماركس بجفاء: «يتكون الكادحون فى ألمانيا من فلاحين لا من بروليتاريين». وما «يحتاج» إليه الفلاحون عن شعور، مختلف تمامًا عما ينبغى أن يروه، ومن ثم عما يريدونه «حقيقة» (أوديالكتيا) إنهم فى مجتمع آخذ فى أن يصبح على درجة عالية من التصنيع، عاجزون سياسيًا عن تحقيق أى غرض بناء، ولكنهم بحكم وزن أعدادهم الصرف فحسب عامل خطير فى الموقف. وبرغم أنهم عاجزون عن تولى القيادة، فإن فى الإمكان قيادتهم وتوجيههم، وتحويل سخطهم إلى تأييد للأقلية البروليتارية التى تستطيع هى وحدها أن تكون الزعيمة صوب ثورة اشتراكية خالصة. إن الأهداف التى وضعها البرنامج وانتقدها ماركس وأدانها لأنها ليست اشتراكية على الإطلاق ولكنها أهداف ثورة طبقة وسطى فحسب، هذه الأهداف كانت: التصويت والحقوق السياسية الشعبية الأخرى. لهذه قيمة فى مجتمع سابق على الثورة، ولكنها بالنسبة إلى الاشتراكية «ألاعيب تافهة». وتلميحات ماركس إلى سيطرة «طليعة» بروليتارية على مجتمع

يغلب عليه الفلاحون أوحت إلى لينين فى ١٩٠٥ بمشروعه الخاص «بدكتاتورية ثورية ديمقراطية من البروليتاريا والفلاحين». كذلك تضمنت ملاحظات ماركس الهامشية على برنامج جوتا، أو فى إشاراته إلى الانتقال من مجتمع رأسمالى إلى مجتمع اشتراكى، وإن كان هذا ـ بوجه خاص ـ إشارة بدلاً من وصف. سوف يحدث الانتقال على مرحلتين. فالملكية العامة لوسائل الإنتاج تلغى من تلقاء ذاتها الاستيلاء على فائض القيمة وتحقق ما يعلنه البرجوازيون من أنهم يعطون للعمال القيمة الكاملة لما ينتجون. غير أن هذا يظل قاصرًا عن الشيوعية الحقة التى يجب أن تلغى تقسيم العمل وتزيد المنتج الاجتماعى ليسمح بتحقيق المثل الأعلى الشيوعى: «من كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجاته». وفى فترة الانتقال بين الرأسمالية والشيوعية «لن تكون الدولة سوى الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا». ومن الواضح تمامًا أن ملاحظات ماركس على برنامج جوتا، هى والملاحظات التى أبداها فى مواضع أخرى، تحتوى على جرثومة الكثيره مما ضمنه لينين فى عام ١٩١٧ كتبته «الدولة والثورة».

وعلى ذلك أيدت فلسفة ماركس الاجتماعية فكرتين عن الاستراتيجية السياسية ثبت فى التطبيق العملى تفاوتهما. فالخط الذى ابتدعته الاشتراكية الحزبية الماركسية تطلع إلى تطور النظام الصناعى ليخلق بروليتاريا ذات وعى طبقى، تزداد قوة إلى أن تتمكن من التسلط على مجتمع أصبح ديمقراطيًا من الناحية السياسية. وحتى عام ١٩١٤ بدأ هذا كأنه الخط الرئيسى للاستراتيجية الماركسية فى طريقها إلى النجاح عن طريق تنظيم الطبقة العاملة السياسى فى أحزاب شعبية كبيرة مثل الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان. وبالنسبة إلى هذه الاستراتيجية كانت الليبرالية السياسية هى المقدمة الواجبة، وتكون الثورة ختام مجرى طويل من التنمية السياسية والاقتصادية ومن التربية الشعبية. أما الخط الآخر الذى ميز استراتيجية اللينينية بعد عام ١٩١٤، فعاد أدراجه إلى المراحل المبكرة من فكر ماركس، والتى اعتبرت الشيوعية المثل الأعلى لصفوة عقلية أو لأقلية بروليتارية منغمرة فى مجتمع أغلبية أهله من الفلاحين وبدون حقوق سياسية ليبرالية. كانت الثورة بالنسبة إلى هذا الخط حقيقة قائمة ومقدمة

للتحول السياسى والاقتصادى. كان يستند بقوة إلى الملاحظات العرضية نوعًا التى أبداها ماركس عن الاستراتيجية الملائمة للأحزاب الشيوعية فى المجتمعات المتأخرة. وبقدر ما تعلق الأمر بنوايا الماركسيين الروس، فإنهم لم يفكروا فى نبذ أو تغيير مبدأ فلسفة ماركس الاجتماعية الرئيسى، وهو الجبرية الاقتصادية، إلا أنهم بدوا حتمًا فى نظر الماركسيين الغربيين كأنهم طرحوا المبدأ جانبًا.

هوامش الفصل الثالث والثلاثون

(١) Deutsch Frantzosische Tahrbucher, 1844; Die heilige Familie, 1845, ومن هــذين اختار هـ . ج ستتج أجزاء وترجمها بعنوان. مقالات مختارة بقلم كارل ماركس (نيويورك، ١٩٢٦) Die deuische Idologue, 1846 (نشر كاملا لأول مرة فى Gesamtausgabe) الأيديولوجية الألمانية، وترجم د . باسكال الجزأين الأول والثالث (نيويورك ١٩٣٩) (La miseet de la Philoso-phie (1847)، وأشرف س . ب . دت على إخراج الترجمة الإنجليزية بعنوان فقر الفلسفة (نيويورك، ١٩٣٦). البيان الشيوعى، ١٨٤٨.

الطبعة المعتمدة لمؤلفات ماركس وإنجلز (غير كاملة) هى:

Karl Marx, Frredich Engels, historisch kritische Gesam - tou gabe, Werke, Schriften, Briefe. Im Auftr - age des Marx - Engels - Instituts, Moskau, hrsg, V.D. Rjaza-nov, Frankfurt, a, M, 1927.

(٢) خطاب إلى لاسال بتاريخ ١٦ يناير ١٨٦١ مراسلات ماركس وإنجلز، ١٨٤٦ - ١٨٩٥ (١٩٣٤)، ص ١٢٥ . انظر المجلد الأول من كتاب رأس المال؛ الترجمة الإنجليزية بقلم E, & C. Paul ص ٣٩٢، حاشية رقم ٢.

(٣) الأيديولوجية الألمانية German Ideology، ترجمه د . باسكال إلى الإنجليزية، ص ٢٢.

(٤) ٢٧ يوليو ١٨٥٤، مراسلات ماركس وإنجلز، ١٨٤٦ - ١٨٩٥، ص ٧١.

(٥) خطاب إلى فايديماير Weydemeyer بتاريخ ٥ مارس ١٨٥٢، شرحه، ص ٥٧: الخطوط التى تحت الفقرات هى من وضع ماركس.

(٦) مقدمة نقد للاقتصاد السياسى Critique of Political Economy ترجمة إلى الإنجليزية ن. ستون N. I. Stone (١٩٠٤) ص ١١.

(٧) الأيديولوجية الألمانية The German Ideology ترجمه إلى الإنجليزية ر. بسكال، ص ١٤ وما بعدها.

(٨) فقر الفلسفة The Poverty of Philosophy، ترجمه C.P. Dutt إلى الإنجليزية، ص ٩٣.

(٩) Die Klassenkampfe in Frankreich, 1848 - 1850. فى مقالات Neue Rheinische Zei-tung (1850) نشرها إنجلز عام ١٨٨٥، وترجمها س . ب . دت إلى الإنجليزية بعنوان النضالات

الطبقية فى فرنسا (١٨٤٨ - ٥٠)، نيويورك، ١٩٣٤. Brumaire des Louis Der achtzehnte Bonaparte, (1852) أشرف س . ب . دت على طبع الترجمة الإنجليزية بعنوان الثامن عشر من برومير للويس بونابرت، نيويورك، ١٩٣٥.

(١٠) الثامن عشر من برومير، الترجمة الإنجليزية، ص ٤٠ وما بعدها.

(١١) من مقدمة «نقد للاقتصاد السياسى» الترجمة الإنجليزية مصدر سابق، ص ١١ وما بعدها.

(١٢) Hern Eugen Duhrings Umwalzung der Wissenschaf 1878 (يشار إليه عادة باسم Anti - Duhring الرد على دونج) وتعاون ماركس فى كتابة هذا المؤلف، وترجمة أ. بيرنز إلى الإنجليزية بعنوان ثورة الهريوجين دورنج فى العلم (نيويورك، ١٩٣٥).

Ludwig Feuerbach und der Ausgang der deutschen Philosophie (1884) الترجمة الإنجليزية بعنوان لودفيج فيور باخ ونتيجة الفلسفة الألمانية الكلاسيكية (نيويورك، ١٩٣٤). خطابات إلى كونراد شميدت بتاريخ ٥ أغسطس، ٢٧ أكتوبر ١٨٩٠ أول يوليو وأول نوفمبر ١٨٩١، المراسلات ماركس وإنجلز ١٨٤٦ - ١٨٩٥» ص ٤٧٢، ٤٧٧، ٤٨٧، ٤٩٤، إلى ج. بلوخ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٨٩٠ شرحه ص ٤٧٥، إلى فرانز ميهرنج بتاريخ ١٤ يوليو ١٨٩٣، شرحه، ص ٥١٠.

(١٣) الرد على دورنج Anti - Duhring، النسخة الإنجليزية ترجمة أ. بيرنز، ص ٣٠.

(١٤) لودفيج فيورباخ، الترجمة الإنجليزية، ص ١١.

(١٥) مراسلات ماركس وإنجلز، ١٨٤٦ - ١٨٩٥، ص ٢٥٥ وما بعدها.

(١٦) اقتبسها سليجمان E.R.A. Seligman† فى التفسير الاقتصادى للتاريخ (١٩٠٢)، ص ١٤٢ وما بعدها. من خطاب منشور فى Der Sozialische Akademiker، ١٥ أكتوبر ١٨٩٥.

(١٧) إيسيا برلين Isaiah Berlin، كارل ماركس (١٩٤٨) ص ١٤٤.

(١٨) انظر مثلاً Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of Knowledge (الأيديولوجية واليوتوبيا: مقدمة علم اجتماع المعرفة) تأليف كارل مانهايم Karl Mannheirm وترجمه للإنجليزية لويس ويرث وإوارد شيلز، ١٩٣٦، وبالكتاب ثبت مفصل بالمراجع، وثمة بحث أحدث عهداً تلقاه فى كتاب و. ستارك W. Starke وعنوانه:

The Sociology of Knowledge: An Essay in Aidof a Deeper Understanding of the History of Ideas, 1958.

(علم اجتماع المعرفة: مقال يساعد على فهم أعمق لتاريخ الأفكار).

(١٩) رأس المال، المجلد الأول الترجمة الإنجليزية بقلم E. and C. Paul صفحة ٣٨٢.

(٢٠) الرد على دورنج، ترجمة أ. بيرنز، ص ٣١٥. انظر خطاب إنجلز إلى بيبل ١٨ - ٢٨ مارس ١٨٧٥، فى مراسلات ماركس وإنجلز، ١٨٤٦ - ١٨٩٥، ص ٣٣٢ وما بعدها.

(٢١) خطاب اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية، فى مارس ١٨٥٠، ونشر إنجلز فى ١٨٨٥. ماركس وإنجلز: مؤلفات مختارة (موسكو ١٩٥٥)، المجلد الأول ص ١٠٦ - ١١٧. مذكرات هامشية على برنامج حزب العمال الألمانى، ١٨٧٥ (دراسة نقدية لبرنامج جوتا)، ونشرها إنجلز فى عام ١٨٩١، شرحه، المجلد الثانى ص ١٨ - ٣٧.

SELECTED BIBLIOGRAPHY

Karl Marx, Hislife and Endirvnment. By Isaiah Berlin. 2d.ed London, 1948.
Karl Marx's Interpretation of History. By Mandell M. Bober. 2d ed., rev. Cambridge, Mass., 1948.
Marxism, Past and Present. By R.N. Carew Hunt. London, 1954.
The Theory and Practice of Communtism. By R.N. Carew Hunt. 2d ed. London, 1957. Part 1.
The Meaning of Marxism. By G. D. H. Cole. London, 1948.
The Materialist Conception of History: A Critical Analysis. By Karl Federn. London, 1939.
Towards the Understanding of Karl Marx: A Revoluti - onary Interprketation By Sidney Hook. New York, 1933.
From Hegel to Marx: Studies in the Intellectual Development of Karl Marx. By Sidney Hook. New York, 1936.
Reason, Social Myths, and Democracy. By Sidney Hook. 1940. Chs. 9 - 12.
Marx, Proudhon, and European Socialism. By John H. Jackson. London, 1957.
Karl Marx: An Essay. By Harold J. Laski. London, 1922.
Karl Marx's Capital: An Introductory Essay. By A. D. Lindsay. London, 1925.
Democracy and Marxism. By H. B. Mayo. New York, 1955.
Karl Marx: The Story of HIS Hife. By Franz Mehring. Eng. trans. by. Edaerd Fitzgerald. New York, 1935.
Marxism: The Unity of Thory and Practice. By Alfred G. Meyer. Cambridge, Mass., 1954.
German Marxism and Russian Communism. By John Plamenatz. London, 1954. Part I.
The Open Society and Its Enemies. By K. R. Popper. Rev. ed Princeton, N. J., 1950 Chs. 13 - 21.
An Essay on Marxian Economics. By Joan Robinson. London, 1942.
Democracy and Socialism: A Contribution to the Political History of the past 150 Years. By Arthur Rosenberg. Eng. trans. by George Rosen. New York, 1939.
Kart Marx, His Life and Work By Otto Ruhle. Eng. trans. by E. and C. Paul. New York, 1949.
Human Nature: The Marxian View. By Vernon Venable. New York, 1945.

الفصل الرابع والثلاثون
الشيوعية

إن فلسفة الشيوعية نسخة منقحة من الماركسية، صنعها لينين إلى حد كبير، ولذلك فإنه غالبًا ما تطلق عليها «الماركسية ـ اللينينية». وينكر الكتاب الشيوعيون أو يطمسون بصورة منتظمة دور تروتسكى فيها وكان دورًا بالغًا فى الحقيقة، وذلك بسبب طرده فيما بعد من الحزب. والتعريف الرسمى لعلاقة لينين بماركس ـ كما قرره ستالين فى كتابه أسس اللينينية (١٩٢٤) ـ هو أن «اللينينية هى الماركسية فى عصر الإمبريالية والثورة البروليتارية». وهكذا يوضع التأكيد على كتابات لينين وخطبه فى أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧. وعلى ذلك فالمعنى المتضمن فى التعريف الذى قدمه ستالين هو أن التنقيحات التى أدخلها لينين سببها تطور الرأسمالية الأوروبية بعد نشر كتاب رأس المال (١٨٦٧)، وخاصة توسعها الاستعمارى، ومن ثم مسئوليتها المفترضة عن حرب عام ١٩١٤. وفى المقال نفسه ذكر ستالين تفسيرًا آخر لفلسفة لينين مؤداه أنها كانت موائمة بين الماركسية والحالة السائدة فى روسيا. وهو تفسير رفضه ستالين بالطبع لأنه يهبط باللينينية إلى تكييف أيديولوجى محلى لماركس، وحسب. وبرغم هذا فغالبًا ماردد الكتاب غير الشيوعيين التفسير الأخير لأنه فى عام ١٩١٤ كان لينين لفترة اثنى عشر عامًا أو أكثر زعيمًا لجناح واحد من الماركسية الروسية، وكان معظم ما كتبه حتى ذلك الوقت يتناول فى الحقيقة مشكلات حزب روسى.

كلا التفسيرين للينين يحتويان على عناصر من الحقيقة، ولكن أيًا منهما لا يقرر بالدرجة الكافية الأهمية الهائلة للصيغة التى طلع بها للماركسية. وفضلاً

عن هذا، فبرغم أن كلا التفسيرين يبدوان مستقلين أو حتى متعارضين إلا أن بينهما، وبصورة تبعث على الدهشة، علاقة وثيقة نوعًا. أما أن ذهن لينين كان مستغرقًا باستمرار قبل عام ١٩١٤ وبعده، بمشكلات حزب ثورى روسى، فأمر من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى تأكيد. صحيح أيضًا إن الحرب حولت اهتمامه نحو الإمبريالية، ولكن كتاباته عن هذا الموضوع لم تكن مبتكرة فى الحقيقة؛ إذ استعار بشكل واضح من كتاب تقدموه، ماركسيين وغير ماركسيين، غالبًا ما قدموا تحليلاً علميًا لنمو الرأسمالية أكثر حسمًا من تحليل لينين. وكالعادة كاد اهتمام لينين يقتصر على الجانب التكتيكى من الإمبريالية - أى على الفرص التى أتاحتها لزعيم ثورى - وكان للحرب أثرها فى أن فتحت عينيه علي الإمكانات التى يوفرها سخط شعوب المستعمرات وأمانيها القومية. وبالنسبة إلى هذا الأمر أثبتت تجربة لينين كزعيم للاشتراكية الثورية الروسية، أنها ذات أهمية بشكل مباشر؛ ذلك أن ما أنجزه فى روسيا هو أنه جعل الماركسية تنجح فى بلد متخلف نسبيًا من الناحية الصناعية، واقتصاده زراعى بصفة رئيسية وسكانه من الفلاحين إلى حد كبير، وهو نوع من بلد كان دائمًا لا تنفذ إليه ماركسية أوروبا الغربية. كانت الظروف التى واجهها لينين فى روسيا هى الظروف التى تميز بصورة عريضة البلاد المتأخرة والمستعمرة فى جميع أرجاء العالم، ومن ثم فتكييفه الماركسية بحيث توافق روسيا ظهر أنه تكييف لها لتناسب عصر الإمبريالية، لا لأنه جعلها كذلك بالنسبة إلى البلاد الإمبريالية نفسها، ولكن لأن أساليبه كانت فعالة فى المستعمرات التابعة للبلاد الإمبريالية. ليس هذا بالطبع ما عناه ستالين، ولكنه جعل تفسيره صحيحًا تقريبًا. كطبقة، كانت البلاد المتخلفة تضم أقليات صغيرة ولكنها قوية، تأثرت بالأساليب الأوروبية، وقد تتمكن من السيطرة على سياسة هذه البلاد وإدارة اقتصادياتها. وكانت لهذه البلاد أمانيها القومية وعانت من الحاجات الاقتصادية التى جعلت التصنيع يكاد يكون أمرًا محتومًا، وتعرضت لضغط قوى من أجل الأخذ بالأساليب الروسية كطريقة لتحقيق نتائج كبيرة بخطى سريعة، ولم يكن لديها تقليد أو تنظيم سياسى يمكن أن يعمل كفرملة على استخدام أساليب تطلبت تكاليف بشرية فادحة. كان لنجاح لينين فى روسيا

جاذبية قوية بالنسبة إلى أمثال هذه البلدان. وعلى ذلك يمكن أن يكون أفضل تعريف للينينية أنها تكييف للماركسية كى تناسب الاقتصاديات التي لم تأخذ بأسباب التصنيع، والمجتمعات التى أغلبية أهلها من الفلاحين، وأن أهميتها على امتداد العالم لتتوقف على حقيقة أن العالم ملىء بأمثال هذه المجتمعات.

لعبت الماركسية دائمًا دورين بالنسبة إلي لينين، وهى تواصل الشئ نفسه فى الشيوعية. بالنسبة إلى لينين كانت الماركسية فى أحد دوريها نوعًا من المذهب أو الرمز الدينى، وموضع اعتقاد لا سبيل إلى الشك فيه، وبذلك كانت عقيدة. والماركسية فى هذا الدور - تزود الشيوعية بقوة التماسك والترابط التى يوفرها إيمان أو مثل أعلى يشترك الناس فى التعليق به. وهكذا غالبًا ما أيد لينين سياسة؛ بأن اقتبس عبارة أو جملة من ماركس تصلح شعارًا ويمكن أن يربطها بالسياسة بنوع من التفسير المدرسى. وبالعكس، غالبًا ما أدان سياسة خصم بإقامة الحجة على أنها تتعارض مع شىء عند ماركس، وهذا شبيه بما يعمد إليه أصحاب المذهب الأساسى الدينيون من ناحية استخدام النصوص من الكتاب المقدس، ومن أكثر التهم ترديدًا، وأشدها مرارة، مما ألقى بها لينين فى وجوه الماركسيين الآخرين - وكانت حياته مليئة بأمثال هذه المجادلات - أنهم «يفسدون» معنى ماركس كما يكشف عنه تفسير حرفى وصحيح للنص. إن بعض التعاليم العامة التى تضمنتها فلسفة ماركس، كان لينين يعتقد فيها دون أن يسأل نفسه عنها، ومن ذلك مثلاً الوجوب المطلق لثورة اجتماعية أو التأكد المطلق من أن الثورة سوف تخلق مجتمعًا شيوعيًا بدون شرور الرأسمالية معتقدات كهذه كانت بالنسبة إليه مسائل تتعلق بالإيمان، وفى هذا الدور شبه الدينى كانت الماركسية شيئًا أوقف نفسه عليه كلية، وكان صنع الثورة عنده حتمية أخلاقية. وفى الوقت نفسه لعبت الماركسية عند لينين دورًا مختلفًا، فعلى غرار ماركس نفسه، كان يقول دائمًا إن الفلسفة يجب أن تكون مرشدًا إلى العمل. وفى هذا الدور لم تكن الماركسية مجموعة استاتيكية (سكونية) من قواعد، بل مجموعة من أفكار إيعازية يمكن استخدامها فى تحليل موقف، وتقييم إمكاناته، ومن ثم الوصول إلى أشد أسلوب فى العمل فعالية. ليس ثمة سبب إلى الشك فى أن لينين استخدم بالفعل

الماركسية بهذه الطريقة. فهو لم يكب فقط طيلة حياته على دراسة كل ما كتب ماركس وإنجلز، ولكنه أكب أيضًا على دراسة المؤلفات الكثيرة التى وضعها العلماء الماركسيون باللغة الألمانية فضلاً عن الروسية. وفى هذا الدور العملى كانت ماركسية لينين مرنة إلى درجة عالية. غالبًا ما كانت أساليبه غير صحيحة تمامًا فى نظر الماركسيين الأكثر منه التزامًا بالعرف وردوا إليه وزيادة اتهاماته بأنهم «يفسدون» ماركس. لا يكاد يكون ثمة قرار سياسى مهم اتخذه خلال حياته العملية لم يكن موضع الاستنكار وغالبًا من جانب أعضاء حزبه، على أنه ماركسية رديئة، وهكذا ربط لينين بين أشد الأرثوذكسية فى المذهب وبين المرونة الكبيرة فى التطبيق العملى. والحقيقة أن تطبيقه العملى غالبًا ما سبق نظرياته، ولكن أورثوذكسيته منعته من الاعتراف فى صراحة بالتغييرات التى كان يجريها فى مصدره الماركسى. وبصفة خاصة ربط بين الاثنين معًا بتفسير أريد به أن يبين أن ماركس كان «حقًا» يعنى دائمًا ما قرر لينين أنه ينبغى أن يعنيه فى الحالة التى يتناولها بالبحث. ليست هذه طريقة غير عادية يستخدمها الدجماتيون جدًا فحسب، ولكن يستخدمها العمليون تمامًا والأذكياء للتوفيق بين وساوسهم وما يقصدون أن يفعلوه.

لم يكن فى الإمكان أن يتم دفعة واحدة الانتقال من نظرية الماركسية وممارستها فى أحزاب أوروبا الغربية إلى ما برز فى النهاية كنظرية وممارسة الماركسية السوفييتية. لقد تم عن طريق مواجهة مشكلات خاصة بروسيا عندما أصبحت ملحة. بدأ الزعماء الروس بدعوى أن الحزب الاشتراكى الديمقراطى الكبير فى ألمانيا كان نموذجًا يحتذى، ولكن كثيرًا ما كان هذا مستحيلاً. فكل من لينين وتروتسكى ـ بصفتهما ثوريين روسا ـ غالبًا ما وقف فى طريقهما ولاؤهما لتقاليد الماركسية الغربية، وحتى بعد أن أقنعا نفسيهما بالحاجة إلى الخروج عنها فغالبًا ما كانت أصعب مهمة أمامهما هى تحويل أتباعهما إلى رأيهما وعلى ذلك فتكوين اللينينية حدث خطوة فخطوة؛ فقد كانت تنحصر فى إيجاد سياسات عملية كلما نشأت مشكلات، ثم إدخال السياسة بقدر الإمكان فى داخل إطار الماركسية. وعلى ذلك فلكى نفهم الصرح الذى اكتمل، يلزم أن نذكر كلاً من الحالة

المفروضة على حزب ماركسى فى روسيا، وأن نذكر أيضًا الدعاوى والمعتقدات والعقائد الكامنة وراءها والتى فرضها على القادة الروس ولاؤهم للماركسية. وكان ما أسفرت عنه العملية فى النهاية نتيجة مرتبة على كلا العاملين، لم يخططها قط ككل أى إنسان. كان تحويلها إلى نظرية غالبًا ما حدث بصورة ارتجالية: ذلك أن مواجهة المشكلات التى فرضتها روسيا كان شرطًا لبقائها على قيد الحياة، ولكنها ابتدأت على الفور دائمًا من قاعدة، وتلك القاعدة كانت فلسفتهم الماركسية. وهذا الفصل سوف يتتبع بالترتيب الزمنى بوجه عام الخطوات الكبرى التى تكونت بها نظرية الماركسية السوفييتية.

الماركسية الروسية

عندما جرى لأول مرة تنظيم حزب اشتراكى ماركسى فى روسيا فى أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر اتبع اشتراكية من نتاج وطنه، لها فلسفة ذات طابع زراعى وإنسانى بوجه عام. وكان مبدأ هذه الفلسفة الرئيسى فكرة أن فى الإمكان نشوء مجتمع اشتراكى من الشيوعية البدائية التى اتصفت بها القرية الروسية، وبذلك يمكن أن يتجاوز مرحلة النظام الصناعى. وكما قيل فى فصل سابق لم يكن ماركس نفسه بعازف عن التعلق بهذا باعتباره أمرًا فى حيز الإمكان. كان المعنى التكتيكى المتضمن فى هذه الفلسفة أن الدعاية الاشتراكية ينبغى أن توجه أصلاً إلى الفلاحين، وعندما جرب هذا أخفق بصورة فظيعة. وكانت النتيجة أن التزم الماركسيون الروس من البداية باعتقاد مؤداه أن الخط الماركسى الذى يسير فيه التطور الاجتماعى ـ من الإقطاع إلى الرأسمالية، ومنها إلى الاشتراكية ـ قانون مطلق للتطور، واستنتجوا أن الدعاية الاشتراكية فى روسيا كما فى كل مكان آخر، يجب أن توجه إلى طبقة عاملة صناعية وحضرية. لم يكن هناك بالطبع ماركسى يجهل تأخر روسيا الصناعى. أو حقيقة كون الطبقة العاملة الصناعية أقلية ضئيلة فى شعب زراعى وفلاحى بصورة طاغية. غير أن اتجاه نظرية الماركسيين الروس جعلهم ميالين مسبقًا إلى التقليل من أهمية الفلاحين. ومن المصادر الأصلية التى استمد منها لينين قوته كزعيم ثورى،

إيمانه الذى لا يتزعزع بأنه ما من ثورة يمكن أن تنجح بدون الرضا على الأقل من جانب الفلاحين. كان يشارك تمامًا النظرية الماركسية رأيها فى أن الثورة الاشتراكية يجب أن تكون حركة بروليتارية، ولكن لم تغب عن نظره قط حقيقة أنه يجب عليه أن يكسب وبأى ثمن انحياز الفلاحين المؤقت على الأقل. وهكذا اشترى رضاهم فى عام ١٩١٧ بتأجيل الحل الذى كان يرتئيه، أو أى حل اشتراكى فى الواقع للإنتاج الزراعى. وبعبارة موجزة استخدم عن وعى تعطش الفلاحين للأرض ليدفعهم إلى موقف السلبية المؤقتة، على حين يوقف الإنتاج الصناعى المملوك للمجتمع، على قدميه.

وكان القانون «الجامد» عن التطور الاجتماعى، يجر فى أذياله أيضًا أنه يجب على حزب ماركسى فى روسيا، أن يكون وأن يظل لوقت طويل. هامشيًا بالنسبة إلى الحركة الاشتراكية الأوروبية؛ ذلك أنه إذا كان من المستحيل «تخطى مراحل التطور الطبيعية» فلن يمكن أن تحدث فى روسيا سوى ثورة طبقة وسطى، ويجب «إتمام» هذه قبل أن ينضج الوقت لثورة اشتراكية ناجحة. وعلى ذلك كان الحزب الماركسى فى روسيا فى موقف مختلف تمامًا عن حزب ماركسى فى أوروبا الغربية.. ذلك أن نظرية ماركس وتطبيقه العملى لها بوصفه ثوريًا، افترضا أن الثورة الفرنسية قد قضت مرة واحدة إلى الأبد على تسلط رأسمالية الطبقة الوسطى باعتبارها طراز المجتمع الأوروبى الحديث، ولم يحدث فى روسيا شىء يمكن مقارنته بها. وعلى ذلك كانت الثورة الروسية عام ١٩٠٥ حدثًا تاريخيًا فاصلاً بالنسبة إلى الماركسيين الروس. لقد أثارت مشكلة استراتيجية ذات أهمية من الدرجة الأولى: ماذا ينبغى أن تكون سياسة حزب ثورى اشتراكى تجاه حزب طبقة وسطى ثورى فى مجتمع متأخر يقف فيه حزب الطبقة الوسطى إلى جانب التقدم، وليس للحزب الاشتراكى فرصة تحقيق غايته؟ لم يقدم ماركس جوابًا واضحًا على هذا السؤال، ولكنه قدم إيحاءات مبهمة قليلة يشير معظمها إلى ألمانيا التى اعتبرها فى الوقت الذى كتب فيه بلدًا متأخرًا. فى عام ١٩٠٥ وفى عام ١٩١٧ صارع كل من لينين وتروتسكى هذه المشكلة، فما من ماركسى روسى اعتقد أن الثورة فى روسيا يمكن أن تكون دائمة إلا إذا ساندتها ثورات فى البلاد الصناعية «الأكثر نضجًا» فى أوروبا الغربية، وذلك بعد عام ١٩١٧ بوقت طويل.

وثمة مشكلة استراتيجية أخرى أهم واجهت حزبًا ماركسيًا فى روسيا؛ ألا وهى نوع التنظيم الحزبى الذى يمكن أن يتيح أفضل فرصة للنجاح، وهى بوجه خاص كيف ينبغى له أن يقسم طاقاته بين أنواع النشاط القانونية، وأنواع النشاط الخارجية عن حدود القانون؟ لم يقدم ماركس ولم تقدم تجربة الحزب الاشتراكى فى ألمانيا ما فيه الكثير من الإرشاد المباشر. فبعد عام ١٨٥٠ قطع كل من ماركس وإنجلز صلاتهما بالنشاط السرى، وهو سبيل ما كان لزعيم اشتراكى متمالك لقواه العقلية أن يتبعه فى روسيا القيصرية. كان الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى قد نما عن طريق اجتذاب الناخبين فى بلد حصلت فيه الطبقة العاملة على حق الاقتراع. ولم يوجد شىء من هذا القبيل فى روسيا حتى عام ١٩٠٦. وحتى بعد ذلك كان تاريخ الدوما، شأنه شأن جميع الإصلاحات القيصرية، تاريخًا مفجعًا لأشياء قليلة جدًا ومتأخرة عن موعدها جدًا. وكانت الأحزاب الاشتراكية الغربية تفترض أن الإصلاحات السياسية الليبرالية والحقوق الديمقراطية مثل حرية الكلام والاجتماع، سوف تسبق نجاحها، وبناء على ذلك افترضت كأمر طبيعى أن الأحزاب الاشتراكية سوف تكون أحزابًا جماهيرية مثل الأحزاب السياسية الأخرى، ولها تنظيم داخلى ديمقراطى. ربما كان فى الإمكان بروسيا اعتناق مبادئ مشابهة باعتبارها مثلاً أعلى، ولكن ما من حزب اشتراكى كان يستطيع اتباعها، ومن المشكوك فيه أن ثورة كان يمكن أن تنجح وفقًا لهذه الخطوط. وكما تكشف فيما بعد كان تنظيم الحزب جوهريًا من ناحية حسم الطبيعة السياسية للشيوعية.

وتعرض الماركسيون الروس لانقسامات وانقسامات فرعية حول مسألة التنظيم الحزبى هذه منذ بداية القرن العشرين. وكان أول ظهور للينين فى دور منظر ماركسى ظهوره كداعية لنوع من التنظيم الحزبى، وكان حتى نهاية حياته زعيم الجناح البلشفى من حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى الماركسى[1].

كان منظرًا ومنظمًا فى آن واحد ولكنه كان منظمًا أولاً، وكانت كتاباته عن النظرية تميل دائمًا نحو التكتيك. والواقع أن كل ما كتبه باستثناء «تطور الرأسمالية فى روسيا» كتب خلال فترة نفيه فى سيبيريا، وكان يشير إلى موقف

معين أو سببه حادث معين. ولقد كان لينين طيلة سنوات قبل الثورة ذا سمعة سيئة من ناحية مرارة المنازعات الحزبية التى اشتبك فيها باستمرار. وكان الجدل بين زمرة لينين البلشفية وخصمها المنشفيكى، يدار بكل الدهاء الديالكتى الذى ظل زمنًا طويلاً خاصية مميزة للماركسية الروسية. لكن وراء المكابرة اختلافًا حقيقيًا وعمليًا تمامًا، لا بالنسبة إلى المبادئ الماركسية التى كانت الزمرتان على اتفاق بشأنها، ولكن بالنسبة إلى التنظيم والتكتيك اللذين يوافقان حزبًا اشتراكيًا ثوريًا. عمومًا رأى البلشفيك يرون مركز الحركة فى عملية سرية تآمرية وفى أنواع النشاط الخارجة على القانون التى تمارسها مثل هذه الحركة السرية. واستتبع هذا منطقيًا أن نواة الحزب ينبغى أن تكون مجموعة داخلية من الثوريين المحترفين ممن كرسوا أنفسهم كلية وبتعصب للثورة، ويخضعون لنظام صارم وتنظيم شديد، وهى مجموعة ليست كبيرة جدًا حتى يتسنى المحافظة على السرية وتعمل باعتبارها «طليعة» جميع العناصر الثورية المحتملة وإن تكن كذلك بالفعل، فى النقابات وفى صفوف العمال. وبدون أن ينكر المنشفيك وجوب العمل الخارج عن نطاق القانون مالوا إلى أن يروا الغرض من الحركة الثورية تنظيم الطبقة العاملة للعمل السياسى القانونى. ومن ثم فالحزب بالنسبة إليهم تنظيم جماهيرى مقصور بقدر الإمكان على النقابات وغيرها من أشكال مؤسسات الطبقة العاملة. وعلى ذلك تعين بالضرورة أن يصطبغ شكل تنظيمه بطابع اللامركزية، أو ربما الفيدرالية، وأن يكون «ديمقراطيًا»، على الأقل من الناحية المحتملة. وكانت أيديولوجيات الجماعتين تطابق بوجه عام وجهتى النظر هاتين. فهى من جهة تعكس علاقة متآمر ثورى بجمعية سرية خارج القانون، وتعكس من جهة أخرى علاقة العامل بنقابته(٢). هذه الاتجاهات كانت تعنى ضمنًا، على ما سوف يظهر، اختلافات بينة فى الرأى حول الطريق الذى تسلكه الثورة بمجرد أن تحرز نجاحها الأول. واضح أن وجهة نظر زمرة لينين كانت لها صلة قربى محددة بالنظرة التى ظلت طويلاً من خصائص المنظمات الثورية، بل والمنظمات الإرهابية الروسية، سواء أكانت ماركسية أم لم تكن، على حين كانت وجهة نظر خصومها محاولة لمحاكاة الطريق الذى رسمته الأحزاب الماركسية فى أوروبا الغربية. ومن

هذه الناحية كانت ماركسية لينين ذات طابع روسى وأقرب إلى المؤلفات الثورية التى كتبها ماركس حوالى سنة ١٨٥٠ منها إلى الخط الذى سار فيه فيما بعد، التقليد الماركسى فى الغرب.

نظرية لينين فى الحزب

كانت مسألة تنظيم الحزب هذه موضوع أول عمل نظرى مهم قام به لينين؛ ذلك هو كتيب عنوانه «**ما الذى يتعين عمله؟**» نشرة عام ١٩٠٢ فى إسكرا Iskra وهى صحيفة من تخطيطه وإنشائه إلى حد كبير، كان الكتيب هجومًا مرًا على النقابية العمالية التى تعنى بالنواحى المادية، وهجومًا لا يكاد يقل مرارة على أى صورة من صور التنقيحية الماركسية، ولكنه تميز بإعجاب بالثوريين،بل والإرهابيين، فى السبعينيات من القرن التاسع عشر. إن موضوعه الرئيسى الذى أصبح المبدأ المنظم لحزب لينين، نلقاه واردًا بصورة موجزة فى الفقرة التالية:

نواة صغيرة متماسكة تتكون من عمال يعول عليهم، مجربين ومصممين، ولها عملاء مسئولون فى النواحى الرئيسية، وترتبط بكل قواعد السرية الدقيقة مع منظمات الثوريين، وتستطيع بفعل تأييد الجماهير الواسع وبدون مجموعة محكمة من القواعد، أن تؤدى جميع وظائف تنظيم نقابى، وأن تؤديها فضلاً عن هذا بالطريقة التى يريدها الديمقراطيون الاشتراكيون(٢).

لكن لم يكن من أسلوب لينين أن يدافع عن شكل من التنظيم الحزبى على أسس من الضرورات السياسية فحسب. كان على بينة تمامًا، وكان خصومه على بينة، من أن حزبًا كالذى وصفه فى الفقرة التى اقتبسناها، لم يكن مخططًا على الخطوط التى اتبعتها الاشتراكية الديمقراطية فى ألمانيا. وكان على بينة أيضًا من أن مثل هذا الحزب يتعارض مع المبادئ المقبولة للماركسية ما من فقرة تكرر اقتباسها من ماركس أكثر من الجملة المشهورة «إن تحرير الطبقة العاملة هو عمل الطبقة العاملة نفسها». هذه الجملة أجملت معنى المادية الاقتصادية العام، وهو أن علاقات الإنتاج تخلق الأيديولوجية الثورية التى تميز البروليتاريا. وأن هذه

الأيديولوجية هى المصدر الرئيسى لثورة اجتماعية فعالة. وعلى أساس هذا المبدأ فرق الماركسيون دائمًا بين اشتراكيتهم «العلمية» والنزعة اليوتوبية. وفرقوا بين الثورة «الحتمية» والثورات التى «يصفها» المثاليون والمغامرون. فالثورة الاجتماعية لا يمكن ببساطة جعلها ـ بالقوة أو بالتحريض ـ أن تسبق ما يكمن تحتها من التنمية الصناعية التى تتوقف عليها عقلية بروليتارية. وعلمًا بهذا كله، كان لينين على بينة تمامًا من أن تصوره للتنظيم الحزبى لا يمكن منطقيًا أن يكون سليمًا دون حدوث تغيير يطابقه فى النظرية الماركسية عن الأيديولوجية. وبناء على ذلك أجرى تعديلاً مثيرًا للدهشة فى النظرية الماركسية التى كانت موضع القبول، جلب عليه انتقادًا واسع الانتشار، وإن كان من الخصائص المميزة للينين أنه كان يستطيع أن يقتبس من البيان الشيوعى ما يؤيد به التغيير الذى أدخله(٤). كان يؤكد أن الحجة الماركسية المعتادة خلطت بين عقلية أو أيديولوجية النقابية العمالية وبين عقلية أو أيديولوجية الاشتراكية.. فالعمال لا يصبحون بصورة تلقائية اشتراكيين ولكنهم يصبحون نقابيين، يجب أن يؤتى إليهم بالاشتراكية من الخارج على أيدى مثقفى الطبقة الوسطى.

قلنا إنه **لم يكن فى الإمكان بعد وجود** وعى اشتراكى ديمقراطى بين العمال (فى الإضرابات الروسية فى تسعينيات القرن التاسع عشر). هذا الوعى لا يمكن أن يأتى إليهم إلا من الخارج. ويبين تاريخ جميع البلاد أن الطبقة العاملة لا تقدر بمجهودها وحدها إلا على خلق الوعى النقابى، أى أنها نفسها قد تدرك ضرورة الارتباط فى نقابات، والكفاح ضد أصحاب الأعمال، والمجاهدة فى سبيل إرغام الحكومة على سن التشريع العمالى اللازم... إلخ(٥).

وجادل لينين بأن فلسفة ماركس وإنجلز مسألة حقيقية تاريخية خلقها ممثلو الطبقة المثقفة البرجوازيون وأدخلتها فى روسيا جماعة مشابهة. والحركة النقابية عاجزة عن ابتداع أيديولوجية ثورية لنفسها، ومن ثم فالخيار أمام حزب ثورى يقع بين السماح للنقابات بأن تقع فريسة أيديولوجية الطبقة الوسطى وبين توعيتها بأيديولوجية المثقفين الاشتراكيين. كان مفهوم الأيديولوجية هذا خاصية تميز كل أسلوب فكر لينين، بحيث يستأهل التعليق. فأولاً، يقرر لينين هنا وجهة نظر

خطرت بصورة طبيعية لمثقف ثورى روسى اعتاد أن يفكر فى الثورة باعتبارها شيئًا يجب أن يؤتى به إلى الجماهير «من خارج»، وكان مستعدًا لأن يعتقد أن الناس نيام، عديمو الحركة، وعاجزون عن التفكير لأنفسهم، إلا فى ظل قيادة المثقفين. وثانيًا، واضح أن وجهة نظر لينين لم تكن عادية بالنسبة إلى الماركسيين فى أوروبا الغربية؛ ذلك أن لينين فى الواقع قال إن أفراد الطبقة العاملة ليسوا بطبيعتهم ميالين إلى الثورة، وتعلموا القليل جدًا من تجربتهم مع الصناعة الرأسمالية، وعمومًا فقدرتهم على التفكير فى مركزهم بالمجتمع أو فى وسائل تحسينه، قليلة جدًا. وكل هذا كان على نقيض الاعتقاد الماركسى بأن التجربة مع الصناعة هى بالضبط التى تخلق بروليتاريا وتجعلها ثورية بالفطرة. وأخيرًا، كان فكر لينين ذا لون خافت معاد للديمقراطية قطعًا. كما لو كان حقيقة لا يثق بالبروليتاريا حتى ولو كان يخطط فى الظاهرة لحزب بروليتارى كى يخلق حكومة بروليتارية. واضح أن البروليتاريا فى نظر لينين كانت بحاجة إلى التوجيه والمناورة من قبل قادة ليسوا بروليتاريين ولكنهم يعرفون ما يجب أن تريده البروليتاريا، وإن ندر فى الحقيقة أنهم أرادوه بالفعل. وسارت حجة لينين بشأن النقابيين موازية بشكل غريب لحجة ماركس بصدد البرجوازية الصغيرة التى هى عاجزة سياسيًا إلا إذا اتبعت البروليتاريا أو البرجوازية. ولكن مما ينم عن التناقض أن لينين طبق الحجة على البروليتاريا نفسها، وعنده أن صانع الأيديولوجية البروليتارية ليس طبقة اجتماعية، ولكنه مجموعة صغيرة من مثقفى الطبقة الوسطى. كانت فكرته عن الأيديولوجية تنم عن مذهب عقلى متطرف؛ ذلك أن الخبير الماركسى وحده هو القادر حقًا على إبداء رأى فى الاستراتيجية البروليتارية، والبروليتاريا تشغل ذلك المركز الغريب الذى جعلها تحتاج إلى المشورة الخبيرة حتى لكى تعرف أنها البروليتاريا. وللسبب نفسه كان المعنى العملى المتضمن فى فكرته خداعًا إلى حد بعيد؛ إذ يتعين توجيه البروليتاريا بحيث تتصرف بهذه الصفة. بعد ذلك بسنوات، وبعد أن أقام لينين فى الحقيقة حكومة، فإنه دعاها «حكومة للشعب العامل بالعناصر المتقدمة من البروليتاريا (الحزب)، ولكن ليست بالجماهير العاملة». لقد نشأ تبرير هذا من تأخر الطبقة العاملة الروسية، ولكنه أصبح خاصية تميز جميع الأحزاب الشيوعية.

هذا الاتجاه إزاء البروليتاريا وأيديولوجيتها مثل مرحلة فى فكر لينين تكررت فى كثير من الموضوعات بحيث يجب اعتبارها خاصية مميزة لفلسفته الشخصية. لقد درج على التفرقة بين «الوعى» و «التلقائية»، وكانت له ثقة مبالغ فيها فى الأول، وكان عنده شك عميق راسخ فى الثانية. فالوعى يعنى بوجه عام الذكاء: ملكة الفهم وبعد النظر، القدرة على التنظيم ووضع الخطط وحساب الفرص، الدقة فى الاستفادة من الفرص وفى توقع حركات الخصم واستباقها. والمنتج النهائى للوعى هو قانون ماركس للتاريخ، وهو القانون الذى يسمح لحزب حتى بأن يستبق التاريخ نفسه إن صح القول، وأن يرسم حركاته بحيث تتفق مع الاتجاه العام الذى يسير فيه التغيير الاجتماعى. كانت السياسة عند لينين، وبالمعنى الحرفى، فن الممكن حتى على نطاق كونى، والنصر هو من نصيب الحزب الذى يملك أوضح بصر «بالخطوة التالية». كان حزب لينين تجسيداً للوعى، وصورة بشرية لبعد النظرة الكامل، وتمجيداً لكون المرء يتسلح مقدمًا استعداداً لكل أزمة طارئة. وبالعكس تعنى «التلقائية» الباعث والإقدام والإرادة. فهى على مستوى اجتماعى تجمع هائل لحركة اجتماعية كبيرة، فى جوهرها عمياء وعاجزة عن الفهم ولكن لا يمكن مقاومتها، وتوفر القوة التى بدونها لا يكون أى تغيير اجتماعى ثورى فى حيز الإمكان. وكان اتجاه لينين إزاء التلقائية اتجاه احترام مشوب بشكل قوى بالشك، أو حتى بالخوف. كان يعتقد أنه ما من شئ مهم يمكن عمله بدونها، وما من زعيم أو حزب يستطيع أن يخلقها، ولكنه كان يشك فيها لأنها بالفطرة غير ذات هدف وبدائية، وكان يخشاها إذ لا يمكن التنبؤ بها. إلا أن الزعيم البارع بالدرجة الكافية، والمسلح تسليحًا كافيًا بجميع الفنون التى يستطيع الوعى حشدها، يستطيع أن يرشد التلقائية ويوجهها ويحركها فى خط التقدم بدلاً من السماح لها بأن تبدد نفسها فى عنف لا معنى له. وتتجسد التلقائية فى الجماهير بمثل ما يتجسد الوعى فى الحزب. فالحزب صفوة ذكية ومدربة، فى جوهرها عاجزة بذاتها، ولكنها تملك قوة لا متناهية لو أنها فقط استطاعت التحكم فى الاندفاع الهائل للسخط الجماهيرى الاجتماعى والعمل الجماهيرى. كان هذا كفلسفة شخصية ـ مزيجًا غريبًا من العجرفة الفكرية

مصحوبة ـ على ما قد يتراءى للمرء ـ بقدر كبير من شك أو ارتياب يكمن تحتها، وهو فى أصوله أشبه بآراء شوبنهاور منها بآراء هيجل. ربما كان طبيعيًا بالنسبة لمثقف روسى تملكه شعور الإحباط، وعلى بينة بشدة بتفوقه المنعزل، وتجيش فى نفسه أمانى بعيدة الغور، ولا يساوره إلا القليل من الأمل الحقيقى، وبحاجة عميقة إلى الأمن. وعلى نطاق الكون لم يكن حزب لينين ليقل عن مشروع لترويض المصير الإنسانى ورده إلى خطة تنفذ فى ظل التوجيه والرقابة البيروقراطيين.

إن التباين الذى أشار إليه لينين، بين التلقائية والوعى، لوّن المعنى الذى أضفاه على الديمقراطية. كان المراد بحزبه أن يكون صفوة، أى أقلية مختارة بسبب تفوقها الفكرى والأخلاقى، وهو أكثر أجزاء الطبقة العاملة تقدمًا، ومن ثم فهى «طليعة الطبقة». ولكن لينين لم تساوره فكرة خلق أرستقراطية؛ذلك أن الحزب كما تصور لينين عمله، يمكن تمييزه عن الناس الذين يقودهم، ولكن دون أن ينفصل أو يبتعد عنهم أبدًا. هناك طريقتان يمكن أن يجعلا زعيم الحزب يفقد الاتصال، كلتاهما أصبحتا خطيئتين رئيسيتين فى شريعة العامل الحزبى الشيوعى: الطريقة الأولى هى «السبق»؛ أى أن يجرى بأسرع أو إلى أبعد مما لم يكن من الممكن بعد إقناع الناس بالسير فيه، أو الدعوة إلى سبيل، حق فى ذاته، ولكن الدعاية لم تهئ الناس له. والطريقة الثانية هى «التخلف»؛ أى الإخفاق فى السير إلى المدى الذى يمكن حض الناس على السير نحوه. فالديمقراطية عند لينين لم يزد معناها كثيرًا عن كونها حسابًا دقيقًا للموقف الوسط بين هاتين الغلطتين. لم يكن معناها أن على الزعيم الديمقراطى تنفيذ الإرادة الشعبية؛ لأن هذه دائمًا قصيرة النظر، أو خاطئة فى أحكامها. ليس لما يريده الناس من أهمية إلا فى حساب ما يمكن إغراؤهم بعمله. وفى تقرير ما هى السياسة الصالحة من الناحية الموضوعية، فالحزب ـ مسلحًا بالعلم الماركسى ـ دائمًا على حق أو قريب من الحق بقدر ما يكون ذلك فى إمكان البشر. ومن ثم ليس هناك ما يتعلمه زعيم عن الغايات من القوم الذين يتزعمهم. عليه أن يتعلم الكثير عن كيفية حثهم على السير قدمًا بأسرع وإلى أبعد ما يمكن، وبدون استخدام للقوة لا موجب له، وهى

القوة التى تحقق أفضل النتائج إذا استخدمت باعتدال. إن ديمقراطية الحزب تنحصر فى الأنحناء أمام المحتوم، وفى تحقيق غاياته بطريق الدعاية والمناورة بصفة خاصة، وفى إبقاء القمع داخل حدود تنقذه من أن يهزم الغرض منه. وكان لينين يعتبر دائمًا أن سياسته عام ١٩١٧ فى نقل الأرض إلى الفلاحين، سياسة ديمقراطية.

كانت نظرية لينين فى الحزب على اتفاق وثيق مع فكرته عن الأيديولوجية. كانت للحزب ثلاث خصيصات رئيسية أصبحت تميز الأحزاب الشيوعية فى كل مكان. فأولاً، كان المفروض أن الحزب يملك فى الماركسية طرازًا فريدًا من المعرفة والوجدان بمنهج قوى بشكل فريد؛ أى الديالكتيك. كان هذا يعتبر علمًا، ولكن القوى والقدرات التى عزيت إليه تجاوزت أى شىء جرت العادة باعتباره علميًا؛ ذلك أنه زعم أن يتنبأ بالتغيير الاجتماعى، وأنه مرشد لسياسات تؤدى إلى التقدم، ومن ثم يستطيع أن يتخذ قرارات هى أخلاقية أو حتى دينية، فى الحقيقة. وهكذا تصبح الماركسية بالنسبة لحزب شيوعى، مذهبًا يجب المحافظة على نقائه، ويجب فرضه بالقوة إذا ما دعت الضرورة. وعلى ذلك فاللحزب شىء من صفة الكهانة، وهو يطالب أعضاءه بما يتفق مع هذا من خضوع فى الرأى. وبأن يخضعوا تمامًا الغايات الخاصة لغايات التنظيم. وثانيًا، لما كان حزب لينين هو من حيث المبدأ صفوة جرى اختيارها بدقة وتدريبها تدريبًا صارمًا، لهذا لم يكن المراد منه قط أن يصبح تنظيمًا جماهيريًا. كان يدعى لنفسه التفوق الفكرى والأخلاقى أيضًا؛ الفكرى لأنه يضم متضلعين فى نظريات العلم الفريد للحزب، والأخلاقى لأن أعضاءه كرسوا أنفسهم بصورة تخلو من الأنانية، لتحقيق مصير الطبقة الاجتماعية التى يعلن أنه يمثلها، والذى هو أيضًا مصير المجتمع والنوع البشرى. كان مثله الأعلى تكريس النفس تمامًا، للثورة أولاً، ثم لإتمام بناء المجتمع الجديد الذى فتحت الثورة أبواب الطريق إليه. وثالثًا، كان المقصود بحزب لينين أن يكون تنظيمًا يخضع للمركزية الشديدة، ويستبعد أية صورة من الفيدرالية أو الاستقلال الذاتى لأية هيئة محلية، أو لأى من الهيئات التى يتكون منها. وكان المقصود أن يكون له تنظيم شبه عسكرى يخضع أعضاءه العاديين للنظام الدقيق

ولقواعد الطاعة، ويخضع قادته لسلسلة هرمية من السلطة ابتداء من القمة ونزولاً حتى القاعدة. قد يسمح بحرية النقاش بين أعضائه حول مسائل تتعلق بالسياسة لم يتخذ الحزب بعد قرارات بشأنها، ولكن بمجرد الوصول إلى قرار وجب تقبله واتباعه دون سؤال. هذا الشكل من التنظيم دعاه لينين «المركزية الديمقراطية».

كان لينين من بدء حياته العملية حتى نهايتها، على اقتناع بأن نجاح حركته يتوقف على عاملين: الوحدة المادية عن طريق التنظيم والنظام الصارمين، والوحدة الأيديولوجية عن طريق الماركسية بوصفها نوعًا من عقيدة أو دين. وفوق حجرى الأساس هذين اقترح بناء الثورة ،لم يتخل قط عن اعتقاده فى كفايتهما. من السهل اقتباس الكثير من الأقوال فى هذا الصدد، ولكن الفقرة التالية توضحه:

ليس لدى البروليتاريا فى صراعها من أجل القوة، من سلاح سوى التنظيم. فالبروليتاريا وقد قسمها حكم المنافسة التى تسودها الفوضى فى العالم البرجوازى، ويطحنها العمل العبيدى من أجل رأس المال، ويلقى بها باستمرار إلى «أعماق أبعد غورًا» من العوز الصرف والهمجية والانحطاط، هذه البروليتاريا لا يمكن أن تصبح، وسوف لا تصبح حتمًا قوة لا تقهر إلا عندما تكون وحدتها الأيديولوجية حول مبادئ الماركسية، تدعمها الوحدة المادية لتنظيم يضم ملايين الكادحين فى جيش الطبقة العاملة(٦).

ليس من العسير أن نفهم السبب الذى من أجله قوبل مشروع لينين للتنظيم الحزبى، بالنقد المر، ومن الماركسيين الآخرين بما لا يقل عنه من جانب سواهم. فقد كان متعارضًا كلية مع التنظيم الذى هدف إليه أى حزب ماركسى ناجح فى الغرب. يمكن أن يدعى من بين الحجج التى فى صالحه، الضرورات التى تواجه حزبًا غير قانونى فى روسيا القيصرية، ولكن هذا لم ينقذه من النقد حتى من جانب الماركسيين الروس خارج زمرة لينين. ذلك أن مضامينه غير الديمقراطية وإمكاناته غير الليبرالية، كانت موضع الإدراك بشكل واضح. فقالت الماركسية البولندية روزا لوكسمبورج، إن ما دعاه لينين «الضبط البروليتارى» كان الضبط

الذى تفرضه اللجنة المركزية، وليس «الضبط الذاتى الاختيارى الذى تدعو إليه الديمقراطية الاجتماعية». وجاء أدهى نقد لحزب لينين، فى صورة تنبؤ من ليون تروتسكى، شريكه فى المستقبل، ثم خصمه اللدود.

يحل تنظيم الحزب محل الحزب نفسه، وتحل اللجنة المركزية محل التنظيم، وأخيرًا يحل الدكتاتور محل اللجنة المركزية(٧).

إن مشروع التنظيم الحزبى كما عرض لينين معالمه بإيجاز، كان يتضمن المبادئ التى كان الحزب منظمًا طبقًا لها حتى عام ١٩١٧ عندما استولى على السلطة، والتى لا يزال يجرى بها تنظيم الأحزاب الشيوعية اليوم. وفى الوقت نفسه فنظرية عام ١٩٠٢ لم تكن بعد هى حزب عام ١٩١٧، والحزب فى حياة لينين لم يكن حزب ستالين. وبرغم تسوية المبادئ العامة، كان كل تطبيق لمبدأ أن يسبب اختلافًا فى الرأى، وأن يسبب أحيانًا جدلاً مريرًا. إن ما أصبحت عليه المركزية الديمقراطية وكيف تحولت إلى حكم صارم، سوف يكون موضوع قسم يأتى فيما بعد.

لينين والمادية الجدلية

إن كتابات لينين عن الحزب، بل الواقع أن كل شىء كتبه، تظهره بوضوح كرجل عمل، وكمنظم سياسى بارع، وليس مسرفًا فى التقيد بوازع الضمير، أعد كى يتلاعب بماركسيته، كما اعتاد التلاعب بحلفائه، فى سبيل الأغراض التى يتوخاها. لكن كان فى خلقه جانب آخر وجانب مثير للدهشة، نادرًا ما كشف عنه. لقد فتنته فكرة الديالكتيك، ودرسها، لا فى مؤلفات ماركس فحسب، بل وفى مؤلفات هيجل الذى من منطقة استمد المفهوم، وملأ لينين كراسات كثيرة بما عنّ له من تأملات بصدد هذه الفكرة. وبمعنى ما تملكه السر الغامض الفلسفى وراء العلاقة بين الفكر والحقيقة، أو المعرفة والعمل، واعتقد أن الديالكتيك مفتاح السر الغامض. وكان هذا أصل إيمانه المتعصب بالماركسية؛ إذ أخذ بظاهر نظرية ماركس فى فيورباخ، وهى أن الفلاسفة لم يفعلوا شيئًا سوى أن فسروا العالم ولكن المهم هو تغييره. والديالكتيك ـ كما كتب لينين فى إحدى مفكراته ـ هو

«فكرة علاقة كل شىء بكل شىء، الكلية، الشاملة والحية. وانعكاس هذه العلاقة فى تصورات الإنسان»(٨). هنا ودائمًا عندما يقول لينين «كل شىء» فإنه يفكر فى الأحداث فى تاريخ اجتماعى، فيه كل حدث يبدو مرتبطًا بشكل مباشر أو غير مباشر، بالماضى وبالمستقبل وبكل الأحداث الأخرى فى شبكة معقدة إلى ما لا نهاية من قوى متعارضة ومتعاونة. إلا أنه اعتقد دائمًا فى وجود علاقة أو عقدة رئيسية إذا حلت فإنها تفك الشبكة كلها. والفكر ينسخ صورة طبق الأصل لها جميعًا ـ أو «يعكسها» حسب الاستعارة التى اعتاد لينين استخدامها ـ أى يحللها، ويفك العقدة، ويجعل فى الإمكان إعادة ربط الأجزاء فى نمط جديد. إلا أن الفكر بمفرده ليس إلا سلسلة من التجريدات، أى «خيالات فى الذهن» أو «صور» على حين أنها فى «الحياة الحية» تترابط التجريدات بطريقة غريبة ما، لتصنع شيئًا جديدًا وفريدًا. الحياة جديدة على الدوام، ومليئة بإمكانات حقيقية قد تتحقق بطريقة ما، وهى أكثر «أصالة» مما يمكن التنبؤ به، أو كما قال هيجل فى مثل مأثور أحبه لينين، ما من شعب يتعلم أبدًا شيئًا من التاريخ. إلا أنه مما ينم عن التناقض أنه ليس من سبيل للتعلم إلا من الحياة أو التجربة أو التاريخ. وبرغم تحطم جميع القواعد التى يمكن استخلاصها من الحياة ـ لا ينبغى أبدًا اتباعها بطريقة آلية كما لو كانت الجديدة تكرارًا فحسب للقديمة ـ فعن طريق فهم القواعد قد تنطلق شعلة الوجدان التى تمكن المرء من رؤية «الخطوة التالية». وكان الديالكتيك يعنى عند لينين هذا الاتحاد بين التجريد والوجدان، أو بين الدجماتية والارتجال، وهو الاتحاد الذى غالبًا ما كانت زعامته تمثله. إنه يقف إن صح القول ـ بين الماضى والحاضر، يتيح معرفة ما كان، ورؤية ما يجب أن يكون. ومن ثم كان موضع دهشة لينين الدائم ـ شيئًا كالعلم، ولكن ربما أشبه بالسحر.

وثمة كتاب كتبه لينين، يزعم أنه يتناول هذا الضرب من الموضوع بجدية، ذلك هو Materialism and Empirio - Criticism. (١٩٠٩). من حيث الظاهر يناقش الكتاب الديالكتيك وعلاقته بالعلوم الطبيعية والاجتماعية وبالمذاهب الفلسفية كالمادية والمثالية والوضعية العلمية. ولكن سوف يشعر بخيبة الأمل كل من يتجه إلى الكتاب أملا فى أن يجد توضيحًا لاهتمام لينين الصادق تمامًا بالديالكتيك،

برغم أن المرء قد يتعلم شيئًا عن نظرة لينين العقلية وطريقته فى العمل. والحقيقة أن الكتاب كتب كحادث عرضى فى إحدى المعارك الحزبية التى اشتبك فيها باستمرار(٩). إن أعضاء عديدين من شيعته ممن سبق أن انضموا إليه بسبب موافقتهم على التكتيك البلشفى، كانت قد اجتذبتهم منذ وقت طويل الكانتية الجديدة neo - Kantianism وهى اتجاه من الفلسفة الألمانية ساد فى ختام القرن التاسع عشر. هذا الاهتمام لم يكن قط سرًا، واحتمل لينين الهرطقة المذهبية كى يحتفظ بتعاونهم فى الحزب. وما إن حل عام ١٩٠٩ حتى كان أحدهم قد ظفر بنفوذ كاف بحيث هدد زعامة لينين، وقرر لينين أنه لن يسمح بالهرطقة بعد ذلك. وكان كتابه حركة واحدة فى تطهير حزبى. لو أن لينين كان يرغب فحسب فى أن يثبت أن كل من حاول أن يكون ماركسيًا وكانتيًا فى آن واحد، هو شخص مختلط العقل، لكان متمشيًا مع الحقائق. هناك بالتأكيد فقرات من حين لآخر، ورد ذكرها فى الفصل السابق، وفيها تحدث ماركس وإنجلز عن المادية الديالكتية كنظرية عمل، وهذه أيضًا كانت بدون شك تنازلاً للكانتية. ولكن كان من المستحيل على المادية الديالكتية أن تكون فى آن واحد نظرية عمل وقانون منطق، إذ ما من شىء كان يمكن أن يحول ماركس من هيجلى إلى كانتى إلا إذا بدأ البناء ثانية من الأرض. إلى هنا كان لينين على حق تمامًا، ولكن كتابه كان بعيدًا جدًا عن أن يكون تحليلاً منطقيًا فحسب لمذهبين فلسفيين مختلفين. كان يكتب مستهدفًا إخراج المارقين من الحزب، وكما اعترف صراحة فى مواضع أخرى، فبمجرد أن يكون الخصم خارج الحزب فلا ينبغى أن يقف حق أو إنصاف فى طريق الحط من شأنه. وعلى ذلك كان غير هياب فى تحريف آرائهم، وعامل فلسفتهم على أنها انحراف فحسب عن السنية الماركسية يستغله العدو البرجوازى.

لا تستطيع أن تستبعد حتى دعوى أساسية واحدة، أى جزء جوهرى من فلسفة الماركسية هذه (إنها كما لو كانت كتلة صلدة من الصلب) دون أن تتخلى عن الحقيقة الموضوعية، ودون أن تسقط فى أحضان الباطل الرجعى البرجوازى(١٠).

كان الموضوع الخاص الذى اتجه إليه هجوم لينين. هو الوضعية العلمية التى طلع بها عالم الطبيعة أرنست ماخ Ernst Mach الذى كانت محاولته وضع فلسفة

للعلم لا ترتبط بالميتافيزيقا. بصدد أن تكون آنذاك مثالاً للكانتية الجديدة. وهى الفلسفة التى أثرت بوجه خاص فى البلاشفة وأراد لينين الخلاص منها. واستمد لينين حججه بصورة كاملة تقريبًا. من كتابى إنجلز: «الرد على دورنج»، و «فيورباخ». ولكن طريقته فى عرض الحجج اختلفت جدًا عن طريقة إنجلز. كان ينتقد نظريات خصومه، وهاجم لينين أخلاق خصومه. وكما قال، فحتى الرغبة فى إيجاد وجهة نظر جديدة «تنم عن فقر فى الروح» وتحمل مثل هذه الفلسفة علامة «ضمير مذنب». «إن فلسفة ماخ العالم، هى بالنسبة إلى العلم شبيهة بقبلة يهوذا للمسيح». وعن إنجلز أخذ لينين العقيدة التى تذهب إلى أن نوعين فقط من المذهب الفلسفى هما فى حيز الإمكان: المادية والمثالية. والمادية كما عرضها لينين تهبط إلى التأكيد غير العميق جدًا، بأن الحقيقة الموضوعية (أى المادة) موجودة بصورة مستقلة عن معرفتنا بها. لكنه قرر زيادة هذا بطرق شتى لو حللت لانطوت على معان مختلفة جدًا، ولردت فى النهاية إلى مجرد تأكيدات من جديد بأننا حقًا نعرف بالفعل. فأحيانًا قال إن الموضوعات تسبب المدركات الحسية، وأحيانًا قال إن المدركات الحسية تعطى انطباعات صحيحة عن الموضوعات (ليس نفس الشىء على الإطلاق). وأحيانًا نعرف الموضوعات بشكل مباشر، كما لو كان الإدراك الحسى نوعًا من الوجدان. وهو يستعمل المجاز القائل، كما لو كان بديهيًا، بأن الأفكار «تعكس» الموضوعات أو هى «خيالات فى الذهن» أو «صور» لها، ولكنه لا يقدم أى تلميح بالمعانى المبهمة، ولكنها مهمة، بأنه انتزع من إحدى مذكراته كلمة «بعكس» وأدخلها فى الجملة التى سلف اقتباسها. وهو يجعل المثالية مساوية للوضعية، واعتبر ـ شأنه شأن إنجلز ـ إن إنكار وجود أى مستوى للحقيقة الموضوعية قد أثبتت بطلانه حقيقة أن العلم يستطيع أن يتحقق من صدق البيانات التجريبية. المثالية باطلة، ولكنها ليست عديمة المعنى؛ لأن وجود كائنات لا تنتمى إلى المكان أو غير زمنية، كان أسطورة اخترعها رجال الدين للتغرير بالجماهير ـ «أفيون الشعوب» بعبارة موجزة ـ ونجحت على مر العصور. وكان لينين يستخدم بصورة منتظمة كلمتى «مثالية» و «كهنوتية» كل منهما محل الأخرى، أى دفاع عن الدين لدعم طبقة حاكمة وتبرير استغلالها. ولما لم يكن

هناك مكان وسط بين المادية والمثالية، فإن وضعية كالتى طلع بها ماخ تكون إما حذلقة لفظية خاطئة ـ ادعاء لوذعى كاذب بالتسامى فوق المثالية والمادية ـ وإما أنها نوع مخادع من المثالية يخفى الكيروسية تحت ستار قبول مزعوم ـ للعلم ـ «تدجيل سلمى»، «تسامح فى العقائد، برجوازى، قديم وجبان». كذلك فالعرض الذى يقدمه لينين للديالكتيك لا يؤدى أبدًا إلى الظن بأنه كان موضع تأمله الكثير؛ لأن هذا العرض يقتصر على ترديد عموميات إنجلز السقيمة. الحقيقة نسبية ومطلقة، خاطئة بصفة جزئية ولكنها «اقتراب من الحقيقة الموضوعية المطلقة». وأية أيديولوجية هى من نتاج التاريخ، ولكن هناك حقيقة موضوعية تطابق كل نظرية. وهذا كما قال، غير محدود بالدرجة الكافية بحيث يمنع العلم من أن يصبح دوجماتيًا، ولكنه محدود بالدرجة الكافية بحيث يستبعد أية صورة من الإيمان أو اللا أدرية.

هذا كله عديم النفع، كتعبير عن أى نوع من الموقف الفلسفى، إلا أنه يلقى ضوءًا مفزعًا على نظرة لينين العقلية أو أسلوب فكره. ففى حجته كلها سرى عطف غريب على الإكليروسية وبغض أخلاقى للوضعية العلمية. كان يكره الإكليروسية أو المثالية كما دعاها، ولكنه لم يخشها؛ لأنه كان يعلم الجواب. كان يمكن أن يفهمها باعتبارها عدوًا أمينًا لا يخفى الغرض الدوجماتى والتسلطى الذى يعزوه إلى كل فلسفة. إن الإكليروسية ـ كما كتب فى إحدى مذكراته ـ هى فى الحقيقة زهرة عقيم، لكنها تنمو على الشجرة الحية من المعرفة البشرية الخصبة، الصحيحة، القوية، القديرة، الموضوعية والمطلعة. ومن جهة أخرى فإن عدم اكتراث عالم مثل ماخ بالمنازعات الميتافيزيقية، ومزاج فلسفته التجريبى وغير التسلطى، ولّدا فى ذهن لينين إحساسًا بالنفور الأخلاقى العميق. كان ذلك غريبًا على طريقته فى التفكير بحيث لم يمكنه الاعتقاد بأنه أمين وصادق.

وباتجاه ذهنى كهذا ليس مما يبعث على الدهشة أن لينين غير وصف ماركس للعلاقة بين الديالكتيك والعلم. بأكثر مما قصد. اقتفى ماركس أثر هيجل فى اعتبار الديالكتيك أسلوبًا يناسب بوجه خاص، التاريخ والدراسات الاجتماعية لأنها مضطرة إلى معالجة النمو والتطور اللذين لا يستطيع المنطق العادى أن

يتناولهما. ولم ينظر ماركس إلى المادية الديالكتية على أنها حلت محل مادية رجال مثل هولباخ، واعتقد أنها مناسبة كلية لموضوعات مثل علوم الطبيعة والكيمياء، وإنما اعتبرها مكملة للأخيرة كى تستخدم الدراسات التى يطلق عليها وصف «التاريخية». وما إن حل عام ١٩٠٩ حتى كانت حالة علم الطبيعة نفسه قد تغيرت. فجزء مما كان يعمله علماء مثل ماخ، أو هنرى بوانكاريه فى فرنسا، سببه استخدام مفاهيم - هندسة خلاف هندسة إقليدس مثلاً - فى علم الطبيعة الحديث، لا مكان لها فى علم الطبيعة النيوتونى على عهد جيل ماركس. إنه لما يشهد بمعنى ما، بقدرة لينين العقلية الخارقة للعادة وباتساع نطاق اهتماماته، وهو الذى كان غارقًا فى المناورات السياسية والدسائس الحزبية، أن يُبدى اهتمامًا بفلسفة العلم. ومن قبيل إنصاف لينين أيضًا يمكن التسليم بأنه لم يكن مخطئًا إذ ساوره الشك فى أن أناسًا آخرين خلاف أتباعه هو، سوف يتخذون من علم الطبيعة «الجديد» مبررًا لنوع مّا من التأمل الثيولوجى السهل. فاكتشاف أن المفاهيم الطبيعية عن «المادة» و «الطاقة» قابلة أحيانًا للتبادل فيما بينها، هذا الاكتشاف يمكن أن يغرى بالإحساس بأن شيئًا ما قد يكون أشد وضوحًا لو جرى تخيل الطاقة على أنها تشبه كثيرًا «الروح». كانت المشكلة بالنسبة إلى لينين أنه فعل بطريقة مختلفة ما فعله أولئك الذين اعترض عليهم اعتراضًا صحيحًا. كانت المادية الديالكتية بالنسبة إليه نوعًا من المفتاح السحرى أو «افتح يا سمسم»، يوفر حلاً لكل الألغاز. فلو أن علماء الطبيعة والرياضة تعلموا أن الديالكتيك يثبت أن كل الفوارق نسبية بدلاً من مطلقة، لما تملكتهم الحيرة إذا ما ظهرت المادة فى بعض الظروف كأنها طاقة، والعكس بالعكس. إنه يؤكد فحسب ما قاله إنجلز عن عدم وجود خطوط ثابتة للحدود فى الطبيعة. وباتباع الاتجاه الذى ترسمه النظرية الماركسية يكون فى الإمكان الاقتراب أكثر فأكثر من الحقيقة الموضوعية. والواقع أن هذا حول الماركسية من تفسير إلى نوع من المنهج الشامل يمكن استخدامه فى كل موضوع، وإلى المرشد المأمون الوحيد فى أى شكل راق من المعرفة، وإلى حكم فى جميع المسائل الجدلية فى العلوم كافة. وبالمعنى الضمنى جعل المنهج النهائى للعلم يقتصر على الاستشهاد بالسند، وإنكار السند هرطقة.

وهذا فى الحقيقة هو النقد النهائى الذى يوجهه لينين إلى ماخ: فبسبب ما ساوره من شكوك بشأن المكان ذى الأبعاد الثلاثة، تخلى عن العلم للقائلين بالتأليه. وهذا النوع من الحجة ليس مسخًا هزليًا للعلم فحسب، ولكنه أيضًا تحويل لماركس إلى صورة هزلية؛ ذلك أنه برغم أن ماركس غالبًا ما كان متعصبًا لا يتسامح، إلا أنه كان شديد الرغبة وبصورة أليمة، فى وجوب أن تفسر مبادئه المجتمع على النحو الذى تظهره المشاهدة والتاريخ. كان اتجاه ذهن ماركس اتجاه رجل يحترم الأدلة. وكان اتجاه ذهن لينين اتجاه رجل صاحب عقيدة: إذا كانت الحقائق ضد العقيدة فهذا من سوء حظ الحقائق.

هذه الناحية من فكر لينين كانت بالطبع أشد وضوحًا عندما تحدث عن الدراسات الاجتماعية. هنا أكد بصراحة أن الحياد العلمى ليس مستحيلاً فحسب، بل ولا ينبغى السعى وراءه. الأفكار أسلحة، وما الفلسفة الاجتماعية إلا جزء من العتاد الذى يشتبك به حزب فى النضال الطبقى. وليس أساتذة علم الاقتصاد على حد قوله، سوى باعة علم فى خدمة الطبقة الرأسمالية، وأساتذة الفلسفة باعة علم فى خدمة اللاهوت الذى هو أداة مهذبة فحسب للاستغلال. إن أقصى ما تستطيع أن تكتشفه نظرية علمية حقًا فى المجتمع هو خلاصة عامة للتطور الاقتصادى والتاريخى، والمنطق الذى يحرك ذلك التطور، وهذا ما توفره المادية الديالكتية. فادعاء الحياد العلمى فى الفلسفة والاقتصاد والسياسة هو تظاهر فحسب يغطى دفاعًا عن مصالح راسخة. فى إطار المادية الديالكتية مذهبان من العلم الاجتماعى هما فى حيز الإمكان. أحدهما نشأ لصالح الطبقة الوسطى، والآخر ابتدع لصالح البروليتاريا. وسواء اشتغل العالم الاجتماعى من أجل الطبقة الوسطى أو البروليتاريا. فهو محامى كل منهما الخاص. فإذا كان أمينًا فإنه يبدأ بإعلان عقيدته، ولا يدعى أن أية نتيجة يصل إليها تكون مستقلة عن ذلك الإعلان. وادعى لينين بالطبع أن العلم الاجتماعى البروليتارى هو الأرقى، ولكن لا بسبب أنه أدق من الناحية الشكلية، بل ولا بسبب أنه أدعى إلى الاطمئنان إليه من الناحية التجريبية. إن تفوقه ينحصر فى حقيقة أنه يمثل موجة المستقبل، وأنه صوت طبقة «صاعدة» فى مقدمة التقدم الاجتماعى. وعلى

العكس من هذا تشتبك الطبقة الوسطى فى معارك المؤخرة، فى جهد ميئوس منه لمنع أو تأجيل انهيار الرأسمالية وانتصار الشيوعية المحتوم. إن علمها استاتيكى فى أفضل الأحوال، أو هو متدهور ورجعى بتعبير أصح. إن حجة لينين تستطيع على الأقل أن تدعى لنفسها ميزة الصراحة، ولكنها دائرية بصورة خبيثة. ذلك أن الدليل على أن البروليتاريا طبقة «صاعدة» يتوقف على صحة قانون ماركس للتاريخ. وإن لم يزعم لينين أن هذه الفلسفة استثناء من الطابع المتحيز الذى يعزوه إلى جميع النظريات الأخرى، فلن تكن عنده حجة منطقية أيًا كانت. والحقيقة أن لينين أخذ الماركسية على أنها مسألة إيمان فحسب، وكانت حجته بالطبع مليئة بالبشاعة اللاهوتية التى تزيد من حدتها نعوت بذيئة واتهامات بالخداع وسوء القصد. ومن هذه الناحية اختلفت حجته تمامًا عن حجة إنجلز التى اتبعها فى غير هذا الموضوع. لقد قال إنجلز إن نظريات دورنج تناقض بعضها البعض، ولكنه لم يقل بل ولا أوحى قط بأن دورنج كان غير أمين.

ولأن كتاب Materialism and Empirio - Criti cism كان موجهًا إلى نظرية فى العلم، لهذا لا يذكر إلا القليل عن الأدب والفنون، ولكن ليس من سبب يدعو إلى الشك فى أن لينين كان مستعداً لأن يخضع هذه أيضًا لمصالح الثورة. ففى عام ١٩٠٥، وفى أثناء المعركة ذاتها التى بلغت الذروة فى عام ١٩٠٩، قال إن الأدب «يجب أن يصبح جزءً لا يتجزأ من الآلة الديمقراطية الاجتماعية الكبرى». وفى الوقت نفسه كان موقفه من الفن ملتويًا بشكل غريب. فقد بدا أنه يكن تقديرًا صادقًا للأدب الروسى، وكان يشعر باحترام خالص إزاء رجال الأدب وإن لم يحسن الظن بمقدرتهم كثوريين، وكانت الموسيقى تؤثر فيه تأثيرًا عميقًا، الأمر الذى تثبته كثرة اقتباس القصة التى رواها جوركى[11]. وكان لينين مثقفًا حقيقيًا، ومخلصًا فى تمسكه باهتمامات المثقفين، ولكنه كان أيضًا متعصبًا وقاسيًا لا يرحم، شأنه شأن جميع المتعصبين، فى التضحية بالناس من أصدقاء أو أعداء، وبالمبادئ والقانون والأخلاق أو الحق، فى سبيل الغرض من تعصبه، ألا وهو صنع الثورة. وكان متهورًا بمثل ما يكون جميع الناس متهورين حين لا يتحملون المسئولية، ولكنه لم يتطلع قط إلى أن يصبح أيقونة وهو ما كان مصيره. عندما

كتب «المادية...» كان منفيًا وتوقع بدون شك أن يموت فى المنفى. وفى عام ١٩٠٩ لم يكن أحد تقريبًا قد قرأ الكتاب، وكان الذين يعرفون حقيقته ـ أى أنه ثمة نزاع حزبى بين مجموعة غير ذات شأن من الثوريين الروس فى سويسرا. والآن يعد هذا الكتاب حجة، وعلى كل دارس للفلسفة فى روسيا أن يدرسه وأن يعلن على الأقل أنه يصدق ما فيه، وعلى كل عالم نفسانى روسى أن يكتب نظريته فى الإدراك الحسى وعينه على ما كتب لينين عن «التأمل». وكما كان لينين من نتاج ماركس فى العلم. قدر له أن يكون له أتباعه الذين قرروا فى عام ١٩٤٨ بمقتضى قرار أصدرته اللجنة المركزية لحزب لينين، أن نظرية مندل فى الوراثة «خدعة برجوازية» اشترك فيها قس نمساوى مع أحد علماء التناسل ممن كان من «بائعى» الرأسمالية الأمريكية. إلا أن افتراض أن كل الكتيبات الجدلية التى أخرجها لينين هى حقيقة مطلقة، افتراض محير أحيانًا، وقد يصدق هذا على تحويله الديالكتيك إلى منهج علمى كلى. ذلك أن قيمة الديالكتيك الوحيدة نقدية: إنه طريقة وحسب لإظهار أن حجة ما تشتمل على تناقض. وعندما تتولى اللينينية الحكم فإنها لا ترحب بالنقد، ولا تشجع إيجاد «التناقضات» فى أنظمتها هى، لأن هذا قد يوحى بالحاجة إلى ثورة جديدة لتحويل الاشتراكية إلى شيوعية. ولقد اكتشف ستالين حوالى ختام حياته أن «ليس هناك سوى منطق صورى واحد، صحيح بصورة كلية». ولكن هل يستطيع نظام حكم أن يحافظ على أمانته الفكرية إذا تعين عليه أن يغير منطقه ليناسب سياسته؟.

الثورات البرجوازية والبروليتارية

ما من مبدأ من مبادئ الاستراتيجية الماركسية تم الاتفاق عليه، هو خير من القاعدة التى تذهب إلى استحالة صنع ثورة بالقوة أو بالتآمر قبل أن «ينضج» الوقت، أى قبل أن تكون «التناقضات» فى مجتمع قد خلقت موقفًا ثوريًا. وكان هذا هو الذى رئى أنه يميز اشتراكية ماركس «العلمية» عن اليوتوبية أو مجرد نزعة المغامرة. ولقد استخدم إنجلز ما لا يقل عن ثلاثة فصول من كتابه **«الرد على دورنج»** لدعم هذا المبدأ وتوضيحه. لكن مكانه المشهور كان تلك الفقرة فى

مقدمة رأس المال والتى قال فيها ماركس إنه وإن كان فى إمكان شعب أن يتعلم من شعب آخر «فلن يستطيع أن يتخطى مراحل التطور الطبيعية ولا أن يطردها من العالم بمراسيم». وقال أيضًا إن: «البلد الذى تكون فيه التنمية الصناعية أكثر تقدمًا منها فى سواه، إنما يواجه تلك البلاد الأخرى بصورة لمستقبلها هى». وكل ما يستطيع ثورى أن يفعله هو «أن يختزل ويقلل آلام الولادة» أو أن يجعل الانتقال «الواجب» إلى الاشتراكية سريعًا بقدر الإمكان. وبدا أن المعنى الحرفى الذى تدل عليه هذه الفقرات هو أن جميع المجتمعات يجب بفعل قانون طبيعى، أن تمر خلال المراحل الثلاث، وهى: الإقطاع، والرأسمالية، والاشتراكية، ويتم الانتقال فى كل حالة بثورة. ولسبب سلف ذكره كانت لهذا «القانون» أهمية خاصة بالنسبة إلى الماركسيين الروس. ومع كل، فأى اشتراكى ماركسى فى مركز يضطره إلى أن يتحمل مؤقتًا حكومة من الطبقة الوسطى، كان ملتزمًا أدبيًا بقلبها. كان موقفه الصحيح فى هذه العلاقة مسألة تبعث على القلق دائمًا، ولكن فى نهاية القرن كان هناك حل تقليدى له فى أوروبا الغربية: سوف يؤيد الاشتراكيون الإصلاحات السياسية الليبرالية التى تقوى الطبقة العاملة، ولكنهم لن يشتركوا فى حكومات ائتلافية مع أحزاب الطبقة الوسطى.

هذا الحل كان غير ذى أهمية بالنسبة إلى ماركسى روسى. فلم تكن فى روسيا بعد مؤسسات برلمانية، ولا حكومات وزارية، كما لم تكن هناك ثورة طبقة وسطى. وطبقًا للنظرية فإن نمو اقتصاد رأسمالى يجب أن يسبب أولاً ثورة تقوم بها الطبقة الوسطى لتحطيم إقطاع الحكومة القيصرية وإقامة المؤسسات السياسية الليبرالية التى تناسب مجتمعًا برجوازيًا. فى هذه الحالة فقط يمكن أن يكون ثمة أمل فى الانتقال إلى الاشتراكية، إذ بدا أن المادية الديالكتية تثبت أن الروح الثورية للبروليتاريا وتربيتها السياسية لا يمكن أن يتطورا إلا كنتائج للنظام الصناعى والليبرالية السياسية. وعلى ذلك يجب على حزب اشتراكى روسى أن يكيف تكتيكاته كى تلائم تكتيكات أحزاب الطبقة الوسطى غير المشتركة فى الحكم، ولكن يفترض فيها أيضًا أنها ثورية. وبرغم هذا، كانت الطبقة الوسطى لا تزال العدو الطبقى اللدود للبروليتاريا، ويجب ألا تشتبك الأخيرة فى ثورة تقوم

بها الطبقة الوسطى اشتباكًا وثيقًا بحيث يسىء إلى نجاح ثورتها المستقبلة. وهذه المشكلة جعلتها الثورة الروسية فى عام ١٩٠٥ مشكلة حادة. ذلك أنها مدت الأمل فى أن الثورة فى روسيا كانت ممكنة أو وشيكة الوقوع، إلا أن الواضح أنها بعيدة عن أن تكون ثورة اكتملت تقوم بها الطبقة الوسطى. لم يكن فى السياسة الجارية فى أوروبا الغربية شىء مطابق لهذا، والواقع لم يكن فى كتابات ماركس الكثير الذى يتعلق به بشكل مباشر. ذلك أن المجمل الرئيسى لفلسفة ماركس كان يعتمد على الدعوى القائلة بأن الثورة الفرنسية رسمت خطًا واضحًا بين الإقطاع والرأسمالية. وفى عام ١٨٤٨، بل وبعد ذلك بوقت طويل، كان ماركس يعتقد أن ثورة اشتراكية توشك أن تحدث، ولكن فقط فى فرنسا أو ربما فى إنجلترا. كان أقرب شبيه بالموقف الروسى ألمانيا التى اعتبرها ماركس بلدًا متأخرًا وتوقع فى ١٨٤٨ أن تسير فى الطريق الذى سارت فيه فرنسا. وحتى فى عام ١٨٧٥، وفى «دراسة نقدية لبرنامج جوتا» قال إن «أغلبية الشعب الكادح فى ألمانيا تتكون من فلاحين وليس من بروليتاريين»، وهذا وصف دقيق للحالة السائدة فى روسيا فى عام ١٩٠٥. إلا أنه بدنو القرن من نهايته، كانت الاشتراكية الألمانية قد استقرت على برنامج تدريجى للإصلاح (وإن ظلت نظرية حزبها ثورية)، وكان فى هذا أيضًا إرشاد قليل للثوريين فى روسيا. والنتيجة أن التعليقات العابرة التى ظهر أنها تتصل ببلد لم يأخذ بأسباب التصنيع، وإن كانت علاقتها بتعميمات ماركس الكبيرة يسيرة، هذه التعليقات أصبحت مهمة جدًا بالنسبة إلى الماركسيين الروس.

كانت مشكلة الثورتين موضع الكثير من الفكر المشوب بالقلق، بعد عام ١٩٠٥، إذ ما من ماركسى مسئول كان فى وسعه التفكير فى إمكانية «تخطى» ثورة الطبقة الوسطى، بالاستيلاء على السلطة فحسب. كانت هناك نظريتان متباينتان، ولكل منهما أفكارها عن التكتيك الذى يناسب حزبًا ماركسيًا فى روسيا؛ إحداهما تنتمى إلى المنشفيك وتتمشى مع اتجاههم إلى أن يحاكوا بقدر الإمكان الأحزاب الماركسية الكبيرة فى الغرب. وكانت تتبع خطًا تقليديًا: من المستحيل أن تنجح الاشتراكية فى روسيا إلا بعد تنمية الصناعة الرأسمالية

وازدياد أعداد البروليتاريا ببطء إلى أن تشكل أغلبية. وعلى ذلك ففى حالة ثورة يجب على الماركسيين أن يؤيدوا الطبقة الوسطى، وبعد أن تكون الثورة قد صبغت السياسة بالصبغة الليبرالية تقوم الأحزاب الاشتراكية بتكوين معارضة يسارية إلى أن ينضج الوقت للثورة الاشتراكية. كان الغرض التكتيكى وراء هذه النظرية أن الطبقة الوسطى الروسية ثورية فى الحقيقة وسوف تتولى القيادة، وكان معناها الضمنى أنه ينبغى لحزب اشتراكى أن يبحث عن حلفاء فى صفوف الأحزاب الأكثر ليبرالية والتى تنتمى إلى الطبقة الوسطى. وبرغم أن هذه النظرية صحيحة بصورة استثنائية، إلّا أن من الصعب أن نتخيل برنامجًا أقل إلهامًا وإيعازًا؛ ذلك أن الحزب الماركسى سوف يظل لفترة طويلة لا يتطلع إلا إلى مركز مساعد. والحقيقة أن النظرية لم تكن واقعية جدًا لأنها لم توح بسياسة بناءة تجاه جماعة الفلاحين التى كانت فى روسيا أخطر المشكلات التكتيكية جميعًا. وما كان فى الإمكان أن يقنع لينين أو تروتسكى بهذا النوع من البرنامج، وإن كان ثانى الرجلين قد تحالف مع المنشفيك.

وكان أجرأ هجوم على مشكلة الثورتين؛ ذلك الذى شنه تروتسكى. أجل، كانت نظريته فى «الثورة الدائمة» أبرع مثال للتحليل الماركسى، يمكن إيجاده بسهولة[١٢]. لقد استبعد نظرية المنشفيك باعتبارها ماركسية «بدائية».

أن تتصور أن هناك علاقة أوتوماتيكية بين دكتاتورية البروليتا وموارد بلد الفنية والإنتاجية، معناه أن تفهم الجبرية الاقتصادية بطريقة بدائية جدًا. مثل هذا المفهوم لا علاقة له بالماركسية.

«الماركسية فوق كل شىء أسلوب للتحليل». يجب أن تأخذ فى الحسبان الموقف بأكمله، فى روسيا وفى الرأسمالية الدولية.. ففى المحل الأول، جادل تروتسكى بأن الطبقة الوسطى الروسية جبانة وضعيفة، ولا يمكن مقارنتها بالبرجوازية الفرنسية فى عام ١٧٨٩. ذلك أن الصناعة فى روسيا اعتمدت دائمًا على الدولة أو على رأس المال الأجنبى، الذى تطلع بدوره إلى الدولة كى تضمن استثماراته. ولكن فى المحل الثانى كانت الصناعة الروسية قد خلقت بروليتاريا الآن؛ لأنها اقتبست تكنولوجيا حديثة وتنظيمًا كبيرًا جاهزين. والنتيجة أن رجل الصناعة

الروسى يخشى العمال أكثر مما يخشى الأوتوقراطية. وحتى فى عام ١٨٤٨ أخفقت الطبقة الوسطى الألمانية فى دفع ثورتها قدمًا، وفى عام ١٩٠٥ قاد عمال الحضر الروس الثورة. وبناء على هذا، استنتج تروتسكى فى جسارة «تستطيع البروليتاريا فى بلد متأخر من الناحية الاقتصادية، أن تستولى على السلطة قبل أن تفعل هذا فى بلاد تقدمت فيها الرأسمالية». يجب بالطبع أن تبدأ كثورة طبقة وسطى بمعنى ما؛ إذ يجب أن تحطم مخلفات الإقطاع ولكنها لن تتمكن أبدًا من الوقوف هناك. سوف يتعين عليها أن تنتقل إلى مهاجمة الرأسمالية عن طريق انتزاع ملكية الأبعاديات الكبيرة وتأييد الفلاحين ضد الملاك: سوف تندمج الثورتان. سوف ينظر الفلاحون، مؤقتًا، إلى العمال باعتبارهم محررين. «تنتقل الثورة بالضرورة إلى أيدى الطبقة التى لعبت الدور الرئيسى فى النضال، وهى الطبقة العاملة»، وسوف تكون الحكومة الثورية دكتاتورية بروليتارية. وأطلق تروتسكى على اندماج الثورتين عبارة «قانون التطور المتحد».

يستطيع العمال الاستيلاء على السلطة، ولكن هل يمكنهم الاحتفاظ بها؟ أكد تروتسكى أن هذا لا يتوقف على روسيا ولكن على ما يحدث فى أوروبا الغربية. سوف يكون تحالف العمال والفلاحين مؤقتًا، إذ برغم انحياز الفلاحين إلى جانب العمال ضد كبار الملاك فهم لن يؤيدوا نظام الزراعة الجماعية أو مذهب الدولية. إن ثورة العمال سوف يواجهها تدخل الحكومات الرأسمالية، وسيضطر العمال بدورهم إلى تحريض بروليتاريا الغرب على الثورة. إن البروليتاريا الروسية بمفردها لن تستطيع أبدًا بناء اقتصاد اشتراكى فإذا لم تحصل على تأييد البروليتاريا العالمية «فالطبقة العاملة الروسية سوف تسحقها حتمًا الثورة المضادة». أما أن أوروبا الغربية كانت فى الحقيقة «ناضجة» للثورة، فكان اعتقادًا تمسك به الماركسيون بوجه عام جدًا عندما كتب تروتسكى؛ وأما أن الثورة الروسية كان محكومًا عليها بالموت بدون الثورة على الأقل فى ألمانيا فاعتقاد آمن به بصورة كلية الماركسيون الروس حتى عندما استولى البلاشفة على الحكم فى عام ١٩١٧. كان هذا حقًا كل ما أنقذ صحة المعتقد الماركسى بإبقاء ثورة روسية داخل حدود نظرية دولية فى التطور الرأسمالى. وعلى ذلك بدأت ثورة ١٩١٧ فى

الحقيقة على أساس مفهوم شبيه من حيث الجوهر بنظرية الثورة الدائمة التى صاغها تروتسكى فى عام ١٩٠٦ من وجهة نظر ما دعاه ماركسية بدائية، لا يمكن لثورة اشتراكية فى أقل البلاد الأوروبية تصنيعًا، أن تكون سوى مغامرة حمقاء. إن نجاحها غير بصورة دائمة مفهوم الماركسية التقليدى: وكما قال ستالين بعد ذلك بوقت طويل، تنكسر السلسلة «فى أضعف حلقة بها». والواقع، أظهر تحليل تروتسكى أن التفسير الاقتصادى لا علاقة له «بقوانين» ماركس «الحديدية للتاريخ».

لم تنتج تأملات لينين عن الثورتين شيئًا منسجمًا من الناحية المنطقية بمثل ما أنتجت نظرية الثورة الدائمة التى لم يظنها لسبب ما، مهمة جدًا[١٣]. إلا أنه وصل إلى استنتاجات لم تكن مختلفة جدًا. كان لينين يفكر بوجه خاص، فى ضوء التكتيك ولم يكن راغبًا فى إصدار حكم مسبق على الكيفية التى يمكن للقوى المتعددة فى ثورة روسية أن تنظم نفسها بها. كان يفترض، كما افترض الجميع، أن الثورة الاشتراكية يمكن أن تعتمد على تأييد الغرب، وشارك تروتسكى تمامًا شكه فى الطبقة الوسطى الروسية، ربما لنفس الأسباب. ولذلك فإن سياسة المنشفيك فى عقد تحالف مع حزب طبقة وسطى، بدت فى نظره سياسة غير واقعية. فقد اتهم تروتسكى بأنه أغفل الفلاحين، ولكن الاختلاف بين الرجلين كان فى أفضل الأحوال مسألة تأكيد، لأنه إذا لم يكن فى الإمكان الاعتماد على الطبقة الوسطى فالبديل الممكن الوحيد تحالف مؤقت بين الطبقة العاملة الصناعية والفلاحين، وهذه كانت الفكرة الاستراتيجية المهمة التى اعتنقها كلا الرجلين. كان لينين يعتقد أن ثورة يمكن أن تبدأ بثورة زراعية، وقد تتطور تحت قيادة الطبقة العاملة، إلى ثورة حقيقية من ثورات الطبقة الوسطى. ففى عام ١٩٠٥ أطلق على برنامجه التسمية «دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية». وكانت الخطوة الأولى تأييد الفلاحين فى نزع ممتلكات كبار ملاك الأراضى، ولكن هذا كان ينطوى على خطر تحول ثورة كهذه إلى تفاهم أشراف على غرار ما سبق حدوثه فى بروسيا. ومن ثم يجب أن يكون هدف البروليتاريا السير بهذه الثورة حتى تصل إلى إقامة جمهورية ديمقراطية كاملة. إن لينين لم يرغب فى عام ١٩٠٥ ولا

من بعده، فى خلق طبقة من الملاك الفلاحين، وكانت حركة الإصلاح الوحيدة التى خشيها هى محاولة ستولوبين فى تحقيق شىء كهذا بعد عام ١٩٠٧. كانت سياسة لينين هى تأميم الأرض الذى يحول الفلاحين إلى مستأجرين من الدولة، ويكون خطوة نحو اقتصاد برجوازى. وسوف يكون أيضًا خطوة نحو الزراعة الجماعية - وهى خطوة قدر للفلاحين فى الثلاثينيات من القرن العشرين أن يقدروا عظمها - ولكن فى عام ١٩٠٥ كان لينين لا يزال يفكر فى إتمام ثورة الطبقة الوسطى.

كانت الفكرة الرئيسية التى أكدها لينين هى أن الفلاحين يملكون إمكانات ثورية يستطيع حزب بروليتارى أن يستغلها، ولكنه أدرك مثل تروتسكى أن مثل هذا التحالف يجب أن يكون مؤقتًا. وعلى ذلك دعا نظريته خطة من أجل «حكومة ثورية مؤقتة». وعند نقطة ما سوف يتعين تحويل التحالف مع الفلاحين إلى تحالف مع بروليتاريا أوروبا الغربية. أما كم تمتد الفترة التى تنقضى بين المحالفتين، فأمر لم يدع أنه يعرفه. وحتى قبل تروتسكى فقد كان يتصور من حين لآخر أن هذه الفترة سوف لا يكون لها وجود تمامًا، وإن واصل التأكيد بأن الثورتين سوف تظلان متمايزتين، الواحدة عن الأخرى.

من الثورة الديمقراطية سوف نبدأ على الفور، حسب درجة قوتنا، أى قوة البروليتاريا المنظمة وذات الوعى الطبقى، فى الانتقال إلى الثورة الاشتراكية. إننا ندعو إلى الثورة المتصلة. ولن نتوقف فى منتصف الطريق[١٤].

إلا أنه فى الوقت نفسه كان لايزال يكتب فقرات ربما كانت تصدر عن منشفيكى.

بالطبع، فى ظروف تاريخية ملموسة، تصبح عناصر الماضى متداخلة مع عناصر المستقبل، ويمتزج الطريقان... ولكن هذا لا يمنعنا من رسم خط منطقى وتاريخى يبين حدود مراحل التطور المهمة. سوف نفرق بالتأكيد بين الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية، وسوف نصر تمامًا على وجوب رسم خط دقيق بينهما، ولكن هل يمكن إنكار أن عناصر خاصة معينة عن كلتا الثورتين قد تصبح فى التاريخ متداخلة فيما بينها[١٥].

وحتى بعد عشر سنوات. وبعد أن عاد نشوب الحرب العالمية الأولى فجعل الثورة فى روسيا مسألة عملية، كان لينين لا يزال يقول إن نقل التحالف من الفلاحين إلى البروليتاريا الأوروبية، سوف يكفى لإبقاء الثورتين متميزتين، الواحدة عن الأخرى(١٦). وحتى إذا اختفت الفترة الفاصلة عند نقطة ما فلايزال من الواجب الإبقاء على التفرقة بين الثورتين. ويبدو أن نضال لينين المستميت نوعًا مع صحة معتقدة الماركسى كان وراءه سبب؛ ذلك أنه لم يكن فى وسعه أن يتخلى عن اعتقاده بأن التفرقة بين الثورتين كانت ضمانًا نوعًا ما لديمقراطية الثورة الاشتراكية التى سوف تأتى بعد ذلك. فقال فى «تكتيكان»: إنه ما من ماركسى يستطيع أن ينسى أنه لا يمكن أن يكون هناك طريق إلى الحرية الحقيقية للبروليتاريا إلا «الحرية البرجوازية والتقدم البرجوازى»، و «الحرية السياسية الكاملة» التى أحس أن صيغته تغطيها، تلك الصيغة التى تتحدث عن دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية. وفى الوقت نفسه يتضح من الفقرات التى سلف اقتباسها أنه حتى فى عام ١٩٠٥، كان لينين يمسك بيديه الأجزاء المهمة من نظرية شبيهة فى جوهرها بنظرية تروتسكى فى الثورة الدائمة. لكن واضح أيضًا أنه إذا اندمجت الثورتان فلن يكون هناك تشابه حقيقى مع التطور الطويل الذى مرت به الأحزاب الاشتراكية فى الغرب وتجربتها مع عمليات الحكم الليبرالى المسئول. إن ريبة لينين من ناحية «الحرية البرجوازية» كانت فى أساسها ريبة طقوسية بدلاً من كونها اعتقادًا حقيقيًا فى قيمة الديمقراطية السياسية، تمامًا بمثل ما كانت ريبة تروتسكى فى دكتاتورية حزب لينين ريبة طقوسية بدلاً من كونها اعتقادًا حقيقيًا فى سوء الدكتاتورية. وكلتا الريبتين تبددتا كالدخان قبل الفرصة التى أتيحت فى عام ١٩١٧.

الرأسمالية الإمبريالية

إن نشوب الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤، وبصفة أخص تأييد الأحزاب الاشتراكية بأوروبا الغربية للحرب، حول فكر لينين فى اتجاه جديد. فحتى سنة ١٩١٤، وبرغم أنه درس كل الأدب الماركسى بإمعان، كان فكره يدور حول مشكلات حزب اشتراكى فى روسيا. ووضعت الحرب الماركسية فى إطار السياسة القومية

والدولية، وأثبت ارتداد الماركسيين عن معتقداتهم الدولية والمضادة للوطنية أن هذه مسائل ذات أهمية أصلية بالنسبة إلى استراتيجية الثورة، والسنوات الممتدة بين عام ١٩١٤ ونشوب الثورة فى روسيا شغلتها الدراسة التى توفر عليها لينين لتطور الرأسمالية الإمبريالى وتأثيره فى الثورة الاشتراكية.

لقد جاء ارتداد الماركسيين الغربيين كصدمة للينين. إن المعتقدات الثورية التى أعلن المنظرون الألمان مثل كارل كاوتسكى اعتناقها، كان لينين يأخذها على ظاهرها. واكتفى فى أول الأمر برفض تصديق الرواية التى ذكرت أن الحزب الألمانى صوت على ميزانية الحرب. وعندما لم يعد الشك ممكنًا أصبح كاوتسكى «مارقًا» فى نظر لينين. وهذا ترك لينين كواحد من مجرد حفنة من الماركسيين بما فيهم كارل ليبنخت وروزا لوكسمبورج فى ألمانيا اللذين كانا على استعداد للترحيب بهزيمة بلدهما فى الحرب. وكان لينين مستعدًا تمامًا لاتخاذ هذه الخطوة. «من وجهة نظر الطبقة العاملة والجماهير الكادحة من جميع شعوب روسيا. سوف يكون الشر الأقل هو هزيمة الملكية القيصرية والجيش». كان شعاره: «حولوا الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية»، أى إلى ثورة بروليتارية. ولكن الارتداد بالجملة من جانب الأحزاب الاشتراكية فرض عليه أن يدخل فى تفاهم أوثق من التنقيحيين، الذين سبق أن احتقرهم وأهانهم دون دراسة جادة أبدًا لحججهم. إن تنبؤات ماركس عن قرب وقوع الثورة، وازدياد فقر الطبقة العاملة، وهبوط الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى إلى منزلة البروليتاريين، هذه التنبؤات كان واضحًا أنها لم تصدق، وبرغم أن لينين كان يميل إلى الاعتقاد بأن قادة الحزب خانوا البروليتاريا، لم يستطع أن يغض النظر عن حقيقة أن البروليتاريا بأوروبا الغربية لم تسمح فقط بأن تتعرض للغدر بها. بل إنها بمعنى ما رحبت بتلك الخيانة. فالبروليتاريا كانت طبقًا للماركسية ثورية بالفطرة، أثبتت أنها ليست ثورية على الإطلاق، وهذا بالضبط ما كانت حجة برنشتاين تعنيه ضمنًا. هنا إذًا شذوذ عن القياس يجب أن يواجهه لينين. كيف حدث أن النظام الصناعى الرأسمالى لم يولد بروليتاريا ثورية فى تلك البلاد التى بلغت فيها الرأسمالية أعلى درجات التقدم؟ ولما لم يكن فى نيته التخلى عن النظرية فلابد أن يبرهن

على أن الماركسية مازالت تبين أن الثورة البروليتارية محتومة. إذًا يجب أن يبين أن بروليتاريا أوروبا الغربية قد أوقفت فى واحدة من الدوامات الخلفية التى يمكن أن تحدث فى تطور الرأسمالية العالمية النطاق، وأن التطور سوف يسترد مجراه العادى فى الوقت المناسب. كان هذا هو الغرض من كتاباته الرئيسية فى عامى ١٩١٥، ١٩١٦، وهذه كانت الدعامة التى استند إليها التعريف الرسمى للعمل الذى قام به، أى أن «اللينينية هى الماركسية فى عصر الإمبريالية»(١٧).

الحقيقة أن القليل من حجة لينين يعتبر من ابتكاره؛ فلم تكن الإمبريالية الرأسمالية الدولية موضوعات جديدة بالنسبة إلى الماركسيين أو غير الماركسيين، وطبقًا للمستويات العلمية كان تحليل لينين دون ذلك الذى سبق أن أخرجه العلماء الماركسيون الآخرون(١٨). لقد وضع التأكيد على الاستراتيجية أكثر منه على النظرية الاقتصادية، ووقع ثقل التأكيد على إظهار أن النتائج التى توصل إليها ماركس بشأن طابع البروليتاريا الثورى مازالت صحيحة. وبعبارة موجزة، لقد اتبع النمط المستقر منذ وقت طويل والذى وضعه إنجلز من ناحية التسليم بأن ماركس قدر إمكانات التطور داخل النظام الرأسمالى دون حقيقتها. وكان التحليل الاقتصادى على النحو التالى بإيجاز، نظرًا لازدياد حجم وحدات الصناعة تميل إلى أن تصبح احتكارية، وعند نقطة ما فى اقتصاد رأسمالى نام يصبح الاحتكار الخاصية التى تسيطر عليه. ويزداد تنظيم النشاط الاقتصادى فى شكل شركات موحدة (ترستات) أو جمعيات منتجين (كارتلات). وفى داخل الوحدات القومية تتوقف من الناحية العملية المنافسة بين المنظمين الفردين، وتخرج السيطرة على الصناعة من أيدى منتجى السلع إلى أيدى رجال المال والمصارف. يختلط رأس المال التجارى برأس المال المصرفى الذى يتجه أكثر فأكثر إلى أن تسيطر عليه أو ليجاركية مالية. وفى داخل اقتصاد يخضع لمثل هذه السيطرة تهبط كثيرًا «الفوضى» التى عزاها ماركس إلى المنافسة الرأسمالية، وبذا تخضع «تناقضاتها» للسيطرة، ولكن على مستوى دولى تكون النتيجة مختلفة تمامًا. يعتمد النظام على الأرباح العالية التى يتيحها العمل الرخيص والمواد الخام الرخيصة فى البلاد المتخلفة، والعوائد المرتفعة الناتجة من رأس المال المستثمر فى هذه البلاد، وتخلق

الزيادة فى الإنتاج ضغطًا مطردًا من أجل أسواق أوسع. ومن ثم، فبرغم تناقص المنافسة بين المنظمين تزداد المنافسة بين الشعوب أو كتل الشعوب الرأسمالية، وتصبح التعريفات الجمركية أسلحة فى الحروب التجارية القومية؛ وإذ تتحرك السياسة القومية فى اتجاه شىء شبيه باشتراكية الدولة، تتحرك السياسة الدولية فى اتجاه تهافت بين الشعوب الإمبريالية على الأقاليم والشعوب المتخلفة فى سبيل استقلالها، والنتيجة حرب إمبريالية لاقتسام ما يظل موجودًا من بلاد متخلفة ولمد نطاق الإمبراطوريات الاستعمارية. واستنتج لينين أن حربًا كالتى بدأت فى عام ١٩١٤ هى صراع فحسب بين نقابات الرأسماليين الألمان مع الهيئات التابعة لها وبين نقابات الرأسماليين البريطانيين والفرنسيين مع توابعها، للسيطرة على إفريقية. من المؤكد أن الرأسمالية تتطور بطريقة لا تتسم بالاستواء. فتجرى المناوشات بين المجموعات الصغيرة من الرأسماليين حول حواف النضال الرئيسى، من أجل أهداف صغرى. فيأمل الرأسماليون الروس فى السيطرة على الآستانة، ويأمل اليابانيون فى استغلال الصين. وفى الشعوب الأكثر تأخرًا مثل صربيا أو الهند، لاتزال هناك حركات قومية صادقة كالتى وقعت قبل ذلك فى أوروبا. غير أن الاحتكار والرأسمالية المالية هما أساسًا تطورات منطقية للرأسمالية الحرة القائمة على التنافس، والإمبريالية السياسية تطور منطقى للرأسمالية الاحتكارية، والحرب تطور منطقى للإمبريالية. ومن ثم فالإمبريالية «أعلى مراحل التطور الرأسمالى» وهى مرحلة انتقالية تؤدى إلى اقتصاد ومجتمع شيوعيين أرقى مرتبة.

برزت الإمبريالية باعتبارها التطور والاستمرار المباشر للخواص الأساسية للرأسمالية بوجه عام. ولكن الرأسمالية لم تصبح إمبريالية رأسمالية إلا عند مرحلة محددة وعالية جدًا من تطورها؛ عندما بدأت صفات معينة من صفاتها الأساسية تتحول إلى نقائضها، أى عندما بدأت تتشكل مظاهر فترة انتقال من الرأسمالية إلى نظام اجتماعى واقتصادى أرقى، وتكشف عن نفسها على طول الخط(١٩).

هذه النظرية اعتقد لينين أنها تصلح لا لتفسير الحرب فحسب، بل أيضًا لتفسير إخفاق تنبؤات ماركس بشأن الثورة البوليتارية فى البلاد ذات

الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.. لأن الأرباح العالية التى استمدها الرأسماليون من استغلال الشعوب المتأخرة مكنتهم من دفع أجور عالية للقوة العاملة فى بلادهم؛ ومن ثم، فالأيدى العاملة الأوروبية، وذات المهارة منها بوجه خاص، نعمت فى الحقيقة بمستوى معيشة يسير فى طريق الارتفاع. وبالطبع تم شراء هذا على حساب رفع معدل استغلال الأيدى العاملة غير الماهرة فى المستعمرات والبلاد المتخلفة. والواقع، أصبحت الطبقة العاملة الأوروبية شريكة فى نظام للاستغلال على نطاق العالم، وشاركت فى الغنيمة إلى حد ما. وعلى ذلك خفت حدة النضال الطبقى مؤقتًا ومحليًا، أو وجدت الرأسمالية طريقة لتأجيل الآثار المترتبة على ما فيها من «تناقضات» كامنة بالفطرة. وكانت النتيجة فترة فى التاريخ الأوروبى تقع، كما حددها لينين، بين عام ١٨٧١ (تاريخ آخر ثورة بروليتارية فى كومون باريس) وعام ١٩١٤، وفيها أصيبت البروليتاريا الأوروبية بعدوى أيديولوجية البرجوازية الصغيرة، ووقعت فى الوهم الذى أشاعه التنقيحيون عن إمكان وجود تجانس فى المصالح بين الرأسماليين والعمال، وإمكان مواصلة التطور الاقتصادى السير بوسائل سلمية أو إصلاحية. إن عام ١٩١٤، كما قال لينين، وجد الكتلة البروليتارية وقد سادها الاضطراب وفقدت روحها المعنوية تمامًا بفعل انتقال أحسن العمال مركزًا، الحاذقين والنقابيين. إلى السياسة الليبرالية أى إلى السياسة البرجوازية. ومن الطبيعى أنه اعتبر هذا انحطاطًا وانتكاسًا لقد أصبحت الطبقة العاملة الأوروبية «محترمة» وبمعنى ما طفيلية. وانحطت الرأسمالية أيضًا، وتوقفت عن كونها قوة اجتماعية بناءة على نحو ما كانت عليه قبل عام ١٨٧١، وأصبحت البرجوازية طبقة منحلة ورجعية تعنى بصفة رئيسية بحماية مصالحها الراسخة ولها أيديولوجية الذين يعيشون على ريع ما يملكون. أجل، بدا لينين على وشك أن يثبت الكثير جدًا - أى إن المجتمع الأوروبى كله، الرأسمالى والبروليتارى كليهما، قد أصابه الانحلال - لأنه كان يريد بالتأكيد أن يستنتج أن الثورة توشك أن تستأنف فى الغرب. كذلك يبدو تقييمه للديمقراطية السياسية أكثر سلبية الآن منه فى عام ١٩٠٠ عندما أكد أنها الطريق الوحيد إلى الاشتراكية. لقد كان موقفه إزاء الديمقراطية مشوبًا بالغموض دائمًا. شأن موقف

ماركس فى «دراسة نقدية لبرنامج جوتا»: ليس للديمقراطية قيمة إلا باعتبارها خطوة نحو الاشتراكية ولكنها خطوة ضرورية. والآن يميل لينين إلى أن يدعوها مجرد زيف ونفاق. وهو يذكر القيود التى فرضت فى وقت الحرب كبراهين على أن الحريات المدنية مجرد لقمة تلقى إلى الجماهير ثم تنتزع منها بمجرد أن تعرض للخطر مصالح المال التى لها وحدها أية قوة حقيقية فى مجتمع برجوازى؛ سوف يتضاءل تقدير لينين للديمقراطية بدرجة أكبر، على ما سيظهر فى موضع قادم.

بقى على لينين أن يصوغ النقطة النهائية فى قضيته: أن يبين ـ كما أراد أن يبين ـ أن البروليتاريا الأوروبية لاتزال ثورية، وأن «الحرب تدفع بالثورة الاشتراكية قدمًا» على حد قوله: إن المعتقدات التى تعلق بها طيلة حياته ووجهت فى الطريق فحالت دون أن يرى أن حجته فتحت أبواب إمكانية أخرى، هى أن الثورة فى أوروبا الغربية قد تؤجل إلى أمد طويل، وهو ما يقضى على الأساس الذى قامت عليه سياسته فى تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية إن ما يفعله هو أن يردد فحسب الحجة الماركسية العامة. فالإمبريالية إذ تصدر رأس المال تعجل بقيام الصناعة فى البلاد المتخلفة، وبذلك تمد من نطاق الرأسمالية. والطبيعة الأساسية للرأسمالية لا تتغير ولا يمكن تغييرها. فتناقضاتها الفطرية لم يقض عليها، وإنما اقتصر الأمر على أنها «حولت» لتعود إلى الظهور فى ثوب جديد. تنقسم الطبقة الحاكمة الإمبريالية، فضلاً عن الطبقة العاملة، إلى مجموعات قومية ذات مصالح متنافسة، وهذه التقسيمات لا تطابق أى شىء فى نظام الإنتاج الذى أصبح على نطاق عالمى. وتقف أيديولوجية التضامن القومى، وسياسات التعريفات الجمركية المانعة والاحتكار القومى، فى طريق التوسع الذى يلائم النظام الاقتصادى، وتعود قوى الإنتاج الكامنة تحته فتؤكد سيطرتها على القيود المصطنعة. وبصفة أخص يظهر أن لينين اعتقد أن هذه التناقضات سوف تتخذ الآن صورتين؛ فأولا، لن تقدر الرأسمالية أبدًا على منع حالات الكساد والأزمات أو السيطرة عليها، وهى التى توقع أن يكثر وقوعها وتزداد شدتها، أنها ضعف لا يمكن التغلب عليه، يتميز به الاقتصاد الرأسمالى. وثانيًا، جادل بشكل أكثر

تحديداً، أن الشعوب الإمبريالية لا تستطيع أن تتجنب الحرب، فالحرب التى بدأت فى عام ١٨١٤ إن هى إلا الأولى فى سلسلة متصلة من حروب بين المتنافسين الوطنيين من أجل التوسع الإمبريالى. وهكذا أوحى لينين، وإن لم يبتدع، بما أصبح بالنسبة إلى الشيوعيين المتأخرين البراهين المعيارية على حتمية انهيار الرأسمالية، فالحروب وحالات الكساد المتكررة يجب أن تمتص قوتها. وهكذا أعيد تقرير استنتاجات ماركس من حيث جوهرها. ولقد أكد البيان الشيوعى الثانى الذى كتبه تروتسكى وأقرته الدولية الشيوعية فى عام ١٩١٩، أن مشهد الآلام البشرية الذى عرضته الحرب العالمية «فض الجدل الأكاديمى فى داخل الحركة الاشتراكية حول نظرية الإفقار». ولخص نيكولاى بوخارين، الصديق الشاب للينين، النتيجة المستخلصة، على النحو التالى:

تفصم الحرب آخر سلسلة تربط العمال بالسادة، أى إذعانهم الذليل للدولة الإمبريالية. يجرى التغلب على آخر قيد على فلسفة البروليتاريا، تعلقها بضيق الدولة القومية، أى حبها للوطن. فالمصالح الوقتية والميزة المؤقتة التى تعود إليها من السرقات الإمبريالية ومن صلاتها بالدولة الإمبريالية، تصبح. ذات أهمية ثانوية بالقياس إلى ما لطبقة ككل من مصالح دائمة وعامة وبالمقارنة مع فكرة ثورة اجتماعية تقوم بها البروليتاريا الدولية التى تطيح بدكتاتورية رأس المال المالى بيد مسلحة، وتحطم جهاز دولته وتقيم قوة جديدة، قوة عمال ضد البرجوازية[٢٠].

وبرغم الاقتناع الذى أكد به لينين النتيجة التى استخلصها، فإن حجته ككل قدمت البروليتاريا الدولية فى دورين متناقضين تماماً. لقد ظلت هادئة طيلة نحو أربعين عاماً بحيث أخفقت تنبؤات ماركس عن الثورة، وهى من الثورية فى عام ١٩١٥ بحيث كانت هناك ثورة توشك أن تنشب. وعلى غرار الماركسيين الروس بوجه عام، ظل لينين وقتاً طويلاً يصدق النظرية التى كان كاوتسكى مسئولاً عنها بصفة خاصة، وهى أن أوروبا نضجت للثورة، وكان مقتنعاً، مثل تروتسكى، بأن ثورة روسية تنشب لا يمكن أن يقدر لها الدوام إلا إذا ساندتها الثورة فى الغرب. ولكى يفسر الانتكاس الاشتراكى عام ١٩١٤ اتخذ النظرية القائلة بأن بروليتاريا

الغرب انضمت إلى برجوازيته فى استغلال شعوب المستعمرات. والآن افترض أن الحرب سوف تقلب هذا الاتجاه وتجعل البروليتاريا الغربية تتزعم البروليتاريا العالمية فى ثورة ضد ظالميها الرأسماليين والإمبرياليين. إلا أنه يبدو أن ليس من سبب يجب من أجله أن تغير الحرب المواقف النسبية للبروليتاريا الصناعية فى الغرب والجماهير فى البلاد المتخلفة المستغلة. من الصعب أن نرى على أساس أى مبدأ ماركسى استنتج لينين أن بروليتاريا أوروبا الغربية سوف تصبح ثورية على الفور، أو لماذا فى الواقع قد لا تبقى ساكنة مادام التطور الرأسمالى المتفاوت قد ترك أية بلاد غير صناعية لتكون موضع الاستغلال، فبخلاف اعتقاده الأكيد وإن يكن على غير أساس طيب بوجه خاص، فإن الاختيار هو ما سلمه إلى الحكومة الشيوعية التى أوشك أن يؤسسها؛ قد تبنى حساباتها على الحض على الثورة فى الغرب، أو قد تبنيها وبنفس القدر من المنطق على فترة غير ذات أجل معلوم، من التعايش مع الرأسمالية الغربية. بعد عام ١٩١٧ تنبأ لينين جهاراً بأن الحرب لا محيص عنها بين البلاد الشيوعية وغير الشيوعية. ومن ثم فالمنظّر قد ينظر الآن إلى التوتر المسيطر على السياسة العالمية إما على أنه توتر بين الرأسمالية والشيوعية، وإما بين البلاد الرأسمالية، ومع ذلك يظل داخل حدود العقيدة اللينينية الصحيحة(٢١).

وأوحت نظرية لينين فى الإمبريالية، وبشكل واضح بوجه عام، بعدة تغييرات مهمة أخرى فى الماركسية، ولكنها تغييرات لم تفسر تماماً أو بوضوح. فبعد عام ١٩١٧ مالت كلمة «بروليتاريا» إلى أن تكتسب معنى مختلفاً تماماً عن المعنى الفنى الذى أضفاه عليها ماركس. وعم استخدام تعبيرات مثل «البروليتاريا العالمية» على أنها تعادل الشعوب العاملة بالمستعمرات وأشباهها، وإن كان الواضح أن هذه الشعوب ليست فى الأغلب بروليتاريا خلقها مباشرة نظام للإنتاج الرأسمالى.

حولت الرأسمالية جماهير ضخمة من البشر إلى بروليتاريا. وأفقدت الإمبريالية توازن هذه الجماهير ودفعت بها فى الحركة الثورية. ونفس مفهوم مصطلح «جماهير» تعرض لتغيير فى السنوات القريبة العهد إن ما جرت العادة

على اعتباره جماهير فى عصر النظام البرلمانى والنقابية العمالية أصبح هو القشرة العلوية. فملايين وملايين من أولئك الذين كانوا من قبل يقفون خارج الحياة السياسية، يجرى تحويلهم الآن إلى الجماهير الثورية[٢٢].

وأدرك لينين نفسه أن هذا يرقى إلى مرتبة تغيير أساسى فى الماركسية عندما عدل أشهر شعارات ماركس بأن أدخل فيه الكلمات «والشعوب المضطهدة» حتى يصبح: «اتحدوا أيها البروليتاريون من جميع البلاد ويا أيتها الشعوب المضطهدة» وشرح الأمر بقوله:

هذا خطأ بالطبع، من وجهة نظر **البيان الشيوعى**، ولكن **البيان الشيوعى** كتب فى ظل ظروف مختلفة تمامًا، وهو صحيح من وجهة نظر الموقف السياسى الحالى[٢٣].

إن الاستراتيجية وراء هذا التغيير واضحة: كان المراد به أن يخلق قضية مشتركة بين الشيوعية وشعوب المستعمرات ضد الدول الإمبريالية. لكن، من الواضح كذلك أن شعوب المستعمرات هذه ليست كقاعدة بروليتاريين بالمعنى الذى قصده ماركس نظرًا لأن اقتصادياتها هى فى الأغلب اقتصاديات ما قبل قيام الصناعة والرأسمالية. إن التغيير الموحى به فى الماركسية هو فى اتجاه التغيير الذى أحدثه تروتسكى عام ١٩٠٦ عندما جادل بأن الرأسمالية العالمية جعلت الثورة فى مجتمع متأخر أسهل منها فى مجتمع على درجة عالية من التصنيع، ووصم النظرية التقليدية بأنها «بدائية». وما إن حل عام ١٩١٨ حتى عاد لينين يقول الشىء ذاته متجهًا بنظرته إلى الماضى، وإن كان غالبًا ما أكد الرأى الأكثر شيوعًا، ولكنه قرر الآن حسب عادته، رأيه الذى أعاد النظر فيه، كما لو كان هو التفسير «الصحيح»[٢٤]. ومن ثم، يكون مما يتفق تمامًا مع نظرية لينين فى الإمبريالية لو أن التحالف الغربى بين الرأسماليين والبروليتاريين، كما قيل فى الفقرة السابقة، ظل مستقرًا لفترة كبيرة فى البلاد التى بلغت مبلغًا عاليًا من التصنيع، فى هذه الحالة يبدو أن تحالف بلد شيوعى فى الأجل الطويل لن يكون مع البروليتاريا الغربية وإنما مع البلاد المتخلفة.

ونظرًا للطبيعة الغامضة التى اتصفت بها تلك الفقرة النظرية عن الإمبريالية، فربما يكون من المسموح به تقديم خلاصة لنوع من النظرية الماركسية الجديدة التأملية فى التطور الاجتماعى، مختلفة تمامًا عن التقليد الماركسى الأصلى، وإن كان مشتقًا منها بصورة بعيدة نوعًا ربما تكون أقرب إلى نظرية تروتسكى فى الثورة الدائمة منها إلى أى شىء سبق أن أورده لينين بوضوح. وما من شك أنها تبدو أكثر معقولية فى الظاهر بسبب الطريق الذى سار فيه الماركسيون الروس بعد لينين. لكن ينبغى أن يكون مفهومًا بشكل واضح أن هذا ليست بالتاريخ بالمعنى الصحيح. لأنها لا يمكن أن تشبه بالأفكار التى قررها أى منظر معين. إنها تبدو خطًا للإيحاء فتحه لينين ويمكن أن تدخل فى تأملات اللينينيين[٢٥].

إن نظرية ماركسية جديدة ممكنة فى التطور الاجتماعى. بدلاً من أن تستمد تفرقتها الرئيسية بين الطبقات الاجتماعية وتفسير التغيير الاجتماعى بأنه نتيجة التوتر بين الطبقات كما فعل ماركس. هذه النظرية قد تستمد تفرقتها الرئيسية بين الشعوب أو المجتمعات الرأسمالية. التى أخذت بالتصنيع وبلغت مستوى عاليًا من التطور. من جهة، والمجتمعات المتخلفة أو التى تعيش فى عصر ما قبل الصناعة أو الصناعية بصفة جزئية فقط. من جهة أخرى والحقيقة أن لينين غالبًا ما استخدم تعبيرات مثل «الشعوب الرأسمالية» و «الشعوب البروليتارية». هاتان الطبقتان من الشعوب يمكن تصور تعايشهما وتطورهما جنبًا إلى جنب خلال فترة لا حدود لها، وإن كان كل من ملاك الصناعة والقوة العاملة بالشعوب الرأسمالية سوف يكونون بمعنى ما طفيليين يعيشون على الشعوب المتخلفة التى يمكن استغلالها. ومن طبقتى الشعوب قد تكون المتخلفة فى موقف أنسب لها؛ إذ تستطيع أن تأخذ تكنولوجيتها جاهزة، وهو ما استطاعت روسيا أن تفعله على حد قول تروتسكى. وقد تميل الشعوب الرأسمالية الأرقى تصنيعًا إلى أن تكون أشد صرامة، وأكثر محافظة فى نزعتها، وأحرص على حماية المصالح الراسخة، كما نسب لينين إلى أوروبا الغربية أيديولوجية الطبقة التى تعيش على ما تحصل عليه من ريوع. ويجب على البلاد المتخلفة أن تكيف نفسها حتى تتمشى مع منافساتها الرأسمالية. ويجب من قبيل الدفاع عن النفس أن تنشئ قوة اقتصادية

وعسكرية مساوية للقوة التى تقف ضدها. وإذا كانت أيديولوجيتها أكثر مرونة حقًا فقد تقيم اقتصادًا مصنعًا. مخططًا تمامًا ومنفذًا فى ظل التوجيه السياسى. إنها ليست بحاجة إلى أن تكرر كل خطوات النموذج الرأسمالى الأصلى أو أن ترتكب كل أخطائه. وفى إمكانها تحقيق التصنيع بدون الرأسمالية. ولما كانت تتطور بطرق متباينة فسوف يكون فى الإمكان بناء الاشتراكية فى بلد واحد. سوف تكون البلاد المتخلفة لوحة فسيفسائية تضم عناصر متقدمة ومتأخرة - زراعة بدائية وتكنولوجيا صناعية متقدمة. كما فى روسيا القيصرية - ويكون كل منها مزيجًا فريدًا من العوامل التى يتعين على رجل التكتيك أن يبحث كلاً منها حسب طبيعتها الخاصة بها. سوف تكون الرأسمالية «منهج تحليل» فى الحقيقة، على حد قول تروتسكى. ومما هو أشد إقناعًا. وبسبب الجمهور الذى تخاطبه مثل هذه الماركسية الجديدة. فالواضح أن روسيا سوف تقف فى مقدمة التقدم لأنها ستكون النموذج أو المشروع الرائد؛ أى رأس شرق تقدمى ضد غرب يحتضر.

المدخل إلى الثورة

وجدت ثورة مارس فى روسيا لينين على استعداد لاتخاذ خطوات يستطيع تعليلها وتبريرها. إما باعتبارها تكملة ثورة الطبقة الوسطى، وإما بداية ثورة اشتراكية. لم يعد من المهم رسم خط واضح حيث دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية قد أوصلته على مراحل إلى النتيجة التى وصل إليها تروتسكى بقفزة واحدة. وهى أن الثورتين سوف تندمجان[٢٦]. وإذ كان يراقب الأمور فى روسيا من منفاه فى سويسرا. قرر بسرعة أن هذا قد حدث حقًا وأن سير الثورة سوف يكون «انتقالاً إلى الاشتراكية».

سوف يكون خطأ جسيمًا لو حاولنا الآن أن نجعل ما يواجه الثورة من مهام معقدة عاجلة وعملية، وتكشف عن نفسها بسرعة، كأنها منبثقة من نظرية جرى تصورها بشكل ضيق[٢٧].

وعلى ذلك، ففى ظرف أسبوع من وصوله إلى بتروغراد، أفزع أتباعه بأن أعاد «إلى أرشيف التحف البلشفية السابقة على الثورة» الفكرة التى قال فى عام ١٩٠٥إنه لا ينبغى أبدًا أن ينساها اشتراكى، ألا وهى أن الجمهورية الديمقراطية هى الطريق الممكن الوحيد إلى الاشتراكية. الحياة سابقة على الفكر، وتنحصر الماركسية فى التمشى مع الحقائق.

من الضرورى اكتساب الحقيقة التى لا تقبل النزاع، وهى أن على الماركسى أن يكون على معرفة بالحياة الحية، أى بحقائق الواقع الصحيحة، وألا يستمر فى التشبث بنظرية الأمس، ولا تقدم على أحسن الفروض، شأنها شأن كل نظرية أخرى، سوى معالم ما هو رئيسى وعام، ولا تشمل تعقيد الحياة إلا بصورة تقريبية.. إن من يشك فى كمال الثورة البرجوازية، استنادًا إلى وجهة النظر القديمة يضحى بالماركسية من أجل حرف ميت.. فطبقًا للمفهوم القديم، فإن حكم البروليتاريا والفلاحين ودكتاتوريتهم يمكن ويجب أن يتبعا نهج حكم البرجوازية. لكن فى الحياة الحقيقية، سارت الأمور على خلاف هذا وحدث تداخل بين الواحد والآخر مبتكر للغاية، وجديد لم يسبق له مثيل[٢٨].

وباختصار، عندما يغير الديالكتيك وجهه، يجب على الزعيم والحزب أن يقامرا على الفرصة التى أتيحت، وعند اللحظة الحاسمة «يجب أن تكون منتصرًا». فلما حل إبريل من عام ١٩١٧ كان لينين مستعدًا للاعتقاد بأن اللحظة جاءت. كان مصممًا على الاستيلاء على السلطة عندما، وإذا بدت الفرص مواتية.

كانت لا تزال هناك عقبات قلائل يتعين عليه التغلب عليها؛ ذلك أن الاعتقاد بأن الاشتراكية يجب أن تأتى عن طريق الجمهورية الديمقراطية، لم يكن جزءًا سطحيًا من الماركسية، فلأسباب اقتصادية كان يعتبر أن من المستحيل بناء الاشتراكية فى اقتصاد يفتقر إلى مستوى عال من الإنتاج، وكان الظن دائمًا أن الحكم الديمقراطى هو الصرح العلوى السياسى الذى يناسب مثل هذا الاقتصاد. ولهذا السبب وصفت الديمقراطية بأنها «مرحلة ضرورية»-على الطريق إلى الاشتراكية. ولكن هذا التصور عن مرحلة ضرورية، كان غامضًا بصورة منتظمة، خاصة لأنه يحمل أنغامًا عالية أخلاقية لم تعترف بها

الماركسية[٢٩]. قد يعنى أن الحريات الديمقراطية قيم أخلاقية حقيقية، يعتنقها الليبراليون، ولكنها لا تتحقق بشكل فعال فى مجتمع يسوده اقتصاد مرسل. وعندئذ تصل دعوى الاشتراكية إلى حد القول بإن هذه القيم يمكن المحافظة عليها وتحقيقها بصورة أفضل فى مجتمع اشتراكى، إلى جانب قيم إضافية تجعلها الملكية العامة لوسائل الإنتاج فى حيز الإمكان. إن المفروض أن الأنظمة الديمقراطية مثل التصويت والتمثيل البرلمانى، إلى جانب الحريات المدنية التى توفرها الحكومات الحرة، سوف تنقل إلى حكومة اشتراكية. ويبدو فى المعتاد أن شيئًا من هذا القبيل قصده ماركس وإن كان قادرًا تمامًا، وبمزاج من الغضب شبيه بذلك الذى كان يمثله كتابه «دراسة نقدية لبرنامج جوتا» على إطلاق نعوت مليئة بالازدراء على الحكم التمثيلى، مثل «الصلاة الديمقراطية القديمة». وعلى أى حال فبنهاية القرن كان نجاحها فى تحقيق بعض أغراضها بطريق التشريع قد ثبت طابع الماركسية الديمقراطية فى أوروبا الغربية. إن ما كان موضع الخطر هو إمكان قيام أية علاقة عمل بين الشيوعية والاشتراكية. بعد الثورة. قال كارل كاوتسكى وهو نفسه ثورى ماركسى نظرى، إن الاشتراكية لا تتضمن التنظيم الاجتماعى للإنتاج فحسب، ولكنها تتضمن أيضًا التنظيم الديموقراطى للمجتمع. وعلى الناحية التى اختارها لينين توقف انقسام دائم فى الحركة العمالية الدولية اعتبره ماركسى إنجليزى كهارولد لاسكى النكبة النهائية التى أسفر عنها نجاحه.

يمكن النظر بطريقة مختلفة تمامًا، إلى الديمقراطية باعتبارها «مرحلة ضرورية» إلى الاشتراكية، وكانت هذه أحيانًا هى النظرة إليها. فالتعبير يمكن أن يستخدمه شخص لا يعلق قيمة حقيقية أو معنوية على الديمقراطي ولكنه يعنى فحسب أن الحريات المدنية مثل حرية الكلام وحرية الاجتماع تهيئ أفضل ساحة لشن النضال الطبقى، ويمكن استخدامها كأسرع الوسائل لإثارة السخط، أو يعنى أن بالأنظمة الديمقراطية نواحى ضعف يمكن أن يستخدمها شخص غرضه تقويضها. وباختصار يمكن إضفاء قيمة أداتية فقط على الديمقراطية، وعلى هذا النحو اعتبرها لينين فى الغالب. كان هناك مطلق واحد فى معياره للقيم، ذلك هو صنع الثورة. أما عن الباقى فقد كانت مستوياته الأخلاقية خادعة إلى أبعد حد،

وإنه لما يبعث على الدهشة أن نعلم أنه ساوره أبدًا أى إحساس أخلاقى عميق بالنسبة للأساليب الديمقراطية التى كانت تجربته معها قليلة حقًا. وعلى ذلك كان هدف طريقته فى الإشادة بالديمقراطية باعتبارها «مرحلة ضرورية»، هو ببساطة الحط من شأن جميع الأنظمة والأساليب التى أصبحت تعتبر ديمقراطية فى الغرب. لقد وصفها فى منشوراته عن الإمبريالية، بأنها زيف ونفاق. وبرغم أنه استمر يؤكد، على الأقل فى الشهور الثلاثة الأولى بعد عودته إلى روسيا، أن «أقوى أنواع الدولة البرجوازية وأكثرها تقدمًا هو الجمهورية الديمقراطية البرلمانية»، فسرعان ما راح يؤكد أيضًا أن أية حكومة رأسمالية تتطلب «أعظم وحشية وهمجية القمع». وحتى إذا اشتملت على ضمانات بالحريات الدستورية، فإن هذه امتيازات محتفظ بها للأغنياء وليست حقوقًا للطبقة العاملة.

لدينا فى المجتمع الرأسمالى وفى ظل أنسب الظروف لتطورها، ديمقراطية كاملة بدرجة أكثر أو أقل فى الجمهورية الديمقراطية. ولكن هذه الديمقراطية يحدها دائمًا الإطار الضيق للاستغلال الرأسمالى ومن ثم تظل دائمًا وفى الحقيقة ديمقراطية للأقلية. للطبقات المالكة فقط وللأغنياء فقط. وفى المجتمع الرأسمالى، تظل الحرية على نحو ما كانت عليه تقريبًا فى الجمهورية اليونانية القديمة: حرية ملاك العبيد. ونظرًا إلى ظروف الاستغلال الرأسمالى فإن عبيد الأجر فى العصر الحديث يسحقهم العوز والفقر بحيث لا تعنى الديمقراطية «شيئًا بالنسبة إليهم»، و «لا تعنى السياسة شيئًا بالنسبة إليهم» وفى سير الأحداث السلمى العادى يحال بين أغلبية الناس وبين المشاركة فى الحياة الاجتماعية والسياسية[٣٠].

وخلال الشهور الأولى التى تلت عودة لينين إلى روسيا، غالبًا ما تتصل كذلك من طابع المغامر العاكف على قيادة عصبة غير مسئولة للاستيلاء على السلطة، فهو لن يفرض بالقوة أية تغييرات فى الحكم ليست ناضجة «فى شعور أغلبية ساحقة». لكن ما إن حل شهر أغسطس حتى عاد يبين ـ ما هو صحيح بصورة لا نزاع فيها ـ أنه بالنسبة إلى فلسفة تهبط بالسياسة إلى نضال طبقى، يكون تصور حكم الأغلبية عديم المعنى، إنها كما قال الآن: «وهم دستورى» وحسب[٣١]. ذلك

أن أية مشكلة سياسية مهمة تنشأ دائمًا من صراع بين مصالح طبقتين يمكن توليهما الحكم، والأحزاب هى الأجهزة التى يجرى بها القتال. وفى النهاية تفوز الطبقة الأقوى، وإذا كانت المشكلة حيوية كان الصراع حربًا أهلية. وإذا ابتهجت أغلبية من الناس بالنتيجة فهذا راجع إلى المصادفة التى جعلتها راضية عما يعطيها الحزب الناجح. وإذا أرادت الأغلبية شيئًا آخر، ظلت الطبقة الحاكمة تحصل على ما تريد، وتعرضت الأغلبية للقمع أو الخداع. وعلى ذلك فالحريات الدستورية فى حكومة طبقة وسطى درع تحمى امتيازات الرأسماليين الذين يملكون وحدهم القوة، وهى بالنسبة إلى الطبقة العاملة واجهة تغطى القمع أو الخداع. إن أية حكومة هى فى واقع الأمر «دكتاتورية»، والسؤال العملى هو: «من ذا الذى يسيطر عليها؟». هذه النتيجة سرعان ما سيطبقها لينين على الحكومة التى يوشك أن يقيمها، ولكنه قنع مؤقتًا بأن يبين أن حكم الأغلبية لا علاقة له بصنع ثورة. بين الثورات، على حد قوله، «حالات لا حصر لها، فيها تفرض الأقلية الأكثر تنظيما، والأشد وعيًا طبقيًا، والأفضل سلاحًا، إرادتها على أغلبية»، يستولى حزب ثورى على السلطة ثم يحصل على أغلبيته فيما بعد.

كانت النتيجة المستخلصة ذات أهمية بشكل مباشر بالنسبة إلى مشكلتين استراتيجيتين: إحداهما ـ كما كانت الحال دائمًا ـ علاقة حزب لينين باعتباره طليعة البروليتاريا، مع الفلاحين الذين كانوا أغلبية بلا جدال. كان الجواب على هذا ضمنيا فى شعار لينين: «دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية» وكذلك فى نظرية تروتسكى فى الثورة الدائمة. ذلك أن كليهما كان يعنى ضمنًا استغلال جوع الفلاحين إلى الأرض فى سبيل الحصول على تأييد مؤقت لثورة تقوم بدور رأس الرمح فيها أقلية من الطبقة العاملة الحضرية، وكلاهما كان يعنى ـ ضمنًا ـ فض التحالف بمجرد ألا يكون الفلاحون سلسى القياد. وكانت المشكلة الأخرى ـ وهى أشد صعوبة ـ علاقة الحزب بالسوفييتات (المجالس).

لما عاد لينين فى إبريل كان الموقف الفعلى هو ما وصفه بأنه «السلطة المزدوجة» أى وجود الحكومة المؤقتة البرجوازية والسوفييتات جنبًا إلى جنب. فى

ظل الظروف القائمة كان الشعار الممكن الوحيد بالنسبة إلى حزب يسارى، هو «كل السلطة للسوفييتات» وهذا ما اتخذه لينين وواصل استخدامه (باستثناء فترة فى يولية حين هددت مؤامرة كورنيلوف بقيادة دكتاتورية عسكرية) ولكن كان الماركسيون من أى نوع أقلية فى السوفييتات؛ وكان البلاشفة أقلية بين الماركسيين. وفضلاً عن هذا كان ما اتسمت به به السوفييتات من تلقائية ثورية وديمقراطية بدائية.. أقرب إلى التمشى مع أفكار المنشفيك منها مع نظرية لينين عن حزب منظم تنظيمًا صارمًا. وبالإضافة إلى هذا، كان تروتسكى ـ وليس لينين ـ بطل سوفييت سان بطرسبرج عام ١٩٠٥، وهو الذى وصفه بأنه «حنين حكومة ثورية»، على حين كان حزب لينين ينظر بعين الريبة إلى كل من السوفييتات والنقابات. ثم نشأت أسطورة روجت بدهاء بعد أن أصبح لينين بطل ثورة ناجحة، وهى أنه كان قد أدرك على الفور ومنذ البداية الأولى، أن السوفييتات ملائمة بصورة فريدة لأن تكون أجهزة ثورة اشتراكية، وهو ما لا يؤيده سجل الفترة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦. حقيقة اعترف لينين بأهمية السوفييتات باعتبارها «أجهزة النضال الطبقى المباشر» وأنب أتباعه بسبب إهمالها، ولكن موقفه فى عام ١٩٠٥ كان موقف «عطف يسير وارتياب كبير». ووقع تأكيده على أنها لا تكفى «لتنظيم الثورة»، بل أوحى أنه إذا ما نظمت الثورة تنظيمًا سليمًا فقد تصبح السوفييتات غير ذات موضوع[٣٢]. وما من رأى آخر كان متفقًا مع اعتقاد لينين فى سيطرة «الشعور» على «التلقائية» أو مع نظريته التى تعتبر الحزب مقر الشعور البروليتارى. والحق، أن هذا يكاد يكون ما حدث فى عام ١٩١٧. وبنهاية أكتوبر كان الحزب قد سيطر على السوفييتات التى كانت فى طريقها إلى أن تصبح واجهة الحكم بواسطة الحزب، وليست غير ذات موضوع بالمعنى الدقيق. أما تروتسكى الذى لم يصل إلى روسيا إلا فى منتصف مايو، فقنع بأن ينسى هجومه، على حزب لينين، بمجرد علمه أن لينين أخذ بجوهر نظريته بحيث تندمج الثورتان. وأخيرًا اتحد زعيما الثورة وأصبح حكم الأغلبية «وهما» فى الواقع: ففى آخر انتخاب حر فى نهاية ١٩١٧ حصل البلاشفة على ربع الأصوات.

نظرة خلفية إلى الثورة

باقتراب الثورة من الاكتمال وضع لينين كتيبًا يكشف عن توقعاته عندما خطا الخطوة الأخيرة. لم يتم كتابه «الدولة والثورة»[٣٣]؛ لأن الثورة حالت دون تكملته. وحتى الموضوع أوحى بالاتجاه المغير الذى يسير فيه فكره، ذلك أن لينين لم يسبق أن وجه الكثير من الاهتمام إلى أشكال الحكم، والآن أحس أنه مضطر إلى رسم صورة موجزة لما ظن أنه الشكل الذى سيتخذه التغيير الذى يوشك أن يقع. من حيث الشكل كان الكتيب عرضًا حسب الترتيب الزمنى، لجميع الفقرات التى وصف فيها ماركس وإنجلز الدولة الاشتراكية، ولكن كان يراد به أن يبين بالأسلوب الديالكتى أن شكلاً من دولة العمال قد برز حقًا من تجربة القرن التاسع عشر الثورية. فمن مجرد ذكر لها فى البيان الشيوعى ومن الجهود المتعثرة عام ١٨٥٠، تبلورت فى كومون باريس عام ١٨٧١، وكانت عبقرية ماركس قد لمحت معالم الدولة الآخذة فى الظهور. لا شك أنه لو كتب القسم الثانى لقال إنها اكتملت فى سوفييتات عامى ١٩٠٥، ١٩١٧. كتاريخ، كان الكتيب ينم عن خيال واسع، وكماركسية، وبرغم دقة ما تضمنه. كان انتقائيًا إلى درجة عالية، ولكن بالنسبة إلى جمهور قراء تعود على الديالكتيك؛ فقد كان أيضًا مقنعًا إلى حد كبير: خطوة واحدة كان يحتاج إليها إخراج الدولة البروليتارية إلى عالم الوجود. ولسوء الحظ أنها بعد تحقيقها، قد تبدد الأوهام الكاذبة؛ ذلك أن توقعات لينين أوحت ببرنامج كاد عند تجربته يحطم الثورة، وخلق صورة لا تحمل أى شبه بما أصبحت عليه دولة السوفييتات.

كان أول جهد بذله لينين أن ينقذ من أيدى الانتهازيين، العبارة الشهيرة عن «ذبول الدولة» التى أوردها إنجلز فى كتابه **«الرد على دورنج»**. وبتشويه غريب للماركسية جادل بأن هذه العبارة جرى إفسادها لكى تعنى أن الاشتراكية يمكن أن تتحقق بطريق تطور سلمى تمر به الدولة البرجوازية. إن ما أثبته ماركس هو أن الصراع الطبقى فطرى فى أى مجتمع تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة. يجب أولاً أن تتدخل ثورة بروليتارية لتنقل السيطرة على الإنتاج إلى أيدى الطبقة الوحيدة التى يمكن أن تمثل المجتمع بأكمله. وبعد ذلك، وبالقضاء

التدريجى على الطبقات المتعارضة، سوف تذبل الدولة فى الحقيقة، وإنه لسوء عرض غريب للماركسية، الزعم بأن الدولة البرجوازية لا يمكن أبدًا. إلا أن تكون أداة استغلال تخضع بها الطبقة الوسطى العمال وتظلمهم. وعلى ذلك يجب أن تنتهى دولة الطبقة الوسطى فى ثورة عنيفة تنزع وسائل الإنتاج من أيدى مالكيها الرأسماليين، أى تنقل الملكية إلى العمال، وبذا تخلق مرحلة وسطى يمكن أن تتطور إلى الشيوعية. ولكن هذه أيضًا سوف تكون دولة، وأظهرت حجة إنجلز أن تعبير «دولة حرة» هو تناقض فى المصطلحات. ما من دولة يمكن أن تكون حرة. صحيح أن المرحلة الوسطى صورة من الديمقراطية أرقى تأتى بعد الجمهورية الديمقراطية التى هى أعلى صور الدولة البرجوازية، ولكن هذه المرحلة لاتزال دولة ومن ثم دكتاتورية. إنها «الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا».

وهكذا فإن حجة لينين عبارة عن تقبل للنتيجة التى ترى أن الثورة البروليتارية شأنها شأن الثورات الأخرى، سوف تنقل القوة من طبقة اجتماعية إلى أخرى، وأن الدولة التى سوف تفسر عنها، مثلها مثل الدولة التى ستزيحها، ستكون أداة قمع. سوف تكون هى «البروليتارية وقد نظمت كطبقة حاكمة» التى تقوم بخلق جهاز العنف الذى يناسبها، لتفرض أغراضها على العناصر البروليتارية وشبه البروليتارية الباقية فى المجتمع، ذلك أن العمال لا يمكنهم أن ينجزوا ثورتهم بمجرد الاستيلاء على الأشكال القائمة من الجمهورية الديمقراطية، ويجب عليهم أن يحطموها وأن يقيموا مكانها الشكل الخاص بهم للحكم. سوف يتطلب هذا اتصالاً طويلاً ومستمرًا. نضال حياة وموت لا يمكن مواصلته إلا بالتصميم الذى لا يلين وباستخدام القوة التى لا ترحم. يجب أن تعمل دكتاتورية البروليتارية من أجل غرضين: أن تخضع الطبقة المستغلة التى سوف تزداد مقاومتها عشرة أضعافها بعد قلبها، وبذا تحول دون ثورة مضادة، وثانيًا، أن تنظم النظام الاقتصادى والاجتماعى الجديد وهذا الغرض الأخير هو بوجه خاص وظيفة الحزب معلم جميع الطبقات المستغلة التى لم تصبح بعد على وعى طبقى كامل ومرشدها وقائدها. وهكذا أوحى كتيب «الدولة والثورة» وإن لم يقرر ذلك صراحة بأن دكتاتورية البروليتارية سوف تكون من جميع النواحى دكتاتورية

الحزب. لكنه قرر بصراحة ووضوح صرامة وانطوائية الحكم البروليتارى سوف يمارس «أشد» السيطرة بالدولة وبالحزب، ونوعية العمل وكمية الاستهلاك. وبرغم أن ديمقراطية الدولة الجديدة تنظيم من أجل الاستخدام المنتظم للعنف من جانب طبقة ضد أخرى إلا أنها ستظل شكلاً من الديمقراطية أعلى يتجاوز نطاق «برلمانية المجتمع البورجوازى الفاسدة العفنة».

وعلى ذلك كان الغرض الخاص من الدولة والثورة أن الثورات البروليتارية السابقة قد ابتدعت حقًا شكلاً من الديمقراطية غير البرلمانية يميزها، وأن ماركس، سبق أن قدم معالم نظرية هذا الشكل، واعتمد لينين بوجه خاص على وصف كومون باريس، كما ورد فى كتاب ماركس «**الحرب الأهلية فى فرنسا**» وربما قصد أن يوسع هذا بتفسير من جانبه للسوفييتات. كان الكومون أول «محاولة تقوم بها ثورة بروليتارية لتحطيم جهاز الدولة البرجوازية» وكشف عن «الشكل السياسى.. الذى يمكن ويجب أن يحل محل الآلة التى كسرت». وكما أدرك ماركس، كان ديمقراطية أكمل احتفظت بمبدأ التمثيل، وهو المبدأ الذى لا غنى عنه ولكن بدون ذلك الشكل الباطل الذى يتمثل فى برلمان، كان حكومة يدير أمورها «الشعب حاملاً السلاح» بدون تلك النباتات الطفيلية من البيروقراطية والبوليس أو الجيش الدائم. كانت الكوميونات كما أدرك ماركس، جمعيات عمل وليس محلات للحديث، وأعضاؤها يصنعون القوانين وينفذونها، ويجرى انتخاب جميع الموظفين ويخضعون لردهم وعزلهم. وأهم من هذا كله، فهذه الحكومة ألغت مزايا طبقة الموظفين النقدية وخفضت مرتبات جميع خدم الدولة إلى مستوى أجور العمال وبسبب كونها أقلية، كان فشلها الوحيد أنها لم تسحق البرجوازية تمامًا. وقال لينين إنها عندما تضم الشعب كله فسوف تهيئ مشروع دولة بدأت فى الذبول. سوف تظل قائمة على المركزية، ولكن سيكون النظام المركزى اختياريًا. تستطيع الأغلبية نفسها أن تؤدى جميع الوظائف التى تحتفظ بها الدولة البرجوازية لقلة من البيروقراطيين من أصحاب الامتيازات ويمكن أن يكون مبدؤها بسيطًا: العمل من جانب كل فرد ولكل فرد، والمساواة بين الجميع فى الأجر يمكن، إلى نقطة معينة أن تكون نوعًا من «ديمقراطية بدائية ساذجة» لأن الرأسمالية قد سارت بالنشاط الاقتصادى والخدمات العامة إلى درجة من

التنظيم هبطت «بالمحاسبة والسيطرة» إلى عدد يسير من العمليات مثل «التسجيل والتبويب والمراجعة»، وهى عمليات فى مقدور أى شخص يستطيع القراءة والكتابة. ويمكن استئجار الخبراء والفنيين وسوف يعملون عن رغبة ورضًا، من أجل البروليتاريا بمثل ما يعملون الآن من أجل الرأسماليين. إن التنظيم الصناعى للسكك الحديدية والمصانع الكبيرة والتجارة الكبيرة، والمصرفية، بسيط بساطة البريد، وإذا أخرج الرأسماليون والبيروقراطيون فإن فى الإمكان تولى الإشراف خلال أربع وعشرين ساعة، ويصبح جميع المواطنين موظفين مأجورين ينتمون إلى نقابة قومية واحدة.

هذه الصورة الكاريكاتورية الشنيعة لاقتصاد صناعى وتحويله من الرأسمالية إلى الاشتراكية صورة خارقة للمألوف من كل ناحية، بحيث تتطلب عليها التعليق. فأولاً فيما يتعلق بالوصف الذى قدمه ماركس للكومون، فقد كان استعراضًا للقوة.. كان ماركس قد توقع فى الحقيقة أن يخفق الكومون، ونصح بعدم القيام بالمغامرة، وبعد ذلك قدم أحسن دفاع عنه قدر عليه، ولكن لم يكن ثمة شىء يقوله سوى عموميات غامضة مما سبق ذكره. وثانيًا، فيما يختص بالصورة التى رسمها لينين لدكتاتورية بروليتارية، فإنها لم تكن جديدة ولكنها قديمة. فقد جمعت فى نسيج واحد تكهنات طلع بها الفوضويون والسند كاليون عن سيطرة العمال المباشرة على الصناعة. وبرغم أن الراديكاليين من هذه الأنواع استمدوا شيئًا من ماركس. إلا أن الماركسيين الحزبيين فى الغرب اعتبروا أفكار هؤلاء لا تستأهل البحث والنظر من جانب اشتراكى عرف شيئًا عن إدارة مجتمع صناعى، أو حتى كان على معرفة قديرة بماركس، وثالثًا، بدا هذا الضرب من النظر اليوتوبى غريبًا على خلق لينين الذى كان فى العادة صلب الرأى بحيث تسرب الشك إلى إخلاص هذا الخلق[٢٤]. ويبدو أن أبسط تفسير وأقربه إلى الاحتمال، أن احتمال الثورة تملك منه واعتقد لوقت قصير أن الشيوعية سوف تحل سريعًا وبسهولة. وأخيرًا، واضح أن ما توقعه لينين فى سبتمبر (إن كان حقًا توقعه بالفعل) لم تكن له علاقة أيًا كانت بتطور الشيوعية فى الأجل الطويل. أجل إن المرء ليعجب مما إذا كان الأيديولوجيون الشيوعيون لم تساورهم الرغبة أحيانًا فى أن يدخل كتيب ماركس فى عالم النسيان. فالمحاولة التى جرت بعد الثورة لجعل العمال يديرون

المصانع كادت تدمر الاقتصاد. ولقد واصل أعضاء الحزب، لبعض الوقت، تقاضى أجر العمال. ولكن بمجرد أن بذلت محاولة جادة لزيادة الإنتاج كان لابد من حوافز تمثلت فى فوارق الأجر شبيهة بالفوارق الموجودة فى البلاد الرأسمالية. ويبدو دائمًا أن لينين اعتبر هذه كانتكاسات عن الشيوعية، ولكن كان يتعين إخضاع العدل الاجتماعى لمصالح الإنتاج، على نحو ما قال فى عام ١٩٢٠.

غير أن «**الدولة والثورة**» أضاف بالتأكيد عنصرًا دائمًا إلى الأيديولوجية الشيوعية. هو النظرية المأخوذة من كتاب ماركس «دراسة نقدية لبرنامج جوتا» ومؤداها أن المجتمع الشيوعى سوف ينشأ على مرحلتين. فى الأولى، ويطلق عليها أحيانًا، الاشتراكية تمييزًا لها عن الشيوعية، تكون ملكية الشعب كله لوسائل الإنتاج قد ألغت الاستغلال. وفى هذه المرحلة أيضًا يسود نوع من المساواة لأن كل امرئ، سوف يتقاضى قدر ما خلقه عمله. ولكن لا يزال هذا «حقًا برجوازيًا» على حد قول ماركس، نظرًا لأنه لا يسمح بالاستهلاك إلا «حسب العمل الذى يؤدى». إن مبدأها هو: «من كل حسب قدرته إلى كل حسب عمله» وفى هذه المرحلة تسير الطبقات الاجتماعية نحو الزوال وتختفى معها الحاجة إلى القمع بحيث تكون الدولة فى طريق الذبول. وسوف يكون إلغاء الرأسمالية مصحوبًا بتوسع عظيم فى الإنتاج، وسوف يجلب هذا معه، كما توقع لينين وكما توقع فى العادة الاشتراكيون تغييرًا فى الطبيعة البشرية، «شخصًا ليس كرجل الشارع فى الوقت الحاضر» له من العادات ما يجعل من السهل وبطريقة تلقائية كبح أى فرد غير اجتماعى من حين لآخر على نحو ما يفعل الناس المتحضرون بين شخصين يقتتلان وأخيرًا تستعد البشرية للشيوعية الحقة حيث يستطيع مجتمع لا طبقى لا حاجة به إلى القمع، أن يحقق العدل والمساواة، مجتمع قادر على أن يحيا وفقًا للمبدأ: «من كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجاته».

مشكلة النجاح

إن نجاح الثورة البلشفية السهل بصورة تبعث على الدهشة، فى ٧ نوفمبر ١٩١٧، واجه لينين والحزب بمشكلة جديدة كلية: كان يتعين تحويل مجموعة من

الثوريين، غالبًا ما كانت مجموعة غير قانونية ومتآمرة، إلى حكومة. وكان ما لديها من أفكار إيجابية أو بناءة بالنسبة إلى هذا التغيير قليلاً بكيفية غريبة إذ كانت طاقتها موجهة إلى صنع ثورة وليس إعداد برنامج. حقيقة كان لها هدف: إنشاء اقتصاد ذى طابع اجتماعى وحكومة اشتراكية، ولكن كانت لها أفكار مبهمة جدًا، عن كيفية تحقيق هذا»، وأفكار باطلة فى الأغلب بشأن صعوبة تحقيقه. إلا أن هذا الهدف على غموضه كان لايزال أهم جزء دائم من عتادها. إنه الهدف الذى تكونت منه صلتها الرئيسية بالماركسية وظل موضع تصرفاتها الارتجالية الدائم، وتطلب التلاعب العنيف بالمجتمع الذى سوف تقوم فيه بإجراء تجربتها، ذلك أنه فى بلد كروسيا نحو ثمانين فى المائة من أهلها زراعيين وفلاحين، فإن حزبًا ينتهج خطًا أقل قدر من المقاومة لن يجعل بالتأكيد مركز قوته الأقلية الصغيرة. من العمال الصناعيين الحضريين أو يجعل التصنيع سياسته الكبرى. كانت الثورة على وشك أن تسن تناقضًا ماركسيًا وإن لم تكن قد عرفته بعد: بعد وقوعها سوف تقود الثورة الصناعية التى افترض ماركس أنها سابقة على وجودها هى. ولكن كان هذا بأى معنى حقيقى أمرًا يتعلق بالمستقبل، يتعلق بالثورة الثالثة التى سوف يفرضها ستالين «من أعلى فنازلا» حين بدأ أول مشروعات السنوات الخمس فى عام ١٩٢٨. وكالعادة كان لينين أول من لمح كلاً من الغاية والطريق. لقد أفاق بسرعة نوعًا من غموض «**الدولة والثورة**» الوردى. فما إن حل عام ١٩١٩ حتى سلم بأن دكتاتورية البروليتاريا معناها دكتاتورية الحزب. وقال عام ١٩٢٢ إنه بدون الصناعة الثقلية فإن روسيا محكوم عليها بالفناء كدولة متحضرة، وخل عنك كدولة اشتراكية، ورأى أيضًا أن الثورة كانت تعيش على مستوى حياة الفلاحين.

بالنسبة إلى إنشاء حكومة يمكن أن تقود النظام الجديد إلى هدفه، كان ما عنده شعارات بدلاً من برنامج، كانت لديه معالم استراتيجية ثورية دعاها لينين قبل ذلك بسنوات دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الثورية الديمقراطية والتى تعنى فى حقيقتها استغلال جوع الفلاحين للأرض لتعبئتهم، فى حين تكون الأقلية من الطبقة العاملة قد ثبتت سلطتها، واتبع لينين فعلاً هذه الاستراتيجية بنجاح

بأن شجع الفلاحين على طرد ملاك الأراضى، وهو ما لم يكن فى استطاعته أن يمنعه بأى حال. ولكن الخطة كانت تدعو أيضًا إلى نبذ التحالف مع الفلاحين فى وقت غير محدد فى المستقبل عندما يكون فى الإمكان إحلال تحالف مع بروليتاريا الغرب محله. ولم تحدث قط الثورة المتوقعة التى على أساسها أكدت النظرية دوام ثورة روسية. وعلى ذلك كانت النتيجة فى الأجل الطويل أن هدد طرد الملاك بخلق طبقة من الفلاحين الملاك أعظم قوة ويمكن أن تصبح قطاعًا برجوازيًا لا يستطيع المجتمع الاشتراكى المستقبل أن يمتصه ويستوعبه. وبعد سنوات كان لابد من إزالة هذا التهديد، وذلك عندما شنت الحملة الصليبية العنيفة ضد الكولاك. «كان لدى النظام الجديد أيضًا شعار كل السلطة للسوفييتات ولكن استخدامه اختفى إلى حد كبير بنجاح الثورة، إذ بمجرد أن تبددت الآمال السند كالية التى سادت الأسابيع المبكرة من الثورة، لم تكن الديمقراطية البدائية للسوفييتات شيئًا يمكن أن يبنى عليه حكم واسع النطاق، ولا نقول حكومة قادرة على التحرك صوب هدف اشتراكى. وعلى ذلك غلت السوفييتات فى الغالب محصولاً من السلبيات. فالادعاء الكاذب بشأن، «طراز» من الديمقراطية «أعلى» قضى على أى استخدام للتجربة البرلمانية فى أوروبا الغربية، وهبط بالنقاش حول الديمقراطية إلى مغالطات تتصل بعلم المعانى. كانت الديمقراطية السوفيتية «أكثر ديمقراطية ألف مرة» من برلمان حتى ولو انتهكت كل حق يفهمه العالم. وإلى هذا الغموض الذى اتسم به البرنامج يجب أن تضاف الحقيقة وهى أن الحالة فى روسيا ظلت سنوات على نحو كان البقاء بأى ثمن، ووفقًا لأية شروط، هو أفضل ما يستطيع النظام الجديد أن يأمل فيه. وإذ ننظر إلى الأمر من هذه الزاوية فإن ما أنجزته الحكومة السوفيتية كان أعجوبة من النشاط والارتجال والشجاعة.

إذًا فالنتيجة الحاسمة بشأن فلسفة لينين السياسية هى أن نجاحها فى عام ١٩١٧ وجدها تملك المؤسسة الوحيدة الملموسة والتى يمكن استخدامها: الحزب.

كان مفهوم الحزب هو الذى ميز ماركسية لينين فى عام ١٩٠٢، والحزب هو الذى صنع الثورة وهو الذى تعين عليه الآن أن يخرج حكومة. إلا أن ما سبق أن

أخرجه لينين كان فكرة مجموعة من فرق ثورية كرست نفسها للثورة وتخضع لنظام صارم، وتوجه من المركز لم يكن لها قط ولم يكن لها طيلة سنوات بعد ١٩١٧، أى وجود قانونى، وكان الذى أبقى على تماسكها ووجهها هو نفوذ لينين الشخصى وليس صرحها النظامى. ولم يكن لديها إجراءات منظمة للوصول إلى قرارات وترجمة قراراتها إلى سياسة. وعلاوة على ذلك كانت الخاصية البارزة التى ميزت زعامة لينين مرونتها، وبراعتها فى تكييف الحزب مع كل موقف فى سبيل الغاية الوحيدة، وهى تشجيع الثورة، وقدرتها على إقناع الماركسيين بأن يقدموا على مغامرات لا يعتقدون أنها ماركسية. وظل الشىء نفسه صحيحًا بعد عام ١٩١٧. كان الحزب يجمع على نقطة واحدة فقط، وهى أنه وقد حصل على السلطة فسوف يحتفظ بها. وفى داخل الحدود المبهمة التى رسمها هدف خلق مجتمع اشتراكى، كان المجال فسيحًا أمام الاختلافات الهائلة حول الأساليب، والحق أن كل اختيار لخط معين من التصرف كان يتصف بتفاوت واسع فى الرأى، وهذه الاختلافات كانت تفضها فى العادة، ومادام لينين على قيد الحياة، سيطرته فى مجموعة تماسكت بفعل تجربة طويلة من النظام الحزبى. وكالعادة كان يتعين دائمًا اتخاذ هذه القرارات داخل الضرورات التى يفرضها مركز الحزب المعارض للتهديد. وعلى ذلك يجب تخليص نظرية الحزب والحكم الشيوعى من المشكلات الإدارية التى ينطوى عليها إنشاء جيش وضمان سيطرة الحزب عليه، وخلق تنظيم بيروقراطى له وللحكومة الجديدة. كان هناك سؤالان دقيقان فى الأجل الطويل: كيف يكفل الحزب احتكاره للسلطة على جميع المنظمات الأخرى مثل نقابات العمال أو حتى الحكومة نفسها؟ وكيف تضمن الزعامة العليا احتكارًا للسلطة فى داخل الحزب نفسه؟ وعلى ذلك كانت نظرية الحكم الشيوعى فى جوهرها نظرية الحزب. وبمعنى ما أيضًا لم تكن الإجابات التى ابتدعت جديدة ولكنها تفسيرات لمصطلحين تضمنهما معجم لينين منذ البداية: الحزب كطليعة البروليتاريا والمركزية الديمقراطية كالمبدأ التنظيمى للحزب نفسه. وبمعنى آخر، عندما أصبحت هذه المصطلحات أسماء تطلق على إجراءات فعلية اكتسبت دقة فى المعنى كانت تفتقر إليها من قبل، وسوف يتناول البندان التاليان هذه المسائل.

طليعة البروليتاريا

لعل الحزب ساوره الأمل فى أن نجاحه السهل فى نوفمبر سوف يحظى بالتأييد الساحق من جانب «الجماهير». ولو كان الأمر كذلك فإن الأمل سرعان ما تبدد نتيجة ضعف موقف الحزب فى انتخابات الجمعية التأسيسية. ومن ثم، وبرغم أن الحزب سبق أن أيد دعوة تلك الهيئة فإنها فضت على الفور وهو عمل «وجه إلى الديمقراطية الشكلية الضربة الأخيرة التى لن تفيق منها أبدًا» على حد قول تروتسكى بعد ذلك بوقت طويل. وعندئذ يجب أن تحل الديمقراطية الصحيحة «التى تمثلها السوفييتات» محل الديمقراطية البرجوازية العفنة التى «يمثلها برلمان» ولكن ظلت تواجه الحزب ورطة: قد يسمح لأحزاب أخرى بعضها اشتراكى، بل بعضها ماركسى، بالانضمام إلى ائتلاف أملاً فى الاحتفاظ بالقيادة، ولكن مع وجود خطر أن يضطر فى وقت ما إلى التخلى عن السلطة لمعارضة، أو قد يحكم وحدة كأقلية مع المخاطرة بنشوب حرب أهلية. أما أن القرار كان حتى موضع الشك فيبين كيف كانت الأفكار المتعلقة بالإجراءات مبهمة آنذاك. ولقد أثار الاختيار فى الحقيقة جدلاً عنيفًا خرجت منه سياسة تروتسكى ولينين التى لا تقبل الحلول الوسط وتدعو إلى تكوين حكومة بلشفية، متجانسة بوصفها سياسة الحزب، واعتبرت أحزاب الطبقة الوسطى خارجة على القانون باعتبارها معادية للثورة، وبعد ذلك بقليل أسكتت أولاً الأحزاب الاشتراكية بما فيها المنشفيك الماركسيون ثم حظر وجودها بعد ذلك. وما إن حل عام ١٩٢١ حتى أجبر كل شكل من أشكال المعارضة على الالتجاء إلى النشاط السرى. لقد استقر أحد متضمنات طليعة البروليتاريا: سوف يكون الحزب هو المتحدث الوحيد باسم البروليتاريا والمسموح به وباسمه تحكم والمتحدث باسم الفلاحين شبه البروليتاريين كانت له فى الواقع «أغلبية ساحقة» لأنها ضمت كل شخص لم يكن على استعداد لمحاولة القيام بثورة مضادة. وبقدر ما تعلق الأمر بالحكم فلن يكون سوى الحزب مركزًا للسلطة، ويستطيع الحزب أن يقرر أولويات للموضوعات التى يراها عندما وكيف يختارها، أو لا يقررها على الإطلاق.

وإذ تشجع لينين بما أحرزته الثورة الناجحة من سمعة فى صفوف المجموعات الراديكالية فى كل مكان فى عام ١٩١٩ يجمع بينها فى الدولية الثالثة أو الشيوعية. وبعد ذلك بعام أى فى ١٩٢٠ صاغ بقدر طيب من الدقة بعض تعريفات للمصطلحات الرئيسية فى المعجم البلشفى والشروط التى يجوز وفقًا لها السماح بانضمام الأحزاب القومية إلى التنظيم الجديد. لقد سار تاريخ الدولية الداخلى بموازاة تاريخ الحزب الروسى الذى كان يتزعمها دائمًا: خلال حياة لينين سمحت اجتماعاتها ببعض تبادل حقيقى للرأى، وفى عهد ستالين أصبحت أداة تأييد كامل وحسب. غير أن مشروع التنظيم الجديد كان مختلفًا إلى حد بعيد عن الدولية الاشتراكية التى خطط للحلول محلها. كانت شروط العضوية تتطلب من الأحزاب الأعضاء أن تحاكى كلاً من تنظيم وتكتيك الحزب الروسى الذى أصبح بذلك نموذجًا للأحزاب الشيوعية فى كل مكان، وكانت جميعًا تلتزم التزامًا شديدًا ودقيقًا بقرارات الدولية. كان مثل الدولية الأعلى، كما قال زينوفييف، حزبًا شيوعيًا واحدًا، على نطاق العالم ويخضع للسيطرة المركزية، ولو فروع قومية، ولقد قرر أحد موضوعاته التى اتخذت فى يوليه ١٩٢٠، التعريف التالى لحزب شيوعى. وواضح أن التعريف كان مبنيًا على الأفكار التى سبق أن عبر عنها لينين فى عام ١٩٠٢، ولكنه كان أيضًا أوضح وأصرح بكثير من أى شىء كان قد قاله فى ذلك الحين.

الحزب الشيوعى جزء من الطبقة العاملة، وهو الجزء الأكثر تقدمًا، والأشد وعيًا طبقيًا، ومن ثم الأكثر ثورية. وعن طريق عملية من الانتخاب الطبيعى يتكون الحزب الشيوعى من أفضل العمال، وأكثرهم وعيًا طبقيًا وأشدهم إخلاصًا، وأبعدهم نظرًا. ليس للحزب الشيوعى مصالح خلاف مصالح الطبقة العاملة ككل. وتميز الحزب الشيوعى عن الطبقة العاملة ككل حقيقة كونه ذا نظرة واضحة إلى الطريق التاريخى بأسره لما لذى تشقه الطبقة العاملة فى مجموعها الكلى، ويعنى عند كل منحنى فى هذا الطريق بالدفاع لا عن مصالح مجموعات أو حرف منفصلة، وإنما عن مصالح الطبقة العاملة كلها والحزب الشيوعى هو الرافعة التنظيمية والسياسية التى يستخدمها الفريق الأكثر تقدمًا من الطبقة العاملة لتوجيه كتلة البروليتاريا بأسرها وأشباه البروليتاريا على طول الطريق الصحيح[٣٥].

وفى كتيب سبق اجتماع الدولية قدم لينين تعليمات جلية لمن ينتظر أن يقلدوا الحزب الروسى، وذلك بشأن الوسائل التى اعتمد عليها نجاح الحزب وعلاقته بحكومة شيوعية والمنظمات العمالية من قبيل نقابات العمال. كان فى الواقع توضيحًا لمعنى «طليعة البروليتاريا» عند تطبيقه، وعلى العموم أعطى الحكم الحزبى لونًا مختلفًا تمامًا عن المعنى الذى أوحى به «الدولة والثورة». لقد بدأ كما قال لينين: «مثل أوليجاركية حقيقية» وهو ما كان عليه فى الحقيقة.

ليس ثمة مسألة سياسية أو تنظيمية مهمة واحدة تقررها أية مؤسسة حكومية فى جمهور يتنادون التعليمات الموجهة الصادرة من لجنة الحزب المركزية. ويعتمد الحزب فى أداء عمله اعتمادًا مباشرًا على **نقابات العمال** التى تضم.. فى الوقت الحاضر، أربعة ملايين عضو والتى هى من الناحية الرسمية غير حزبية. والواقع العملى أن جميع الهيئات التى تسيطر على الأغلبية الساحقة من النقابات، وبصفة خاصة بالطبع المركز أو المكتب النقابى الذى يمثل روسيا كلها.. تتكون من شيوعيين وتنفذ جميع تعليمات الحزب. وهكذا لدينا على وجه العموم جهاز بروليتارى غير شيوعى من الناحية الرسمية، مرن وواسع نسبيًا وقوى جدًا وعن طريقه يرتبط الحزب ارتباطًا وثيقًا مع الطبقة **ومع الجماهير**، وعن طريق الحزب وتحت زعامته تتحقق **دكتاتورية** البروليتاريا. ولولا الاتصال الوثيق بالنقابات، ولولا تأييدها القلبى وعملها القائم على التضحية بالنفس، لا فى البناء الاقتصادى فحسب **ولكن فى البناء العسكرى أيضًا** لكان من المستحيل علينا بالطبع أن نحكم البلد وأن نحافظ على الدكتاتورية لمدة شهرين، وخل عنك لمدة عامين. من الناحية العملية يتطلب هذا الاتصال الوثيق بالطبع، عملاً معقدًا ومتنوعًا جدًا فى صورة دعاية وإثارة ومؤتمرات فى الوقت المناسب، ومن حين لآخر لا مع العمال النقابيين القياديين ولكن أيضًا مع ذوى النفوذ والتأثير فيهم بوجه عام(٣٦).

ويضيف لينين إن من الضرورى «الالتجاء إلى كل أنواع الحيل والمناورات والأساليب غير القانونية، وعمليات التهرب والخداع» للتسلسل إلى نقابات العمال والبقاء فيها. إذًا فطليعة البروليتاريا تعنى أن الحزب، عن طريق التسرب

والتخريب، سوف يشغل مواقع النفوذ أو السيطرة فى الحكم وفى المنظمات الجماهيرية كافة، إلى أن يتمكن من إحلال القوة الكاملة محل هذه الأساليب.

ولقد أثار إعلان لينين الصريح عن الأساليب، قدرًا كبيرًا من الشقاق فى صفوف المندوبين الوافدين إلى المؤتمر، وبخاصة المندوبين البريطانيين، حتى وإن جاء هؤلاء من مجموعات ذات نوايا ثورية صريحة. كان لب الاعتراضات أن لينين من الناحية الفعلية يستبدل الطبقة العاملة بالحزب. وكان جوابه قطعة تميز خداع المعانى. ليس من شىء فى الحقيقة يمكن الجدل بشأنه. فالجميع متفقون على أن الاشتراكية هى حكم العمال، ويجب أن يتولى الحزب قيادة العمال، ويجب أن يكون الحزب أقلية، ويجب أن تكون الأقلية أفضل جزء من الطبقة العاملة تنظيمًا، وهذا ما عليه الحزب الشيوعى[٣٧]. وبعد ذلك بسبع سنوات، وفى نهاية العملية الملتوية من التناور والتآمر التى جعلت ستالين سيد الحزب بلا منازع، وبإشارة إلى هذا الجدل، ومع فقرة مقتبسة من «الشيوعية اليسارية» استخلص النتيجة التى أشرنا إليها.

أرقى تعبير عن الدور القيادى للحزب، هنا فى الاتحاد السوفييتى، فى بلد دكتاتورية البروليتاريا مثلاً، هو حقيقة أنه ما من مسألة سياسية أو تنظيمية مهمة واحدة تقررها سوفييتاتنا وغيرها من المنظمات الجماهيرية الأخرى دون توجيهات من الحزب لإرشادها. وفى هذا المعنى يمكن القول إن دكتاتورية البروليتاريا هى فى **جوهرها** «دكتاتورية» طليعتها، أى (دكتاتورية) حزبها باعتباره القوة المرشدة الرئيسية للبروليتاريا[٣٨].

إذًا كان الذى برز من طليعة البروليتاريا، فلسفة بسيطة، ولكنها واضحة لدولة شيوعية. إنها حكومة للشعب (حسب ما أعلنته هى) ولكنها قطعًا ليست حكومة بالشعب الذى لا سلطان له عليها فى الحقيقة. إنها حكومة تتولاها صفوة اختارت نفسها وتعمل على إدامة وجودها، وتشمل أكثر جزء من الشعب أهلية (ومرة أخرى حسب ما أعلنته هى). وهى حكومة بغير قيود دستورية، أو فى الحق بغير أى قيد على الأسلوب فيما عدا القيود التى يفرضها نجاحها ونواياها الطيبة التى تعلنها. وتملك الصفوة علمًا راقيًا جدًا للحكم (ومرة أخرى حسب ما تعلنه هى)

يعطيها «النظرة الواضحة» التى يدعيها تعريف الحزب، والتى وصفت فيما بعد فى التاريخ الرسمى للحزب.

تكمن قوة النظرية الماركسية ـ اللينينية فى حقيقة أنها تمكن الحزب من أن يجد الاتجاه الصحيح فى أى موقف، وأن يفهم العلاقة الباطنية بين الأحداث الجارية ويتنبأ بمجراها ويدرك كيف وفى أى اتجاه تتطور لا فى الوقت الحاضر فحسب، بل وكيف وفى أى اتجاه لابد أن تتطور فى المستقبل(٣٩).

وعلى ذلك فليس مما يثير الدهشة أن الصفوة لا تستطيع أن تقرر فقط المسائل المتعلقة بالسياسة ولكنها تقرر أيضًا «صحة» الآراء وقيمة الفن الجمالية. إن دعاواها نادرًا ما عادلتها أية مؤسسة أنكرت الإلهام السماوى صراحة.

والوصف الذى صاغه مؤتمر الدولية الشيوعية الثانى أدرج من حيث جوهره فى ميثاقه الصادر عام ١٩٣٤ وميثاقه المعدل لسنة ١٩٣٩، واحتفظ به أيضًا فى دستور ١٩٣٦ الذى أضفى على الحزب وضعًا قانونيًا لأول مرة. فطبقًا للدستور فإن الحزب «يمثل النواة القيادية لكل منظمات الشعب العامل» وتضمن هذا الدستور أيضًا ما له رنين ضمانات الحريات المدنية، التى نلقاها فى الدساتير الليبرالية بأوروبا الغربية، ولكن هذا حدث فقط، لأن إقراره كان حادثًا عرضيًا فى السياسة الجارية آنذاك لجبهة شعبية. وفى تقديم الدستور حرص ستالين على القول بإنه لا يؤثر بأية طريقة كانت فى مركز الحزب. وشرح أيضًا التعليل الذى برر حكومة الحزب الواحد؛ وهو أن النضال الطبقى قد ألغى فى الاتحاد السوفييتى.

يجب أن أسلم بأن مشروع الدستور الجديد يحافظ بالتأكيد على نظام حكم دكتاتورية الطبقة العاملة، يمثل ما يحافظ تمامًا على المركز القيادى الحالى للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى بدون تغيير...

الحزب جزء من طبقة، وأكثر أجزائها تقدمًا. إن الأحزاب المتعددة ومن ثم توافر الحرية للأحزاب، لا يمكن وجوده إلا فى مجتمع فيه طبقات متعارضة مصالحها معادية لبعضها البعض ولا يمكن التوفيق بينها...

فى الاتحاد السوفييتى طبقتان فقط، العمال والفلاحون، مصالحهاـ التى هى أبعد من أن تكون معادية لبعضها البعض هى على العكس ودية. ومن ثم ليس من سبب فى الاتحاد السوفييتى يدعو إلى وجود أحزاب متعددة، ومن ثم إلى وجود حرية لهذه الأحزاب(٤٠).

وهكذا حصل حزب لينين على تعريفه النهائى، وعلى تعريفه الدائم بقدر ما يستطيع القانون أن يجعله كذلك.

المركزية الديمقراطية

ما من صفة من صفات فكر لينين السياسى كانت أكثر ثباتًا واستمرارًا من تفضيله التنظيم المركزى الطابع، أو بعبارة عكسية، من شكه فى أى نوع من الفيدرالية أو الائتلاف أو حتى التحالف إذا هدد الأخير حريته فى العمل. وكانت هذه هى الخاصية البارزة المميزة كما خططه فى عام ١٩٠٢، وبرغم أن الظروف أجبرته أحيانًا على تعديل أسلوبه إلا أنه لم يحد أبدًا وطواعية عن المبدأ. ولقد أطلق على المبدأ اسم «المركزية الديمقراطية»، وربما أضيفت كلمة «الديمقراطية» كدفاع بصفة خاصة ضد النقد المر الذى أثارته نظريته فى الحزب. وانحصر الجزء الديمقراطى من الخطة فى حق العضو فى أن يناقش السياسات التى لم يصدر الحزب قرارًا بشأنها، أما بعد ذلك فيجب أن يصمت الخلاف. كان معنى المركزية أن كل جهاز من أجهزة الحزب يلتزم التزامًا دقيقًا بالقرارات التى تتخذها أية هيئة ذات مركز أعلى فى سلسلة القيادة. كان المبدأ معقولاً تمامًا بالنسبة إلى حزب ثورى أو حتى بالنسبة إلى أى تنظيم واجبات تنفيذية فقط، ولم ينص على أى أسلوب لمعالجة الاختلافات الخطيرة حول الغايات التى ينبغى أن تخدمها سياسة ما. وعلى العموم فإن أسلوب النقاش الحر فى داخل الحزب كان سائدًا خلال حياة لينين، وإن تضاءلت درجته بعد أن حلت مشكلات الحكم الأشد تعقيدًا محل صنع الثورة. إن السياسة التى دعا إليها لينين أصبحت فى العادة سياسة الحزب، وإن لم يحدث ذلك فى الغالب إلا بعد الجدل الشديد. فقرار

الاستيلاء على السلطة، مثلاً، لم تتقبله قط أقلية عنيدة إلا بعد أنْ نجح، وارتكب بعض المخالفين الخيانة التى لا تقبل التصديق بأن عملوا على تسرب الخطة إلى الصحافة. وطالب لينين بطردهم ولكنهم لم يطردوا، وظل اثنان منهم يشغلان مراكز مسئولة، وأخيراً وقع عليهم الاختيار فى عمليات التطهير الكبرى فى الثلاثينيات. وقرار تكوين «حكومة بلشفية متجانسة» الذى ذكرناه فى البند السابق كان موضع خلاف شديد، وقسمت معاهدة بريست ليتوفيسك الحزب من القمة إلى القاعدة، إلا أن حرية المناقشة لم يقض عليها. لكن بحلول عام ١٩٢١ كانت هذه الدرجة من الحرية قد أصبحت مثيرة للمتاعب، لأن كثيرين من أعضاء الحزب العاديين، ربما بتأثير الأفكار السندكالية المتضمنة فى الدولة والثورة، عارضوا بشدة تجنيد نقابات العمال. ومد نطاق ما للجنة المركزية من سلطات تأديبية وبصورة ملحوظة، وبذا زاد إلى حد كبير من سلطة زعامة القمة على الحزب. كان «التشيع» أو تكوين مجموعات فى داخل الحزب لها خطط أو «برنامج» خاصة بها، محرماً وعقوبة مخالفة ذلك هى الطرد. واعتبرت هذه الخطوة من الحسم بحيث أبقيت القاعدة الجديدة سراً حتى عام ١٩٢٤.

وعجل موت لينين بالعملية التى بدأت على هذا النحو. فقد أطلق النضال الطويل من أجل الخلافة، وكان ستالين شخصية مختلفة عن لينين. فبينما سيطر الأخير على قرارات الحزب بالبراعة الفائقة وقوة الشخصية، بصفة خاصة، كان ستالين يعمل بدلاً من ذلك بطريق السرية والتآمر، وبتحريض منافسيه بعضهم ضد بعض، وحثهم على أن يقضى بعضهم على بعض. ومع هذا فمن المشكوك فيه أن النتيجة كانت تختلف جداً لو أن لينين ظل على قيد الحياة. إن المهام التى تعين على الحزب أداؤها فى صنع حكومة، كانت أشد تعقيداً بدرجة هائلة منها فى صنع ثورة. وعلاوة على هذا، زادت تعقيداً باطراد أولاً بالحرب الأهلية، ثم بالتعمير الذى تلاها، وأهم من هذا كله بالبدء فى التصنيع الإجبارى عام ١٩٢٨، وبما تطلبه التصنيع من إعادة تنظيم الزراعة. فى ظل هذا الضرب من الضغط تبخر اتخاذ القرارات الحزبية بطريق المداولة. وابتدع الحزب التنظيم المميز لأية بيروقراطية وذلك بسلسلة ثابتة من القيادة، وهى ما كانت «المبدأ» المتضمن فى

تصور لينين للمركزية. أصبح بنيانها هرميًا، فيه يسيطر على الحزب دكتاتور أو تسيطر عليه زمرة داخلية تسيطر على اللجنة المركزية من اللجنة المركزية المسيطرة على الحزب، الذى سيطر بدوره بصفته «طليعة» على الحكم، وكل المنظمات خارج الحزب. وباختصار أصبح الحزب ما قال لينين إنه ينبغى أن يكون عليه، أى أحد «سيور النقل» يحمل الأوامر من القمة إلى مستقرها النهائى حتى الخط الذى قد يكون واجبًا.

وفى عام ١٩٢٠ أنتج تكوين الدولية الشيوعية ما جرى الادعاء بأنه تعريف دقيق للمركزية الديمقراطية، إلى جانب الاشتراط بأن يأخذ به كل حزب يسعى إلى الانضمام إلى المنظمة الدولية. وكان التعريف على النحو التالى:

يجب أن يبنى الحزب الشيوعى على أساس المركزية الديمقراطية.. والمبادئ الأساسية المركزية الديمقراطية هى أن هيئات الحزب الدنيا تنتخب الهيئات العليا، وإن جميع تعليمات الهيئات الأعلى ملزمة بصفة قاطعة وبالضرورة للهيئات الأولى، وأن سيكون هناك مركز حزبى قوى سلطته معترف بها بصورة شاملة ولا شك فيها بالنسبة إلى جميع الرفاق الحزبيين القياديين فى الفترة الواقعة بين المؤتمرات[٤١].

وتباينت إلى حد ما البيانات التى صدرت فيما بعد ولكن بدون أى تغيير له شأنه فى المعنى. فمثلاً استخدمت القواعد التى وضعت للحزب عام ١٩٥٦، الكلمات «إخضاع الأقلية للأغلبية»[٤٢]. ومهما كانت الألفاظ التى صيغت بها القاعدة، فإن جزءها التنفيذى هو سلطة الهيئات الأعلى فى سلسلة التسلط على جميع الهيئات التى دونها. إن كلمات مثل «أغلبية» و «أقلية» واضح أنها غير ذات معنى فى التطبيق الشيوعى. أما عن «انتخاب» الهيئات الأعلى من قبل الهيئات الأدنى، فهو أيضًا عديم المعنى من الناحية العملية؛ إذ كقاعدة لا تجرى انتخابات. فالطريقة العادية لانتخاب القادة الحزبيين هى التعيين من أعلى، وإذا جرى انتخاب، من قبيل مراعاة الشكليات، فإنه يقر بدون تردد اختيارًا قد تم. والمطالبة بوجوب اتخاذ سياسات الحزب بعد النقاش أو المداولة، تعنى فى التطبيق العملى أن النقاش يدار أو يوقف حسبما تقرر الزعامة. ذلك إنه وإن جاز السماح بنقد

الطريقة التى تنفذ بها سياسة ما، فلا يمكن أبدًا أن يوجه إلى السياسة نفسها. وهكذا قد يكون النقاش حرًا بصورة خارقة للمألوف، أو لا يكون له وجود على الإطلاق، وقد يوجه إلى المستويات الدنيا من البيروقراطية ولكن لا يوجه أبدًا إلى العليا، وبهذا يمكن استخدامه وسيلة نظام لتقوية سيطرة القادة على منظمتهم. والحقيقة الجوهرية بشأن المركزية الديمقراطية أنها تفتقر حتى إلى معالم خطة للنقاش المنظم ولجعل النقاش عاملاً فى اتخاذ القرارات، وبالتالى للسماح لرأى مهم مطلع أن يؤثر فى صنع السياسة. إن الحكم البرلمانى أو التمثيلى يفعل هذا بوجه عام مهما تكن طريقة الأداء ناقصة، وليس لأى شكل من الحكم لا يخلق بديلاً قادرًا على الحياة، الحق فى أن يدعو نفسه ديمقراطيًا. الديمقراطية المركزية تركز على مظهر واضح من أى تنظيم له سياسة ينفذها، وهى لا تقول شيئًا عن مشكلة تركيز المعرفة والرأى فى صنع سياسة، أو عن تجنيد التعاون الاختيارى ليقف وراء سياسة. وهذه فى النهاية المشكلات الصلدة.

وبمرور الوقت تغير الحزب إلى حد كبير. فأقام بيروقراطية هائلة احتفظ فيها السكرتيريون الرئيسيون بالمراكز الحيوية، وهذا هو الطريق الذى وصل به ستالين وخروشوف إلى المراكز العليا فى التنظيم الهرمى. وكادت عضويته تتغير تمامًا؛ ذلك أن مفعول الطبيعة، أى تكملة حركات التطهير التى أجراها ستالين، قضى على جماعة المثقفين البلشفيك القدامى، وكذلك خلق التصنيع جماعة جديدة من المثقفين، تتكون إلى حد كبير من الموظفين، والمديرين، والفنيين، وأصحاب المهن الحرة. ويمكن بمرور الوقت أن تنعكس هذه التغييرات على أسلوب الحزب فى العمل، ولكن لا يحتمل أن تغير نظريته أو سيطرته على جميع قطاعات المجتمع السوفييتى. لم يكن هجوم خروشوف المشهور على عبادة الفرد مقصودًا به أن يغير أيًا من هاتين، ولم يكن المراد به «أن يتسرب إلى الصحافة» على الإطلاق. كان المقصود به يقينًا أن يرفع الطغيان شبه المرضى الذى شهدته سنوات ستالين الأخيرة، عن ظهور القيادة العليا. وأن يزيل «الخمول المنظم» الذى بثه إرهابه المنتظم فى البيروقراطية نفسها، فى الكتاب والفنانين والعلماء، وفى الواقع فى الشعب بأكمله. كان الخطاب فى صورته العامة إشادة بالعصر الذهبى

للحزب عندما سمح لينين بقدر كبير من النقاش، وقلل من استخدام الإرهاب عندما كان «لازمًا»، وكان أغلبه غير موجه ضد أعضاء الحزب. وبصورة أكثر خصوصية، يظهر أنه كان يمثل سياسة لبعث الحياة فى بيروقراطية الحزب وإعادة بناء سيطرته على بيروقراطية الحكومة. وطبقًا للتقرير كانت السياسة ناجحة: «لم يكن من المبالغة فى شىء القول بإنه فى خمس سنوات (بين موت ستالين ونهاية ١٩٥٧) خلق شكلاً من الحكم الحزبى البيروقراطى، يستند إلى أصلب قاعدة، لم يسبق له وجود قط فى تاريخ البلاد»[٤٣]. وبرغم ادعاء الخطاب العودة إلى القيادة الجماعية، لم يقترح أية إجراءات دستورية لضمان هذا أو لتوفير خلافة زعيم لآخر بطريقة منظمة.

الاشتراكية فى بلد واحد

بمفاهيم الحزب والرأسمالية الإمبريالية كملت نظرية الشيوعية كبنيان منطقى، إلا أنها كانت تفتقر كنظام سياسى، وإلى ما ثبت أنه قوتها الدافعة الرئيسية، هذا هو المفهوم الذى أضافه ستالين عن الاشتراكية فى بلد واحد والذى هو مغامرة الرجل الوحيدة فى المجال النظرى. كان هذا ـ بمعنى ما ـ إضافة عادية إلى اللينينية ـ على الأقل إلى مفهوم اللينينية كما تطور فى هذا الفصل؛ إذ كان الإنجاز الذى حققه لينين كما وصف هنا، إنتاج نسخة من الماركسية يمكن تطبيقها على مجتمع متخلف صناعيًا واقتصاده فلاحى زراعى. وعلى ذلك أكملت فكرة الاشتراكية فى بلد واحد التباين بين ماركسية لينين وماركسية أوروبا الغربية التى تصورها ماركس والماركسيون نظرية لتحويل اقتصاد صناعى على درجة عالية، من مجتمع رأسمالى إلى مجتمع اشتراكى. وعلى ذلك لا يكاد يثير الدهشة أن مفهوم ستالين عن الاشتراكية فى بلد واحد كان ضعيفًا من الناحية المنطقية، وذلك من وجهة نظر النظرية الماركسية على النحو الذى فهمت به بشكل عام، وكذلك لم يكد ستالين يحاول أن يواجه الحجج التى جعلت المفهوم يبدو متناقضًا. من حيث الأصل لا يكاد المفهوم أن يزيد على كونه حادثًا عرضيًا فى التهافت على الخلافة الذى تلا موت لينين، وعندما طلع

ستالين بالنظرية كان غرضه القضاء على تروتسكى. فقد تضمن عرضًا ظالمًا بل كاذبًا لنظرية الثورة الدائمة، ولعلاقات تروتسكى مع لينين. هذا المظهر من النظرية لا يتطلب مزيدًا من الشرح هنا. وبرغم هذا أصبحت فكرة الاشتراكية فى بلد واحد العامل العملى فى اللينينية. فتحت هذا الشعار برزت روسيا الشيوعية كقوة صناعية وعسكرية كبيرة، لأنها استهلت فى عام ١٩٢٨ أول مشروعاتها الخمسية الذى بدأ ثورة ذات عواقب سياسية واجتماعية طويلة المدى أعظم بكثير من ثورة لينين عام ١٩١٧. فعن طريق تسخير الشيوعية لما فى القومية الروسية من قوة دافعة هائلة، أصبحت مشروعات السنوات الخمس أول تجربة كبيرة لاقتصاد مخطط تخطيطًا شاملاً. وبنجاح التجربة أصبحت الشيوعية الروسية نموذجًا يحتمل أن تحتذيه مجتمعات الفلاحين ذات الآمال القومية، فى جميع أنحاء العالم.

فى عام ١٩٢٤ قدم ستالين ـ بصورة مفاجئة جدًا ـ موضوع أن روسيا ـ «يمكن ويجب أن تبنى مجتمعًا اشتراكيًا». قبل ذلك بشهور قلائل فقط كرر الرأى التقليدى السائد منذ ١٩١٧ وقبلها، عن أن دوام الاشتراكية فى روسيا يتوقف على الثورات الاشتراكية فى أوروبا الغربية. وجادل ستالين بأن الحاجز الوحيد دون قيام مجتمع اشتراكى كامل فى روسيا هو الخطر الذى يخلقه «التطويق الرأسمالى» ـ المؤامرات «شبكات الجاسوسية»، أو تدخل الأعداء الرأسماليين. بالطبع لم يكن ثمة جديد فى الاعتقاد بأن الدول الشيوعية والرأسمالية يمكنها التعايش بصورة دائمة. فقد اعتنق لينين هذا الرأى. ولكن من وجهة نظر الماركسيّة لم يكن هذا بالعقبة القائمة فى وجه إكمال الاشتراكية فى روسيا. كان الماركسيون من قبل يظنون أن الاشتراكية تتطلب اقتصادًا ذا مستوى عال من الإنتاج، ومن ثم تتطلب مجتمعًا صناعيًا، وواضح أن روسيا لم تكن هذا المجتمع. لم يواجه ستالين هذه الحجة ولكنه جادل بدلاً منها بأن الاشتراكية يمكن بناؤها فى بلد واسع الأرجاء ذى موارد طبيعية كبيرة. والواقع أنه أهمل الحجة الاقتصادية المألوفة عند الماركسية وأبدلها بحجة سياسية. فقد افترض ستالين أنه إذا توافرت موارد مناسبة وقوة عاملة مناسبة وحكومة سلطتها لا حدود لها،

أمكن إقامة اقتصاد اشتراكى باعتباره سياسة سياسية. وهذا بالطبع ما أصبحت عليه فكرة الاشتراكية فى بلد واحد، وهى من الناحية النظرية مختلفة تمامًا عن اعتماد السياسة المفترض على الاقتصاد، ذلك الاعتماد الذى كان مبدأ من مبادئ الماركسية. ومن جهة أخرى كان من السهل نوعًا ربط دعوى ستالين ببعض عناصر من اللينينية.

لم يكن واضحًا على الإطلاق أن ستالين كان يقترح سياسة مختلفة عن السياسة التى ظل الحزب يتبعها لوقت طويل، إذ ما من أحد فى عام ١٩٢٤ كان ينكر أنه ينبغى التحرك صوب الاشتراكية بأسرع وإلى أبعد ما يمكن. ولأسباب عملية كانت هذه المسألة قد سويت عندما أقنع لينين الحزب بنبذ مشروعات لنقل الشيوعية إلى أوروبا الغربية، وبقبول الشروط الألمانية فى برست ليتوفيسك. وكما قيل آنذاك اشترى لينين الزمان بالمكان عندما وافق على خسارة أرض طالب بها الألمان. ولكن لم يكن ثمة أهمية فى كسب الوقت إلا على أساس الافتراض بأن للشيوعية مستقبلاً فى روسيا. لقد قال لينين فى ذلك الحين إنه «من لحظة انتصار الاشتراكية فى بلد واحد» كانت المسألة المهمة الوحيدة هى «أفضل الظروف لتنمية وتقوية الثورة الاشتراكية التى بدأت الآن». وبقدر ما تعلق الأمر بالتكتيكات كان لينين يعول على الإمكانية التى تتيحها نظريته فى الإمبريالية. وهى أن فى الإمكان وجود فترة من التعايش لها شأنها. عندما ابتدع فكرة تفاوت تطور الرأسمالية. قال إن «انتصار الاشتراكية ممكن أولاً فى عدد قليل من البلاد الرأسمالية أو حتى فى بلد رأسمالى واحد». كان آنذاك يفكر فى بلاد تصنعت بالفعل، ولكن كان فى براعة تقل عن براعة لينين، ما يكفى لتطبيق الفكرة على روسيا. وأخيرًا ففى البعض من أواخر كتاباته بدا أنه يقول إن روسيا تستطيع عن طريق تطورها الثقافى والصناعى أن تقطع شوطًا طويلاً فى الطريق إلى الاشتراكية. بل ربما كان ثمة إيحاء بالقومية الروسية عندما أبلغ ترتسكى الدولية الشيوعية أن «النضال من آجل روسيا السوفييتية اندمج مع النضال ضد الإمبريالية العالمية»(٤٤). الحقيقة أن نظرية ستالين أجدر بالاعتبار بسبب تخبطها الديالكتى منها بسبب أنها أحدثت أى تغيير مهم فى اللينينية.

إذًا لو أن ستالين لم يكن يقترح تغييرًا فى السياسة لبدا أنه لم يتبق من نظريته سوى السؤال الأكاديمى عما إذا كان فى الإمكان إتمام الاشتراكية فى روسيا. هناك بالطبع أسئلة مهمة أخرى، أشهرها السؤال عن السرعة، ولكن ستالين لم يقل شيئًا عن هذا. هل ينبغى أن يكون التصنيع سريعًا ومصحوبًا بتغييرات سريعة تطابقه فى الزراعة؟ أو هل ينبغى أن يبطئ، ويكون مصحوبًا بتسامح طويل يطابقه، مع الزراعة الفلاحية التى سمح بها فى عام ١٩١٧؟ حول هذه الأسئلة كانت هناك اختلافات حادة فى الرأى فى عام ١٩٢٤، وعندئذ بدت فكرة الاشتراكية فى بلد واحد موضع قبول أكبر من جانب دعاة التدرج منها من جانب خصومهم، ربما لأنها بدت تعترف بجسامة المهمة. وقام ستالين بإحدى مناوراته الملتوية: انحاز إلى دعاة التدرج حتى يتخلص من المعارضة، وبعد أن ثبت سلطته بدأ فى مشروعه للسنوات الخمس معدلاً للتصنيع أسرع بكثير مما ظن أحد أنه فى حيز الإمكان. كان يمكن الافتراض بسبب أساليبه السياسية أن العملية بأكملها بما فيها غموض نظريته المتعمد، كانت مثالاً من الخداع المتعمد، ولكن ليس فى الإمكان حقيقة أن نقول كم من النهاية تنبأ ستالين فى البداية. ونظرًا لضعف النظرية لا يكاد يمكن الظن بأن قبول الحزب لفكرة الاشتراكية فى بلد واحد كان راجعًا إلى المنطق. يبدو أن الحقيقة هى أن الحزب، بعد سنوات سبع من الحكم ضد ظروف صعبة، كان قد تعب فى قرارة نفسه من أن يقال له إنه احتفظ بالقوة على حساب ثورة قل احتمال وقوعها أكثر فأكثر. ومع النجاح زادت ثقته فى قدرته، لاعلى الثبات والصمود، بل وعلى السير قدمًا، وكانت نظريته الموروثة فى الثورة قد أصبحت قيدًا على طاقاته. ويبدو أن التفسير البشرى البسيط لفكرة الاشتراكية فى بلد واحد هو أن ستالين أبلغ الحزب ما . أن يسمعه، أى أبلغه شكلاً من الحجة السياسية أشد إقناعًا من الديالكتيك(٤٥).

وبرغم أن الحزب رأى القليل مما كان يلتزم به فإن قبوله فكرة الاشتراكية فى بلد واحد، كان يعنى الأخذ بالتصنيع الإجبارى الذى بدأه ستالين فى عام ١٩٢٨، وبالتطبيق الإجبارى لنظام الزراعة الجماعية فى العام التالى. كان الأمر الثانى نتيجة جاءت فى أعقاب الأول، لا لزيادة الإنتاج الزراعى كما قال ستالين، ولكن للحصول على مورد جاهز من العمل لتوسيع الصناعة، وتبسيط الحصول على

المقادير الإجبارية المفروضة على غلال الفلاحين المكتنزة. إن نجاح السياسة العملى من معجزات التاريخ الحديث العهد، وهو معجزة سيطر عليها الحزب ووجهها. ففيما لا يزيدإلا قليلاً على عشر سنوات خلق الحزب فى روسيا قوة عسكرية استطاعت بالتأييد الغربى أن تقاوم الهجوم الألمانى فى الحرب العالمية الثانية. وخلق نظامًا صناعيًا ذا طاقة إنتاجية توسعت إلى حد كبير وقادرًا على تحقيق مزيد من التوسع الذى لا حدود له، بمعدل زيادة سنوية سريعة بصورة خارقة للمألوف. وخلق حكومة مستقرة هى من الثبات الكافى بحيث تبقى سيدة قوتها العسكرية وعلى درجة كافية من سعة الحيلة بحيث تبدأ وبطريقة ما تدير النظام الصناعى على حين احتفظ الحزب بسيطرته على الحكومة. وفرض على المجتمع الروسى ما طابق هذا من تغييرات واجبة. فخلق المعرفة بالقراءة والكتابة مما كان يحتاج إليه تحويل الفلاحين إلى قوة عاملة صناعية، ودرب المديرين والفنيين والمهندسين والعلماء الذين يستحيل بدونهم وجود مجتمع صناعى حديث. كان هذا ثورة ثالثة مفروضة «من أعلى» على حد قول ستالين، وبدكتاتورية شمولية تمامًا. وفى أقل من عشر سنوات فرض أيضًا على روسيا المشقة والبربرية اللتين وصفهما ماركس فى عرضه التاريخى عن «التجميع البدائى» لرأس المال، بأنهما انتشرا خلال أكثر من قرنين من التاريخ الإنجليزى. كان قد قال عن هذا «يأتى رأس المال إلى العالم ملطخًا بالوحل من قمة رأسه إلى إخمص قدميه، وينضح الدم من جميع مسام جسده»[٤٦]. كان هذا صحيحًا بالمعنى الحرفى فى روسيا.

تنتمى قصة ثورة ستالين إلى التاريخ العام، والذى له أهمية هنا ما انطوت من معان بالنسبة إلى النظرية السياسية التى اعتنقتها الماركسية الروسية. كان تأثيرها أن حولت روسيا فى عهد ستالين، والاشتراكية اسمًا، إلى أعظم الدول القومية الأوروبية. ما كان فى إمكان خيال أن يجعل الدولة الروسية تبدو صرحًا علويًا مبنيًا على الاقتصاد الروسى، ذلك أن الصرح العلوى كان واضحًا أنه يخلق القاعدة الاقتصادية التى يقوم عليها. لقد قطعت فكرة الاشتراكية فى بلد واحد آخر صلة بمعنى الجبرية الاقتصادية التقليدى الذى أضعفته نظرية تروتسكى فى

الثورة الدائمة ونظرية لينين فى الإمبريالية. كان الدافع الذى ناشده ستالين هو الوطنية الروسية إذ لم يكن هناك أكثر من اختلاف لفظى بين بناء الوطن الاشتراكى وبناء الوطن الروسى. لم يكن الحكم اشتراكيًا إلا بمعنى أن الشعب ملك وسائل الإنتاج، أما حقائقه الواقعية فهى الحكم المطلق السياسى وضرورات التصنيع. لقد ادعى حقًا أنه ألغى الاستغلال، ولكن الادعاء كان يستند إلى حجة تتصل بعلم المعانى: العمال «يملكون» المصانع ولا يمكن أن يستغلوا أنفسهم. وزعم أيضًا أنه تغلب على النضال الطبقى، وأن العلاقات بين العمال الصناعيين والفلاحين «ودية»، ولكن تجميع رأس المال تحقق عن طريق الادخار الإجبارى الذى جاء فى الغالب على حساب مستوى عيش الفلاحين. كان الحزب لايزال يدعو نفسه بروليتاريًا، ولكنه ازداد ميلاً إلى أن يتكون من الموظفين التنفيذيين الذين تطلبهم التصنيع، وعندما عدد ستالين فى عام ١٩٣١ وظائف المديرين كانت تختلف عن واجبات المديرين فى الصناعة الرأسمالية وبصفة خاصة فى كونها لم تشتمل على الإعلان[٤٧]. أدخلت «المنافسة» الاشتراكية فوارق فى الأجور بين فئات العمل شبيهة بما فى الصناعة الرأسمالية، وإن قدم نظام الحكم من باب الاحترام لدعاواه الاشتراكية قدرًا كبيرًا من المزايا الهامشية كالدواء المجانى والإجازات بأجر. حقيقة فتح التوسع الصناعى مجالاً واسعًا من الفرص وخاصة بالنسبة إلى الشباب القادر النشيط الذى استطاع أن يستفيد من التعليم الذى توفره الدولة، وهذا أسهم إسهامًا كبيرًا بغير شك فى استقرار الحكم. وصحيح أيضًا أن فظاظته خففت بالتدريج كلما تحققت أهدافه. وتظل الحقيقة أن العملية بأكملها كانت عملية مشقة غير عادية حتى لو تجاوزنا عن المشاق الرهيبة التى سببتها الحرب العالمية الثانية. وليس أقل المشاق القلق المزمن الذى سببه استخدام ستالين المعتاد للإرهاب والسخرة عن طريق «البوليس السرى». اللذين وقعا على الحزب كما وقعا على الشعب بوجه عام. إن التصميم على خلق صناعة جماعية وزراعة جماعية هو أثر من آثار الماركسية ميز بوجه خاص أساليب ستالين عن الأساليب التى كان يمكن أن يستخدمها قيصر عاكف على بناء قوة روسيا القومية.

وكان مفهوم دولة قومية، هى أيضًا اشتراكية، بشاعة منطقية من وجهة نظر الفلسفة الاجتماعية الماركسية، إذ لم يكن للماركسية تصور إيجابى عن دولة أو أمة، وكانت الاشتراكية تصور دائمًا على أنها لا يمكن أن تتفق مع أى منهما: لقد تصور ماركس وتصور الماركسيون بوجه عام، أن القومية من مخلفات الإقطاع فحسب، وأن الوطنية القومية عاطفة أثرية، تنتمى، شأنها شأن الدين، إلى الشعور الأيديولوجى الباطل الذى جعل الطبقة العاملة عرضة للاستغلال من جانب البرجوازية الأرجح عقلاً. كان البيان الشيوعى قد قرر المبدأ القائل بإن «العمال لا بلد لهم»، وكان مما يعتبر قوة كبرى للماركسية أنها حررت العمال من وهم يعجزهم. كانت الماركسية دائمًا تحسب نفسها دولية النزعة ولكن دوليتها كانت سلبية، بمعنى أنها توقعت ببساطة أن تزول الفوارق القومية كلما أصبحت الطبقة العاملة من الاستنارة الكافية بحيث تسعى وراء مصالحها الطبقية الحقيقية. وإذ افتقرت الماركسية إلى أى تصور إيجابى لأمة أو أى اعتراف بأن القومية يمكن أن تمثل قيمة ثقافية حقيقية، فإنها افتقرت أيضًا إلى أى تصور عن تنظيم دولى من دول قوية. كانت دولتها أثرًا من آثار المذهب الفردى فى أوائل القرن التاسع عشر، ذلك المذهب الذى استغرق فى إلغاء الأنظمة التى أحس أنها بالية وظالمة، وبذلك ادَّعى أن مجرد إزالة العقبات والمعوقات سوف يخلف وراءه شكلاً مثاليًا من النظام الجماعى، وكانت هذه الدعوى مسئولة عن عرق اليوتوبية الكامن تحت ما اتسم به فكر ماركس من مزاج واقعى فى جوهره. وكان موقف الماركسية من الدولة مشابهًا إلى حد كبير. حسب علم الأساطير الماركسى. كان المتوقع أيضًا «أن تذبل» الدولة حسب العبارة التى جعلها إنجلز مشهورة، بعد ثورة اشتراكية ناجحة. وكانت الماركسية فى فهمها لنفسها، حركة طبقية دائمًا وجرى تصور ثورتها على أنها ثورة ضد دكتاتورية طبقة وسطى وتصور النضال الطبقى الذى أكد البيان الشيوعى أنه «تاريخ كل المجتمع القائم حتى ذلك الحين» لم يفسح مجالاً لأى تصور عن مصلحة عامة لأمة أو دولة، كما لم يعتبر أن هناك حاجة إلى أى مفهوم. وخلفت دكتاتورية البروليتاريا دكتاتورية البرجوازية، ولها مهمة سلبية هى قمع الثورة المضادة، ومهمة إيجابية هى خلق الشيوعية، وهى

مهمة لم تكن بالنسبة إلى جميع الأغراض العملية، محددة تقريبًا. وعندما حول نجاح فكرة الاشتراكية فى بلد واحد، روسيا فى عهد ستالين، إلى دولة قومية قوية جدًا، كانت بقدر الإمكان دولة ليست لها فلسفة سياسية. أو بعبارة أدق، كانت لها فلسفة محكمة ولكنها فلسفة ليس لها تطبيق إيجابى واضح المعالم على ما كانت تفعله. وكانت النتيجة أن سياساتها لم تكن ذات علاقة يمكن إدراكها، بالنظريات التى أعلنت أنها تعتنقها، والتى غالبًا ما بدت كواجهة لسلوك قوى وإمبريالى بالمعنى التقليدى.

كانت الدولة التى أسسها لينين وورثها ستالين، وطبقًا لمفهومها عن نفسها، تحالفًا بين بروليتاريا صناعية حضرية والفلاحين. وتوقع كل من لينين وتروتسكى أن يكون هذا التحالف مؤقتًا؛ إذ لم يكن يتراءى لأى منهما أن الفلاحين سوف يتبعون العمال عن طواعية فى المذهب الجماعى أو المذهب الدولى اللذين ظنا أنهما سيكونان سياسة حكومة من الطبقة العاملة.. كذلك لم يتوقعا أن الأقلية من الطبقة العاملة يمكن أن تقمع أو سوف تقمع الأغلبية الساحقة من الفلاحين. وفى هذا كانا مخطئين بمثل ما كان لينين مخطئًا؛ إذ ظن أنه عند نقطة ما سوف يحل تحالف مع البروليتاريا الغربية محل التحالف مع الفلاحين. وحلت مشكلة الفلاحين لا فى ضوء أية فلسفة اجتماعية، اشتراكية أو قومية، ولكن حلها التنفيذ الإجبارى الوحشى لبرنامج ستالين فى الزراعة الجماعية من نهاية العشرينيات والذى هبط بالفلاحين إلى حالة من الشقاء لم تبارها قط روسيا القيصرية. حقًا نجحت هذه السياسة بالتأكيد بمعنى أنها جعلت التنمية السريعة للصناعة ممكنة. ولكنها تركت أيضًا اختلالاً مزمنًا بين الصناعة والزراعة، عرض النظام كله للخطر عندما دنت نهاية ستالين. كانت سياسة ستالين الزراعية تمثل طاغية غير مسئول، يغطيه الادعاء الأجوف بأن العلاقات بين العمال الصناعيين والفلاحين «ودية» لم تكن تمثل أى تصور عاقل للمصلحة القومية، وهو ما افتقرت إليه فلسفة العهد. وبطريقة مشابهة فإن تصور العهد لنفسه على أنه حكومة طبقة عاملة، عرقل سياسته للتصنيع. ويكاد الجزء الإيجابى الوحيد المتبقى يكون ادعاء ستالين الدائم بأن أية معارضة لطغيانه الشمولى هى ثورة مضادة، ومن ثم

كانت الاتهامات بالتآمر الخائن، التى صفى بها رجالاً يشهد سجل حياتهم بأنهم من الثوريين الأوفياء المخلصين. لقد طرح كل من الحزب والحكومة جانبًا أى ادعاء مشروع بأنهما يمثلان الطبقة العاملة، وهو ادعاء كان فى الحقيقة مستحيلاً إذا كان الغرض بناء نظام صناعى واسع النطاق، وبطريقة فعالة. فقد قمع العهد العمال بنفس الروح البعيدة عن التحيز التى قمع بها أية مجموعة أخرى، وإذا كان فى الحقيقة المعبر عن أية طبقة اجتماعية، فإن ما كان موضع رعايته هو طبقة المديرين والفنيين التى عمل على خلقها، على ما تنبأ صراحة ماركسيون تملكتهم خيبة الأمل، من أمثال ميلوفان دجيلاس. وخلقت سياسته الصناعية اختلالاً آخر بين إنتاج السلع الرأسمالية، وإنتاج السلع الاستهلاكية، وهو اختلال لم تقدم دعاواه الاشتراكية أى تبرير له، ولكنه قد يمثل روحًا حربية تكذب كل ما أعلنه من نوايا سلمية.

وفكرة الاشتراكية فى بلد واحد لم توفر لروسيا أدلة تسترشد بها فى علاقاتها بالدول الأخرى، مختلفة عن العلاقات التقليدية للإمبريالية القومية. إن الشيوعية يجرى تمثيلها على أنها هى نفسها رابطة أيديولوجية تزود البلاد الشيوعية بمصلحة مشتركة، ولكن ليس من سبب يمكن إدراكه، يدعو إلى أن الأمر يجب أن يكون كذلك. فملكية الشعب لوسائل الإنتاج لا تؤثر فى أية ميزة قد يكسبها النظام الصناعى الروسى من السيطرة مثلاً على الصلب فى سيليزيا، أو يجعله أكثر إحسانًا فى تعامله مع بولندا. وعلى العموم كانت السياسة الروسية إزاء حلقة الدول التى تدور فى فلكها فى أوروبا الشرقية. سياسة استخدمها لزيادة قوة روسيا الاقتصادية والعسكرية. ومن بين هذه الدول كانت يوغوسلافيا الدولة الوحيدة التى احتفظت بقدر كبير من الاستقلال فى العمل والوحيدة أيضًا التى لم تدخل فى منطقة الاحتلال الروسية فى نهاية الحرب. لا شك أن الاختيار الحاسم لوحدة المصالح بين الدول الشيوعية سوف تتيحه العلاقات فى الأجل الطويل بين روسيا والصين؛ إذ لن تقدر أى منهما على أن تعامل الأخرى باعتبارها من توابعها. لكن. قد يكون صحيحًا أن فكرة الاشتراكية فى بلد واحد أحدثت تغييرًا مهمًا فى اتجاه روسيا الدولى. فالأخذ بسياسة ستالين كان معناه،

من حيث الجوهر. نبذ النظرية القائلة بأن الشيوعية تعتمد على التأييد من جانب الطبقة العاملة فى أوروبا الغربية. هناك فى الحقيقة أسباب جوهرية تفسر لماذا كان لا ينبغى أن يأتى من هذه الجبهة، برغم أن تصور الشيوعية على أنها حركة طبقة عاملة، حال دون الاعتراف بهذه الأسباب. وربما باستثناء حالات خاصة قلائل، لم يكن ثمة سبب يدعو العامل فى أوروبا الغربية بمستوى معيشته الأعلى وبنقاباته العمالية المستقلة وبوجه عام بأنظمته السياسية الليبرالية، أن تجتذبه الشيوعية. إن دور الشيوعية السياسى فى الغرب كان على العموم دورًا تخريبيًا ليس له أثر إلا حيث وجدت المظالم التى جعلت التخريب شكلاً مغريًا من النشاط السياسى. وكانت الحالة القائمة مختلفة فى بلاد بنيانها الاجتماعى والاقتصادى أقرب إلى بنيان روسيا عندما أطلق ستالين نظريته. فبلد اقتصاده زراعى، وأهله من الفلاحين إلى حد كبير، ويخضع للضغط المتولد من سكان يزيدون بسرعة. هذا البلد يكاد يقع تحت الضرورة الداعية إلى التصنيع حتى من أجل ما لديه من مستوى معيشة منخفض. فمشكلة التصنيع فى مجتمع كهذا هى فى جوهرها مشكلة روسيا، أى تجميع رأس المال، وبخلاف القدرة على الاقتراض بشروط ملائمة جدًا فإن رأس المال لا يمكن تجميعه إلا بأساليب من الادخار الإجبارى شبيهة بالتى اتبعت فى روسيا. وكقاعدة أيضًا. تفتقر البلاد التى هى من هذا القبيل إلى بنيان سياسى قادر على مقاومة أية عقبة فى وجه قيام دكتاتورية. وعلى ذلك تتضح الجاذبية التى فرضها نجاح التصنيع السريع الذى قام به ستالين، والنتيجة أن التأثير السياسى لمبدأ الاشتراكية فى بلد واحد هو أن جعل روسيا تتجه نحو الشرق. لقد تنبأ لينين بهذه الإمكانية منذ عام ١٩٢٣ عندما قال إن نظريته فى الإمبريالية تعنى ضمنًا انقسام العالم إلى «معسكرين». وعزا هذا إلى «الإمبرياليين» واعتبره أمرًا ضارًا، لأنه ادعى أن القوة الأعظم هى فى جانب الكتلة الأوروبية التى بلغت درجة عالية من التصنيع. وبعد التحالف المؤقت فى الحرب العالمية الثانية، أحيا ستالين فكرة المعسكرين، ولكن ربما لم يعد يرى فيها شيئًا ضارًا. وعلى أى حال كان الأثر الدولى الناجم من قيام الشيوعية فى بلد واحد، انقسامًا بين كتلتين من القوى، تعدد وصفهما بأنهما

الرأسمالية والشيوعية، أو الإمبريالية والمحبة للسلام، أو الغرب والشرق فحسب. والظاهر أن مستقبل كل منهما يتوقف على نجاحها فى اجتذاب الشعوب غير الملتزمة. ولعل انتشار الأنظمة السياسية الليبرالية يتوقف على تقديم بديل عن أساليب الادخار الإجبارى العنيفة.

إن الشدائد التى فرضها فى روسيا مبدأ الاشتراكية فى بلد واحد، خفف منها الأمل الذى قدمه التقليد الماركسى بأنها مؤقتة. فى أول الأمر وصف الغرض منها بأنه بناء الاشتراكية وهو الغرض الذى أعلن ستالين أنه تحقق حوالى عام ١٩٣٦. وثانيًا، وصف بأنه الانتقال إلى الشيوعية؛ وهى المرحلة الأعلى التى ذكرها كل من ماركس ولينين. وقال ستالين أيضًا إنها ممكنة فى بلد واحد. وفيما يتجاوز هذا، لن تعود هناك حاجة إلى القمع. ويمكن أن «تذبل» الدولة. هذا الأمل، المتأصلة جذوره فى التقليد الماركسى. كان نوعًا من كمبيالة يتعين على العهد أحيانًا أن يسددها، أو قد يكون بؤرة يتجمع فيها النقد والسخط، فقد يثور السؤال: مادامت لم تعد هناك طبقات مستغلة (بكسر الغين) فلماذا لا ينبغى أن تبدأ الدولة فى الذبول؟ ولقد قال ستالين فى عام ١٩٣٩ إن هذا السؤال «كان يطرح أحيانًا» فى الحقيقة. وكان جوابه الجواب المعتاد الذى يعطيه منظر ماركسى عندما تخفق تنبؤاته. فقال إن السائلين «استظهروا» الكلمات «بضمير حى» ولكنهم «أخفقوا فى فهم المعنى الجوهرى». لقد غفلوا عن «شبكات التجسس» التى تنشرها القوى الرأسمالية التى تطوق روسيا. واستنتج أن «الدولة سوف تبقى فى فترة الشيوعية أيضًا» إلا إذا زال التطويق الرأسمالى فى هذه الأثناء؛ بأن يصبح العالم كله شيوعيًا[٤٨]. وعاد ستالين فعالج المسألة وبطريقة ملتوية نوعًا، فى إحدى كتاباته الأخيرة. ففى عام ١٩٥٠ كتب عدة مقالات عن الماركسية واللغة، كان الغرض منها أن يبين أنه لا المنطق، ولا اللغة، يتوقفان على النضال الطبقى نظرًا لأن اللغة أداة اتصال بين أشخاص من جميع الطبقات الاجتماعية. هذه المسألة الغريبة نوعًا تبدو موضوعًا لا يحتمل أن يثير الاهتمام، ولكنه كشف عن غرضه على ما يظهر عندما أنب أولئك الرفاق «الذين لديهم افتتان... بالتفجيرات» كالأسلوب الذى يتم به أى نوع من التغيير الاجتماعى. ليس فى المجتمع السوفييتى «طبقات معادية» -

وضرب مثلاً «الثورة من أعلى» التى أسفرت عن الزراعة الجماعية ـ ومن ثم لا حاجة إلى «التفجيرات»(٤٩). وبعبارة أخرى سوف يحدث الانتقال إلى الشيوعية فى ظل توجيه الحزب وسيطرته. كذلك جاهد خروشوف من حين لآخر ليجرد عملية الانتقال من متضمناتها اليوتوبية. ففى المؤتمر الحادى والعشرين للحزب (١٩٥٩) وصف مشروعه للسنوات السبع بأنه «بناء الشيوعية»، وحذر فى الوقت نفسه من أن المجتمع لن يكون «عديم الشكل وغير منظم». إلا أنه تحدث أيضًا عن إمكانية كانت تبعث الرعب فى نفس ستالين، ألا وهى نمو «منظمات عامة» أو جمعيات اختيارية قد تتولى «الكثير من الوظائف التى ظلت الأجهزة الحكومية تضطلع بها حتى الآن» ـ وبالطبع فى ظل توجيه الحزب. وإنها لتبدو دعوى منصفة أن ما تبقى من ذبول الدولة، على الأقل فيما يتعلق بنوايا الحزب، هو نظام حكم يضم الخدمات التى ترتبط عادة بفكرة دولة الرفاهية: مستوى إنتاج يسمح بالمزيد من السلع الاستهلاكية بغير أن يهبط بإنتاج السلع الرأسمالية دون أى مستوى يعتبره الحزب لازمًا، وزيادة مطابقة لهذا فى مستويات العيش مع خفض ليوم العمل، وقدر من تخفيف، أو من لا مركزية اللوائح الإدارية.

مزاج الشيوعية

برغم صفة فكر لينين شبه المدرسية ـ أسلوبه الثابت الذى بدأ يغزل أجوبة ملموسة من خيوط ديالكتية من التجريدات ـ فإن الخاصية المميزة لهذا الفكر لم تكن المنطق ولكنها نغمة أخلاقية أو ميل، أشاعها فى الشيوعية. لم يكن ما ربطه إلى ماركس قوة الحجة، ولكنه التفرغ للثورة الاجتماعية باعتبارها وسيلة التقدم البشرى الوحيدة والمؤكدة، ووجد هذا فى كتيبات ماركس الثورية بدلاً من أن يجده فى ديالكتيك رأس المال الجاف. وما أورثه لينين للشيوعية هو موقف أخلاقى أكثر أهمية من محتواها العقلى. وكان هذا هو الذى جعل الشيوعية عقيدة، وإحساسًا بمهمة، وتحزبًا نضاليًا، وإخلاصًا لمبدأ مع قدر كبير فى الواقع من الفتاوى فى الدفاع عنه. والتشابه مع كلفنية القرن السابع عشر واضح، وتكرر عقد المقارنة، ولكن محتوى الأخلاقيين مختلف؛ فقد كانت الكلفنية فى أفضل

حالاتها تعلقًا بالنزاهة والحرية الفرديتين، وكانت الشيوعية فى أفضل حالاتها تعلقًا بحزب وقضية «أن تكون نافعًا بغير غرور» على حد عبارة آرثر كوستلر فى كتابه «ظلام فى الظهر» Darkness at Noon. واشتركت الأخلاقيتان فى ناحية من نواحى الضعف، ذلك أن ما يشعر به الإنسان فى العادة من الراحة إذ يقحم الحياة كلها فى غاية واحدة، هذا الشعور نفاق. ولقد أصبح من المعتاد أن يوجه إلى الشيوعية نقد غالبًا ما كان يوجه إلى الكلفنية فى يومها: وهو أن «الغاية تبرر الواسطة». إلا أن النقد فى كلتا الحالتين ليس فى موضعه الصحيح. الغاية يجب أن تبرر الواسطة بالنسبة إلى أى علم أخلاق يعتقد أنه يملك صيغة واحدة تغطى كل معنى الحياة البشرية، لا يشك ولا يعاد النظر فيها أبدًا. وبالنسبة إلى علم أخلاق كهذا تكون الأخلاقية وفقًا للتعريف، هى ما يسهم فى السير بالجنس البشرى نحو تلك الغاية العليا الواحدة التى لا يمكن أن تعنى سوى أن الأخلاقية فى جوهرها أداة ووسيلة للتلاعب والمناورة. وكان هذا دائمًا وبدرجة ملحوظة، خاصية مميزة لعلم الأخلاق الشيوعى. ولقد كرر لينين القول إنه بالنسبة إلى شخص بروليتارى، يجب أن تربط الأخلاقية ربطًا وثيقًا بمصالح طبقته وبنضالها من أجل القوة. ومن المؤكد أنه كان من المتوقع أن ينتهى النضال بمجتمع يسهم فيه كل امرئ حسب قدرته وأن ينال طبقًا لحاجاته. ولكن هذه الصيغة المبهمة التى يمكن أن يشترك فيها أى رجل حسن السمعة، لم يضف عليها قط أى مضمون يتجاوز نجاح الثورة نفسها. بالنسبة إلى علم أخلاق من هذا القبيل. كان يمكن للكلفنية أن ترى فى المنطق تبريرًا لأنها اعتقدت أنها تملك وحيًا إلهيًا وتفويضًا إلهيًا. وبدون مثل هذا التبرير، وباسم ما دعاه «العلم»، خصص لينين للماركسية دور كل من الأخلاق والدين. وجمع حزبه بطريقة غير متجانسة، امتياز كل من العالم والكاهن، وبذا أصبح صفوة يعهد إليها بكل برنامج التقدم البشرى، وله السلطة فى توجيه الحكم والاقتصاد فحسب بل والأدب والفنون أيضًا. وبمثل هذا التفويض كان الحزب يملك إخلاص النبى. وعدم تسامح المتعصب وقسوته التى لا ترحم.

غالبًا ما قال النقاد، ولعله صحيح، إن الطبيعة البشرية لا يمكن أن تحتمل طويلاً مثل هذه الدرجة العالية من تكريس النفس لشىء ما، وإن تعصب جيل من

الثوريين لا يمكن نقله إلى جيل ثان أو ثالث، وإن هذا التكريس لابد وأن يفتته الزمن، وأكثر من هذا يفتته النجاح. لقد انتهى أنبياء عام ١٩١٧، والكثيرون منهم قضت عليهم الثورة التى صنعوها. ،حتى إذا صح هذا، فقد لا يبرهن على أن الروح زالت دون أن تترك وراءها أثرًا. وقد لا يزال صحيحًا أن قادة اليوم السوفييت وإن كانوا فنيين ومديرين عمليين، إلا أنهم لايزالون يعتقدون ـ بنفس إخلاص لينين ـ أن الشيوعية موجة المستقبل. وقد يعملون يحدوهم الاعتقاد بأن الزمن فى جانبهم، وأن المجتمع الرأسمالى وأنظمته السياسية الليبرالية غير مستقرة بالفطرة وتحتوى على بذور انحلالها، وذلك بأقل من المعنى النهائى الذى يعتبر كل ما يخلقه البشر مصيره إلى زوال. وقد يعتقدون بصدق وحسب تقديرهم هم، أنهم يواجهون شيئًا بطبيعته المنحطة، البالية والبدائية، وبالتالى الرديئة، شيئًا هو فضلاً عن هذا عدوهم الذى لا يلين، بمثل ما يكون الصالح دائمًا عدوًا لما هو أصلح. فإذا كانوا بمثل هذا الاعتقاد حقًا فهو لا يزال لا يربطهم بخط محدد من السياسة إزاء الغرب غير الشيوعى؛ لأن «التعايش» وإن يكن بالضرورة غير دائم، قد يمتد إلى أجل غير مسمى، وإنه لما يميز التنبؤات الماركسية أنها خالية من الحدود الزمنية. ولما كان ينظر إلى الشيوعية إلى أنها سترث العالم عندما يكتمل الزمن، فقد يكون من المعقول أن يتركوا العالم الرأسمالى تحطمه حالات الكساد والحروب المتكررة. فإذا تماسك فى ظل تحالف معرض للتهديد بضغط منافسه الشيوعى، فقد توحى السياسة البعيدة النظر بتخفيف الضغط لتفسح المجال أمام التناقضات الباطنية أن تعمل عملها. ولكن من الواضح، أنه إذا كان ثمة حاجة إلى دفعة عاقلة لتساعد نظامًا ميتًا، ولكنه لم يدفن بالصورة اللائقة، على أن يوارى فى قبره، فلا يمكن أن يكون هناك سبب أخلاقى يمكن تصوره يدعو إلى منع هذه المساعدة. كل هذا قد يصف بصورة معقولة تمامًا موقف خلفاء لينين الواقعيين ودعاواهم. والواضح أن مثل هذا الاعتقاد لا يحتاج فى تأييده إلى دليل، كما لا ينفذ إليه دليل. ذلك أنه إذا اعتبرت الرأسمالية والشيوعية متناقضتين، ونظامين كل منهما لا يسمح بسواه، فلن يكون العالم من الكبر بحيث يتسع للاثنتين.

ويميل نقاد الشيوعية الآخرون، من المتعلقين بالديالكتيك، إلى أن يبينوا أنها مصابة بعدوى التناقضات. فطريقها إلى اليوتوبيا يمر بالتصنيع، ومن المستحيل قيام حضارة صناعية بدون شعب متعلم بوجه عام وفئة على درجة عالية من التعليم من العلماء والفنيين. وبرغم ضغط التعليم السوفييتى المستمر على التوعية، فقد حقق فى الحقيقة قدرًا واسعًا من المعرفة بالقراءة والكتابة ومستوى عاليًا جدًا من الكفاية العلمية؛ وذلك فيما لا يكاد يزيد على جيل واحد. وبرغم أنه بدأ من لا شىء تقريبًا. أليس هذا يقوض نفس النظام الذى يراد أن يسنده؟ ذلك أنه يقال إن الجمهور المتعلم على نطاق واسع، لن يخضع بصفة دائمة للسيطرة الدكتاتورية أو الحكم الاستبدادى، فالشعب المتعلم يجب أن يساند رأيًا عامًا لابد حتى للقوة القسرية أن تكترث به. هذا النقد شأنه شأن سابقه، قد يكون صحيحًا إلى حد ما. فمنذ موت ستالين تغير الحكم السوفييتى تغيرًا كبيرًا بما لا يدع مجالاً للشك. فلم يعد يعتمد على سياسة الإرهاب والوحشية المعتادين، وسيطر على سلطات البوليس السرى القسرية وانتزع منها إدارة السخرة ومعسكرات الاعتقال. وبقانون ينم عن إنكار الذات أدخل الحزب فى نطاق القانون عملياته العادية التى لا تؤثر فى غاياته السياسية. وسيطرته على الفنانين والكتاب تقصر على الأقل عن التصفية، ولم يعد يخضع العلم لأهواء من قبيل كراهة ستالين لمذهب مندل، وأفسح المجال أمام التاريخ مادام لا يمس أساطير الحزب نفسه. ووقعت كل هذه التغييرات فيما لا يزيد بالجهد على ست سنوات، ومن المحتمل جدًا لأن غباء ووحشية عهد ستالين انتهت بفتور مدرب على النظام والطاعة. إلا أنها لنظرة غير نقدية بشكل غريب. وبعد حربين عالميتين، أن نتخيل أن جمهورًا متعلمًا يساند بالضرورة نظامًا سياسيًا ليبراليًا. فلعل ألمانيا فى عام ١٩١٤ كانت تضم شعبًا أكثر معرفة بالقراءة والكتابة وبها أعلى مستوى من التكنولوجيا فى العالم، ولكن هذا لم يجعل الإمبراطورية الثانية ليبرالية سياسيًا ولم ينقذ ألمانيا من حماقة الاشتراكية الوطنية وبربرية حكم هتلر. ما من شىء سوى بقية من أسطورة من أساطير القرن الثامن عشر، يؤيد الفكرة التى تذهب إلى أن الشعب الذكى والمتعلم يجب أن يخترع أساليب الديمقراطية السياسية؛

لأن هذه لا تخترع ولكنها تعتمد على ما يكمن تحتها من أنظمة اجتماعية. ففى أوروبا الغربية على الأقل، يبدو أن شرط وجودها كان مجتمعًا سمح لعدة من مراكز القوة بالوجود جنبًا إلى جنب مما تعين عليها معه أن تحل خلافاتها بطريق التشاور والاتفاق المتبادلين. وهذه بالضبط حالة من أقل الاحتمالات أن يطيقها الحزب الشيوعى طواعية واختيارًا؛ لأن فيها خرقًا للنظرية والتطبيق العملى. إن تخيل أى ارتفاع فى مستويات العيش، وأى امتداد للحريات الثقافية، وأى توسيع لنطاق التعليم فى روسيا، هذا التخيل أسهل من فرض قيود دستورية على اتجاه الحزب وزعامة القمة فيه. ولقد قال أحد كبار الموظفين القانونيين بالحكومة السوفييتية لأستاذ أمريكى فى القانون، وفى معرض التعليق على ضروب التخفيف التى شهدتها السنوات القلائل الأخيرة «إذا لزم الأمر فسوف نعيد الأساليب القديمة (أى أساليب ستالين)، ولكنى أظن أن ذلك لن يكون ضروريًا»(٥٠).

الواقع أن الحزب الشيوعى فى الوقت الراهن حزب جديد، يختلف إلى حد بعيد عن زمرة الراديكاليين الصغيرة، الذين لم يحذقوا سوى أساليب الإثارة والتآمر الثورى التى استولى بها لينين على السلطة فى عام ١٩١٧، بمثل ما تختلف روسيا التى يحكمها الحزب عن بقايا بلد مزقته الحرب. وهى البقايا التى استولى لينين على الحكم فيها فقد زاد حجم الحزب، وإن لم يزد عن ضخامة وتعقيد مهامه؛ ذلك أن عضويته لاتزال انتقائية إلى درجة عالية، ويتم الاختيار بعد برنامج طويل من النظام الصارم. وبرغم أنه يوسع قاعدته بضم عدد من العمال والفلاحين، إلا أنه لم يعد، منذ أمد طويل، حزبًا بروليتاريا إلا بالاسم؛ إذ توقف منذ وقت طويل عن تفضيل المرشحين الذين يمتدون بأصولهم إلى الطبقة العاملة. إلا أنه كان طريق الفرصة أمام الكثيرين من الشبان الفقراء ولكنهم من أصحاب المقدرة. وهو فى المتوسط أفضل إلى حد بالغ من حزب لينين، إلا أن أعضاءه يضمون البعض ممن لم يتعلموا القراءة والكتابة إلا بعد أن أصبحوا من البالغين، مثلهم فى هذا مثل الرئيس الحالى للحزب(٥١)، وتتجه العضوية إلى أن تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الفنيين والمديرين والموظفين الذين صمموا، أو أداروا، أو

حكموا، مشروعات لا تقل فى كبرها عن مشروعات مماثلة فى العالم. لايزال الحزب صفوة ولكنها صفوة تهدف إلى أن تضم إلى صفوفها جميع الرجال والنساء الذين يشغلون مراكزًا مهمة فى كل مجال من مجالات الحياة، الصناعية والسياسية والفكرية. إلا أنه مع كل التغييرات فى الحزب، ومع كل التغييرات فى مهمته، فإن المرء ليبحث عبثًا عن أى مبدأ تنظيم أو وظيفة لم يتضمنها المشروع الذى رسمه لينين للحزب فى ١٩٠٢. ففى أحد الأوصاف التى كتبها لينين فى ذلك العام استخدم أسلوبًا مجازيًا عندما وصف الحزب بالأوركسترا ووصف قيادته بأنها قائد الفرقة. فقائد الأوركسترا يعرف ويوجه كل آلة: ويعرف أية آلات تعزف بصورة نشاز، ويعرف كيف يجب تغيير الأجزاء كى تنتج النغم المنسق تمامًا، هذا التعبير المجازى يصف فكرة الحزب عن نفسه اليوم بنفس الدقة التى يعبر بها عن فكرة لينين عن الحزب الذى أراد خلقه. هذا الأسلوب أقرب إلى وصف وظيفة الحزب الحالية منه إلى وصف أداء الحزب فى أيام لينين. لم تتغيير عجرفة تقييم الحزب لفضائله. ففى عام ١٩٥٨ قال خروشوف للحزب، بعبارة كان يمكن أن يستخدمها لينين: «التلقائية أيها الرفاق، هى أخطر الأعداء».

وفى هذه الأثناء فاق الإنجاز الذى يستطيع به الحزب أن يساند دعاواه، كل التوقعات الرصينة. لقد أخطأ، وبشكل فظيع أحيانًا، ولكنه لم يرتكب قط خطأ لا يمكن إصلاحه. فى عهد ستالين سار فى طريقه بقدر من الوحشية والسوء الصرف نادرًا ما نجد ما يباريهما من جانب نظام حكم غاياته بناءة بوجه عام، وقد لايزالان يشكلان عبئًا من الذنب بالنسبة إلى الأعضاء كبار السن ممن كانوا شركاء ستالين فى جرائمه. إلا أن الحزب أوجد قيادة تتصف بالكفاية، وكذلك بالمتانة الأخلاقية اللتين تعادلان مهمتهما، ودفن بنجاح أخطاءه وجرائمه، حتى عندما كانت تعد بالملايين. وعن طريقها جميعًا أظهر الحزب ما جرى التنبؤ صراحة فى البداية باستحالته، وهو أن الاقتصاد المخطط ليس ممكنًا من الناحية العملية فحسب؛ ولكنه قادر أيضًا على تحقيق معدل نمو سوف يمكنه بالتأكيد من «اللحاق» بالنظام الصناعى الذى استهدف هذا الاقتصاد أن يباريه، وهو معدل قد يسمح له فى النهاية بأن يتفوق على ذلك النظام. وإذ فعل هذا خلق نموذجًا

سوف تحتذيه على نطاق واسع شعوب فى جميع أرجاء العالم، مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية شبيهة بوجه عام بالمشكلات التى واجهها الحزب فى روسيا. إن ما لم يظهره نجاح الحزب، وما لا يمكن أن يظهره على ما يبدو، هو أن القيم الأكيدة التى خلقها يمكن أن تضم قيم الحرية السياسية التى تحققت فى اقتصاديات الغرب التنافسية؛ ذلك أن نظامًا يضع السيطرة الكاملة على الاقتصاد والسيطرة الكاملة على الحكم فى نفس الأيدى، هذا النظام لا يبدو من المحتمل أن يتطور على طول خطوط موازية للخطوط التى اتبعتها الديمقراطية الغربية. لقد أظهر أى من النظامين الاقتصاديين قدرته على أن يخلق ما هو أكثر من مستوى عيش كاف عندما يجرى التحكم فى زيادة سكانية تهدد بكارثة. وكلا النظامين يشترك فى تلك الحماقة الرئيسية التى تتسم بها سياسة القرن العشرين الدولية: كلاهما يخصص نسبة كبيرة من موارده لإنشاء سلاح لا يجرؤ أى منهما على استخدامه، وقد يحطم بطريق الغفلة الصرفة أو الخطأ، الحاجة إلى أى مستوى معيشة على الإطلاق.

هوامش الفصل الرابع والثلاثون

(١) كلمتا بولشفيك ومنشفيك اللتان تعنيان على التوالى الأغلبية والأقلية حددتهما أولاً للشيعتين مصادفة قوتهما النسبية فى مؤتمر للحزب فى عام ١٩٠٣. واستمر لينين يدعو شيعته الأغلبية بسبب ما يضفيه الاسم من قيمة تنم عن السمعة وإن لم تكن شيعته فى العادة أغلبية وأحيانًا كادت تتوقف عن الوجود كحزب. إن الشقاق الذى بدأ فى ١٩٠٣ لم يصبح دائمًا وكاملاً إلا فى عام ١٩١٢. وفى الفترة الفاصلة بين التاريخين كانت هناك سلسلة محيرة من عمليات التوحيد وعمليات التنقيح، مع تغييرات فى المراكز من جانب كلا الجانبين. ليس سوى بيان ذى طابع عام يمكن أن يصدق إلا على الاتجاهات. ومن الغريب أن كلتا الشيعتين بدتا تقتربان إحداهما من الأخرى من ناحية المذهب كلما أصبح الانشقاق دائمًا. ومن ثم النتيجة المستخلصة وهى «فى التحليل الأخير كان الانقسام الحقيقى فى الحزب أكثر من انقسام يتصل بالمزاج والتكتيك منه بالمذهب». ليونارد شابير و «الحزب الشيوعى بالاتحاد السوفييتى». (نيويورك) ١٩٦٠) ص ١٣٢ للحصول على تفاصيل عن تاريخ الحزب حتى الثورة، انظر الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) Bertram D. Wolfe, Three Who Mode a Revolution (New York, 1948), P. 367.

(٣) المجلد الرابع، الكتاب الثانى (ص ١٩٤) من Collected Works ص ١٣٢ من المجلد الثانى من Selected Works والطبعة الإنجليزية من مجموعة مؤلفات لينين والمترجمة عن الطبعة الروسية التى نشرها معهد لينين فى موسكو ليست كاملة. ومجموعة المختارات والمكونة من ١٢ مجلدًا، مبوبة حسب الترتيب الذى وضعه معهد لينين وكلاهما نشره International Publishers فى نيويورك.

(٤) اعتمد لينين على عبارة فى البيان الشيوعى: الأيديولوجيون البرجوازيون الذين رفعوا أنفسهم إلى مستوى فهم الحركة التاريخية ككل.

(٥) مجموعة المؤلفات، المجلد ٤، الكتاب ٢، ص ١١٤ وما بعدها. المختارات المجلد ٢، ص ٥٣. الخط الذى تحت بعض الكلمات هو من وضع لينين.

(٦) خطوة واحدة إلى الأمام؛ خطوتان إلى الوراء (١٩٠٤) المختار من الأعمال المجلد الثانى ص ٤٦٦.

(٧) فى هجوم ملئ بالضغينة على لينين تضمنه كتيب بعنوان مهامنا السياسية (١٩٠٤) (Our Political Tasks)، لم يكن الباعث على الهجوم حماسة تروتسكى للديمقراطية، ولكنه كان صراعًا دار حول سلوك لينين فى هيئة تحرير «أسكرا» والواقع أن أفكار تروتسكى عن التنظيم الحزبى كانت كثيرة

الشبه بأفكار لينين. انظر.

Isaac Deuts cher: The prophet Armed Trotsky: 1879 - 1921 (1954), pp. 45, 78 ff.

(٨) Alfred G. Meyer: Leninism (Cambridge, Mass. 1957), P. 10.

(٩) انظر: ولف: ثلاثة صنعوا ثورة (١٩٤٨) الفصل التاسع والعشرون.

(١٠) مجموعة المؤلفات، المجلد الثامن، ص ٢٨١. المختار من المؤلفات. المجلد الحادى عشر، ص ٣٧٧.

(١١) فى كتابه أيام مع لينين (١٩٣٢) ص ٥٢.

(١٢) العنوان «الثورة الدائمة» مقتبس من شعار اقترحه ماركس على العصبة الشيوعية فى عام ١٨٥٠ عندما توقع أن ثورة توشك أن تنشب فى ألمانيا. ونشر تروتسكى النظرية لأول مرة كفصل فى العرض الذى قدمه لسوفييت بطرسبرج، وكتبه عندما كان فى السجن بعد إخفاق هذا المجلس. وطبعت بعض مختارات بالعنوان «احتمالات لدكتاتورية عمالية» فى ترجمة إنجليزية فى ثورتنا (نيويورك ١٩١٨) ص ٦٣ - ١٤٤. والفقرة المقتبسة واردة فى ص ٨٥. وأحكمت صياغة النظرية فى «الثورة الدائمة» (الطبعة الإنجليزية، نيويورك ١٩٣١) ولخصها إسحاق دويتشر فى كتابه النبى المسلح. تروتسكى: ١٨٧٩ - ١٩٢١ (١٩٥٤) ص ١٤٩ - ١٦٢. وكان للنظرية تاريخ خارج عن المألوف فقد كانت فى عام ١٩٠٥ موضع الملاحظة القليلة، ويرجع بعض السبب إلى أن كتاب تروتسكى صودر على الفور تقريباً. وفى عام ١٩٢٤ وبسبب رغبة ستالين فى الحط من شأن تروتسكى، أدان الكتاب باعتباره لينينية رديئة برغم. أن لينين كان يعتقد فى عام ١٩١٧، شأنه شأن جميع الماركسيين الروس أن دوام ثورة روسية سوف يتوقف على الثورات فى أوروبا الغربية، وأكد ستالين أن لينين استقى كل ما هو مهم فى النظرية، من ماركس مباشرة، وأن الصيغة التى طلع بها تروتسكى «حكمة عديمة الحياة ومأخوذة من الكتب» مشكلات اللينينية (موسكو، ١٩٤٠) ص ١٢٢ - ١٢٣. وهكذا أصبحت الثورة الدائمة تروتسكية Trotskyism وضلالية بأثر رجعى.

(١٣) يعتقد دويتشر أن لينين لم يطلع على كتاب تروتسكى فى صورته الأصلية ربما بسبب سبق مصادرته مصدر سابق مصادرته مصدر سابق ص ١٦٢ وربما كان لينين مازال يتألم من هجوم تروتسكى المر على نظريته فى الحزب، مما سلف ذكره.

(١٤) موقف الديمقراطية الاجتماعية إزاء حركة الفلاحين.

(The Attitude of Social Democracy toward the Peasant Movement) (September, 1905), Selected Works, Vol. III p. 145.

(١٥) تكتيكان للديمقراطية الاجتماعية فى الثورة الديمقراطية .

ATwo Tactics of Social Democracy in the Democratio Revolution" (June - July, 1905), Selcted Works, Vol. III, pp 99 - 100.

(١٦) تقريرات قلائل.

"A Few Theses" (October, 1915), Collected Warks, V ol. XVIII, p. 357.

(١٧) انظر المجلدين ١٨، ١٩ من مجموعة مؤلفات، والمجلد الخامس من المختارات وخاصة تحت علم مسروق، الاشتراكية والحرب، ١٩١٥ (بالاشتراك مع ج زينوفييف)، «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، ١٩١٦، وكذلك كتاب بوخارين «الإمبريالية والاقتصاد العالمي» (نيويورك ١٩٢٩). وهذه نشرت بعد ثورة مارس في عام ١٩١٧.

(١٨) من أهم مؤلفات الماركسيين التي اعتمد عليها لينين كتاب رودلف هيلفرنج Das Finanzkapital: Eine Studieuber die Jungste Entwicklung des Kapitismus الذي نشر في فيينا عام ١٩١٠. كذلك اعتمد اعتماداً شديداً على كتاب ج. أ. هوبسون «الإمبريالية» (١٩٠٢، الطبعة المنقحة في ١٩٠٥). ويستعرض وينسلو E. M. Winslow المؤلفات عن الإمبريالية، وذلك في كتابه «أنماط الإمبريالية» Patterns of Imperialism (١٩٤٨) انظر الفصل السابع بوجه خاص.

(١٩) الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، مجموعة المؤلفات، المجلد ١٩، ص ١٥٩، المختارات، المجلد ٥، ص ٨٠.

(٢٠) الإمبريالية والاقتصاد العالمي، الترجمة الإنجليزية (١٩٢٩) ص ١٦٧. وضع الكتاب في عام ١٩١٥ وكتب لينين مقدمة له، ولم ينشر إلا في عام ١٩١٧.

(٢١) See Herbert Marcuses Soviet Marxism: A Critical Analysis (1958).

(٢٢) من خطاب ألقاه تروتسكي في المؤتمر العالمي الثاني للدولية الشيوعية في ٨ أغسطس ١٩٢٠، The Commiunist Internaional, 1917 - 1943 وثائق انتقتها وأشرفت على تحريرها جين دجراس Jane Degras† المجلد الأول (١٩٥٦) ص ١٧٧.

(٢٣) أوردها ألفردج. ماير في كتابه «اللينينية» (١٩٥٧) ص ٢٧٠.

(٢٤) انظر الفقرة التي أوردها مايير، مصدر سابق، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢٥) انظر ما يدعوه مايير «ديالكتيك التأخر» مصدر سابق، الفصل الثاني عشر.

(٢٦) قال في مارس ١٩١٩ إن الثورة البروليتارية الحقيقية لم تبدأ إلا في صيف عام ١٩١٨. ماركيور، مصدر سابق، ص ٤٣.

(٢٧) خطابات من أفار (٢٤ مارس ١٩١٧). مجموعة مؤلفات، المجلد العشرون، الكتاب الأولى، ص ٥٤.

(٢٨) Lettes on Tactics (April, 1917). Collected Works, V ol. XX, Book I, pp. 121, Selacted Works. V OI. pp. 34 p. ضمن لينين كلامه فقرة من التكتيكان (١٩٠٥) لينين أنه لم يكن في الحقيقة يغير رأيه.

(٢٩) الغموض المنتظم كامن بالفطرة في الديالكتيك. من ناحية علم المعاني كان متجسداً في الفعل الألماني aufheben واسم الفاعل aufgehoben اللذين جعلهما هيجل مصطلحات شبه فنية. والمعنى الحرفي للكلمة قد «رفع إلى أعلى» ويمكن أن يعني هذا شيئاً شبيهاً بالكلمة الإنجليزية «أعليت» أو يمكن أن يعني «حطمت» فحسب. في ميتافيزيقا هيجل المثالية كانت الكلمة تحمل مصادرة أخلاقية، وهي أنه في التغيير التاريخي تحفظ القيمة: وبرغم زوال الأنظمة «تحول» قيمها الجوهرية وتعود إلى الظهور في الأنظمة التي تخلفها. وباللغة الواضحة فهذا يرقى إلى حد

الافتراض بأن التغيير الاجتماعى تصاعدى. وفسر خلفاء هيجل الماديون ومنهم ماركس، الديالكتيك على أنه شبه سببى، ولكن دون أن يتخلوا عن المفهوم الأخلاقى الكامن تحته. ومهما يكن التعبير فإن وصف مرحلة تأتى فيما بعد بأنها «مرحلة أعلى» هو ضرب ما من التقييم؛ إنه ليس بيانًا فحسب بعلاقة سببية أو منطقية.

(٢٠) State and Revolution, ch 5, Section 2. Collected Works, V OI. XXI, Book, II pp. 217 F. Selected Works, V OI., VII. P. 7.

(٢١) On Constitutional Illusions, (August, 1917). Collected Woks, V OI. XXI, Book I, pp. 65 pf. Selected works, V OI. VI. pp. 180 ff.

(٢٢) The Dissolution of the Duma and the Tasks of the Prolеariat (1906). Selected Works, III. V OI. pp. 378 ff.

انظر: Wolfe, Three Who Made a Revolution (1948), p. 369, Schapiro, The Commu - nist Party of the Soviet Union (1960), p. 68.

(٢٣) Collected Works, V OI. XXI, Book II, pp. 147 ff. Selected Works, V OI. V II pp. 3 ff† وضع الكتيب فى أغسطس وسبتمبر ١٩١٧ عندما كان مختفيًا فى هلسنجفورس. أما عن القسم الثانى والذى كان يراد منه أن يستعرض ثورتى ١٩٠٥، ١٩١٧، فيكاد أنه لم يكتب جملة واحدة منه. ونشر الكتيب فى عام ١٩١٨.

(٢٤) أورد أ. ح ماير تفسيرات عدة فى كتابه «اللينينية» (١٩٥٧) ص ١٩٥ وما بعدها.

(٢٥) The Communist International, 1919 - 1943. (London, 1956).

اختيرت هذه الوثائق وحررت بقلم Jane Degras V OI. I, p. 128. The "Theses on the Role of the Communist Party" are on pp. 127 - 135 and the "Conditions of Admission" on pp. 166 - 172).

(٢٦) "Left - Wing" Communism, an Infantile Disorder (April 1920) Selected Works, V OI. X, pp. 88 R.

(٢٧) الجدل وارد فى خطاب بعنوان (عن دور الحزب الشيوعى) (يوليه ١٩٢٠). المختارات المجلد العاشر، ص ٢١٤ وما بعدها.

(٢٨) «عن مشكلات اللينينية» فى مشكلات اللينينية (موسكو ١٩٤٠) ص ١٣٥.

(٢٩) تاريخ الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى (البلشفيك) برنامج مختصر (نيويورك ١٩٣٩) ص ٣٥٥.

(٤٠) «عن مشروع دستور الاتحاد السوفييتى» مشكلات اللينينية (موسكو ١٩٤٠) ص ٥٦١ – ٥٩٠ المقتطفات واردة فى ص ٥٧٨، ٥٧٩.

(٤١) الدولية الشيوعية ١٩١٩ – ١٩٤٣، .The Communist International, 1919 - 1943 وثائق اختارتها وأشرفت على تحريرها جين وجراس، المجلد الأول (١٩٥٦) ص ١٣٤.

(٤٢) طبعت القواعد كما عدلت سنة ١٩٥٦ فى ملحق فى كتاب جون. ن. هازارد. النظام السوفييتى للحكم (١٩٥٧) The Soviet System of Government.

(٤٣) شابيرو «الحزب الشيوعى بالاتحاد السوفييتى» (١٩٦٠) ص ٥٦٣ وما بعدها، انظر القسم الختامى من المؤلف ص ٥٤٧ - ٥٩٠.

(٤٤) ملاحظة لينين عن الاشتراكية فى بلد واحد، واردة فى شعار الولايات المتحدة الأوروبية (١٩١٥) The United States of Europe مختارات المجلد الخامس ص ١٤١. ومن آخر كتاباته «من الأفضل أن تكون أقل ولكنها أفضل» وعن التعاون (١٩٢٣) مختارات المجلد التاسع ص ٤٠٠ و ٤٠٩ على التوالى، وخطاب تروتسكى تضمنه «بيان» Manifesto، تم إقراره فى ٨ أغسطى ١٩٢٠، الدولية الشيوعية ١٩١٩ - ١٩٤٣. وثائق اختارتها وأشرفت على تحريرها جين دجراس المجلد الأول (١٩٥٦) ص ١٧٧.

(٤٥) انظر عرضًا للاشتراكية فى بلد واحد فى كتاب إسحاق دو يتشر Stalin, A Political Biography† (١٩٤٩)، ص ٢٨١ - ٢٩٣.

(٤٦) راس المال الترجمة الإنجليزية بقلم ا. س. بول (مكتبة أفريمان) ١٩٣٣، ص ٨٤٣.

(٤٧) انظر خطابه أمام المديرين الصناعيين وعنوانه «ظروف جديدة ومهام جديدة فى الإنشاء الاقتصادى» مشكلات اللينينية (موسكو، ١٩٤٠) ص ٢٦٨ وما بعدها.

(٤٨) «بعض مسائل تتصل بالنظرية»، فى تقريره إلى المؤتمر الثامن عشر للحزب مشكلات اللينينية (موسكو ١٩٤٠) ص ٦٥٦ - ٦٦٦.

(٤٩) Marxism and Linguistics (New York, 1951), p. 27.

(٥٠) رواه هارولد ج. برمان في مقال بعنوان: Sovict Law Reform - Dateline Yale Journal, فى: Mosc - ow 1957 فى: LXVI (1957), p. 1215.

(٥١) يقصد خروشوف (المترجم).

SEIECTED BIBLIOGRAPHY

How the Soviet System Works: Gultural, Psychological, and Social Themes. By Raymond A. Bauer, Alex Inkeles, and Clyde Kluckholm. Cambridge, Mass, 1956.

Justice in Russia: An Interpretation of Soviet Law. By Harold J. Berman. Cambridge, Mass., 1950.

The Permanent Purge: Politics in Soviet Totalitarianism. By Z. Brzezinski. Cambridge, Mass., 1956.

The Theory and Practice of Communism. By R. N. Carew Hunt. Rev. and enlarged. London, 1967. Part III.

The Soviet Impact on the Western World. By Edward H. Carr. New York, 1947.

Communism and Social Democacy, 1914-1931. By G. D. H. Cole. 2 vols. London, 1958.

Khrushchev's Russia. By Edward Cranksaew. Baltimore, 1959.

The Changing World of Soviet Russia. By David J. Dallin. New Haven, Conn., 1956.

Stalin, A Political Biography. By Isaac Deutscher. New York, 1949.

The Prophet armed. Trotsky, 1879 -1921. By Isaac Deutscher. New York, 1954.

Hhe Prophet unarmed trotsky, 1921 - 1929 - By Isaac Deutscher. New York, 1959.

How Russia Is Ruled. By Merle Fainsod. Cambridge, Mass, 1953.

The Soviet System of Government. By John N. Hazard. Chicago, 1957.

A Study of Bolshevism. By Nathan Leites. Glencoe, III., 1953.

Soviet Marxism: A Critical Analysis. By Herbert Marcuse. New York, 1958.

Leninism. By Alfred G. Meyer. Cambridge, Mass., 1957.

Marx against the Peasant. By David Mitrany. Chapel Hill, N. C., 1951.

Soviet Politics—The Dilemma of Power: The Role of Ideas in Soviet Change. By Barrington Moore. Cambridge, Mass., 1950.

Terror and Progress USSR: Some Sources of Change and Stability in the Soviet Dictatorship. By Barrington Moore. Cambridge, Mass., 1954.

German Marxism and Russian Communism. By John Plamenatz. London, 1954. Part II.

A Concise History of the Communist Party of the Soviet Union. By John S. Reshetar, Jr. New York, 1960.

The Dynamics of Soviet Society. By W. W. Rostow. New York, 1953.

The Communist Party of the Soviel Union. By Leonard Schapiro. New York, 1960.

Russia's Soviet Economy. By H. Schwartz. 2d ed. New York, 1954.

Russian Political Institutions. By Derek J. R. Scott. London, 1958.

Lenin, A Biography. By David Shub. Garden City, N. Y., 1948.

Stalin, A Critical Survey of Bolshevism. By Boris Souvarine, Eng. trans. by C. L. R. James. New York, 1939.

Soviet Philosophy: A Study of Theory and Practice. By John Somerville. New York, 1946.

Political Power in the U. S. S. R., 1917-1947: The Theory and Structure of Government in the Soviet State. By Julian Towster. New York, 1948.

Dialectical Materialism. By Gustav A. Wetter. Eng. trans by Peter Heath. London, 1959.

To the Finland Station: A Study in the Writing and Acting of History. By Edmund Wilson. Garden City, N. Y., 1940.

Three Who Made a Revoluyton: A Biographical History. By Bertram D. Wolfe. New York, 1948.

الفصل الخامس والثلاثون
الفاشية والاشتراكية الوطنية

كانت الفلسفة السياسية للشيوعية، تشكل على العموم، مجموعة من الفكر متسقة وابتدعت بعناية. حقيقية كان لينين وتروتسكى متعصبين ولكنهما كانا من أصحاب المعتقدات، ووراءهما تقليد طويل من الدراسة العلمية الماركسية والسياسة الحزبية. وعلاوة على هذا، كانت إنجازات الشيوعية فى روسيا بناءة بوجه عام. وبرغم الثمن الرهيب الذى فرضته وحشية ستالين، فإن حكمه حوّل ذلك البلد إلى قوة صناعية حديثة، وحول طبقة فلاحين أميين إلى شعب متعلم على مستوى عال من العلم. وليس فى الإمكان إصدار حكم شبيه بهذا على الفاشية فى إيطاليا أو الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا، فقد كانت أحزابهما نباتات سريعة النمو والزوال تولدت من وهن الهزيمة الذى أحدثته الحرب العالمية الأولى، وكان زعماؤهما من الديماجوجيين، وإذا حكمنا على حياتهما العملية بأى مستوى من الإنجاز فقد كانت هدامة بحتة. كان ما يطلق عليه فلسفات هو لوحات فسيفسائية من أحقاد قديمة، جمعت جنبًا إلى جنب دون اعتبار للحقيقة أو الاتساق، لا توجه دعوتها إلى الأغراض المشتركة ولكن إلى المخاوف والكراهيات المشتركة. وتجنب كل من هتلر وموسولينى عن عمد أى إعلان صريح بالسياسة؛ لأن هذا كان ينفر مجموعة يرغبان فى اجتذابها. فقد أعلن الحزب الاشتراكى الوطنى أن المواد الخمس والعشرين التى أقرها فى عام ١٩٢٦ لا تقبل التغيير إلى الأبد، وبذا رفعها إلى مكان أمين فوق أية مشكلة أو سياسة[1]. كانت «فلسفة» موسولينى اصطناعية بحتة، اتخذها فى عام ١٩٢٩ عندما قرر أن الفاشية يجب أن «تزود نفسها بمادة مذهب»، وأصدر تعليماته إلى فيلسوفه

الرسمى بإعدادها خلال شهرين «من الآن إلى موعد المؤتمر القومى». وفى الوقت نفسه كانت الفاشية والاشتراكية الوطنية كلتاهما، حركات شعبية حقيقية انتزعت، بصفة مؤقتة، الولاء المتعصب من جانب ألوف الألمان والطليان، بل إن زعماءهما ممن شغلوا مستويات أعلى، وممن كان واضحًا أنهم لا يكترثون بشىء، وقعوا ضحية خداع النفس بنفس القدر تقريبًا الذى خدعوا به الآخرين[٢]. وعلى غرار عمليات اضطهاد الساحرات، كانت الفاشية والاشتراكية الوطنية أمثلة كئيبة عن الهستيريا التى تستطيع فى وقت انهيارالروح المعنوية أن تطرد من السياسة كلاً من الذكاء والأخلاقية. ونظرًا لأنهما قد حدثتا بغير شك، ولأنه ليس ثمة ضمان فإن أمثالهما لن يحدثا مرة ثانية، لهذا يجب تسجيلهما كأجزاء من فلسفة القرن العشرين السياسية، حتى وإن كانتا عديمة القيمة من الناحية الفلسفية وإن كانت حركة مشابهة تقوم فى المستقبل قد تستند إلى مصادر من اللا معقولية مختلفة تمامًا.

وبسبب أن الفاشية والاشتراكية الوطنية أنشئت كلتاهما لتوجه نداء عاطفيًا إلى الشعوب المختلفة، لم يكن هناك من سبب خاص يدعو إلى تشابه نظرياتهما، والحق أن الهيجيلية الزائفة التى نلقاها فى مقال موسولينى فى «دائرة المعارف الإيطالية» ليست لها علاقة منطقية بالعنصرية التى نجدها فى كتاب هتلر «كفاحى». غير أن الحركتين متشابهتان فى الحقيقة من نواح مهمة. كلتاهما ادعت أنها اشتراكية وكلتاهما كانت قومية، وظهر كلا الحزبين إلى الوجود نتيجة ائتلاف بين حزب صرح بأنه اشتراكى وحزب كان قوميًا فى الحقيقة، وإن لم يكن هتلر اشتراكيًا قط، وكان موسولينى لوقت طويل معاديًا للقومية بعنف، والسبب ليس غامضًا: كانت القومية هى الشعور الوحيد الذى كان يستهوى الجميع، وفى كلا البلدين كان على أى حزب يزعم أنه راديكالى وشعبى أن يكون اشتراكيًا على الأقل بالاسم، لكى يبطل تأثير جاذبية الأحزاب التى كانت لأمد طويل إما ماركسية وإما سند كالية. كانت فكرة حزب يكون قوميًا واشتراكيًا فى آن واحد، فكرة من البساطة الكافية التى جعلها واضحة تنحصر فحسب فى أنه ينبغى لبلد أن يكون قادرًا على تنمية جميع موارده بطريقة تعاونية دون ما يستتبعه النضال

الطبقى من فقد واحتكاك، وبتوزيع عادل للمنتج بين رأس المال والعمل. يمكن أن تستهوى الاشتراكية التعاونية صغار أصحاب المحلات والمستخدمين ذوى الأجور المنخفضة ممن تطحنهم الحركة العمالية المنظمة من جهة، ويطحنهم قطاع الأعمال الكبيرة من جهة أخرى؛ وتستطيع القومية أن تجتذب كبار رجال الصناعة والأعمال ممن يرغبون فى الخلاص من أى ضغط فعال من جانب العمل، وممن كانوا فى حاجة إلى تأييد الحكومة لمغامراتهم التجارية فى الخارج. وهكذا اقتربت الاشتراكية الوطنية بقدر الإمكان من حلم السياسى بأنه قادر على أن يعد الجميع بكل شىء، وكانت هذه حقًا استراتيجية كل من موسولينى وهتلر إلى أن دعما قوتهما. وحددت الاستراتيجية ماهية الفلسفة: يجب أن تكون صورة رفيعة من المثالية تخالف المادية الماركسية، ويجب أن تصم الليبرالية بأنها حكومة أغنياء، أنانية، وغير محبة للوطن؛ ومقابل الحرية والمساواة والسعادة يجب أن تضع هذه الفلسفة الخدمة والتفرغ والنظام؛ ويجب أن تقرن النزعة الدولية الجبن والافتقار إلى الشرف؛ ويجب بالطبع أن تدين الديمقراطية البرلمانية باعتبارها عقيمة وضعيفة وتسير فى طريق الانحلال. ولما كانت سياسة كهذه تعتبر غير واقعية بالاستناد إلى أى أساس معقول، لهذا يجب أن تضخم من شأن الوجدان والإرادة باعتبارهما أرقى من الذكاء. وبهذا فإن نفس الغرض كان يخدمه ادعاء الفاشية أنها تملك فراسة العبقرية السياسية، وادعاء الاشتراكية الوطنية أنها تملك غرائز النقاء العنصرى الصحية، دون أية علاقة منطقية. فى مجتمعات نهكتها الحرب ونهكها الكساد والتضخم، كانت الفلسفتان دعوات عاطفية إلى غمر المصالح الخاصة فى مهمة بناء القوة الوطنية.

تحت اسم الاشتراكية البروسية كانت الفكرة عن اشتراكية قومية، فكرة مألوفة فى ألمانيا فى أى وقت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[٣]. وأدخل موسولينى فى ميثاق العمل الإيطالى الذى أصدره فى عام ١٩٢٧ مبدأ «العمل من أجل الخير العام». إن غايات الأمة الإيطالية أسمى من غايات الأفراد الفرديين الذين تضمهم». «العمل فى جميع صوره.. واجب اجتماعى». للإنتاج «غرض واحد هو رفاهية الأفراد وتنمية القوة الوطنية». وذكر هتلر الغرض من الجمع بين

الوطنيين والاشتراكيين عندما كون حزبه. فقال: «إن ألمانيا فى ١٩١٨ كانت شعبًا ممزقًا إلى جزأين: جزؤها القومى الذى يضم طبقات الذكاء الوطنى، جبان وعاجز لأنه لا يجرؤ على مواجهة هزيمته فى الحرب». ومن جهة أخرى فالكتلة الكبيرة من الطبقة العاملة والمنتظمة فى سلك الأحزاب الماركسية «ترفض عن وعى أى تنمية للمصالح الوطنية»، إلا أنها «تضم فوق كل شىء تلك العناصر من الأمة والتى بدونها يكون البعث الوطنى أمرًا لا يمكن التفكير فيه ومستحيلاً». والهدف الأسمى من الحركة الجديدة تأميم الجماهير «استعادة غريزتنا القومية فى المحافظة على الذات».

هذه المحاولة لضم أهل الأمة كلها، بالقضاء على كل تنافس بين المجموعات والمصالح، وحشد جميع موارد البلد وراء حكومته، سارت فى ظل الظروف السائدة فى اتجاه واحد. الشرط الوحيد الذى يغطى على المصالح الاجتماعية والاقتصادية المتباينة فى أمة حديثه، هو الاستعداد للحرب. ومن ثم كانت الفاشية والاشتراكية الوطنية، من حيث الجوهر، حكومات حرب، واقتصاديات حرب، أقيمت لا كضرورات لمواجهة أزمة قومية طارئة، ولكن كنظم سياسية دائمة. ففى موقف لم يكن فيه الاكتفاء الذاتى القومى مشروعًا عمليًا بالنسبة إلى النظام السياسى فى أوروبا، كان معناهما تجنيد الموارد الوطنية من أجل العدوان الإمبريالى ضد الشعوب الأخرى وتنظيم الشعبين الإيطالى والألمانى للتوسع الإمبريالى. يجوز التسليم بأن وراء هذا كان يمكن وجود غرض بناء محتمل: إحلال نظام سياسى ومجتمع حديث الطابع محل البلقنة القائمة فى وسط أوروبا. ولكن ادعت كل من الفاشية والاشتراكية الوطنية أن الشكل الفعال الوحيد من الدولية - على حد عبارة شبنجلر: «ليس بالتفاهم أو التنازل، ولكن بالانتصار والإبادة»، أو كما قال موسولينى فى عشية الحرب الحبشية: «يجب أن تتركز حياة الشعب السياسية والاقتصادية والروحية، كلها على تلك الأشياء التى تتكون منها ضروراتنا العسكرية». إن الأغراض الإمبريالية بشكل سافر ووحشية الأساليب التى استخدمها هتلر بوجه خاص، كانت من نوع يضمن نفور العالم المتمدين من ألمانيا وإيطاليا.

الدولية: المناخ الفلسفى للرأى

إن فلسفة غرضها السياسى العاجل التوسع القومى بطريق الحرب يجب بالضرورة أن تكون فلسفة مغامر، ولكن لا يمكن بأى حساب عاقل للميزة الفردية أو الفائدة القومية الملموسة، أن تجعل مثل هذا الغرض مقبولاً فى الظاهر. يجب أن تضفى قيمة خفية بدلاً منها محسوبة، على العظمة القومية، أى هدف بعيد وبراق من «قدرة الخلق» الوطنية تعمل فى آن واحد على التخفيف من هواجس الفرد الأخلاقية وإقناعه بأن يتقبل النظام والبطولة كغايتين ليس ثمة حاجة إلى تحديد غرض عقلى لهما. وبعبارة أخرى يجب أن تجعل الإرادة والعمل بدهيين لا يحتاجان إلى تبرير. لم يفتقر فكر القرن التاسع عشر إلى أفكار تسهم فى مثل هذه الفلسفة. ولقد وصف أعداء الفاشية والاشتراكية الوطنية بوجه عام هذه الحركات بأنها «ثورة ضد العقل»، وهذا الوصف برره تمامًا من وضعوا نظريات هذه الثورة؛ إذ كانت كتاباتهم ملأى بتأكيدات عن أن «الحياة» تسيطر على العقل، وأن العقل ليس الذى يسيطر على الحياة، وأن الأفعال العظيمة فى التاريخ لم ينجزها الذكاء، ولكن أنجزتها الإرادة البطولية، وأن الشعوب لا يحافظ عليها الفكر، ولكن تحافظ عليها غريزة القطيع، أو يحافظ عليها وجدان عنصرى موجود بالفطرة فى دمائها، وأنها ترتفع إلى مكان العظمة حين تتغلب إرادتها فى الوصول إلى القوة على العقبات المادية والمعنوية التى تواجهها. وكذلك كانوا بصورة متسقة يمثلون الرغبة فى السعادة على أنها دافع يستحق الازدراء بالقياس إلى البطولة والتضحية بالذات، وإلى الواجب والنظام. وكانوا يمثلون المثل الديمقراطية عن الحرية والمساواة، والحريات المدنية والسياسية التى يوفرها الحكم الدستورى والتمثيلى، على أنها بقايا عفا عليها الزمن من المذهب العقلى الفلسفى الذى بلغ ذروته فى الثورة الفرنسية. كان «المذهب العقلى المجدب» هو المصطلح المعتاد المشوب بالازدراء، والذى به وصفت الفاشية والاشتراكية الوطنية جميع النظريات السياسية المنافسة، سواء أكانت ليبرالية أم ماركسية. كانت اللامعقولية الفلسفية قد كونت عرقًا مستمرًا فى الفكر الأوروبى على امتداد القرن التاسع عشر، وبرغم أن الفاشية والاشتراكية الوطنية كانتا أقل شهرة من

الناحية الفلسفية إلا أنهما سعتا باستمرار إلى دعم مكانتهما عن طريق الزعم بأن بينهما وبين هذا العرق صلة من القربى. كقاعدة كانت اللامعقولية هامشية بمعنى أنها كانت تستهوى الفنانين ورجال الأدب بدلاً من العلماء والدارسين الأكاديميين، وكانت نقدية بمعنى أنها كانت تعكس حالة مزاجية من السخط وسوء التنظيم. ونادرًا ما كانت المجتمعات المصنعة الحديثة موطنًا ملائمًا للفنانين أو الغيبيات. لقد ولدت اللا معقولية من التجربة التى بينت أن الحياة هى من الصعوبة والتعقيد والقابلية للتغير بحيث لا يمكن فهمها، وأن الطبيعة تسوقها قوى مظلمة وخفية وغامضة بالنسبة إلى العلم، وأن المجتمع الذى يصطبغ بطابع الأعراف مجتمع جامد وسطحى بصورة لا يمكن احتمالها. وعلى ذلك فمقابل الذكاء وضعت اللا معقولية مبدأ آخر يتمثل فى الفهم والعمل. قد يكون هذا فراسة العبقرية، أو دهاء الغريزة الصامت أو تأكيدية الإرادة والفعل. ومهما وصفت هذه القوة فهى تناقض العقل باعتبارها خلاقة بدلاً من نقدية، وعميقة بدلاً منها سطحية، وطبيعية بدلاً من عرفية، ولا يمكن السيطرة عليها، وشيطانية بدلاً من أن تكون مرتبة. إن وزن الأدلة فى صبر والبحث التنسيقى عن الحقيقة، فضائل برجوازية هى دون كرامة العبقرى أو القديس.

وبرغم أن لا معقولية من هذا القبيل نادرًا ما تضمنت أية معان سياسية أو اجتماعية إيجابية، فإنها جمعت بين اتجاهين كانا، فى آن واحد، متعارضين منطقيًا ومتطابقين عاطفيًا. كانت عبادة الجماعة أو الشعب أو الأمة، وكانت عبادة البطل أو العبقرى أو الرجل العظيم. وأحيانًا تصورت الجماعة فى صورة جماعية باعتبارها حاملة الحضارة ومصدرها، ومن روحها يخرج بصورة خفية الفن والأدب، والقانون والحكم، والأخلاق والدين، وكلها تحمل الصفات الروحية للروح القومية. وفى ألمانيا بوجه خاص كانت عبادة الجماعة Volk خصية مميزة للرومانسية الأدبية. فقبل الثورة الفرنسية بوقت طويل فرق هردر بين الفكر الشعبى الصادق» والمعقولية الاسمية التى اتصفت بها حركة التنوير والإنجليزية. وكانت عبادة الجماعة Volk متضمنة فى التمجيد الواعى لفن العصور الوسطى، على نقيض "كلاسيكية القرن الثامن عشر الكاذبة، وفى بعث التقدير للشعر

الشعبى، والموسيقى الشعبية، وفى «النزعة الألمانية» التى تتسم بها نظريات التقدير القانون الدستورى والسنن السياسية. وبوصف «الجماعة» بأنها خالقة الثقافة، جرى التصور بأنها تتصرف بصورة جماعية بدلاً من أن تتصرف بالابتكار الفردى، إلا أن نفس هذا الاتجاه الفردى للفكر قد يتخذ أشد صور المذهب الفردى تطرفًا، نظرًا لأن ما هو عظيم حقًا فى الفن أو السياسة غالبًا ما جرى تصور أنه من خلق الأبطال، أو العقول النادرة التى تخرج من وقت لآخر من روح «الجماعة». وكانت عبادة الأبطال صفة حقيقية من صفات الفكر الرومانسى من كارليل ونيتشه إلى واجنر وستيفن چورج[٤]. وفى هذه الصورة من المذهب الفردى كان احترام «الجماعة»؛ بصفتها الجماعية مرتبطًا على نحو غريب باحتقار للجماهير بصورتها الفردية إن فردية. البطل هى نقيض مذهب المساواة الديمقراطى. إن البطل يزدرى ما تنطوى عليه الحياة البرجوازية المنظمة من فضائل مستمدة من مذهب المنفعة ومن النزعة الإنسانية، وهو يكن احترامًا مصحوبًا بالتشاؤم للرغد والسعادة، وهو يعيش عيشة مليئة بالأخطار، وفى النهاية يلقى نكبة محتومة. إنه الأرستقراطى الطبيعى الذى تدفعه إلى الخلق، القوى الشيطانية التى تشتمل عليه روحه هو؛ وبعد أن يكون قصور العقول العادية قد حطمه فإن الناس يعبدونه.

كان شوبنهاور ونيتشه هما المصدر الفكرى لهذا النوع من الفكر اللا عقلانى فى فلسفة القرن التاسع عشر. فكان شوبنهاور يرى وراء كل من الطبيعة والحياة البشرية نضال قوة عمياء دعاها «الإرادة»، أى سعى لا نهاية له وبدون غرض، ومجهود لا يستقر ولا معنى له يرغب فى كل الأشياء ولا يرضى بشىء، يخلق ويحطم ولكن لا يصل إلى شىء أبدًا. فى هذه الدوامة من القوة اللا عاقلة فإن الذهن البشرى فقط هو الذى يبنى جزيرة صغيرة من نظام ظاهر يقف فيه وهم المعقولية والغرض فى وضع معرض للتهديد. وكان تشاؤم شوبنهاور مبنيًا على إحساس باطنى معنوى بغرور الرغبات البشرية فى عالم كهذا، وضآلة المجهود البشرى، وانعدام أمل الحياة البشرية. وعلى الخصوص كان متأصلاً فى احتقار قيم وفضائل الماديين الصغيرة، وخمول وقناعة ورضا المغمورين والدهماء، ممن

يتخيلون أنهم يستطيعون أن يربطوا قوى الحياة والحقيقة الواقعية بقواعد العرف والمنطق. واعتقد شوبنهاور وليس بدون حق تمامًا، أن هذه الكبرياء الروحية الحاسرة البصر متجسدة فى منافسة هيجل. ومقابل منطق التاريخ أقام قدرة العبقرى والفنان والقديس الخلاقة، ممن يتحكمون فى الإرادة، لا بالسيطرة عليها، ولكن بإنكارها. إن أمل النوع البشرى لا يكمن فى التقدم ولكن فى الفناء، فى الإدراك بأن النضال والإنجاز أوهام، وتصور أن هذا التحرر يتحقق عن طريق الزهد الدينى أو تأمل الجمال، الذى هو الشعور بدون الرغبة. كان شوبنهاور يستمد أخلاقية الحياة اليومية من الشفقة، من الإحساس بأن معاناة الألم حتمية، وأن جميع الناس فى جوهرهم متساوون فى شقائهم.

هذا المزج الغريب بين اللامعقولية والنزعة الإنسانية، أو بين الإرادة والتأمل، فصمه نيتشه؛ إذ لو كانت الحياة والطبيعة مجافيتين للعقل حقيقة لوجب تأكيد اللامعقولية أخلاقيًا، وكذلك عقليًا. وإذا كان الإنجاز عديم المعنى، وبأى معنى خلاف أن الطبيعة البشرية مدفوعة بطريقة عمياء لبذل الجهد، فلا يستطيع الناس إلا أن يقبلوا، وأن يقبلوا فى ابتهاج إن أمكن، الكدح، مكان الإنجاز، فالقيمة تكمن فى النضال، بل وفى نفس قنوط النضال. فالقوى الباطنية التى تنطوى عليها الشخصية هى تأكيد الحياة والإرادة فى الحصول على القوة، وليست هى الشفقة والإنكار. ووافق نيتشه على أن الشخص العادى، والخامل، والمنافق، جديرون بالازدراء كما سبق لشوبنهاور القول، ولكن البطل، وليس القديس، هو الذى يتسامى فوقهم. ومن ثم يجب «تحويل قيمة» جميع القيم الأخلاقية: فالاعتراف بالتفوق الفطرى مكان المساواة، وأرستقراطية الشخص الحيوى والقوى مكان الديمقراطية، والصلابة والكبرياء مكان الخنوع المسيحى والإنسانية، والحياة البطولية مكان السعادة، والخلق مكان الانحلال - هذه حقًا، وكما أصر نيتشه، ليست فلسفة للجماهير أو بالأحرى إنها تضع الجماهير فى مكانها الصحيح باعتبارها كائنات من مرتبة أدنى غريزتها الصحية أن تتبع زعيمها. وبمجرد أن تفسد هذه الغريزة الصحية، فلن تخلق الجماهير سوى أخلاقية عبيدية، خرافة عن الإنسانية والشفقة وإنكار الذات، وهو ما يعكس بصفة جزئية

انحطاط شأنها، ولكنه بتعبير أصح سم بارع، واختراع وليد الدهاء الخانع، لبث العقم فى قوى الخالقين. إذ ما من شىء يكرهه أو يخشاه الرجل العادى أكثر مما تتصف به الأصالة من قدرة على إحداث الانقسام. والصورتان الكبيرتان اللتان تتجسد فيهما مثل هذه الأخلاقية العبيدية وجدهما نيتشه فى الديمقراطية والمسيحية، كل منهما بطريقتها هى تأليه للتفاهة ورمز للانحلال. وأغار نيتشه على المعاجم بحثًا عن مصطلحات العنف يصف بها بطله أو السوبرمان، «الوحش الأشقر الكبير» الذى يطأ المعارضة بقدميه، ويزدرى السعادة، ويخلق القواعد الخاصة به. ولكن ما حبب فلسفته إلى نفوس الثوريين من جميع الأنواع، وخاصة الشباب منهم كان الاتهام الذى وجهه إلى ما يتصف به البرجوازى الحديث من نزعة مادية وفظاظة.

ويرغم بعض تشابه واضح بين أفكار نيتشه وفلسفة الفاشية والاشتراكية الوطنية، فالعلاقة بينهما ليست بالبساطة التى غالبًا ما افترضت. غالبًا ما مال النقاد إلى أن يروا فيه المصادر التى استمدت منها بصفة خاصة أفكار الحركتين. ولم يكن الفاشيون والاشتراكيون الوطنيون على غير استعداد للتسليم بهذا الاشتقاق؛ من جهة لأن بعض الصلات حقيقية، بل وربما لأنهما كانتا بحاجة إلى سمعة كاتب كبير ليكمل إنتاجهما الأدبى الذى لم يكن فى الحقيقة ممتازًا جدًا. لم يكن موسولينى ولا هتلر بمن ينفر من أن يعتبر سوبرمان، وكلاهما أحس فى إخلاص بازدراء للجماهير التى كانا يقودانها، بل وصرحا فى الواقع بازدرائهما لها. وكلاهما كان يستطيع أن يجد فى «تحويل قيمة القيم» عبارة أكثر تأدبًا لوصف السخرية الأخلاقية. لم يصب الفاشيون والاشتراكيون الوطنيون ـ على حد سواء ـ بصورة مناسبة فى دور «البرابرة الجدد»، ولم تهذبهم الحضارة المبالغ فيها أو الهواجس الأخلاقية، وكلا الفريقين أذاع عن نفسه أنه مخلص حضارة آخذة فى الانحلال. وشاركوا نيتشه فى كراهية مخلصة للديمقراطية والمسيحية. لكن تعين عليهم من نواح مهمة أن يستخدموه بحذر، ولا يمكن تداول كتاباته بأمان إلا فى مجموعات مختارة بعناية. إنهم لقلة من الكتاب فى القرن التاسع عشر، أولئك الذين كانوا بمثل هذا الازدراء للقومية التى اعتبرت لا تزيد قليلاً

على تعصب مبتذل. كان افتخار نيتشه الرئيسى هو فى كونه «أوروبيًا طيبًا». وما من كاتب ألمانى انتقد بمثل هذه المرارة ألمان الإمبراطورية الثانية، الذين وصفهم بأن «فيهم روح العبيد»، ويحتاجون - حسب ظنه - إلى مزيج من الدم الصقلبى ليكون فيه خلاصهم. كانت فترات التاريخ الأوروبى الوحيدة التى أعجب بها نيتشه، النهضة الإيطالية وفرنسا فى عهد لويس الرابع عشر. وأخيرًا. وبرغم أنه قال أشياء خشنة عن اليهود، لم يكن معاديًا تمامًا للسامية. لقد وصف اليهود ذات مرة بأنهم «أقوى وأصلب وأنقى جنس يعيش الآن فى أوروبا»(٥). وما من اشتراكى وطنى استشهد بعبارة نيتشه المأثورة. Gut deutsch sein, heisst sich ent-deutschen.

كاد المذهب اللا عقلى عند شوبنهاور أن يكون أخلاقيًا تمامًا فى مضمونه وغرضه. غير أنه كانت فى فلسفة القرن التاسع عشر اتجاهات أخرى تقوض اعتقادًا بأن العلم يمكن أن يوفر مصدرًا للحقيقة يطمأن إليه. وغالبًا ما ادعى هذا الاتجاه أن له علاقة بعلم الأحياء: أى بفكرة أن الملكات العقلية نشأت خلال التطور العضوى وبذا فلها قيمة منفعية فحسب. وكان الفيلسوف الفرنسى هنرى برجسون أشهر من وضح مثل هذه النظرية. فعلى عكس عبارات نيتشه الجامعة فى التأويل والتعليل، كان المذهب اللا عقلى عند برجسون استخدامًا تنسيقيًا للعقل كى يقوض العقل، ونقدًا على درجة عالية من الذكاء لادعاءات الذكاء العلمى بأنه مصدر الحقيقة، كان كتاب برجسون «التطور الأخلاقى»، من حيث الجانب النقدى منه، تحليلاً أراد به أن يبين أن العقل عامل فحسب فى التكيف البيولوجى، وبذلك فإن له استخدامًا أداتيًا فحسب فى السيطرة على بيئة الإنسان. إن وظيفة العلم هى المنفعة بدلاً من الوصول إلى الحقيقة. غير أن هذا النقد إنما اقتصر على تمهيد الأرض. فقد كان غرض برجسون الرئيسى أن يظهر أن الذكاء خادم «قوة الحياة» أى أنه دافع كونى غامض لا يختلف عن الإرادة عند شوبنهاور أو «اللا شعور» عند هارتمان. الوجدان فقط يستطيع أن يدرك العالم بشكل مباشر، على ما هو عليه حقيقة - قوة خلاقة لا يمكن وصفها ولا التنبؤ بها وتسمو على المعقولية. ظن برجسون أن العقل موهوب بالفطرة بمثل

هـذا الـوجـدان، ويمت بصـلـة القـربى إلى الـغـريـزة وأعـمق من الـعقل جذورًا فى الحياة، ولكنه ضامر فى التطور البشرى بفعل إسراف الإنسان فى الاعتماد على الذكاء. وتخيل أيضًا أن القوى الوجدانية يمكن استعادتها وجعلها أداة منتظمة لبلوغ الحقيقة الميتافيزيقية، ولكنه كان عاجزًا تمامًا عن القول بما يمكن أن تكون عليه أساليب الوجدان. والحقيقة أن التجاه إلى الوجدان كان، ببساطة، دعوة إلى نوع من الصوفية المستمدة من مذهب الحيوية، فى علوم الأحياء والنفس، فضلاً عنه فى الفلسفة.

الفلسفة أسطورة

ظلت اللا معقولية الفلسفية حتى حوالى ختام القرن التاسع عشر، ذات علاقة يسيرة أو غير ذات علاقة بالسياسة. غير أن جورج سوريل حاول فى كتابه «تأملات فى العنف» (١٩٠٨)[٦] أن يستخدم فلسفة برجسون استخدامًا مباشرًا ظل سوريل وقتًا طويلاً يوجه نقدًا عنيفًا إلى «أوهام التقدم» والديمقراطية، وكانت اشتراكيته السندكالية أوثق صلة بالفوضوية الفلسفية منها بالماركسية، وإن احتفظ ببعض عناصر الأخيرة، وخاصة النضال الطبقى وآثار مذهب مثالى فى التطور كان قد نقله ماركس عن هيجل. قال سوريل إن الرأسمالية عند ماركس تتصرف تصرف «اللا شعور» عند هارتمان، فهى قوة عمياء ولكنها ماكرة تبتدع ـ دون قصد منها ـ أشكالاً من الحياة الاجتماعية أعلى. واعترف سوريل بحق أن «القوة الحيوية» التى تحدث عنها برجسون تنتمى إلى نفس التقليد الفلسفى الذى كان مناقضًا من حيث المبدأ لاعتقاد هيجل فى منطق كلى للتاريخ. ومن ثم يمكن استخدامها لتنقية ماركس من كل آثار الجبرية الاقتصادية أو تنقيتها فى الواقع من أية نظرية تعزو التغيير الاجتماعى إلى أسباب عاقلة، تاركة النضال الطبقى كمظهر يدل على «العنف» الخلاق الصرف من جانب البروليتاريا. كذلك نظرًا لأن الوجدان عند برجسون فراسة مباشرة فى أعماق التطور الخلاق، فإن فى الإمكان استخدامه ليقدم فلسفة للثورة، وفى وسع فلسفة كهذه أن تبرر العمل المباشر والإضراب العام (بخلاف العمل السياسى الذى كانت تدعو إليه الأحزاب،

الاشتراكية الماركسية) اللذين كانا دائمًا أدوات رئيسية فى يد الاستراتيجية السندكالية. وعلى ذلك أصبحت الفلسفة الاجتماعية بالنسبة إلى سوريل «أسطورة»، أى رؤية أو رمزًا لتوحيد العمال وإلهامهم فى نضالهم ضد مجتمع رأسمالى. ولقد اعتقد أن جميع الحركات الاجتماعية الكبرى، كالمسيحية مثلاً، تحققت عن طريق السير وراء أسطورة. وتحليل أسطورة أو السؤال عما إذا كانت حقيقية - وحتى السؤال عما إذا كانت عملية - يقول إن هذا عمل لا معنى له. ذلك أنها فى جوهرها صورة تستطيع أن تستحث الشعور، وذلك يهيئ التماسك والدافع لإطلاق سراح الطاقة الثورية. ليست الفلسفة السياسية مرشدًا عاقلاً إلى العمل، ولكنها إثارة التصميم المتعصب والإخلاص الأعمى. واعتقد سوريل أن الإضراب العام أسطورة يمكن أن تلهم حزبًا بروليتاريا، ولكن بينما لم يكن هذا ذا أثر فعال جدًا، فإن فكرته عن أن الفلسفة الاجتماعية يجب أن تكون نوعًا من أسطورة، هذه الفكرة أصبحت خصية مميزة للسند كالية الثورية. فى هذه الحركة كان موسولينى يعمل سنوات بوصفه مهيجًا ومحررًا صحفيًا، وقدم عرضًا مطولاً للترجمة الإيطالية لكتاب سوريل فى عام ١٩١٩. وهكذا أصبح مفهوم الفلسفة كأسطورة اجتماعية، جزءً من الفاشية، وإن لم يكن سوريل نفسه فاشيًا قط.

وإذ تصور الفلسفة على أنها أسطورة، تكون رؤية للحياة ولكن لا تكون خطة، وأقل من هذا فهى ليست نظرية تعتمد على العقل. والأحرى أنها إطلاق سراح غرائز متأصلة فى أعماق شىء، موجودة بالفطرة فى «قوة الحياة» ذاتها، أو فى «دم» أو «روح» الشعب. ولقد قال موسولينى فى خطاب بنابلى فى عام ١٩٢٢ وهو يستخدم كلمات واضح أنها كانت صدى لسوريل:

لقد خلقنا أسطورتنا. الأسطورة عقيدة. إنها انفعال. ليس من الضرورى أن تكون حقيقة واقعية، إنها حقيقة واقعية بحكم أنها منبه وأمل وعقيدة، وهى الشجاعة. وأسطورتنا هى الأمة، وأسطورتنا هى عظمة الأمة(٧).

هذه الأسطورة الفاشية التى أنشأها القوميون الطليان من أمثال ألفر يدو روكو، هى أن إيطاليا الحديثة هى الوريثة الروحية للإمبراطورية الرومانية. واقترح روكو ما لا يقل عن كتابة التاريخ الأوروبى من جديد ليبين أن الديمقراطية

هى ذروة الانحلال والفوضى اللذين بدآ بسقوط روما. وكانت الفكرة الليبرالية عن الحقوق الفردية آخر خطوة فحسب فى طرح الفكرة الرومانية عن حق وسلطة الدولة جانبًا، وكانت على حد قول روكو نتيجة تدفق «النزعة الفردية الجرمانية». ولكن، حتى فى عصور الانحلال الوطنى المظلمة، ظلت إيطاليا متعلقة بتراث روما، لأن الليبرالية غريبة عن «العقل اللاتينى». وغرض الفاشية «إعادة الفكر الإيطالى فى مجال المذهب السياسى إلى تقاليده الخاصة به، التى هى تقاليد روما»(٨). لا يكاد يمكن انتقاد تفسيرات روكو المثيرة للدهشة، لإيطاليين بارزين من أمثال توما الأكوينى وماتزينى، نظرًا لأنها مثار «العقل اللاتينى» الوجدانية، لا يكاد من الضرورى القول بأن فكرته عن «النزعة الفردية الجرمانية» لم تبق على قيد الحياة بعد تحالف موسولينى مع هتلر.

لم تكن هناك بالطبع علاقة مباشرة كهذه بين هتلر وسوريل كالتى كانت بين سوريل وموسولينى، ولكن هذا لم يكن ضروريًا؛ فقد وجد هتلر نموذجًا فى موسولينى والأسطورة الفاشية. إن المعنى الذى قصده من كلمة Weltanschauung التى لا يكاد يمكن ترجمتها والواردة فى كتاب «كفاحى»، يقرب من نفس الشىء من الناحية العملية. لا تقبل «الفكرة عن الحياة» التساهل أبدًا، إنها تطالب بأن تكون موضع القبول الكامل والمطلق وباستبعاد كل فكرة بديلة؛ إنها متعصبة كالدين، وتحارب خصومها بكل وسيلة تتاح لها. وهى لا تجادل فكرة معارضة لها، ولا تسلم بأية صلاحية للأخيرة، ولكنها دجماتية ومتعصبة تمامًا. ومن ثم تهيئ «الأساس الروحى» الذى بدونه لا يمكن أن يكون البشر بقدر من القسوة والجرأة اللازم لكسب معركة الحياة. إن الحياة فى أساسها معركة حتى الموت بين «أفكار عن الحياة».

لا يستطيع سلاح القوة الغشوم الذى يستخدم بصورة مستمرة وبلا رحمة، أن يمهد الطريق إلى القرار الذى لصالح الجانب الذى يؤيده، إلا فى النضال بين فكرتين عن الحياة.

هذا «الأساس الروحى» وفره فى الاشتراكية الوطنية «الجنس» race أو «الدم والتربة»، الذى لعب فى ألمانيا نفس الدور الذى لعبته فى إيطاليا أسطورة روما

الإمبراطورية. وبرغم ما بنى حوله من واجهة مهيبة من البيولوجيا الكاذبة والأنثروبولوجيا الكاذبة، فقد كان منيعًا ضد النقد العلمى بمثل ما كان تنقيح روكو للتاريخ الأوروبى منيعًا لا ينفذ إليه النقد التاريخى. وإنا لنرى صدى واضحًا لصوت سوريل فى استخدام ألفرد روزنبرج لكلمة «أسطورة» فى عنوان كتابه «أسطورة القرن العشرين».

ليست حياة الجنس أو الشعب فلسفة نشأت بطريقة منطقية، ومن ثم فهى ليست عملية وفقًا لقوانين طبيعية. إنها تركيب وتأليف خفى أو نشاط للروح لا يمكن تفسيره بطريق الاستدلال العقلى، أو جعله مفهومًا عن طريق إظهار العلل والمعلولات... فى الملجأ الأخير لا تكون كل فلسفة تتجاوز حدود النقد الصورى العاقل، معرفة بقدر ما تكون إثباتًا (Bekenntnis) - إثباتًا روحيًا وعنصريًا، إثباتًا لقيم الخلق[١٠].

إن صوت نقاء الدم أعلى من العقل أو الحقيقة.

الفاشية والهيجلية

إن عملية تمثيل الفاشية والاشتراكية الوطنية فى اللامعقولية الفلسفية، تستدعى نظرًا خاصًا إلى علاقتهما بالهيجلية، فلأسباب عدة كان هذا موضع الكثير من الخلط. فأولا، كان ثمة اتجاه خاطئ فى صفوف الكتاب الإنجليز والأمريكيين إلى أن يقرنوا بنظرية هيجل فى الدولة أية نظرية سياسية[١١] ترفض وجهة نظر فردية النزعة وليبرالية بوجه عام. وثانيًا، عندما قرر موسولينى أن فاشيته تحتاج إلى أن تكون موضع الاحترام من الناحية الفلسفية، حاول أن يربطها بصورة من الهيجلية كانت منذ وقت طويل موجودة فى إيطاليا. وفى ألمانيا من جهة أخرى، فإن الكتاب الذين حاولوا إخراج فلسفة للاشتراكية الوطنية، إما أنهم تجاهلوا هيجل، وإما أنهم رفضوه صراحة كما فعل روزنبرج. وفضلاً عن هذا كان نقاد الاشتراكية الوطنية الألمان يعتبرونها فى العادة النقيض لكل ما دافعت عنه الهيجلية فى سياسة القرن التاسع عشر الألمانية[١٢]. وتتعقد المسألة بفعل علاقة كل من الفاشية والاشتراكية الوطنية بالماركسية التى كانت

هيجلية بصورة صادقة. إن جزءً من ضروب التباين هذه يكمن فى حقيقة أن ما يدعى «فلسفة» موسولينى قد أنتجتها انتهازية صرفة لم تؤثر فيها كثيرًا الأمانة الفكرية. غير أن هناك اختلافات حقيقية بين إيطاليا وألمانيا أثرت فى الموقف الذى يمكن أن يتخذه الفريقان من هيجل.

أما أن مذهب هيجل كان بوجه عام لا يتفق كلية مع أية فلسفة يمكن وصفها بأنها أسطورة، فأمر من الوضوح الذى لا يحتاج معه إلى إقامة الحجة عليه. فقد أعلنت الهيجلية أنها منطق للتاريخ، وكان المفروض فى المنطق أن يبين أن أى تطور تاريخى هو تطور عاقل وواجب بالمعنى الدقيق. وطلع هيجل بالحجة المأثورة ضد الاعتقاد بأن التاريخ يسيطر عليه أو حتى يؤثر فيه كثيرًا، الأبطال، أو ما دعاه روكو «وجدانية العقول الكبيرة النادرة»، ومن هذه الناحية فإن نسل الهيجلية الحديث هو مادية ماركس الديالكتية. ولكن تعين على كل من الفاشيّة والاشتراكية الوطنية أن تبدوا كعدوين للماركسية، كما كانتا عدوين كذلك لليبرالية البرلمانية. كان من الضرورى عند ختام الحرب العالمية الأولى التأكيد فى كل من إيطاليا وألمانيا بأن الأمة تستطيع عن طريق عمل صرف من أعمال الإرادة أن تسمو على النقص فى الموارد المادية، وتعين كلا الطرفين أن يهزم نقابات العمال الماركسية. ومن جهة أخرى، كان موسولينى لوقت طويل محررًا ومنظمًا للسندكالية الثورية التى لم تكن معادية بشكل سافر للماركسية، وأعجب هتلر بأساليب المهيجين الاشتراكيين فى إثارة الغوغاء، وحاكاها. وواصل كلا الرجلين ذلك النوع من التكتيك السياسى ووصلا به إلى حد الكمال. ولكن محاولة موسولينى استخدام هيجل ضد ماركس كان سخيفًا إلى أبعد حد، من الناحية الفلسفية، ولم يطلق هتلر قط على مذهبه العنصرى أنه نظرية فى الدولة. كانت كل من الفاشية والاشتراكية الوطنية، شأنهما شأن الهيجلية، قومية بالطبع، ولكن هذا تضمن القليل من الوحدة الفلسفية. فبحلول الربع الأول من القرن العشرين كانت الوطنية القومية شعورًا يكاد يكون كليًا وشاملاً، وغالبًا ما كان القوميون المسعورون من جميع الأنواع معادين لليبرالية ومن أصحاب النزعة العسكرية.

وعندما قرر موسولينى أن الفاشية فى حاجة إلى فلسفة، عهد إلى ما يظهر، بالمهمة إلى جيوفانى جنتيلى، الذى كان لوقت طويل مرتبطًا بمدرسة إيطالية من

مدارس الفلسفة الهيجلية، شأنه شأن بنيديتو كروتشى Benedetto Croce وكانت تحت يد جنتيلى نظرية هيجل فى الدولة، وإذ لم يتوافر له الوقت الكثير فإنه استخدمها. وأخذ موسولينى ما قدمه إليه جنتيلى، وكانت النتيجة أن زعمت نظرية الفاشية الإيطالية أنها نظرية فى «الدولة» وتفوقها وقداستها وشمولها الكلى. وأصبح شعارها:

كل شىء للدولة، لا شىء ضد الدولة، لا شىء خارج الدولة.

ولما كان موسولينى قد أصبح الآن مسيطرًا على الحكومة، لهذا كان من السهل التسوية بين سلطة الدولة وسلطة الحزب الفاشى. ونظرًا لأن الدولة تجسيد «فكرة أخلاقية» أمكن تقديم الفاشية باعتبارها صورة من المثالية السياسية الرفيعة على خلاف ما يعلنه الماركسيون من ماديتهم، وكمفهوم أخلاقى أو دينى عن المجتمع على نقيض كل من النضال الطبقى والليبرالية السياسية التى وصفت بأنها أنانية ومعادية للمجتمع. كان هذا فى الحقيقة الخط الذى اتخذه موسولينى فى مقاله المنشور بدائرة المعارف[١٣].

تؤمن الفاشية الآن ودائمًا، بالقداسة والبطولة أى بالأفعال التى لا يؤثر فيها دافع اقتصادى مباشر أو غير مباشر. وإذا أنكر المفهوم الاقتصادى عن التاريخ، وهو النظرية التى ـ طبقًا ـ لها لا يزيد الناس عن كونهم دمى تحركهم إقبالاً وإدبارًا أمواج المصادفة فى حين أن القوى الموجهة الحقيقية خارج سيطرتهم تمامًا، فهذا يستتبع أيضًا إنكار وجود حرب طبقية لا يمكن أن تتغير ولا تتغير ـ وهى النسل الطبيعى للمفهوم الاقتصادى عن التاريخ. وفوق كل شىء تنكر الفاشية أن النضال الطبقى يمكن أن يكون القوة الغالبة فى تحويل التاريخ... إن الفاشية تنكر المفهوم المادى للسعادة كشىء ممكن وتتخلى عنه لمن اخترعوه وهم اقتصاديو النصف الأول من القرن التاسع عشر أى أن الفاشية تنكر صحة المعادلة. أى سعادة الرفاهية التى تهبط بالإنسان إلى مستوى الحيوانات لا يعنى إلا بشىء واحد أن يكون سمينًا وتحسن تغذيته ـ وبهذا تهبط بالبشرية إلى وجود مادى بحت.

وعلى ذلك فالفاشية حقيقة «مفهوم دينى ينظر فيه إلى الإنسان فى ظل علاقة كامنة بالفطرة بقانون أعلى، كإرادة موضوعية، تتسامى على الفرد المعين وترفعه إلى العضوية الواعية فى مجتمع روحى». وهذا المجتمع الروحى تخلقه وتجسده الدولة بدلاً من الأمة.

ليست الأمة هى التى تلد الدولة، فذلك تصور عتيق مستمد من المذهب الطبيعى... وبدلاً من هذا فالدولة هى التى تخلق الأمة وتضفى الإرادة ومن ثم الحياة الحقيقية على شعب جعلته على بينة من وحدته المعنوية... أجل إن الدولة، باعتبارها التعبير عن إرادة أخلاقية كليه هى التى تخلق الحق فى الاستقلال الوطنى. هذا الاستعراض للغة الهيجلية كان مجرد تظاهر وتكلف.. ففى عام ١٩٢٠ كانت افتتاحيات موسولينى تصم الدولة بأنها «لعنة» البشر «الكبرى»، وفى عام ١٩٣٧، وبعد تحالفه مع هتلر، كان من السهل عليه كذلك أن يأخذ بالعنصرية الاشتراكية الوطنية التى لم تكن جزءً من دعايته قبل ذلك. وغالبًا ما كان استخدام جنتيلى لكلمة «الدولة» بالمعنى الفاشى، تبريرًا تحت رداء شفاف، للإرهاب وذلك عندما أعلن أن الفرق الفاشية التى فضت اجتماعات نقابات العمال المعادية للفاشية «كانت فى الحقيقة قوة دولة لم تولد بعد، ولكنها فى الطريق إلى أن تولد». إن ما جرى الزعم بأنه هيجلية كان فى الواقع ادعاء سفسطائيًا بأن القوة هى «فى الحقيقة» الحق، وإن الحرية هى «فى الحقيقة» الإخضاع.

دائمًا يتوافق الحد الأعلى من الحرية مع أقصى قوة الدولة... كل قوة هى قوة معنوية لأنها دائمًا تعبير عن الإرادة ومهما تكن الحجة المستخدمة ـ وعظًا أو نفاقًا ـ فلا يمكن أن تكون فعاليتها سوى قدرتها فى النهاية على كسب التأييد الباطنى من جانب رجل وإقناعه بالموافقة عليها(١٤).

كانت الهيجلية الفاشية صورة كاريكاتورية، ولم تخدع قط الهيجليين الطليان الحقيقيين مثل بنيديتو كروشى أبرز ممثل للمدرسة وأكثر الخصوم الفلسفيين للفاشية تصميمًا.

والاشتراكية الوطنية لم تهمل هيجل أو تنكره فحسب، ولكنها دافعت عن فكرة أن الدولة هى على الأكثر للدفاع عن الجماعة أو العشيرة Volk العنصرية، وينبغى مقاومتها إذا أخفقت فى خدمة هذا الغرض.

الشعور بالواجب، وأداء الواجب، والطاعة ليست غايات فى ذاتها كما أن الدولة ليست غاية فى حد ذاتها، ولكنها جميعًا يراد بها أن تكون الوسائل التى تجعل فى الإمكان، وتدافع عن وجود جماعة من الكائنات الحية، فى هذا العالم، هى من نفس الطبقة عقليًا وجثمانيًا.

كانت لهذا أسباب عملية جوهرية. فعندما كتب هتلر «كفاحى» كان فى السجن باعتباره زعيم ثورة لم تنجح، أو بعبارة موجزة لمقاومة الدولة. وكان من البلاهة أن يتقدم لجمهور ألمانى بالحجة التى تذهب إلى أنهم بحاجة إلى «دولة»؛ لأن كل مفاهيم الكلمة كانت توحى بالضبط بالطراز المنظم والبيروقراطى من الحكم الذى كان قائمًا فى ألمانيا طيلة جيلين ولم يصبه طرد القيصر إلا بقدر يسير نسبيًا من الاضطراب. وكان هذا بصفة أساسية معنى الهيجلية السياسية: ملكية دستورية ليست ليبرالية سياسيًا، ولكنها تضمن درجة عالية من الحرية المدنية والإجراء القانونى المنظم ـ حكومة قانون وليست حكومة رجال. وكانت كل من الفاشية والاشتراكية الوطنية، قبل كل شىء، حكومات رجال مع حد أدنى من قواعد قانونية يمكن الاعتماد عليها. ففى إيطاليا كان فى إمكان موسولينى الادعاء بأنه خلق حكومة كهذه بدولته المتضامنة Corporate؛ وفى ألمانيا كان على هتلر ـ لكى يظفر بالسلطة ـ أن يفسد البيروقراطية ويقوضها. كانت كلمة «دولة» تعنى فى أذهان معظم الألمان الأساليب البيروقراطية التى تسير عليها الإمبراطورية الثانية. وكانت نظرية الجماعة العنصرية أكثر اتفاقًا بكثير مع أغراض الاشتراكية الوطنية، ومع تصور الاشتراكية الوطنية للزعامة، ومع النظام الشمولى الذى أقامته الاشتراكية الوطنية. وعلى ذلك فالفلسفة المميزة للدكتاتورية الاشتراكية الوطنية لم تكن الهيجلية المصطنعة التى أخذت الحركة الإيطالية ولكنها نظرية الجماعة العنصرية، وهى النظريةالتى وضعت لتأييد الحركة الألمانية.

وكان هذا يتكون فى جوهره من جزئين: أولاً، الأفكار النظرية المرتبطة به عن الدم والتربة، وعن الجنس والمجال الحيوى، وثانيًا، تطبيقات هذه العملية فى الحكم الدكتاتورى.

الجماعة، والصفوة، والزعيم

لم تكن النظريات الاشتراكية الوطنية فى الجنس والمجال الحيوى، تزيد قليلاً على عمليات استغلال المعنى الذى يعلق بكلمة «كائن عضوى» عندما ينطبق هذا على مجموعة اجتماعية هى الأمة فى هذه الحالة. وكانت الثمرة ذلك التصور الغامض لكلمة «جماعة» Volk والذى ساد الاعتقاد بأن فيه تأييدًا بيولوجيا للنظريات الاشتراكية الوطنية فى الدم والتربة. كانت النظريات فى مجموعها ذات صبغة زائفة. وسرى الاعتقاد بأن مفاهيم الزعيم والصفوة الاجتماعية و «مبدأ الزعامة» هى علاقات متبادلة مع النظرية البيولوجية فى الجنس. وهكذا أعلن هتلر فى «كفاحى»، وبصورة متكررة، أن الاشتراكية الوطنية هى نظرية الدولة «القائمة على فكرة الجماعة».

أسمى غرض للدولة القائمة على فكرة الجماعة هو العناية بالمحافظة على تلك العناصر الأصلية التى إذ تقدم الثقافة، تخلق جمالاً وكرامة إنسانية أرقى. وعلى ذلك فنحن الآريين قادرون على تخيل أن الدولة هى وحدها الكائن العضوى الحى من القومية، الذى لا يحمى المحافظة على تلك القومية فحسب، ولكنه يقودها إلى أعلى درجات الحرية عن طريق تدريب قدراتها الروحية والفكرية.

إن استخدام الكلمة المخترعة «Folkish» فى هذه الفقرة، اعتراف من جانب المترجمين بأنه ما من كلمة فى اللغة الإنجليزية لها مفاهيم الكلمة الألمانية Volk ومشتقاتها، وخاصة المفاهيم التى استغلتها النظرية الاشتراكية الوطنية. كانت الفكرة الرئيسية فى هذه النظرية هى فكرة الجماعة العنصرية أو «الشعب العضوى». كانت الجماعة تدعى «الجنس» ولكنها كانت تعتبر أيضًا متماثلة مع الأمة التى تحددها باعتبارها وحدة ثقافية، خصائص مكتسبة ولا يمكن وراثتها.

وكانت تعنى «الشعب» بالمعنى الجماعى، ولكن كان يجرى الحديث عنها بانتظام كما لو كانت ماهية صوفية حاملها فحسب شخص حقيقى فى أى وقت معلوم. ودعاها ستيفان چورج «المكان المظلم الذى يتكون فيه جنين النمو»، وقد تكون تغييرات مجازية من هذا القبيل أفضل وصف للكلمة، مادام لا يمكن التعبير عن المعنى الحقيقى. من هذا المكان المظلم للنمو أى الجماعة العنصرية يخرج الفرد، وهو مدين لها بكل ما هى عليه وبكل ما يفعله، وهو يشترك فيها بفضل مولده، وليست له أهمية إلا بالنسبة إلى اللحظة التى فيها تتجسد كل إمكاناتها اللامتناهية. وعن طريق «ما بصلة الدم من قداسة صوفية» يتحد مع إخوانه. وأعلى تدريب يحصل عليه هو النظام من أجل خدمتها، وأعلى شرف يحظى به يجب أن يصرف من أجل المحافظة عليها ونموها. والقيم التى يعتنقها - سواء قيم الأخلاق أو الجمال، أو الحقيقة العلمية - مستمدة من الجماعة العنصرية، وليس لها معنى إلا من ناحية المحافظة على الجماعة وتغذيتها وتنميتها. ومن ثم فالأفراد ليسوا بأى معنى من المعانى متساوين فى الاعتبار والفضل، لأن فيهم يتجسد واقع الجماعة بدرجات متفاوتة. والأحرى أنهم يشكلون بنيانًا هرميًا من رؤساء طبيعيين ومرؤوسين طبيعيين، ويجب على أنظمة الجماعة أن تميز درجات الفضل هذه بدرجات تطابقها من القوة والامتياز. وفى المركز يقف الزعيم يحيط به أتباعه المباشرون، وعلى الهامش تقف تلك المجموعة الكبيرة من الأفراد المغمورين والمجهولين الذين يتزعمهم ويقودهم. وهكذا تضمنت النظرية الاشتراكية الوطنية فى المجتمع عناصر ثلاثة: الجماهير، الطبقة الحاكمة أو الصفوة، والزعيم.

هذه الصورة التى رسمتها الاشتراكية الوطنية للجماهير تظهر لأول نظرة متناقضة بشكل غريب. فلم يخف هتلر أو موسولينى قط احتقاره لها، فقال هتلر إن جمهرة أية أمة، لا تملك بطولة ولا ذكاء، وهى ليست طيبة أو سيئة ولكنها بين بين. وهى عديمة الحركة فى نضال اجتماعى ولكنها تنساق وراء المنتصر. ورد الفعل الغريزى عندها هو أنها تخشى الأصالة وتكره التفوق، إل أن أعلى رغبة تساورها هى أن تجد قادتها. لا تحركها الاعتبارات العقلية أو العلمية التى لا

تستطيع أن تفهمها، ولا تهزها سوى المشاعر الضخمة والعنيفة مثل الكراهية والتعصب والهيستيريا، ولا يمكن الحديث إليها إلا بأبسط الحجج التى تتردد على أسماعها مرارًا وتكرارًا، وتتردد دائمًا بطريقة متحيزة بصورة متعصبة، وبعدم اكتراث غير هياب بالحقيقة، أو الحياد، أو اللعب النظيف.

ليست الجماهير الكبيرة إلا جزءً من الطبيعة... إن ما تريده هو انتصار الأقوى وإبادة الأضعف أو استسلامه غير المشروط[١٧].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يشك هتلر أو موسولينى قط فى أن مركزهما كان يتوقف على ما كان يوحيان به من ولاء متعصب وتضحية بالنفس. أما أنهما أوحيا بهذا فعلاً فمسألة بسيطة. فعندما نتجاوز عن استخدام الإرهاب، وكانا يستخدمانه بصورة مستمرة ومنتظمة، كانت الفاشية والاشتراكية الوطنية حركات جماهيرية حقيقية تعزو قوتها إلى تلك الحقيقة. كانت الصفة المميزة للدعاية الاشتراكية الوطنية التجاءها إلى الذم والملق على التعاقب ـ ربما من الناحية السيكولوجية نداء موجه إلى إحساس بدائى ما بالخطيئة والخلاص ـ وكان هذا الأسلوب متفقًا تمامًا مع النظرية؛ ذلك أن الجماهير لم توهب الذكاء، ولكنها وهبت قدرًا أصليًا أكبر، من الغريزة والإرادة. ففى أعماق الطبيعة البشرية «غريزة القطيع الأكيدة تلك، المتأصلة فى وحدة الدم والتى تحرس الأمة من الدمار، وفى اللحظات الخطيرة».

جميع الحركات العظيمة عبارة عن حركات الشعب، وحالات ثوران بركانى للانفعالات البشرية والأحاسيس الروحية، تثيرها إما آلهة الشقاء القاسية وإما شعلة الكلمة تلقى بها إلى الجماهير[١٨].

وفرقت النظرية الاشتراكية الوطنية بين الجماهير التى تتبع فحسب وتهيئ تحت تأثير الباعث، ووزن الحركة وقوتها، وبين الأرستقراطية الطبيعية، أى الطبقة القائدة والحاكمة أو الصفوة، التى تقدم الذكاء والتوجيه، وبسبب اعتماد الاشتراكية الوطنية على الجماهير زعمت أنها «ديمقراطية حقًا».. ولكنها لم تنسب إلى الجماهير حكمًا يضفى قيمة على آرائها السياسية. وعلى غرار معظم

الحركات الثورية فى القرن العشرين كانت قيادة الاشتراكية الوطنية تتولاها صفوة خلقت نفسها وأعلنت أنها كذلك، واقتصر أمر نظريتها على تفسير هذا الشكل من الاستراتيجية الثورية بأنه حقيقة بيولوجية كلية. وتتم عملية انتخاب الصفوة عن طريق النضال الأبدى من أجل القوة، الذى هو خاصية تميز الطبيعة. فتبرز الطبقة الحاكمة باعتبارها الأصلح من الناحية العنصرية، أو ربما بعبارة أصدق يطلق بها من «المكان المظلم الذى يتكون فيه جنين النمو»، بوصفها قادة الجماعة الطبيعيين.

فكرة عن الحياة إذ ترفض الفكرة الجماهيرية الديمقراطية تحاول أن تعطى هذا العالم لأفضل شعب... يتعين عليه بحكم المنطق أن يطيع نفس المبدأ الأرستقراطى الموجود أيضًا فى داخل هذا الشعب، وعليه أن يضمن الزعامة والنفوذ الأكبر لأفضل الرءوس.

وعلى ذلك فانتخاب الصفوة عملية طبيعية، ويمثل الجماعة عن طريق تجسيده فقط وبطريقة أوضح وأصرح، إرادتها الباطنية فى الوصول إلى مركز القوة.

التاريخ العالمى صنعته أقليات حينما تتضمن هذه الأقلية العددية أغلبية الإرادة والتصميم[١٩].

وعلى رأس الصفوة الاشتراكية الوطنية يقف الزعيم الذى باسمه يعمل كل شىء، والذى يقال إنه «مسئول» عن الجميع، ولكن لا يمكن مساءلته فى أى مكان عن أفعاله. كانت علاقة الزعيم بالجماعة مبهمة أو غير عاقلة فى جوهرها. إنها ما دعاها ماكس ويبر «القوة الخفية»، والتى يمكن التعبير عنها بطريقة أقل من التعبير العلمى، بالقول إن الزعيم كان نوعًا من تميمة، أى إنه «خط» الحركة[٢٠]. إنه فرع من الجماعة، تربطه بقومه صلة الدم الخفية، ويستمد سلطته من جذوره فى الجنس، ويجتذبهم إلى جانبه بقرابة لا علاقة لها بالقدرة على الإقناع العقلى. إنه العبقرى أو البطل الذى ينظر إليه على أنه الإنسان الذى تجرى فى عروقه دماء الجنس النقى. وباللغة الوردية التى تبدو مناسبة للفكرة فإن الزعيم «يحلق فى اتجاه السماء كشجرة قوية وفخمة تغذيها الآلاف والآلاف من الجذور». إنه «المجموع الحى من أرواح لا حصر لها تجاهد من أجل لهدف نفسه».

ولكن بطريقة أقل شاعرية ولكنها أدق، وصف هتلر فى «كفاحى» الزعيم بمصطلحات الدعاية. ليس الزعيم عالمًا ولا منظرًا، ولكنه عالم نفسانى عملى ورجل تنظيم - عالم نفسانى حتى يتمكن من الأساليب التى يستطيع بها كسب أكبر عدد ممكن من الأنصار السلبيين، ورجل تنظيم حتى يتسنى له تكوين هيئة متماسكة من الأتباع لتدعيم مكاسبه. والأجزاء الوحيدة فى الكتاب التى يمكن أن تدعى منهجية هى المتعلقة بالدعاية وتصف الخطوات التى وصل بها المؤلف إلى درجة الكمال فى هذا الفن. ما من حيلة أغفلت: ميزة الخطابة على الحجة المكتوبة، تأثيرات الإضاءة والجو والرموز والحشود، ميزة الاجتماعات التى تعقد فى الليل حين تقل القدرة على مقاومة الإيحاء. وتعمل الزعامة عن طريق استخدام ماهر للإيحاء، والتنويم المغناطيسى الجماعى، وكل نوع من الحث اللاشعورى، ومفتاح نجاحها «السيكولوجية الماهرة» و «القدرة على فهم العمليات التى تفكر بها جماهير الناس العريضة»(٢١).

إن الزعيم يتلاعب بالناس بمثل ما يشكل فنان الصلصال.

الأسطورة العنصرية

كانت فكرة «الجماعة» تؤيدها نظرية عامة فى الجنس، وفى العلاقة بين الجنس والثقافة، أو بعبارة أكثر خصوصية، كانت تؤيدها أسطورة الجنس الآرى أو الشمالى ومكانه فى تاريخ الحضارة الغربية. وعلى غرار الأجزاء الأخرى من النظرية الاشتراكية الوطنية جرى تجميع هذه الفكرة من أفكار متداولة منذ وقت طويل، وغالبًا ما استخدمت لجعل التعصب العنصرى، يتقدم لمساندة النعرة الوطنية. إن كلمة «جنس» إذ تستخدم بدون أى معنى بيولوجى دقيق، والادعاء الكاذب عن الانحدار من جنس سيد مزعوم، هذان استخداما لدعم الكبرياء الوطنية فرنسيين وأمريكين، فضلاً عن الألمان. وربما يمكن القول بإن الفكرة نشأت فى حوالى منتصف القرن التاسع عشر عند الفرنسى جوبينو Gobineau الذى استخدمها مع كل، لا لتأييد دعاوى القومية، ولكن لتأييد دعاوى الأرستقراطية ضد الديمقراطية. وفى مطلع القرن روج الإنجليزى الأصل

والألمانى النزعة، هوستون ستيوارت تشمبرلن، وصهره ريتشارد فاجنر، الأسطورة الآرية فى ألمانيا وحولا الانتماء إلى ألمانيا إلى دعوى بالتفوق الوطنى[٢٢].

وفى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى كانت بلسمًا جاهزًا لشفاء الإذلال الوطنى. هذه المؤلفات عن العنصرية وإن ساندت حركات مختلفة اختلافًا واسعًا فى بلاد كثيرة، كانت بوجه عام معاديةً لليبرالية، وإمبريالية، ومعادية للسامية كان العداء للسامية عالى الصوت فى ألمانيا منذ زمن مارتن لوثر، والتهم التقليدية التى وجهتها الاشتراكية الوطنية ضد اليهود ـ وهى أن الرأسمالية والماركسية يهوديتان، وأن هناك مؤامرة يهودية للفوز بالقوة العالمية ـ هذه التهم كانت متداولة طيلة عشرات السنين. وعلى ذلك استغلت الفكرة الاشتراكية الوطنية عن «الجماعة» قدرًا هائلاً من عقيدة مألوفة يساندها تعصب وميل كل أمة إلى الاعتقاد فى تفوقها.

إن المصادرات الأساسية التى تنطوى عليها نظرية الجنس، نلقاها مذكورة بوضوح وإن لم يكن بشكل منتظم، فى «كفاحى»[٢٣]، ويمكن تلخيصها بإيجاز على النحو التالى. فأولاً، يحدث كل التقدم الاجتماعى عن طريق نضال من أجل البقاء، ينتخب فيه من هم أصلح ويباد الضعفاء. ويحدث هذا النضال فى داخل الجنس مؤديًا إلى قيام صفوة طبيعية، كما يحدث بين الأجناس والثقافات التى تعبر عن الطبائع الفطرية فى الأجناس المختلفة. وثانيًا، ينتج عن التهجين بطريق امتزاج جنسين، انحطاط الجنس الأرقى. مثل عمليات المزيج العنصرى هذه هى سبب الانحلال الثقافى والاجتماعى والسياسى، ولكن يستطيع جنس أن يطهر نفسه لأن العناصر المهجنة تميل إلى أن تفنى وتزول. وثالثًا، برغم أن الثقافة والأنظمة الاجتماعية تعبر بصورة مباشرة عن قوى الجنس الخلاقة الفطرية، فإن جميع الحضارات العالية أو الثقافات المهمة هى من خلق جنس واحد أو عدد قليل من الأجناس، على الأكثر. وبوجه خاص يمكن تقسيم الأجناس إلى أنواع ثلاثة: الجنس الخالق للثقافة أو الآرى، الأجناس الحاملة للثقافة وهى التى تستطيع الاستعارة والتكييف ولكنها لا تستطيع أن تخلق، والجنس الذى يدمر الثقافة ـ أى اليهود. ويتطلب الجنس الذى يخلق الثقافة «مساعدين» فى صورة

عمل وخدمات تؤديها الأجناس الخاضعة التى هى من نوعية منحطة. ورابعًا، فى الجنس الآرى الذى يخلق الثقافة تحولت المحافظة على الذات من أنانية إلى رعاية المجتمع؛ والقيام بالواجب والمثالية (الشرف) بدلاً من الذكاء، هما صفات الجنس الآرى الأخلاقية البارزة. هذه القضايا تعبر فحسب بصورة ذات صبغة عامة، عن الخصائص التى نسبتها الاشتراكية الوطنية إلى «الجماعة»، والصفوة، والزعيم.

وأحكم ألفرد روزنبرج تحويل نظرية الجنس إلى فلسفة للتاريخ، وذلك فى كتابه «أسطورة القرن العشرين» (١٩٣٠) الذى كان البيان الرئيسى عن الأيديولوجية الاشتراكية الوطنية. فطبقًا لروزنبرج يجب أن تعاد كتابة وتفسير التاريخ بمصطلحات النضال بين الأجناس ومثلها العليا المميزة لها، أو بعبارة أكثر خصوصية كنضال بين الجنس الآرى أو خالق الثقافة وبين جميع فصائل الجنس البشرى الأدنى مرتبة. وحسب روزنبرج كان هذا الجنس قد انتشر من نقطة تفرق فى الشمال، ونزح إلى مصر والهند وفارس واليونان وروما، وأصبح خالق جميع هذه الحضارات القديمة. وتدهورت جميع الحضارات القديمة لأن الآريين تزاوجوا مع الأجناس التى دونهم. فالفروع التيوتونية من الجنس الآرى التى اشتبكت فى نضال دام عصورًا طويلة ضد «الفوضى العنصرية» التى انتهت فيها روما، أنتجت كل ما له قيمة أخلاقية أو ثقافية فى الدول الأوروبية الحديثة. فكل العلم، وكل الفن، وكل الفلسفة، فضلاً عن كل الأنظمة السياسية الكبرى، هذه جميعًا خلقها الآريون. وعلى نقيضهم الجنس المضاد الطفيلى، أى اليهود الذين خلقوا السموم العنصرية الحديثة، وهى الماركسية والديمقراطية والرأسمالية المالية، والمذهب العقلى القاحل، والمثل المخنثة عن الحب والخنوع، إن كل ما يستأهل الإنقاذ فى المسيحية يعكس المثل الآرية، ويسوع نفسه كان آريًا، ولكن المسيحية بوجه عام أفسدها «نظام» الكنيسة الأنزورى، اليهودى والرومانى. واعتقد روزنبرج أنه يستطيع أن يجد دينًا ألمانيًا حقيقيًا بغير عقيدة أو سحر، فى الصوفية الألمانية فى العصور الوسطى، وخاصة صوفية أكهارت. فحاجة القرن العشرين الكبيرة هى إلى إصلاح جديد، واعتقاد مجدد فى الشرف باعتباره أسمى فضيلة يتمسك بها الشخص، والأسرة، والأمة، والجنس.

وأيدت التاريخ الكاذب الذى ابتدعه روزنبرج، فلسفة كاذبة جعلت جميع الإنجازات الثقافية تعتمد على الجنس. فجميع الملكات العقلية والأخلاقية «يحدها الجنس» rassengebunden. «الروح هى الجنس عندما تنظر إليه من الداخل». إنها تعتمد على فراسات أو صور من الفكر موجودة بالفطرة، وكل ما هو مشكلة أو حل بالنسبة إلى جنس يتوقف على القالب العنصرى الذى يصاغ فيه فكره. فالأسئلة التى يوجهها رجل من الجنس الشمالى ليست ذات معنى بالنسبة إلى شخص يهودى. «أكمل معرفة تطورًا يمكن أن تتوافر لجنس تكون موجودة بصورة ضمنية فى أسطورته الدينية الأولى». ومن ثم ليس ثمة مستويات عامة للقيمة الأخلاقية والجمالية، ولا مبادىء عامة للحقيقة العلمية. ونفس فكرة حقيقة وطيبة وجمال يمكن أن تكون موضع الفهم والتقدير من جانب أناس ينتمون إلى أجناس مختلفة، هذه الفكرة جزء من انحطاط النزعة العقلية. كل جنس تفرض عليه ضرورة حديدية أن يقضى على كل ما هو أجنبى؛ لأنه يسىء بشدة إلى البنيان العقلى للنوع العنصرى. ونظرًا لأن الحقيقة «عضوية» ـ تحقيق ملكات عنصرية فطرية ـ فإن الذى يختبرها هو قدرة العلم أو الفن أو الدين على تغذية شكل (Gestalt) الجنس وقيمه الباطنية وقوته الحيوية. وأية فلسفة خلاقة عبارة عن إثبات أو معتقد Bekenntnis يعبر فى آن واحد عن وجدان فطرى فى النوع العنصرى؛ وعن فعل من أفعال الإرادة موجه نحو تسلط النوع. ومن بين البيانات التى أصدرتها جمعية المدرسين الاشتراكيين الوطنيين تأييدًا لهتلر، البيان الذى أصدره الفيلسوف مارتن هايدجر Martin Heidegger، وكان فى جوهره شرحًا لما قاله روزنبرج.

الحقيقة هى الكشف عن ذلك الذى يجعل شعبًا متأكدًا، واضحًا وقويًا فى الفعل والمعرفة. ومن مثل هذه الحقيقة تتفجر الإرادة الحقيقية للحصول على المعرفة، وإرادة المعرفة هذه تحدد الحق فى المعرفة. وأخيرًا فمن طريق الأخير ترسم الحدود التى يجب فى داخلها وضع المشكلات الحقيقية والتحقيق الصحيح. ومن مثل هذا الأصل نستمد العلم المرتبط بضرورة وجود. «الجماعة» المسئولة عن نفسها... لقد خلصنا أنفسنا من وثنية فكر لا أساس له وعاجز.

وساقت حجة روزنبرج للبرهنة على هوية الجنس الآرى حشداً من نواح شبه غامضة بين أساليب فى الفن، ومثل أخلاقية ومعتقدات دينية، وكانت هذه خيالية إلى حد كبير وذاتية تماماً. وبمجرد أن استقرت الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا تطورت النظرية العنصرية عن طريق ما أفاد أنه أنثروبولوجيا «علمية» وخاصة فى ظل توجيه هانزف. ك. جونتر الذى عين أستاذاً لعلم الانثروبولوجيا الاجتماعية فى جامعة يينا[٢٤]. وعلى العموم فما من بيولوجى أو أنثروبولوجى لم يكن من الملتزمين بالنظرية، قد اقتنع أبداً بوجود معايير بيولوجية للتفوق العنصرى أو بأن للأخلاق العنصرية صلة بالثقافة، وهذه القضايا كانت موضع التفنيد مرات لا حصر لها. ولسوء الحظ أن التفنيد العلمى يكاد يكون عاجزاً أمام نظرية تعتمد على إرادة التصديق. هذا لا يعنى بالطبع أنها لم تكن موضع الاعتقاد فيها بإخلاص ـ فالمعادون للسامية مخلصون بالدرجة الكافية ـ ولكنه يعنى فقط أن اللاعقليين يجعلون من التفكير المبنى على التمنى فضيلة. وحتى بروتوكولات حكماء صهيون الخيالية والتى ذاعت بصورة تتسم بالتشهير، كانت موضع التصديق الكافى بحيث استطاع جوبلز أن يكتب فى مفكرته: «إن الأمم التى كانت أول من عرفت حقيقة اليهودى... سوف تحتل مكانة فى التسلط على العالم»[٢٥]. إلا أنه من المؤكد تماماً أن الاشتراكيين الوطنيين استخدموا التعصب العنصرى لصورة تنم تماماً عن عدم الاكتراث، لتحقيق أغراض تكمن وراء هذا. لقد مارسوا ما دعاه ثورشتاين فبلن «الطب النفسى التطبيقى».

وكانت للنظرية العنصرية نتائج عملية ثلاث بالنسبة إلى السياسة الاشتراكية الوطنية. فأولاً، أدت إلى سياسة عامة لتشجيع الزيادة فى السكان وخاصة فى العناصر الآرية المفترضة، عن طريق تقديم الإعانات فى حالات الزواج وللأسر الكبيرة، حتى وإن جرى فى الوقت نفسه تأكيد الحاجة إلى التوسع الإقليمى على أساس ازدحام ألمانيا بالسكان. وانتهت السياسة بتشجيع فعلى للعلاقات الجنسية غير النظامية ولكثرة الأطفال غير الشرعيين. وثانياً، أنتجت النظرية العنصرية تشريع عام ١٩٣٣ الخاص بتحسين النسل. كان المراد بهذا حسب الظاهر، منع انتقال المرض الوراثى، ولكنه كان يمثل من الناحية العملية سياسة عامة لتعقيم أو

استئصال ذوى العاهات الجسمانية والعقلية. وحسب الظاهر اتبعت هذه السياسة بقسوة بربرية. وثالثًا ـ وبصفة أخص ـ أسفرت النظرية العنصرية عن التشريع المعادى لليهود الصادر فى ١٩٣٥، ١٩٣٨. وأعلن هذا التشريع أيضًا أن يستهدف زيادة نقاء الجنس أو المحافظة عليه. وبمقتضى هذا التشريع حرمت الزيجات بين الألمان والأشخاص من ذوى الجد الرابع (أو أعلى).

وقد وفرت النظرية العنصرية سندًا أيديولوجيًا ممتازًا لذلك النوع الخاص من الإمبريالية الذى كان موضع التأمل من جانب سياسة هتلر، أى التوسع نحو الشرق والجنوب على حساب الشعوب الصقلبية. ففى هذا الإقليم فقط جاليات يهودية متماسكة، وكان العداء للسامية ـ بوصفه قوة سيكولوجية ـ مما يصعب تمييزه عن اعتقاد فى تفوق الألمان العنصرى على البولنديين والتشيكيين والروس. إن النظرية العنصرية التى غالبًا ما ربطت بفكرة الجامعة الألمانية، كان فى الإمكان استخدامها بسهولة لتغذية فكرة دولة ألمانية فى وسط أوروبا تحيط بها حلقة متوسعة من دول تابعة غير ألمانية. وهكذا انضمت العنصرية إلى العنصر الآخر من الأيديولوجية الاشتراكية الوطنية، أى فكرة «التربة» التى كانت المكمل الطبيعى لفكرة «الدم».

المجال الحيوى

إن النظرية الاشتراكية الوطنية فى الأرض أو المجال، شأنها شأن نظرية الجنس، قد جمعت من أفكار متداولة فى أوروبا طيلة قرن من الزمان. كانت فى أساسها توسيعًا فحسب لمشروعات تهدف إلى قيام دولة ألمانية قوية فى وسط أوروبا وشرقها. وعلى غرار النظرية العنصرية أيضًا لم تكن مقصورة على الألمان. فالحقيقة، كان عالم سياسى سويدى هو رودلف كجيلين Rudolf Kjellen من جامعة أبسالا، هو الذى وسع المشروع إلى فلسفة وأعطاها اسم «جيوبوليتيكا» والذى استخدمته لترويجها الاشتراكية الوطنية[٢٦]. من حيث النشأة كانت الجيوبوليتيكا التى تحدث عنها كجيلين، تطويرًا لموضوع قديم هو الجغرافية

السياسية. وكانت فكرتها العلمية السليمة فى أساسها أن الدراسة الواقعية للتاريخ ونمو الدول يجب أن تتضمن عوامل من قبيل البيئة الطبيعية، وعلم الإنسان، وعلم الاجتماع والاقتصاد، فضلاً عن تنظيمها الدستورى وصرحها القانونى. وإلى هذا الاهتمام النظرى أضافت الجيوبوليتيكا دائمًا اهتمامًا سياسيًا بعلاقات القوة بين روسيا وأوروبا الوسطى، وهو اهتمام كان كافيًا فى حد ذاته كى يلقى قبول هتلر.

والفكرة التى أصبحت مميزة للإمبريالية الاشتراكية الوطنية قدمها الجغرافى الإنجليزى سير هالفررد ج.. ماكندر Halford J. Mackinder كانت النظرية الإمبريالية قبل ذلك، كنظرية الأميرال أ. ت. ماهان مثلاً، تعتمد إلى حد كبير على تاريخ الإمبراطورية البريطانية، ولذلك شددت بصفة رئيسية على أهمية القوة البحرية. وقدم ماكيندر فى عام ١٩٠٤ فكرة أن الكثير من التاريخ الأوروبى يمكن أن يفسره ضغط الشعوب غير المطلة على البحار، فى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، على الشعوب الساحلية. هذه المساحة الهائلة دعاها المنطقة المحورية أو «القلب» أى لب «الجزيرة العالمية» (أوروبا وآسيا وأفريقيا) التى تشكل ثلثى مساحة اليابس فى العالم. وأستراليا والأمريكتان عبارة عن جزر منعزلة فحسب. ومن ثم إذا تمكنت أية دولة من التحكم فى موارد هذا الإقليم، وبذا تربط القوة البحرية بالقوة البرية، لاستطاعت التسلط على العالم. ولخص ماكيندر حجته فى نوع من القول الجامع: «من يحكم شرق أوروبا يتحكم فى القلب. ومن يحكم القلب يتحكم فى الجزيرة العالمية. ومن يحكم الجزيرة العالمية يتحكم فى العالم»[٢٧]. وكان غرضه المباشر أن يوضح المزايا التى تعود على إنجلترا من تحالف مع روسيا.

وارتبطت النسخة الاشتراكية الوطنية من الجيوبوليتيكا باسم كارل هاوسهوفر بوجه خاص، وإن اشترك فيها كثيرون غيره، من الكتاب والعلماء الألمان. لم يضف هاوسهوفر إلى النظرية التى خلفها كجيلين وماكيندر فى الموضوع إلا القليل مما له أهمية علمية، ولكنه جمع هو وشركاؤه معلومات هائلة من شتى أنحاء العالم عن الجغرافيا أو المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لم يكن الذى ربط

بين هذه المادة المتنوعة تنظيمها العلمى ولكنه إمكان استخدامها من جانب هيئة أركان حرب لوضع خطوط استراتيجية ما، أو من جانب حكومة مكبة على مد نطاق قوتها. كذلك حول هاوسهوفر الجيوبوليتيكا إلى جهاز مؤثر للدعاية يراد به أن يجعل ألمانيا «على وعى بالمجال». هاتان الخصيصتان هما اللتان ميزتا بوجه عام الجيوبوليتيكا عن الجغرافيا السياسية. فالجيوبوليتيكا طبقًا للتعريف الذى صاغه المشرفون على تحرير كتاب هاوسهوفر Zeitschritt fur Geoplitik عبارة عن «فن توجيه السياسة العملية» و «ضمير الدولة الجغرافية»، وبذا تكون السياسة العملية فى جوهرها توسعًا إمبرياليًا.

أصبحت فكرة ماكيندر عن إمبراطورية مبنية على القوة البرية، نظرية السياسية الألمانية التى رسم هتلر معالمها فى «كفاحى»[٢٨] تحت تأثير هاوسهوفر وكان خطأ الإمبراطورية الألمانية الثانية الأساسى يتمثل فى أنها اختارت سياسة توسيع نطاق صناعاتها وصادراتها بدلاً من توسيع نطاق أراضيها. كان أهم الأحداث بشكل حاسم فى ألف عام من التاريخ الألمانى، استعمار الإقليم الشرقى (الاوستمارك) والمنطقة الواقعة شرقى نهر إلب. إن فرنسا تسير فى طريق الانحلال، وهى من الناحية العنصرية «شبيهة بالزنوج». وعلى ذلك فإن الاشتراكيين الوطنيين سوف «يضعون حدًا للزحف الألمانى الذى لا ينتهى، نحو جنوب وغرب أوروبا، ويوجهون نظرتنا صوب الأراضى الواقعية إلى الشرق.. لا نستطيع أن نفكر أصلاً إلا فى روسيا وفى الدول الواقعة على حدودها والتابعة لها، كان المقصود من مثل هذا المشروع اجتذاب اليونكر فى ألمانيا الشرقية ممن كانوا دائمًا يحبذون تكبير الجيش، ولكنه قدم أملاً فى قوة عالمية، اجتذب أيضًا رجال الصناعة فى ألمانيا الغربية الذين كانوا من دعاة التوسع البحرى. وهكذا قدم شيئًا لكلا فرعى الفكر الإمبريالى الألمانى.

إن الحجج المزعومة فى تأييد نظرية المجال الحيوى والواردة فى «كفاحى» وغيره من الدعاية الاشتراكية الوطنية، هذه الحجج، شأنها شأن النظرية العنصرية، مزيج غريب من العاطفية، والعلم الردئ، وعلم الاقتصاد المشكوك فيه. كان النداء العاطفى موجهًا بصفة خاصة إلى اتجاه ألمانى طويل الأمد نحو تمجيد

إمبراطورية العصور الوسطى التى وجدت «قبل اكتشاف القارة الأمريكية بوقت طويل»، وإلى أسطورة تزعم أن جميع الإنجازات الثقافية التى حققتها أوروبا الوسطى أو حتى روسيا قبل الثورة، كانت من عمل الأقليات الألمانية. ومن ثم كان الألمان قادة هذا الإقليم وحكامه «الطبيعيين». والحجة المستندة إلى الجيوبوليتيكا والتى كان يفترض أنها علمية، كانت فى الحقيقة نظيرًا بيولوجيا. فالدول «كائنات عضوية» تعيش مادامت تعيش وتحتفظ بقوتها، وتموت إذا توقفت عن النمو. وهذا جرى تأكيده بأنه قانون طبيعى من قوانين «الجماعة» لا تستطيع اتفاقية أو قانون دولى الحد منه، وما الأنظمة التى تخلقها «جماعة» سوى عوامل تساعد على زيادة قوتها. فإذا سمحت الشعوب المتحضرة للحدود القانونية أن تقيد نموها، فإنها تسلم مستقبل العالم للأجناس الأدنى فحسب.

سوف تضطر الأجناس الأرقى ثقافيًا ولكنها أقل قسوة، ونتيجة لتربيتها المحدودة، إلى أن تحد من زيادة عدد أفرادها حتى فى الوقت الذى تتمكن فيه شعوب أحط من الناحية الثقافية ولكنها أشد وحشية وأكثر طبيعية، ونتيجة عظم المساحات التى تعيش فيها من أن تزيد من أعدادها إلى غير ما حد. وعلى ذلك فبعبارة أخرى سوف يصبح العالم يومًا ما فى أيدى جنس بشرى أقل شأنًا من ناحية الثقافة ولكنه من حيث الطاقة والنشاط[٢٩].

ولعل الحجة الاقتصادية فى تبرير الإمبريالية كانت أكثر الحجج فعالية. فعن طريق الغزو يمكن الاستيلاء على الأسواق الأجنبية وضمان الرخاء. وكانت هذه فى الحقيقة النقطة المهمة فى شكوى هتلر المتكررة من أن ألمانيا بحاجة إلى المزيد من الأرض. ولعل أوضح بيان للمعنى الحقيقى للمجال الحيوى تضمنه الخطاب العجيب الذى ألقاه هتلر فى عام ١٩٣٢ أمام مؤتمر رجال الصناعة الألمان فى دوسلدورف، فقال إن الرخاء الألمانى والتخفيف من البطالة يتوقفان على التجارة الخارجية، ولكن الفكرة القائلة بأن فى الإمكان غزو العالم بوسائل اقتصادية فحسب هى «من أكبر وأفظع الأوهام».

لم يكن النشاط الاقتصادى الألمانى هو الذى غزا العالم ثم تلاه نمو القوة الألمانية. ولكن فى حالتنا أيضًا كانت قوة الدولة (Machstaat) هى التى خلقت

لعالم الأعمال الشروط العامة لما حققه بعد ذلك من رخاء.. لا يمكن أن تكون هناك حياة اقتصادية إلا إذا وقفت وراء هذه الحياة الاقتصادية الإرادة السياسية المصممة للأمة والمستعدة تمامًا للضرب ـ والضرب بشدة.

ووراء كل الإمبريالية تقف إرادة الجنس الأبيض فى ممارسة «حق وحشى بصورة خارقة للمألوف فى السيطرة على الأجناس الأخرى».

غير أن الجنس الأبيض لا يستطيع عمليًا الاحتفاظ بمركزه إلا مادام يستمر وجود الاختلاف فى مستوى العيش فى أجزاء العالم المختلفة. فإذا أعطيت اليوم لما يقال له أسواقنا للتصدير نفس ما نملك من مستوى العيش، فسوف تجد أنه سيكون من المستحيل على الجنس الأبيض أن يحتفظ بذلك التفوق فى المركز هو التفوق الذى لا يجد التعبير عنه فى قوة الأمة السياسية فحسب، بل وأيضًا فى الخط الاقتصادى للفرد[٣٠].

وقبل ذلك بعامين قدم هتلر هذه الصورة الفخمة لعالم يحكمه الجنس الأبيض.

مهمتنا أن ننظم على نطاق واسع العالم كله بحيث ينتج كل بلد أفضل ما يستطيع إنتاجه بينما يتولى الجنس الأبيض، أى الجنس الشمالى، تنظيم هذه الخطة الضخمة... حقيقة يجب ألا يرتبط ذلك بأى استغلال للجنس الآخر، لأن الجنس الأدنى مقدر له الاضطلاع بمهام تختلف عن مهام تختلف عن مهام الجنس الأرقى، ويجب أن تكون للأخير السيطرة، ويجب أن تبقى هذه السيطرة فى أيدينا بالاشتراك مع الأنجلو ـ سكسون[٣١].

كان المجال الحيوى والنظرية العنصرية يمثلان معًا أسخف صورة ممكنة من الإمبريالية الاستغلالية، واعترافًا صريحًا بكل ما كان فى إمكان حتى لينين أن يقوله بهذا الصدد. مثل هذا الهدف يتعلق به شعب يملك. موارد قلب العالم، معناه السيطرة الكلية. وبخلاف هذا فإنه يتحول من الناحية العملية إلى نزعة إقليمية وتقسيم للعالم إلى قلة من «نظم» كبيرة، أو مجالات سيطرة تسيطر على كل منها قوة عظمى. وكان هذا هو المعنى الذى عزاه الاشتراكيون الوطنيون إلى

مبدأ مونرو الأمريكية، وكانوا يميلون إلى وصف مشروعهم بأنه مبدأ مونرو لأوروبا. سوف تكون العلاقات بين الأقاليم علاقات قوة فحسب، ولن تكون المعاهدات سوى اتفاقات مؤقتة عند حدود حيث يخلق توازن القوى «نقاط هدوء» قصيرة. وفى داخل كل إقليم تخصص القوة المتسلطة. وهى من الناحية النظرية جماعة عنصرية متفوقة، للشعوب الخاضعة لها وظائفها الاقتصادية ووضعها السياسى. ومن الناحية القانونية يسفر المشروع عن نظم من القانون الشعبى وعدم الخضوع للقضاء الإقليمى، بحيث يحمل كل فرد معه قانون مكانته. والحقيقة أن شيئًا من هذا فرض على الأراضى البولندية والروسية التى فتحها هتلر. وببساطة، سوف يختفى القانون الدولى نظرًا لعدم وجود حقوق متساوية للأشخاص أو الأقليات، ولا للشعوب. ولو تحقق مثل هذا النظام لكان أشبه إلى حد بعيد بالإمبراطوريات الشرقية القديمة منه بأى نظام من الدول القومية الحديثة.

النظام الشمولى

كانت كلتا الفاشية الإيطالية والاشتراكية الوطنية الألمانية فى حقيقتهما جهودًا لغمر جميع الاختلافات المترتبة على الجنس والمجموعة فى غرض واحد؛ وهو التوسع الإمبريالى. وكان المراد بالأساطير التى شكلت فلسفتهما أن تساعد على تحقيق ذلك الغرض. ومن ثم كانت نتيجتهما العملية، مهما يكن تبريرها، التنظيم الداخلى الشمولى للدولة. ولأسباب سبق شرحها، هيأت نظرية الاشتراكية الوطنية فى «الجماعة» فلسفة لمثل هذه الحركة أنسب من هيجلية موسولينى الكاذبة، ولكن النتيجة كانت واحدة فى أى من الحالتين. يمكن للحكم ويجب حقًا، أن يسيطر على كل عمل وكل مصلحة لكل فرد أو مجموعة، حتى يستخدم هذا لزيادة القوة القومية، وليس الحكم مطلقًا فحسب فى ممارسته ولكنه أيضًا غير محدود فى تطبيقه. ما من شىء هو خارج نطاقه كل مصلحة وقيمة - اقتصادية وأخلاقية وثقافية - إذ هما جزء من الموارد القومية، يجب أن يسيطر عليهما الحكم ويستغلهما. ولا يمكن بغير إذن من الحكومة، أن تكون هناك أحزاب

سياسية أو نقابات عمالية أو جمعيات من رجال الصناعة والتجارة. ولا يمكن وجود صناعة أو نشاط اقتصادى أو عمل إلا وفقًا لما تضع من لوائح. ولا يمكن أن يكون هناك نشر أو احتجاج عام إلا بتوجيهها. أصبح التعليم أداة الحكم، وكان الدين كذلك أيضًا من حيث المبدأ، وإن لم تنجح لا الفاشية ولا الاشتراكية الوطنية فى أن تحصل على ما هو أكثر من إذعان قسرى من جانب الكنائس(٣٢). وأصبح الفراغ والترفيه أدوات للدعاية والحشد. ولم يبق مجال من الحياة الخاصة يستطيع فرد أن يدعوه مجاله، ولم تكن ثمة جمعية من الأفراد لا تخضع للسيطرة السياسية.

كمبدأ للتنظيم السياسى كان النظام الشمولى بالطبع يعنى ضمنًا الدكتاتورية. ومهد الطريق بسرعة إلى إلغاء النظام الفيدرالى والحكم الذاتى المحلى الألمانى، والقضاء الفعلى على المؤسسات السياسية الليبرالية كالبرلمانات والهيئة القضائية المستقلة، وهبط بالاقتراع إلى مستوى استفتاءات تدار بعناية. ولم تصبح الإدارة السياسية متغلغلة فى كل شىء فحسب، بل وأصبحت «كقطعة واحدة من الصخر» كما يميل الاشتراكيون الوطنيون إلى تسميتها، وهو ما يعنى أن كل التنظيم الاجتماعى قد هبط إلى مستوى نظام ووجهت كل طاقاته بصورة خالصة نحو غايات وطنية. الحقيقة أن هذا الوصف للنظام الشمولى كان صوريًا إلى حد كبير، هناك بالطبع تركيز مطلق للسلطة فى الزعيم، أى فى أعلى مستوى من مستويات صنع السياسية. ولكن سلطة الزعيم كانت تتوقف على نفوذه الشخصى، وكان التنظيم الإدارى الذى تنفذ به سياسة ما.. فى الحقيقة مجموعة مختلطة من الإمبراطوريات الخاصة، والجيوش الخاصة، وهيئات المخابرات الخاصة».

الحقيقة أن الحكم المطلق غير المسئول لا يتمشى مع الإدارة الشمولية إذ فى ظل عدم استقرار السياسة، وخطر التغيير التعسفى والخوف من الانتقام الشخصى فإن كل رجل يجعل مركزه قويًا أو معرضًا للتهديد، يجب أن يحمى نفسه ضد المفاجأة بأن يحتفظ لنفسه بما قدر على الحصول عليه من القوة من ذلك المعين المشترك، وبهذا ففى نهاية الأمر، ليس هناك معين مشترك على الإطلاق(٣٣).

لو صح هذا على المستوى الإدارى لصح بصورة مزدوجة على المستوى الدستورى أو القانونى. فالنظام الشمولى الاشتراكى الوطنى لم يحقق قط تقسيمًا عاقلاً للوظائف فى أى نوع من فروع الحكم، ولا تنظيمًا من أجهزة للحكم ذات سلطة محددة قانونًا، وتستطيع أن تعمل على نحو يمكن التنبؤ به، طبقًا لقواعد معروفة. هذه الصفات البيروقراطية التى كانت مبادئ الحكم الدستورى الألمانى بأكثر مما كانت الليبرالية السياسية، حطمها وصول الاشتراكية الوطنية إلى السلطة. لقد تركت الأجهزة الإدارية والقانونية القائمة، على ما هى عليه، ولكن تسرب إليها أعضاء الحزب، وغالبًا لغرض صريح هو تحطيم إجراءاتها المعتادة. وأكملها أيضًا حشد يبعث على الحيرة، من أجهزة جديدة تولت واجبات قديمة من جهة، واضطلعت بواجبات جديدة كلما نشأت المناسبة من جهة أخرى. ومن هنا نلقى جوبلز وهو الوحيد من بين الزعماء الاشتراكيين الوطنيين والذى له أن يزعم أنه يملك الوضوح الفكرى يشكو من «أننا نعيش فى الشكل من الدولة ليست الاختصاصات فيه محددة بوضوح... والنتيجة أن السياسة الداخلية الألمانية تفتقر تمامًا إلى التوجيه»(٣٤). والحقيقة أن الاشتراكية الوطنية حطمت تمامًا المثل الأعلى الألمانى عن دولة القانون، أى نظام دستوى منظم، وهو الذى كان المبدأ البناء الوحيد فى الفكرة الألمانية عن «الدولة» وأساس قوتها العسكرية.

كان النظام الشمولى الاشتراكى الوطنى خليطًا فى الحقيقة من السلطات القانونية والوظائف السياسية. وهكذا مثلاً لم يكن فى الإمكان أبدًا وجود أية نظرية دستورية واضحة عن الحزب الاشتراكى الوطنى أو عن علاقته بالحكومة، وإن كان بحكم القانون الحزب الوحيد المصرح بوجوده. من الناحية القانونية كان الحزب مؤسسة، ولكنه بالتأكيد لم يخضع لأية سيطرة قانونية أو سياسية، وكانت تصرفاته تشريعية وإدارية وقضائية بطريقة تنم عن اللامبالاة. وكذلك فإن الحرس الممتاز Schutzstaffel وفرق العاصفة Sturmabteilung وشباب هتلر «كانت لها جميعًا سلطات تشريعية وقضائية، وتمتعت بامتيازات خارج *نطاق القانون*، وإن كانت هذه الهيئات من الناحية الاسمية أدوات للحزب لا للحكومة. ومن جهة أخرى فقدت الهيئة القضائية استقلالها وأمنها تمامًا، وفى الوقت نفسه وسع

نطاق الفطنة القضائية، إلى غير حد من الناحية العملية. وكان القانون نفسه مبهما بصورة متعمدة بحيث أصبحت كل القرارات فى جوهرها ذاتية. وعدل قانون العقوبات فى عام ١٩٣٥ ليسمح بعقاب كل فعل يتعارض مع «الإحساس الشعبى السليم» حتى ولو لم يكن فيه خروج على أى قانون قائم. وكذلك قد يفقد صحفى رخصته لأنه نشر شيئًا خلط فيه بين المصالح الشخصية والمشتركة، قد يضعف وحدة الشعب الألمانى أو ينطوى على إساءة إلى شرف شخص ألمانى أو كرامته، أو يجعل أى شخص عرضة للسخرية، أو كان لأى سبب آخر غير لائق. وواضح أنه ما كان فى الإمكان تنفيذ أمثال هذه القوانين تنفيذاً عاقلاً. وحلت الحصافة القانونية الكاملة محل المساواة أمام القانون والإجراءات الواجبة. إن ما عناه النظام الشمولى من ناحية التطبيق العملى هو أن أى شخص تعتبر أفعاله ذات مغزى سياسى، كان لا يتمتع بأية حماية قانونية إذا تراءى للحكومة أو للحزب أو لأى من أجهزتهما، أن يمارس سلطته.

وكانت النتائج مشابهة فى البنيان الاجتماعى والاقتصادى. فقد اضطلع النظام الشمولى بأن ينظم ويوجه كل مظهر من مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث يستبعد أى مجال من الحياة الخصوصية المسموح بها أو الاختيار الاختيارى. ولكن من المهم ملاحظة ما يعنيه بصورة ملموسة، هذا النوع من التنظيم. فأولاً وقبل كل شىء، كان يعنى القضاء على أعداد كبيرة من المنظمات القائمة منذ وقت طويل، وأقام وكالات للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. فنقابات العمال، والروابط الحرفية والتجارية والصناعية ومنظمات الأخوة للأغراض الاجتماعية أو لتعليم البالغين أو المعونة المتبادلة، هذه كلها إما أنها محيت من الوجود أو تم الاستيلاء عليها وإعادة تعيين العاملين فيها. وأصبحت العضوية بالفعل أو فى الواقع إجبارية، واختير الموظفين حسب «مبدأ الزعامة»، وكانت الإجراءات لا يقررها الأعضاء ولكن تقررها السلطة الخارجية التى يمثلها الزعيم. وكان «مبدأ الزعامة» يعنى فقط السلطة الشخصية أو سلطة زمرة، بحيث إن المنظمات التى كانت تتمتع بالحكم الذاتى صارت مجندة وتدار حسبما يراد. وكانت النتيجة تناقضاً. فبرغم أن الفرد كان «منظمًا» فى كل نقطة

إلا أنه كان يقف وحيدًا بصورة لم يكن لها وجود من قبل. كان لا حول له ولا قوة فى أيدى منظمات هو عضو فيها اسما، وتزعم أنها تتحدث باسمه وتحمى مصالحه. ولكن لم يكن لديه ما يقوله بالنسبة إلى تلك المصالح. كانت الاشتراكية الوطنية تصب الاحتقار على الديمقراطية والرأسمالية باعتبارهما أشكالاً من «الفردية الذرية» ولكن المجتمع الشمولى كان ذريًا حقًا. كان الشعب هو بالمعنى الحرفى «الجماهير» التى لا يتوافر لها من المعلومات إلا ما تختار وكالات الدعاية أن تقدمه لها، وليس للناس أن يتجمعوا لأغراض خاصة بهم.

ومن ناحية التنظيم الاقتصادى كان هناك من الناحية السطحية فارق هائل بين الفاشية الإيطالية والاشتراكية الوطنية الألمانية. فتمشيًا مع أفكار كانت مألوفة من وقت طويل فى السندكالية الإيطالية، أخذت الفاشية شكل ما كان يطلق عليه اسم «الدولة المتضامنة». كانت الدولة المتضامنة موضع الحديث عنها فى أوائل أيام الاشتراكية الوطنية، ولكن أغفل شأنها هى والعناصر الاشتراكية الأخرى من برنامج الحزب. كانت فكرة الدولة المتضامنة بسيطة وسبقت الفاشية بوقت طويل. لقد اقتصر أمرها على أن الصناعات يجب أن تكون مؤسسات تحكم نفسها وبنفسها ويدير شئونها العمال والملاك معًا الذين يجرون المفاوضات حول عقود الأجر بدون الالتجاء إلى الإضرابات أو عمليات إغلاق المصانع. ونشأ الجهاز المتضامن بالتدريج فى إيطاليا على مدى أربعة عشر عامًا. وكان يتكون من نقابات Syndicates رأسية من أصحاب الأعمال والعاملين فى فروع الاقتصاد الرئيسية، منظمة على المستوى المحلى والإقليمى والقومى، ومن مؤسسات أفقية تضم أيضًا أصحاب الأعمال والعاملين فى الصناعات المتعددة. وكانت قمة النظام «غرفة المؤسسات» التى لم تنشأ إلا فى عام ١٩٣٢. من الناحية النظرية كانت الغرفة تشكل التمثيل الوظيفى منه جانب الصناعات وفق خطوط كان دعاة السندكالية واشتراكية النقابات الطائفية يدعون إليها منذ وقت طويل ومن الناحية النظرية ايضًا كانت النقابات اتحادات لها استقلال ذاتى وتتكون من أصحاب الأعمال والعاملين بغرض المساومة الجماعية. والحقيقة أنه برغم أن العضوية لم تكن إجبارية، فقد كانت الاشتراكات تقتطع من أجور الأعضاء وغير الأعضاء على السواء، وكانت عقود الأجور ملزمة لغير الأعضاء. وفى ألمانيا كانت «جبهة

العمل» قسمًا من الحزب ولم تنظم حسب الحرف إلا لأغراض إدارية. وكانت العضوية إجبارية، وألغيت النقابات الممثلة للحرف والمهن. ومن ثم لم تتظاهر جبهة العمل بأنها تتولى المساومة الجماعية، وكانت الأجور يكيفها أمناء عماليون تختارهم الحكومة لم يقض على روابط أصحاب الأعمال، ولكنها ضمت لتكوين مجموعات قومية منظمة طبقًا لمبدأ الزعامة.

وعلى ذلك يبدو من حيث الظاهر، أن النظام الإيطالى ينظم أموره بنفسه عن طريق جمعيات يمثل فيها أصحاب الأعمال والعاملون على قدم المساواة، فى حين كان النظام الألمانى تنظيمًا كاملاً للصناعة من جانب الحكومة. والواقع كان كلا النظامين وسائل لإخضاع الاقتصاد تمامًا للسيطرة السياسية. وفقدت الإدارة والعمل حريتهما فى تكوين جمعيات خاصة بهما وفقدا استقلالهما فى العمل. لم تكن المساواة المفترضة بين العمل والإدارة شيئًا واقعيًا قط فى المشروع الإيطالى. وفى كلا البلدين كانت السيطرة النهائية فى أيدى أشخاص تعنيهم الحكومة «أو الحزب، وهو نفس الشىء» وكان أمثال هؤلاء الأشخاص أقرب بوجه عام إلى الإدارة منهم إلى العمال. وفى كلا البلدين أيضًا كان الاتجاه العام هو نحو زيادة حجم الوحدات الصناعية وإدماج صغار المنتجين المستقلين فى كارتلات. وكانت الفائدة الجوهرية التى حصل عليها العمل هى العمالة الكاملة. ولكن على العموم كان نصيبه من الدخل القومى ضئيلاً. وباختصار كان للنظام الشمولى فى كلتا صورتيه الفاشية والاشتراكية الوطنية، الخصائص والاتجاهات المألوفة فى اقتصاد حرب يخضع للسيطرة، وهو ما كان فى جوهره.

وكأمر واقع مد نطاق السيطرة التى مارسها النظام الشمولى على الاقتصاد. ليشمل الصحافة والتعليم والمعرفة والفن، وليشمل فى الحقيقة كل جزء من الثقافة الوطنية تكون للحزب مصلحة فى السيطرة عليه. وعندما أنشئت وزارة جوبلز فى عام ١٩٣٣ أصبحت «مسئولة عن جميع العوامل التى تؤثر فى الحياة العقلية للأمة». فلا ينبغى ـ على حد قول هتلر ـ إهمال أى من مسالك التأثير «من كتاب مبادئ القراءة الذى يطالعه الطفل حتى آخر جريدة، وكل مسرح وكل فيلم سينمائى». وكان لابد أن يصبح التعليم فى كل موضوع بما فى ذلك العلم

«وسيلة لتنمية الكبرياء القومية». ويجب أن يصل إلى «ذروته فى طبع الإحساس بالجنس والشعور بالجنس، فى قلوب وأدمغة الشباب، عن طريق الغريزة والعقل».

يجب ألا يغادر ولد أو بنت المدرسة دون أن يكون قد وصل إلى المعرفة النهائية بضرورة وطبيعة نقاء الدم(٣٥).

كان هذا هو البرنامج كما وضع وكما نفذ فى جميع مستويات النظام التعليمى وفى جميع ميادين العمل العقلى. وبالنسبة إلى الفن أعلن كتاب مدرسى مهم فى القانون أن:

الدولة الشمولية لا تعترف بأن للفن وجودًا مستقلاً.. وتطالب الفنانين بأن يتخذوا موقفًا إيجابيًا إزاء الدولة.

وكانت هناك خطط كثيرة لإحلال عقائد تيوتونية جديدة محل المسيحية أو لتطهير الأخيرة، مما كان يظن أنها تشتمل عليه من عناصر غير آرية، وإن كانت الحكومة بداع من الحكمة وسداد الرأى، لم تربط نفسها قط بأى من هذه العقائد. إن ما دعاه روزنبرج «حرية التدريس الشريرة القديمة بغير حدود» اختفى لتحل محله «الحرية الحقيقية»، الحرية «فى أن يكون جهازًا من أجهزة القوة الحية للأمة». واستبعد العلماء اليهود، ونظمت الكليات والطلاب طبقًا «لمبدأ الزعامة»، وتمشيًا مع المبادئ الاشتراكية الوطنية أصبح الغرض من التعليم العالى الألمانى تدريب صفوة سياسية. ومن هذه الناحية لم تكن المؤسسات التعليمية الأساسية هى الجامعات، ولكنها المدارس الفنية ومدارس الزعامة التابعة للحزب. وأصبحت الدراسات الاجتماعية مثل التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس، وإلى حد بالغ، فروعًا من الدعاية تكيف لأحكام ونشر الأسطورة العنصرية. وربما تمثلت ذروة السخف عندما أعلنت رسالة فى علم الطبيعة أن «العلم، شأنه كل ما ينتجه الإنسان، عنصرى ويحدده الدم»(٣٧).

الاشتراكية الوطنية والشيوعية والديمقراطية

يجب أن ينتهى أى عرض لنظريات الماضى القريب السياسية بمقارنة بين الاشتراكية الوطنية والشيوعية وبمقارنة كلتا الاثنتين بالديمقراطية الليبرالية، لأن الثلاث كانت فى تنافس على كسب ولاء الإنسان، وطالبت كل منها أتباعها بمعجزات من الجهد والتضحية، وتحطمت الاشتراكية الوطنية بفعل تحالف مؤقت بين الاثنتين الأخريين. ولكن هذا التحالف الذى قام تحت ضغط الحرب، وبشكل معرض للتهديد، انفض فى تنافس أشد وأكثر مرارة من سابقه. وبشكل غير مباشر أيضًا، أسفرت الحرب العالمية الثانية عن نتيجتين غيرتا إلى الأبد البيئة التى يجب أن تعمل فيها فلسفة سياسية أوروبية. فبدافع الحرب المصطنع خلق العلم أسلحة جعلت الحرب مرة واحدة وإلى الأبد، أداة لا يجرؤ أى سياسى مسئول ذى عقيدة فلسفية، على استعمالها، وكانت من قبل الأداة الأخيرة والحكم اللذين يستخدمها فن السياسة. ذلك أنه بهذه الأسلحة تصبح المقامرة بين النصر والهزيمة هى الدمار المحقق لكل من الفائز والمهزوم. كان يمكن فى الماضى تصور الالتجاء إلى القوة على أنه المخاطرة بنجاح حضارة ضد أخرى، هذا الالتجاء يصبح فى المستقبل هو التدمير المحتمل للحضارة. وثانيًا، أنهت الحرب التفاوت فى القوة بين الشعوب الأوروبية وغير الأوروبية؛ ذلك التفاوت الذى كان العامل المسيطر على السياسة الأوروبية منذ القرن السادس عشر. بالنسبة إلى المستقبل يجب أن تعامل شعوب آسيا وأفريقية على احتمال أنها ستكون أندادًا سياسيين. ويصبح بناء صروح سياسية واقتصادية حديثة الطابع. مسألة تهم الجميع. وبهذا فإن ما يتجسد فى الاشتراكية الوطنية والشيوعية والديمقراطية من أفكار متعارضة تتعلق بالسياسة، يصبح ذا أهمية بالنسبة إلى عدد من المشكلات أكثر مما كان هناك منها من قبل.

إن الكثير من نواحى الشبه بين الاشتراكية الوطنية والشيوعية تطفو على السطح وواضحة. كلتاهما أثرت (بتسكين الثاء) على التدهور الاجتماعى والاقتصادى الذى كان بعضه معقبات الحرب، ولكنه كان يعكس أيضًا اختلالات نظرية فى المجتمع الغربى. وكلتاهما دكتاتورية عسكرية. وكلتاهما طرحت جانبًا

فى ازدراء الأساليب البرلمانية التى تساعد على المداولة والتفاوض، وهى الأساليب التى خلقتها قرون من التجربة السياسية الأوروبية وبتوجيه من المبادئ الليبرالية، باعتبارها بديلات عن الدكتاتورية، أكثر استقرارًا وأوفر نجاحًا. وكلتاهما اضطرت إلى إعادة استخدام التطهير باعتباره تنظيمًا سياسيًا. وكلتاهما لم تحتمل سوى حزب سياسى واحد كان مسموحًا له بالمحافظة على جهازه هو للقمع. وطبقًا لنظرية كل منهما كان الحزب عبارة عن أرستقراطية من خلق نفسها، مهمتها القيادة من جهة والتعليم من جهة ثانية، وقمع العدد الوفير من البشر من جهة ثالثة حتى يسيروا فى الطريق الذى يجب أن يتبعوه. وكلتاهما شمولية بمعنى أنهما أزالتا التفرقة بين مجالات الرأى الخاص والسيطرة العامة، وكلتاهما حولت النظام التعليمى إلى أداة للتوعيّة الكلية الشاملة. وبالنسبة إلى فلسفتهما كانت كل منهما دجماتية تمامًا. إحداهما تعلن باسم الجنس الآرى، والأخرى باسم البروليتاريا. أنها تملك بصيرة أرقى قادرة على وضع قواعد للفن والأدب والعلم والدين. وكلتاهما ذات اتجاه ذهنى شبيه بالتعصب الدينى. ومن حيث الاستراتيجية كانت كل منهما متهورة فى تأكيداتها. ولا حدود لها فى دعاواها، ومهينة لخصومها، وميالة إلى اعتبار أى تنازل من جانبها ضرورة مؤقتة ومن جانب منافستها علامة ضعف. واتفقت فلسفات الاثنتين الاجتماعية على النظر إلى المجتمع على أنه فى جوهره نظام من قوى اقتصادية أو اجتماعية، يقع التوافق بينها عن طريق النضال والسيطرة بدلاً من التفاهم والتنازل المتبادلين. وعلى ذلك اعتبرت كلتاهما السياسة تعبيرًا عن القوة فحسب.

لكن، برغم نواحى الشبه الواضحة هذه، فمن المؤكد أن الشيوعية كانت من الناحيتين المعنوية والفكرية فى مستوى أعلى بكثير من مستوى الاشتراكية الوطنية. والفارق ظاهر فى حياة الرجلين اللذين أصبحا رمزًا لكل منهما. كان كل من هتلر وستالين طاغية، ومن ناحية الرداءة الشخصية فليس ثمة ما يدعو إلى تفضيل أحدهما على الآخر؛ ولكن بقدر ما يتعلق الأمر بقيم السياسة المتحضرة كان هتلر عدميًا nihilist، فلا يمكن ربط فكرة أو سياسة بناءة بحياته العملية. كان بالنسبة إلى ألمانيا وأوروبا كارثة لا يخفف منها شىء. لقد استخدم ستالين

بالكامل أساليب الوحشية والإرهاب، إلا أنه ليس ثمة شك كثير فى أن المؤرخين سوف يصفون ربع القرن الذى شهد حكمه بأنه فترة لم تصبح فيها روسيا قوة سياسية كبيرة فحسب، بل تحولت إلى أمة حديثة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وسواء للخير أو للشر، أضاف ظهور الشيوعية عاملاً جديدًا دائمًا إلى تاريخ السياسة الحديثة والحضارة الحديثة. هذا الاختلاف بين حياة هتلر وستالين يتطابق فضلاً عن ذلك، مع اختلاف بين الفلسفتين اللتين يمثل كل منهما إحداهما. كانت الاشتراكية الوطنية فى أعماقها لا مبالاة سياسية: الرغبة إلى غير ما حد فى التلاعب بالطبيعة البشرية عن طريق التحذير العاطفى والهيستيريا، لا لتحقيق قيمة، ولكن لتكبير صفوة صاغت نفسها بنفسها وكانت فى الحقيقة عصابة. وكانت الشيوعية متعصبة ولكنها على العموم أمينة، كانت على الأقل فى مستهل حياتها كريمة، وكانت نظرية الاشتراكية الوطنية مزيجًا غير متسق من أساطير وأحقاد جمع بينها بصورة مؤقتة دون اعتبار للحقيقة أو الاتساق. لم يكن وراء الماركسية التى ورثها لينين تقليد أوروبى فحسب، ولكن كان وراءها جيلان من المعرفة الاشتراكية التى تستطيع الادعاء باستمرارها المعنوى العقلى. لقد ولدت من اعتقاد راحت تشترك فيه الديمقراطية، بأن أول تأثير نجم من التكنولوجيا الصناعية والرأسمالية هو أنهما سلبتا الإنسان إنسانيته وأفسدتاه اجتماعيًا، وكانت أهدافه النهائية هى أهداف الديمقراطية نفسها. وعلى العكس من هذا كانت الاشتراكية الوطنية خطة للإمبريالية الاقتصادية غطت الاستغلال بغشاء مذهب من العاطفية الممثلة فى رسالة قومية فخمة. وكانت غايتها متمشية مع أخلاقياتها الدنيئة. إن الهزيمة فى حرب جعلتها أغراض الاشتراكية الوطنية محتومة، أصبحت بقدر الإمكان دمارًا شاملاً تقريبًا، ولم يكن فى وسع حكومة اشتراكية وطنية أصبحت نوعًا من الاستبداد الشرقى، حتى أن تتنازل عن السلطة كى تترك الاقتصاد الوطنى والبناء السياسى الوطنى سليمين.

إلا أنه برغم الفوارق الكبيرة والحقيقية بين فلسفتى الاشتراكية الوطنية والشيوعية فإن الفلسفتين تشتركان فى خاصية واحدة. كلتاهما تحمل علامة

التعصب الحقيقية: فعند نقطة ما أصبح لا يمكن من الناحية الفكرية أن يقترب منهما شخص لم يكن من المتحمسين لهما. وكل منهما كانت تطالب بالتنازل عن الرأى النقدى إلى الإيمان الأعمى، وأقامت حاجزًا أمام الاتصال بين معتنقيها والدخلاء أو بين القادة والاتباع. وفعلت كلتاهما هذا بطرق مختلفة، بالتأكيد. فأقامت الاشتراكية الوطنية حاجزًا يتكون من الدعوى الزائفة عن نقاء الجنس، ومن أسطورة علم وفن آريين لا يمكن أن تفهمها الشعوب غير الآرية، وكذلك رسمت بين الصفوة والجماهير خطًا لا يمكن عبوره. مثل هذه الفلسفة كانت لا عقلية بشكل سافر، وتعتمد على فراسة لا يمكن نقدها بصورة عاقلة ولكن يجب إدراكها فحسب. وتقيم الشيوعية أيضًا حاجزًا يصبح فى الواقع مما لا يمكن عبوره؛ إذ بنوع زائف من المذهب العقلى أصبحت المادية الديالكتية تطورًا لإنهاء التطور. وبخلاف أنها تبلغ الذروة بطريقة خفية، فى مجتمع لا طبقى، فإن الحضارة تنقسم إلى حضارتين، رأسمالية واشتراكية، هما من العداء الواحدة ضد الأخرى بحيث يتعايشان فى حالة حرب لا يمكن أن تنتهى إلا بالسيطرة؛ وتنقسم الشعوب بين شعوب تسيطر عليها البروليتاريا وأخرى تسيطر عليها الطبقة الوسطى. ويصبح التمكن من الديالكتيك فى الواقع معرفة خفية لا يملكها سوى المتضلعين الماركسيين ممن هم فوق مستوى نقد الجماهير التى يقودونها. والحكم بالنسبة إلى كل من الاشتراكية الوطنية والشيوعية هو سيطرة صفوة على المجتمع، هى وحدها التى تصل إلى الحقيقة، وعلى ذلك فلها الامتياز بأن تملى كلاً من السلوك والمعتقد.

بالنسبة إلى أى إنسان تربى فى التقليد العاقل للفلسفة الغربية والعلم الحديث، يكون من المستحيل أن يؤخذ هذا الادعاء بشكل من المعرفة أعلى، مأخذ الجد، لأنه يخرق الإجراءات التى أظهرت التجربة أنها الشروط التى يمكن أن تقوم عليها وحدها المعرفة العلمية. هذه الإجراءات لا تنحصر فى تملك نوع جديد من البصيرة، ولكن فى استخدام المستويات العامة لتحقيق صحة الأشياء وفى ممارسة النقد الحرة بين القائمين بالتحقيق، وكل منهم لا يزعم أنه السند الأخير. إن ما يملكه هؤلاء المحققون ليس نوعًا راقيًا من الفراسة أو المذهب،

ولكنه طائفة من العمليات تعمل عن طريق استخدامها على تصحيح نفسها بنفسها بطريقة فطرية، بحيث إن أخطاء المشاهدة وإخفاق الاستدلال يمكن القضاء عليها على التوالى. إن الادعاء بأن الاشتراكية الوطنية تملك ملكة إدراك مرتبطة بالجنيس أو تملك فراسة، هو فى ظاهره ادعاء دجال، وهو الأمر الذى كان الماركسيون أول من أكدوه. ولكن ما يزعمه لينين للديالكتيك ـ بأنه نوع فريد من المنهج المنطقى ـ هو فى جوهره نفس النوع من الادعاء. ذلك أنه يحول مالك الديالكتيك إلى شخص متضلع، ويحول الماركسية إلى نوع من السحر، أى إلى مفتاح يفتح جميع الأبواب، وهو نفس نقيض العلم أو المعرفة العاقلة. كان الإحساس بامتلاك بصيرة سحرية هو الذى يكمن وراء ما انطوت عليه تنبؤات لينين من خلق حزب يجب أن يحتكر توجيه التقدم الاجتماعى والثقافى والسيطرة عليه. ذلك أنه كان اقتراحًا بتنظيم الشىء الواحد فى العالم وهو الشىء الذى يتحدى التنظيم ـ أى الأصالة والكشف.

إن نفاق هذا الضرب من الادعاء يكشف عنه النظر إلى المعلومات الصحيحة التى تخرجها إلى النور الأشكال العليا المزعومة من المعرفة، إذ تغدو فى العادة فى مثل أهمية ما يدلى به الوسطاء الروحانيون من أقوال. كان الاقتراح الملموس الوحيد الذى قدمته الشيوعية هو نقل حقوق الملكية فى وسائل الإنتاج من الهيئات الخاصة إلى العامة. وبهذا التغيير لم تقترح أن تخلق اقتصادًا مرسومًا تمامًا فحسب، بل اقترحت أيضًا خلق مجتمع يزال منه استغلال إنسان لآخر. كان المراد رفع جميع العلاقات الإنسانية إلى مستوى أخلاقى أعلى. والحقيقة ففصل الملكية القانونية عن السيطرة الفعالة على العمليات الصناعية، أصبح بفعل تطور طبيعى للصناعة الكبيرة، أمرًا مألوفًا عند أمثال هذه النظم الصناعية. فالسيطرة على الصناعة من جانب طبقة من المديرين لا يملكون قانونًا أكثر من كسر صغير من الأصول، أصبحت خاصية تميز الاقتصاديات الرأسمالية بمثل ما تميز الاقتصاديات الشيوعية. قد يكون هذا مهمًا من الناحية الاجتماعية، وقد يسفر عن نتائج بعيدة المدى، طيبة أو سيئة. ولكن هناك شيئًا واحدًا مؤكدًا؛ ذلك أنه بالتأكيد تمامًا لا يصنع معجزة أخلاقية. فالعامل الذى يساوم مديرًا بدلاً من

مالك، أو يساوم لجنة حكومية بدلاً من شركة خاصة، لا يجد لذلك السبب أن المفاوضات تجرى فى روح من الحلاوة التامة والنور. قد تكون هناك اختلافات بالتأكيد، وقد تكون مهمة من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى الأخلاقية، ولكن إذا كانت كذلك فإنها تنحصر فى تغييرات ملموسة تمامًا فى الآثار الفعلية. إنها لا تنحصر فى حقيقة أن «النظام» قد «تحول بفعل نوع من الصوفية الديالكتية. فالتوقع الاشتراكى بأن إلغاء الملكية الخاصة سوف يغير على نحو ما الطابع الأخلاقى للعلاقات الإنسانية، هو فى جوهره أمل فى دواء لكل داء، وهو المقابل للاعتقاد بأن هناك نوعًا سحريًا من المعرفة. صحيح بالطبع، ويجب من باب الإنصاف أن يقال هذا، إن الاشتراكيين لا يحتكرون هذا النوع من التفكير: فقد كان هناك ليبراليون استخدموا «نظام المشروع الخاص» كما لو كان طلسمًا. ولكن ربما يمكن أن يزعم ليبرالى، وبالقدر الواجب من الخنوع، إن التقليد الليبرالى لم يعمل بوجه عام على تنمية اعتقاد فى المعجزات.

والنتيجة الخطيرة للغاية والمترتبة على الاعتقاد بأنه يجب صوغ مجتمع ما وفقًا لمبدأ تنظيمى واحد، هى أن العلاقة بين المجتمعات سوف يظن فى هذه الحالة أنها مسابقة بين نظم متناقضة. وبهذا تصبح السياسة الدولية منافسة بين نظم، كل منها بحكم المنطق الداخلى لبنيانه، يجب أن يهدف إلى أن يصبح شاملاً لكل شىء، وبذا يجب أن يوجه طاقاته إلى القضاء على منافسه. وهكذا ينقسم العالم حسب مصطلحات لينين، إلى «معسكرين» متنافسين، المجتمعات الشيوعية المرتبطة بالروسيا، والمجتمعات الرأسمالية المرتبطة بالولايات المتحدة. ومن حيث الجوهر أيضًا يجرى تصور الزعامة فى كلا الجانبين، على أنها تسلط وقمع بسيطان، بحيث يصبح مفهوم السياسة الدولية مفهوم كتلتين من القوى محصورتين فى نضال لا نهاية له كى تقضى كل منهما على الأخرى. ونفس الاعتقاد بأن الأمر كذلك حتمًا، خلق - إلى حد كبير - موقفًا دوليًا على صورته. إلا أن الموقف الذى يجرى تصوره على هذا النحو، هو موقف خيالى كلية تقريبًا؛ وذلك من أية وجهة نظر إنسانية أو معقولة. إن المجتمعات الحقيقية بوصفها جماعات من البشر، ليست مختلفة أو متناقضة تمامًا. فقد استعبرت تكنولوجيا

روسيا الشيوعية ولاتزال فى الحقيقة هى تكنولوجيا الغرب غير الشيوعى. وضرورات هذه التكنولوجيا كثيرًا ما أجبرت الشيوعية على اقتباس أساليب وأشكال للتنظيم شبيهة بما لدى المجتمعات الصناعية غير الشيوعية. وليس للعلم الذى تعتمد عليه التكنولوجيا علاقة بالمادية الديالكتية التى تفرضها الميتافيزيقا الماركسية على المعتقد الشيوعى. وبقدر ما يكون التنبؤ ممكنًا بصورة معقولة فإن «النظامين» ملتزمان بفترة من التعايش، طويلة إلى أجل غير مسمى؛ إذ حتى لو أسقط كل اعتبار من الذكاء أو الأخلاقية من الحساب فلن يتمكن أى منهما من القضاء على الآخر دون أن يحطم نفسه فى العملية. فوفقًا لأى تخمين محتمل لن يصبح أى «نظام» منهما عالميًا، ذلك أنه لو أن السياسة الدولية حكمها ذلك المثل المجنون عن سلطان عالمى، فقد تكون الصين أو الهند منافسًا أكثر احتمالاً فى الأجل الطويل من روسيا أو الولايات المتحدة. وليس أى منهما من حيث الواقع الفعلى «نظامًا»؛ ذلك أن أى شكل من التنظيم الاقتصادى أو التكنولوجى هو فى الأغلب عامل فى ثقافة لا يمكن صبها قسرًا أبدًا، مهما تكن وحدتها كبيرة، فى قالب نظام من التجريدات المنطقية. فإذا قدر للشيوعية أن تأتى بعصر ذهبى من الأدب والفن الروسى، فإن هذا لن يخلقه استبداد حزب لينين بأكثر مما خلق الاستبداد القيصرى العصر الذهبى فى القرن التاسع عشر. إن «النظامين» عبارة فى الحقيقة عن تجريدين، وصورة عالم يقسمه جدل بين مقولتين منطقيتين، هذه الصورة هى الخيال الذى يتجلى فى كابوس.

ليست المشكلة الأساسية منطقية أو تكنولوجية. إنها المشكلة المعنوية التى تواجه بشرًا مضطرين إلى الالتقاء وإجراء عملياتهم فى مواقف يكون فيها القمع البسيط خارج متناول أى من الطرفين، وفى ظل علاقات لا تهيئ مؤسسات تقليدهم المعتادة أية إجراءات لتنظيم العمليات. وبمعنى محدود فهى مشكلة خلق أو اختراع مؤسسات قادرة على الحياة، ولكنها بمعنى أكبر مشكلة إيجاد احتياطى من الإرادة الطيبة والنية تسمح للمؤسسات أن تثبت أقدامها باعتبارها الوسائل المعتادة والمنظمة لتحقيق الاتصال السياسى والاقتصادى والاجتماعى. وباستثناء جسامتها وإلحاحها، فهى ليست مشكلة جديدة. ولكنها مشكلة تكررت مواجهتها

فى تاريخ الحضارة، وحلت أحيانًا داخل حدود معينة. من المؤكد أن الحل ليس الحل الذى يمكن رده إلى «مذهب» أو صيغة؛ لأنه فى جوهره موقف أخلاقى أو مزاج ذهنى، فيه يتقابل أناس تتعارض دعاواهم لبحث خلافاتهم وفضها إن أمكن. ففى التاريخ الطويل من التقليد السياسى الديمقراطى جرى التعبير عن هذا الموقف بمصطلحات فلسفية كثيرة. فقد أوحى به أرسطو عندما قال إن القدرات التى تميز الحيوان البشرى تنحصر فى امتلاك اللغة وإدراك العدل والظلم. ذلك أن هذه القدرات تؤكد مقدرة الإنسان على تكوين مجتمعات تختلف من حيث النوع عن مجتمعات الحيوانات التى تعيش فى أسراب أو قطعان، وهذه المجتمعات البشرية تخلق أيضًا إمكان قيام علاقة تختلف من حيث النوع عن العلاقة بين السيد والعبد؛ إذ فيها يستطيع الناس أن يتقابلوا كمواطنين، أى كرجال أحرار وأنداد، يمكن أن تكون الفوارق بينهم من ناحية المرتبة والسلطة، مسائل هى موضع القبول والاقتناع المتبادلين، والاحترام واحترام النفس المتبادلين، بدلاً من أن تكون مسائل قمع أو خداع. ونفس الموقف الأخلاقى الكامن وراء هذا، عبرت عنه أيضًا مصطلحات جميع نظريات القانون الطبيعى أو الحق الطبيعى، والتى غالبًا ما أفادت خلال تاريخ السياسة الغربية، فى خلق أداة اتصال عندما كانت المؤسسات المعتادة غير موجودة أو غير وافية. ذلك أنه مهما صيغت فكرة القانون الطبيعى فإنها قد عبرت عن الاعتقاد بأن الناس يمكن أن يتلاقوا فى روح من الإنصاف ومن الإرادة الطيبة والنية الطيبة المتبادلتين، لتأكيد دعاواهم بقدر من كبح النفس، وبالمراعاة الواجبة لشرعية دعاوى الأشخاص الآخرين. والاعتقاد بأن موقفًا من هذا القبيل هو فى حدود إمكانية البشر، وأنه كموقف يجب أن يؤكد السير الفعال لأية طائفة من المؤسسات السياسية، هذا الاعتقاد كان متأصلاً فى تقليد النزعة الإنسانية الغربية الطويل. وانتفاؤه من مفهوم حزب لينين بأنه يملك معرفة كلية وغريبة، كان هو الذى نفر حتى المؤمنين والمخلصين من الماركسيين الغربيين. لقد حاولت جميع الحركات السياسية الديمقراطية الليبرالية، بطريقة أو أخرى، تقنين هذا الاعتقاد، مع الاعتراف فى الوقت نفسه بأنه لا يمكن أن يتجسد فى أية سنّة أو مؤسسة. ما من شارح أمين للديمقراطية الليبرالية سوف

يدعى أن الحكومات الديمقراطية تمارس سلطتها دائمًا بالاعتبار الواجب للمبادئ التى تعلن أنها تعتنقها. يمكنه أن يزعم بأمانة أن هذه المبادئ. المتحققة إلى حد طيب فى الحكم الديموقراطى قدر استطاعته، هى أفضل ما خلقت حكمة التقليد الديموقراطى لتهذيب السياسة الدولية.

هوامش الفصل الخامس والثلاثون

(١) المواد واردة مع تعليق عليها، فى الترجمة الإنجليزية لكتاب «كفاحى» Mein Kampf (نيويورك،١٩٣٩) ص ٦٨٦، حاشية. وجميع الإشارات التى نوردها هى إلى هذه الطبعة.

(٢) انظر كتاب هـ. ر. تريفور - روجر» أيام هتلر الأخيرة» (١٩٤٧)، وخاصة الفصول الثلاثة الأولى. إن جويلز الذى كان الزعيم الاشتراكى الوطنى الوحيد الذى له أن يدعى لنفسه قدرة عقلية غير معتادة، والذى كان على استعداد ورغبة بدون شك أن يكرس مواهبه للشيوعية أو الملكية أو حتى الديمقراطية لو أن هتلر أخذ بأى من هذه، نقول إن جويلز هذا خدعته تمامًا عبادته لهتلر وعداوته للسامية. انظر مثلاً: يوميات جويلز ١٩٤٢ - ١٩٤٣، التى ترجمها إلى الإنجليزية لويس ب. لوختر (١٩٤٨) ص ١٦، ٦٢، ١١٦، ١٨٠، ٢٤٠، ٣٥٤، ٣٧٠، ٣٧٧.

(٣) كانت مرتبطة بوجه خاص بأسماء أو زوالد شبنجلر وآرثر مولرفان دن بروك، ولقد نشر كتاب شبنجلر «البروسية والاشتراكية» Preussentum und Sozialismus فى ميونخ عام ١٩٢٠، كان كتاب انحلال الشعب (ترجمة إلى الإنجليزية س. ف. أتكنسون نيويورك ١٩٢٦ - ١٩٢٨) وساعة الحسم (نفس المترجم، نيويورك ١٩٣٤) أوفر شهرة ولكن أهميتهما السياسية أقل، ونشر كتاب مولرفان دن بروك Dos dritte Reich فى همبورج عام ١٩٢٣. وهناك ترجمة مختصرة قام بها لوريمر E. O. Lorimer بعنوان إمبراطورية ألمانيا الثالثة (لندن، ١٩٣٤). انظر كتاب جرهارد كريبس Gerhard Krebs مولرفان دن بروك: مخترع الرايخ الثالث.
Am. P 01. Sci. Rev., V 01. XXXV (1941), pp. 1085 ff.

(٤) نقد مع نبرة لقاطن فى كتابه. A Century of Hero - Worship (Philadelphia 1944) Eric R. Bentley.

(٥) Beyond Good and Evil, Section 251.

(٦) الترجمة الإنجليزية بعنوان Reflections on Violence وقام بها T. E. Hulme (نيويورك ١٩١٤). وكان المؤلف الذى وضعه برجسون قبل ذلك، يفتقر بشكل غريب إلى أى تطبيق لفلسفته على علم الأخلاق. لم ينشر كتابه «مصدر الأخلاقية والدين». Les deux sources de la morale et de la religion إلا فى عام ١٩٣٢.

(٧) اقتبسها هرمان فاينر فى كتابه Mussolini's Italy (١٩٣٥) ص ٢١٨.

(٨) Dottrina Politica del fascismo (١٩٢٥) «المذهب السياسى للفاشية» ترجمه إلى الإنجليزية دينو بيجو نجيارى فى منشورات International Conciliation رقم ٢٢٣.

(٩) كفاحى ص ٢٢٣، انظر ص ٧٨٤.

(١٠) Der Mythus des 20, Jahrhunderts (1930), p. 114 f.

(١١) من هذه الناحية أخطأ بشكل خطير فى الطبعة الأولى من الكتاب الحالى.

(١٢) انظر مثلاً كتاب هربرت ماركيوز: العقل والثورة (١٩٤١) وخاصة ص ٤٠٢ وما بعدها انظر -Behe moth (1944) لفرانزنيومان ص ٧٧ وما بعدها، ٤٦٢.

(١٣) دائرة المعارف الإيطالية، المجلد ١٤ (١٩٣٢) أعيد طبعه تحت عنوان «مذهب الفاشية» (ميلان ١٩٣٢) وبالإنجليزية تحت عنوان «الفاشية المذهب والأنظمة» (روما ١٩٣٥) والمقال من جزئين أحدهما بيان بالمبادئ العامة ربما أعده جنتيلى، والآخر طائفة من ملاحظات أقل تجريداً عن النظرية السياسية. والاجتماعية. وترجم الجزء الأول مع تعليق سريع وذلك على يد هرمان فاينر فى كتابه «إيطاليا فى عهد موسولينى» (لندن ١٩٣٥) ص ١٩٦٥ وما بعدها. وترجمت جين سومز الجزء الثانى فى The Politica Quarterly المجلد الرابع (١٩٣٣) ص ٣٤١، وأعيد طبعه فى منشورات مؤسسة Interational Conciliation العدد ٣٠٦، ومن الفقرات الثلاث المقتبسة فإن الأولى هى من القسم الثانى International Conciliation رقم ٣٠٦ ص ٩) والثانية من الجزء الأول بند ٥. والثالثة من الجزء الأولى بند ١٠.

(١٤) ما هى الفاشية Che cosa e il fascismo (١٩٢٥) ص ٥٠ الترجمة مأخوذة من كتاب هربرت و «شنيدر» صنع الدولة الفاشية Making the Fascist Stae (١٩٢٨)، الملحق رقم ٢٩. وجاءت الفقرة فى خطاب ألقى فى بالرمو عام ١٩٢٤، وورد التفسير الخاص بالفرق الفاشية فى حاشية عندما طبع الكتاب. والكلمة التى ترجمت إلى «نفاق» هى manganello.

(١٥) Mein Kampf كفاحى ص. ٧٨ انظر ص ١٢٢، ١٩٥، ٥٧٩ وما بعدها، ٥٩١ وما بعدها.

(١٦) كفاحى Mein Kampf ص ٥٩٥.

(١٧) كفاحى ص ٤٦٩ انظر مواضع متفرقة من الفصل الثانى عشر بالمجلد الأول. انظر أيضًا ما كشف عنه جوبلز فى يوميات ص ٥٦، حيث يسجل حديثًا مع أمه التى تمثل بالنسبة لى دائمًا، صوت الشعب.

(١٨) كفاحى ص ١٣٦. الفقرة السابقة واردة فى ص ٥٩٨.

(١٩) كفاحى ص ٦٦١، ٦٠٣ على التوالى.

(٢٠) حتى رجل «متحرر» مثل جوبلز كان ينظر بهذه الطريقة إلى هتلر، انظر يوميات ص ٦٢. وفى الهزيمة ظل هتلر زعيم الحزب بلا منازع، انظر: تريفور ـ روبر، مصدر سابق الفصل الأول.

(٢١) كفاحى ص ٧٠٤ وما بعدها، انظر الفصل الثانى من المجلد الثانى، فى مواضع متفرقة. الفقرات مقتبسة من «يوميات» جوبلز ص ١٢٩.

(٢٢) نشر كتاب جوبينو فى باريس فى ١٨٥٣ - ١٨٥٥، وترجم المجلد الأول تحت عنوان تفاوت الأجناس البشرية على يد أدريان كولنز (لندن ١٩١٥). وترجم جون ليز (لندن، ١٩١٠) كتاب تشمبرلن المنشور فى ١٨٩٩ تحت عنوان «أسس القرن التاسع عشر» أما عن الكتب الأخرى التى أعلنت أنها جزء من أدب علمى فى العلاقات بين الجنس والثقافة، انظر كتاب ف. و. كوكر الفكر السياسى الحديث (١٩٣٤) ص ٣١٥ وما بعدها.

(٢٣) وخاصة الفصل الحادى عشر من المجلد الأول.

(٢٤) انظر مثلاً الترجمة الإنجليزية لكتابه عناصر التاريخ الأوروبى العنصرية Racial Elements of European History التى قام بها ج. س. هويلر لندن ١٩٢٧ وتجد نقداً علمياً للنظرية العنصرية وتاريخاً لها قبل الاشتراكية الوطنية فى كتاب روث بنيدكت «الجنس: العلم والسياسة» Race: Science and Politics (نيويورك، ١٩٤٠ الذى يتضمن إشارات إلى انتقادات أخرى كثيرة وجهها علماء البيولوجيا والأنثروبولوجيا.

(٢٥) يوميات ص ٢٧٧. انظر الفقرات الغريبة التى فيها يسجل جوبلز دهشته من أن حججه المعادية السامية ما كان ينبغى للصحافة البريطانية والأمريكية أن تحذفها، ص ٢٤١، ٣٥٣ وما بعدها، ٣٧٠. بل من الممكن أن صورة التسلط اليهودى على العالم كانت نوعًا من نموذج تحتذيه الاشتراكية الوطنية، على ما أوحى كونراد هايدن فى كتابه الفوهرر (١٩٤٤) ص ١٠٠، ومواضع متفرقة أخرى. وعن تاريخ البروتوكولات، انظر كتاب جون س كبرتيس «تقييم لبر وتوكولات صهيون» : An Appraisal of the protocols of Zion، نيويورك ١٩٤٢.

(٢٦) Robert Strausz - Hupe, Geopolitics: theStruggle for Space and Power, New York, 1942.

وهناك خلاصة أطول لمؤلف كجيلين يتضمنها كتاب: Geopolitik: Doctrine of National Self - Sufficency and Empire (Baltmore, 1942), chs. 5 & 6.

تأليف جوهانزماترن. ويقدم لنا Derwent Whittlesey شذرات من كارل هارشوفر وغيره من كتاب الجيوبولوتيكيا الاشتراكيين الوطنيين وذلك فى كتابه: German Strategy of World Conquest (نيويورك ١٩٤٢) وفى كتاب أندرياس دوريالن The Word of General Haushofer(نيويورك، ١٩٤٢).

(٢٧) المثل الديمقراطية والحقائق الواقعية Democratic Ideals and Realities†(١٩٤٢)، أعيد إصداره فى عام ١٩٤٢، ص ١٥٠ . انظر المقال الذى كتبه ماكيندر قبل ذلك بعنوان المحور الجغرافى للتاريخ The Geographical Pivot of History، المجلة الجغرافية، المجلد ٢٣ (١٩٠٤) ص ٤٢١ وما بعدها.

(٢٨) وخاصة الفصل ١٤ من المجلد الثانى والفصل الرابع من المجلد الأول. والظاهر أن أوهام هارسهوفر عن إمكانية غزو روسيا كانت أقل من أوهام هتلر.

(٢٩) كفاحى ص ١٧٤ وما بعدها.

(٢٠) طبع الخطاب بالكامل فى «خطابات» (لندن ١٩٤٢) التى أشرف على إخراجها نورمان هـ. باينز، ص ٧٧٧ وما بعدها. الفقرات مقتبسة واردة فى صفحات و ٨٠٤ وما بعدها و ٧٩٤ على التوالى.

(٢١) شرحه ص ٧٧٥.

(٢٢) كان جوبلز يعتبر القساوسة أكره الأوغاد إلى النفس باستثناء اليهود ولكنه اضطر إلى أن يرجئ جعلهم يرون النور إلى ما بعد الحرب، يوميات ص ١٤٦ انظر ص ١٢٠ وما بعدها ١٣٨.

(٢٣) تريفور - روجر، مصدر سابق ص ٢ انظر ص ٢٣٢.

(٢٤) يوميات ص ٢٠١. عن تنظيم الحكم الاشتراكى الوطنى، انظر كتاب فرانز نيومان Behemoth (١٩٤٤)، ص ٦٢، وما بعدها الملحق ص ٥٢١ وما بعدها، انظر مقال جون هـ. هيرز الإدارة الألمانية فى ظل نظام الحكم النازى: Am. Pol. Sci. Rev., Vol. XL (1946), p. 682.

(٢٥) «كفاحى» ص ٦٣٦ وما بعدها، انظر مثلاً كتاب مبادئ «القراءة النازى» ترجمه إلى الإنجليزية هـ. ل. تشايلدز (نيويورك ١٩٣٨) وهو كتاب مدرسى أعد لشباب هتلر.

(٢٦) اقتبسها وليم م. ماك جفرن فى كتابه «من مارتن لوثر إلى هتلر» (بوسطن، ١٩٤١) ص ٦٥٥.

(٢٧) تجد هذا وغيره من البيانات المشابهة فى كتاب إدوارد ى. هارتشورن «الجامعات الألمانية والاشتراكية الوطنية» (كمبردج، ماساشوستس، ١٩٣٧) ص ١١٢ وما بعدها.

مراجع مختارة

SELECTED BIBLIOGRAPHY

Hitler: A Study in Tyranny. By Alan Bullock. New York, 1952.

Rosenberg's Nazi Myth. By Albert R. Chandler. Ithaca, N. Y., 1945.

Mussolini: Twilight and Fall. By Roman Dombrowski. Eng. trans. by H. C. Stevens. New York, 1956.

Fascist Italy. By William Ebenstein. New York, 1939.

The Nazi State. By William Ebenstein. New York, 1943.

Today's Isms. By William Ebenstein. 2d ed. Englewood Cliffs, N. J., 1958.

Mussolini's Italy. By Herman Finer. New York, 1935.

The Psychology of Dictatorship. By G. M. Gilbert. New York, 1950.

A History of National Socialism. By Konrad Heiden. New York, 1935.

Der Fuehrer: Hitler's Rise to Power. By Konrad Heiden. Eng. trans. by Ralph Manheim. Boston, 1944.

Freedom and Order: Lessons from the War. By Eduard Heimann. New York, 1947. Ch. 2.

The Rise and Fall of Nazi Germany. By Thomas L. Jarman. London, 1955.

The Educational Philosophy of National Socialism. By George F. Kneller. New Haven, Conn., 1941.

The Fruits of Fascism. By Herbert L. Matthews. New York, 1943.

Mussolini in the Making. By Gaudens Megaro. Boston, 1938.

The German Catastrophe. By Friedrich Meinecke. Eng. trans. by Sidney B. Fay. Cambridge, Mass., 1950.

Mussolini: An Intimate Life. By Paolo Monelli. Eng. trans. by Brigid Maxwell. London, 1953.

What Nietzsche Means. By George A. Morgan, Jr. Cambridge, Mass., 1941.

Behemoth: The Structure and Practice of National Socialism, 1933-1944. By Franz Neumann. 2d ed. New York, 1944.

The Final Solution: The Attempt to Exterminate the Tews from Europe, 1939. 1945. By Gerald Reitlinger. London, 1953.
The Rise of Italian Fascism, 1918-1922. By A. Rossi. Eng. trans. by Peter and Dorothy Wait. London, 1938.
The Plough and the Sword: Labor, Land, and Property in Fascist Italy. By Carl T. Schmidt. New York, 1938.
The Corporate State in Action: Italy under Fascism. By Carl T. Schmidt. London, 1939.
The Last Days of Hitler. By H. R. Trevor Roper. New York, 1947.
The Roms-Berlin Axis, A History of the Relations between Hitler and Mussolini. By Elizabeth Wiskemann. New York, 1949.
The Third Reich (essays by several authors). Published under the auspices of the International Council for Philosophy and Humanistic Studies. London, 1955.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www. egyptianbook org.eg
E - mail : info@egyptian.org.eg

هذا الكتاب

هذا هو الجزء الخامس من الكتاب بين يديك يصل بك إلى خاتمة هذا السفر الذى تناول الفكر السياسى وتطوره، واكتسب منذ ظهوره مكانة كلاسيكية فى هذا المجال، لما تضمنه من عرض ونقد وتقدير للعلاقة المتبادلة بين الفكر السياسى والحياة العامة منذ أيام اليونان الأقدمين حتى وقتنا الحاضر، ولحرص مؤلفه على ألاّ يعالج الفكر السياسى بمعزل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى تأثر بها وأثر فيها على نحو فعال.

إن هذا الجزء من الكتاب يجول بك جولة واسعة فى عالم الفكر والفلسفة السياسية يظهر بها أهمية الأفكار فى خضم التطور والصراع الاجتماعى، ويتتبع الفكر المقارن خلف الموضوعات الأساسية التى يحاول دراستها خاصة الماركسية والشيوعية والفاشية والاشتراكية الوطنية، مما يجعله هادياً للحاكم والمواطن فى رحلة البشر على طريق الحضارة والنور.

إنه كتاب لابد أن يقرأ.



الهيئة ... للكتا...



ISBN# 9789774214042
6 221149 016644

١٥ جنيهاً